د. عصام كمال خليفة
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

لبنان

المياه والحدود

(١٩١٦-١٩٧٥)

الجزء الأول

بيروت ٢٠١٢

الناشر : إصدار خاص
٠٣ / ٧٥٥٣٠٢

التنسيق والطباعة : دار صادر

الترقيم الدولي : ISBN : 978-9953-0-2315-1

الطبعة الثانية
٢٠١٢

الإهداء

إلى كل المقاومين لتبقى الدولة اللبنانية سيّدة وحرّة ومستقلّة ضمن كل حدودها المعترف بها دولياً.

عصام خليفة

مقدمة الطبعة الثانية

إن مشكلة المياه في العالم العربي هي من أولى المشكلات الواجب طرحها ومعالجتها. فنصيب الفرد هو دون مستوى الفقر المدقع – من المياه – وفق التصنيفات الدولية. ويميّز تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بين أربعة مستويات من إجهاد المياه بقياس نسبة عدد السكان إلى الكمية العذبة المتجددة:

- إجهاد حرج: الإمارات العربية المتحدة والكويت.
- إجهاد خطير: الأراضي الفلسطينية المحتلة، البحرين، العراق، قطر واليمن.
- اجهاد ملحوظ: الاردن والسعودية.
- اجهاد طفيف: مصر، لبنان، عُمان وسورية.

وبينما تستعمل إسرائيل أفضل التقنيات لاستغلال المياه وبخاصة في مجال تحلية المياه المالحة، وتكرير المياه المبتذلة لمرات عدة لتصبح قابلة للري، واستعمال أساليب متقدمة في المجال الزراعي، نلاحظ اهمالاً لثرواتنا المائية وقصوراً في استعمال أساليب متقدمة في مجال الري، وهدراً لنسبة كبيرة من ثروتنا المائية في البحر. وكذلك ثمة قصور في الدفاع عن حقوقنا في المياه المتدفقة من جبالنا وأراضينا نحو الدولة الشقيقة سوريا (العاصي) ونحو الدولة المعادية إسرائيل (الحاصباني ومياه حرمون). وبالنسبة لموضوع الحدود – البرية منها والبحرية والجوية – ثمة اهتمام متزايد بهذا الأمر، خاصة بعد إبراز وجود الغاز والنفط في مياهنا الاقليمية.

من هنا فان إعادة طبع هذا الكتاب، بعد نفاد الطبعة الأولى، هو أمر يفيد القضية الوطنية من جهة، ويساعد الباحثين والطلاب و الأكاديميين من جهة أخرى. انه يساهم في تعميق الوعي بأهمية الدفاع عن مياهنا وأرضنا في مرحلة تصاغ فيها خرائط جديدة للمنطقة.

المؤلـف

حدتون في ٢٠/ ١/ ٢٠١٢

مدخل

أقسام هذا الكتاب كانت، في الأساس، مجموعة من المحاضرات ألقيتها على طلاب الدراسات العليا في قسم التاريخ – كلية الآداب (الفرع ٢) – الجامعة اللبنانية، حيث كنت أدرّس، ولا أزال، موضوع «المياه والحدود في المشرق العربي ١٩١٤ – ١٩٩٥». وبعض هذه المحاضرات كان قد نشر في مجلات وكتب صدرت منذ مدة.

وأعتقد أن الفترة التاريخية التي يمر بها وطننا لبنان، وكذلك عالمنا العربي الأوسع، حيث تصاغ خرائط جديدة في كواليس السياسات الاقليمية والدولية، تجعل من الاطلاع على هذه المحاضرات عملية مفيدة لكل من يريد التعمق في الخلفيات التاريخية لكل ما يجري. كما انني وجدت من واجبي الوطني، إضافة الى واجبي الأكاديمي، أن أضع هذه المعلومات بتصرف الرأي العام، وخاصة بتصرف المفاوض اللبناني والعربي عسى أن تكون سنداً للحفاظ على المصالح العليا للشعب وللدولة اللبنانية ولمصالح سائر الشعوب والدول العربية.

ولقد حاولت في هذه الأبحاث أن أعتمد على المصادر الأساسية (الأرشيف الفرنسي، والأرشيف الانكليزي، والأرشيف الاسرائيلي الموجود في المركز اللبناني – أوكسفورد، وأرشيف وزارة الخارجية اللبنانية). إضافة الى المصادر والمراجع المتنوعة.

إن موضوع المياه والحدود هو في طليعة المواضيع المطروحة على طاولة المفاوضات. وموقفنا يجب أن ينطلق من مسلمتين: لا مياه عندنا نعطيها لأحد، ولا تخلي عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي توضح حدود الدولة اللبنانية. وإذا كان هناك من يراهن على تمرير حلول على حساب أرضنا ومياهنا ومصالحنا التاريخية، فإن عبر التاريخ تؤكد أن الشعب اللبناني قادر أن يدافع عن وجوده وحقه في دولة سيّدة وحرة ومستقلة ضمن كامل حدودها المعترف بها دولياً. وكل تسوية لا تؤمّن مصالحنا كلبنانيين وكعرب، لن يكتب لها النجاح وستكون، لا سمح الله، مدخلاً لصراعات جديدة.

وإذا كان شعبنا يحتفل هذا العام، بذكرى مرور خمسين سنة على الجلاء (١٩٤٦ – ١٩٩٦) فإن الوعي لدى هذا الشعب يجب أن يحمله على ترسيخ وحدته والاتكال على نفسه ليستعيد الاستقلال ويحقق الجلاء من جديد.

إن كتابنا هو باختصار محاولة علمية تاريخية للدفاع عن القضية اللبنانية، وتوضيح لأبرز خلفيات الحروب المركبة التي كان هدفها، ولا يزال، إلغاء دولتنا اللبنانية من خريطة شرق المتوسط. من هنا أهمية معرفة تاريخنا على نحو علمي، وتقوية الذاكرة التاريخية الوطنية لدى شعبنا، وفي هذا السياق يجب أن يُفهم إصدارنا لهذا الكتاب.

حدثون في ٢٥ شباط ١٩٩٦

عصام خليفة

(١)

الحرب العالمية الأولى - إتفاق سايكس - بيكو حول بلدان المشرق العربي (١٩١٤ - ١٩١٨)(*)

مقدمة

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع المفاوضات الدولية التي تمّت بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، بهدف تقسيم بلدان المشرق العربي(١) إلى مناطق نفوذ بين القوى الدولية الكبرى، وبخاصة بين بريطانيا وفرنسا(٢). وليست غايتنا، في هذا البحث المقتضب، أن نضع دراسة شاملة ووافية عن هذا الموضوع، وإنما تسليط أضواء جديدة حول بعض النقاط الأساسية فيه.

نستند في محاولتنا هذه إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، وبخاصة إلى المجلّدات العائدة إلى الحرب العالمية الأولى وتلك المتعلّقة بشوؤن لبنان وسوريا والمشرق(**).

لقد كان تقسيم المشرق، خاصة العربي، والسلطنة العثمانية بوجه عام، أحد أبرز الأمور التي استقطبت اهتمام الدول الأوروبية منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولهذا الإهتمام أسباب مرتبطة بالتطورات الداخلية في السلطنة من جهة، والتحولات الرأسمالية في المجالات

(*) دراسة صدرت في كتاب عن تاريخ لبنان أشرف عليه الدكتور عادل اسماعيل وهو بجزئين، وكذلك صدرت في مجلة أوراق جامعية، العدد ٢، شتاء ١٩٩٣.

(**) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. باريس.

Turquie (Syrie - Liban). Vol. 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 855, 876.
Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) Vol. 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885.
E - Levant, Syrie - Liban (1918-1929) Vol.1, V.13.
A.E. Guerre 1914 - 1918. Sionisme, Vol. 1199 - 1200.

وسنستعمل مصطلح A.E للدلالة على أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

(١) نعني بهذا المصطلح (Levant)، البلدان التي تحمل حالياً أسماء: سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، إسرائيل، العراق، اضنه وكيليكيا اللتين تشكلان حالياً جزءاً من تركيا.

(٢) من أقدم وأبرز هذه الدراسات:

Pichon, Jean, Le partage du Proche - Orient, Paris, Peyronnet, 1938.

الإجتماعية والإقتصادية داخل دول الغرب من جهة أخرى، وهي التي ساعدت على تقوية هذا التوجّه؛ وكانت الإمتيازات الأجنبية أحد أبرز العوامل التي استغلّتها الدول الغربية آنذاك[٣]. وقد عملت تلك الدول، وبخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، على تقوية مواقعها الإقتصادية بوتيرة متصاعدة في السلطنة العثمانية مستفيدة من مصاعبها المالية التي تفاقمت منذ سبعينات القرن الماضي.

فالصادرات العثمانية إلى فرنسا، عام ١٩١١، بلغت ١٨٣ مليون فرنك، وبلغت الواردات منها ٨٦ مليوناً، بينما أصبحت نسبة الرساميل الفرنسية ٦٤٣٥٤٥ ألف فرنك، أي ٤٥٪ من نسبة الرساميل العامة المستثمرة في السلطنة قبيل الحرب العالمية الأولى. وما هو جدير بالملاحظة أن نسبة كبيرة من الإستثمارات الفرنسية تمركزت في سوريا ولبنان في شركات المياه، والترامواي، والكهرباء، والمرفأ، والغاز، وسكك الحديد، وشركة حصر التبغ، والطرق، والمصارف، والمستشفيات، والمؤسسات الثقافية وغيرها..

أما بريطانيا، فكانت صادرات السلطنة إليها، عام ١٩١١، ١١٨٢٠٠ ألف فرنك أي نسبة ٢٤,٤٪ وبلغت وارداتها من بريطانيا ١٨٧٠٠٠ ألف فرنك أي ٢٠٪ منها. وفي مجال الرساميل كانت بريطانيا تأتي في المرتبة الثالثة بعد فرنسا وألمانيا. ففي العام ١٩١٤ كانت بريطانيا تستثمر في الدولة العثمانية مبلغاً يصل إلى ٢٣٤٣٩٧ ألف فرنك أي ١٥,٥٪ من الإستثمار العام[٤].

وبموازاة هذه المصالح الإقتصادية في السلطنة، كان هناك مصالح ثقافية[٥] ودينية واستراتيجية وغيرها، متباينة ومتناقضة، انبثق عنها جميعها مواقف سياسية دولية تصادمت أو تفاهمت تبعاً لموازين القوى داخل هذه الدول من جهة، وداخل السلطنة العثمانية من جهة أخرى.

وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وضعت إتفاقات بين العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين والروس والألمان، تحدّد بشكل دقيق ومفصّل مناطق امتداد السكك الحديدية المنجزة أو المزمع إنجازها. بيد أن المسألة لا تقتصر على سكك حديدية بقدر ما ترتبط بمناطق نفوذ إقتصادية، أو بالأحرى بمناطق مغلقة لهذه القوة العظمى أو تلك، تستطيع أن تمارس فيها، دون منافسة، ليس فقط النفوذ الاقتصادي وإنما أيضاً النفوذ السياسي.

(٣) يراجع على سبيل المثال لا الحصر:
A. Du Velay, Essai sur l'histoire financière de la Turque, Paris, A. Rousseau. 1903.

(٤) Jacques Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman 1895 - 1914, Publ. de la Sorbonne, PP. 303 - 308.

(٥) تراجع على سبيل المثال لا الحصر دراسة Thobie في مجلة Relations internationales العدد ٢٥، ١٩٨١، وهو بعنوان:
La France a-t-elle une politique culturelle dans l'Empire Ottoman à la veille de la première guerre, mondiale? PP. 21 - 40.

وهكذا فبالنسبة لفرنسا حددّت الاتفاقات ثلاث مناطق نفوذ؛ شمال شرق الأناضول، شمال الأناضول، وبلاد الشام. وفي هذه الأخيرة كانت الرقعة الجغرافية بشكل مثلّث تمتدّ قاعدته الشمالية من اللاذقية إلى دير الزور مروراً بحلب. ثم من دير الزور إلى القدس فالبحر المتوسط.

أما منطقة نفوذ روسيا فتقع بين القوقاز ومنطقة النفوذ الفرنسي شمال الأناضول.

أما بريطانيا فلحظت حصّتها في غرب الأناضول (أزمير - إيدين)، وفي منطقة البصرة - الكويت - الخليج العربي - الفارسي. ومن البصرة إلى بغداد كان الألمان يشاركون البريطانيين في النفوذ.

أما منطقة النفوذ الألمانية فكانت تمتدّ من حيدر باشا شمال - غرب الأناضول (جنوب شرق اسطنبول)، وصولاً إلى بغداد والبصرة في جنوب - شرق السلطنة، مروراً بأنغورا وقونية، وقيصرية وأضنة وديار بكر والموصل.

ولحظ للإيطاليين منطقة نفوذ بين المنطقة البريطانية في إيدين والشاطئ الجنوبي - الشرقي للأناضول وحتى أنطاليا في الشرق[٦].

بعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، وخاصة بعد النتائج الدينية والاستراتيجية والعسكرية التي نجمت عن هذا الموقف، بدأت المفاوضات بين دول الحلفاء للاتفاق على مستقبل المناطق التابعة للسلطنة عند انتهاء الحرب. ولكننا سنقصر بحثنا على مشاريع تقاسم مناطق النفوذ لكل من فرنسا وبريطانيا في منطقة المشرق العربي، محاولين قدر الإمكان تحليل العوامل المؤثّرة في توجيه سياسات كل من الدولتين، عارضين تطوّر المفاوضات ومواقف كل طرف فيها، والنتائج أو الإتفاقات التي اسفرت عنها هذه المفاوضات.

أولًا - العوامل المؤثّرة في توجيه السياسات الفرنسية والبريطانية:

١ - موقف غرف التجارة والجمعيات الاستعمارية الفرنسية

منذ انطلاق المفاوضات الفرنسية - البريطانية حول المشرق سنة ١٩١٥، بادرت عدّة جمعيات اقتصادية ذات اتّجاه إستعماري إلى صياغة مذكّرات وعرائض بهدف التأثير على اتّجاه هذه المفاوضات. فقدمت «لجنة آسيا الفرنسية» إلى وزارة الخارجية بباريس مذكّرة تشدّد فيها على أهمية الحفاظ على المصالح الفرنسية في «كامل سوريا الطبيعية»، وبشكل خاص في مرفأ الإسكندرون وسهول كيليكيا وسكّة حديد أرمينيا[٧]. وحرصت غرفة تجارة مدينة غرونوبل،

(٦) J. Thobie، المرجع السابق، ص ٧٠٠ - ٧٠١ وكذلك أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:
A. E. Turquie, N.S. V.186.
ولتوضيح مناطق النفوذ يمكن مراجعة الخريطة رقم ١ المرفقة.

(٧) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 868, PP. 89 - 90, 5 Mai 1915.

برئاسة كورنيه، على لفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تأكيد سيادة فرنسا على سوريا إبّان وضع الاتفاقات المتعلّقة بهذه المنطقة بعد انتهاء العمليات العسكرية[٨].

أما غرفة تجارة مرسيليا فأبرزت الأهمية الاقتصادية للبلاد السورية في تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية[٩]، تحدّثت فيه، بصفتها مدينة متوسطية، عن ماضيها البحري والاستعماري ودورها الطليعي، منذ عهد الصليبيين، في تحديد مسار التحرّك الفرنسي في كل المشرق العربي على نحو جعل الوجود الفرنسي فيه يصل إلى درجات عالية من العظمة والقوة[١٠].

أما غرفة تجارة مدينة لافال فتؤكّد في مذكّرة مقدّمة إلى وزير الخارجية على «الحقوق التاريخية» لفرنسا في سوريا، وعلى ضرورة تقوية موقعها في الشرق عامة، في مرحلة ما بعد الحرب، وطالبت بوضع نظام وصاية فرنسية على كامل المنطقة الممتدّة من طوروس إلى مصر[١١]. أما غرفة تجارة مدينة سان اتيان فاعتبرت أن الحدّ الأدنى لحصة فرنسا غير الخاضع للنقاش، يجب أن يتضمّن سوريا بحدودها الطبيعية من طوروس إلى مصر، ومن المتوسط حتى نهر الفرات، وهي تشمل ولايات أضنة وحلب ودمشق وبيروت. وعلى نحو تفصيلي:

- ولاية حلب وفيها ٣ سناجق (حلب، أورفه، مرعش) و٢٣ قضاء بينها قضاء الإسكندرون.
- سنجق دير الزور.
- ولاية بيروت.
- سنجق جبل لبنان الذي يتمتّع باستقلال ذاتي.
- ولاية دمشق أو ولاية سوريا.
- سنجق القدس الذي يتمتّع، هو الآخر، باستقلال ذاتي.

وكان لفرنسا علاقات تاريخية مع هذه المناطق، واتفاقات كانت قائمة في إطار الدولة العثمانية. وهذا ما يعطي فرنسا الأفضلية، برأي القائمين على غرفة تجارة سان اتيان، على كل الدول الأخرى الطامعة بأن يكون لها حصة أو مناطق نفوذ في منطقة الشرق الأوسط[١٢].

هذه عيّنة من المذكّرات والعرائض التي قدّمتها بعض غرف التجارة الفرنسية حول مصالحها في المشرق. وما هو جدير بالذكر أن ثمّة عشرات من المذكّرات والملاحظات الشخصية أو الجماعية تحمل المطالب نفسها[١٣].

(٨) A. E. Guerre 1914 - 1918, V. 869, P. 24 - 25, 5 Avril 1915.

(٩) Lettre à Me le Ministre des Affaires Etrangères sur «La Question de la Syrie», 25 P. avec Carte.
A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 869, P. 130.

(١٠) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turiquie (Surie - Palestine), N 869, P. 129 (R et V), 26 Juillet 1915.

(١١) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 869, PP. 140 - 145, 28 Juillet 1915.

(١٢) A. E. Guerre (1914 - 1918), Turquie (Syrie - Palestine) V. 870, PP. 169 - 171, 6 Oct 1915.

(١٣) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 780, P. 168, 4 Oct, 1915 (Chambre de Commerce de Perigueux).

وعلى صعيد آخر، كانت الجمعيات ذات الأهداف الاستعمارية تؤكّد بدورها على الحقوق التاريخية لفرنسا في كامل سوريا الطبيعية. أما «الجمعية الجغرافية التجارية» في بوردو فطالبت بأن تلحق بفرنسا كامل أراضي سوريا الطبيعية الممتدّة من طوروس إلى مصر ومن المتوسط إلى بوادي بلاد ما بين النهرين[١٤]. أما «الجمعية الجغرافية والدراسات الكولونيالية» في مرسيليا فأكّدت على المواقف نفسها التي أعلنتها جمعية بوردو[١٥].

وفي تموز ١٩١٦[١٦] اجتمع مجلس «جمعية الدراسات الكولونيالية والبحرية» برئاسة نائب الأميرال بيسون، وأقرّ بأن تطالب فرنسا بقوة بالحفاظ على حقوقها ومصالحها في سوريا الطبيعية. وفي السياق نفسه رفضت «الجمعية الجغرافية» فصل فلسطين عن باقي الأراضي السورية مقدّمة من أجل ذلك الأسانيد على كافة الصعد التاريخية والإثنية والجغرافية[١٧].

٢ - لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي

اتّخذت هذه اللجنة موقفاً صارماً في مجال المطالبة بتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي على الرقعة التي كانت تسمّيها «سوريا الطبيعية»، بما فيها فلسطين. وفي تقرير مرتكز على دراسة وضعها هوفلين، وهو خبير في شؤون المنطقة، لفتت اللجنة نظر الحكومة الفرنسية إلى الخطر الكبير الذي سيطال المصالح الفرنسية في المنطقة من جراء تدويل فلسطين.

ويشدّد التقرير على أن «سوريا الفرنسية» تفترض ضمناً «فلسطين فرنسية». ويطرح التقرير تساؤلاً: «ما هو وزن سوريا، حتى لو ضمّت إليها كيليكيا في الشمال وفلسطين في الجنوب، بالمقارنة مع بلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية اللتين كرستا منطقة نفوذ لبريطانيا، وكذلك بالمقارنة مع أرمينيا وشمال الأناضول واسطنبول التي أعطيت كمناطق نفوذ لروسيا، حتى مقارنة بإيران التي تمّ تقاسمها بين الروس والإنكليز؟»[١٨].

وبقيت لجنة الشؤون الخارجية يقظة حول ما كان يخطّط لسوريا، واستمرّت في تشدّدها برفض أي تقليص لمنطقة النفوذ الفرنسي[١٩].

وهكذا كان «الحزب السوري» في فرنسا يتألّف بشكل عام من ذوي المصالح الاستعمارية والتجارية والمالية في المشرق وأصحاب المصالح الدينية والثقافية والتعليمية. وقد نشط الجميع

Op. Cit. P. 175, 8 Oct. 1915, Tous les Chambres de Commerces.

(١٤) Op. Cit. V. 873, PP. 78 - 79, 15 Juin 1915.

(١٥) Op. Cit. V. 872, P. 189.

(١٦) Op. Cit. V. 873, PP. 168 - 170, 7 Juillet 1916.

(١٧) Op. Cit. V.873, 17 Juillet 1916.

(١٨) Op. Cit. V.872, PP. 144 - 145, 8 Avril 1916.

(١٩) Op. Cit. V.874, P. 65, 9 Sept. 1916.

في هذا المجال بتقديم الدعم السياسي والمالي لمنظمات أخرى وبخوض الحملات الدعائية في الصحف الفرنسية، واعتبروا أن اندلاع الحرب يؤمّن لهم فرصة للسيطرة على المنطقة، ورأوا في هذه السيطرة ضمانة ضرورية للرساميل الفرنسية الكبيرة التي وظّفت فيها. وكانت الإمكانات الاقتصادية الواسعة في سوريا تجذبهم إلى اتخاذ هذا الموقف، كما كانت دافعاً مهماً لهم لزيادة النشاطات الاقتصادية الفرنسية فيها. وكانت هذه الفئة تقدّر ما في المشرق من مناطق زراعية خصبة غنية بالكثير من المواد الخام، مثل القطن في كيليكيا والقمح في سوريا، وشرانق الحرير في لبنان، والبترول في الموصل، بالإضافة إلى كون المنطقة تشكّل أسواقاً واسعة لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية. وكانت سكّة الحديد ومرافئ الإسكندرون وبيروت وطرابلس تعتبر ذات أهمية استراتيجية لفرنسا، ووسائل لنشر النفوذ الفرنسي والنشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وكانت فرنسا تعتبر من جهة أخرى أن سيطرتها على سوريا، وخاصة على المركز الإسلامي المهم في دمشق، عاملًا ضرورياً لتأمين المواقع الفرنسية في شمال أفريقيا(٢٠).

وهكذا لعبت القوى الاقتصادية والدينية الدور النشيط في التأثير على السياسة الفرنسية في المشرق. واعتمدت من أجل ذلك على ما كان لها من روابط قوية مع كثير من أعضاء الحكومة ومجلس الشيوخ والبرلمان وكذلك مع الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في باريس.

٣ - أبرز أهداف السياسات البريطانية في المشرق العربي (١٩١٤ - ١٩١٨)

كانت بريطانيا حريصة بعد أن تمركزت في مصر وفي أطراف الجزيرة العربية، على حماية طريق الهند وقناة السويس. وانطلاقاً من ذلك بدت أهدافها واضحة على صعيد المنطقة: مراقبة الضفة الشرقية لقناة السويس، السيطرة المباشرة على ميناء حيفا، وتأمين مصالحها داخل الجزيرة العربية وفي جنوب العراق وشماله حيث برزت الاكتشافات الأولى للثروة النفطية.

وسعت السياسة البريطانية إلى خلق كتلة بين البحر المتوسط والخليج العربي تعمل بإشرافها وتكون تحت سيطرتها ولا تنازعها فيها دولة كبرى أخرى، وحرصت على أن تبقى خطوط مواصلاتها في المنطقة سليمة ومتّصلة.

وسعت الحركة الصهيونية، التي كانت تخطّط لقيام «وطن قومي» لها في فلسطين إلى التأثير على السياسة البريطانية في المشرق، عن طريق الربط بين مصالح بريطانيا ومخططاتها. ويقول فيشر(٢١) إنّ البريطانيين عملوا على ضمّ فلسطين إلى أمبراطوريتهم بسبب مجاورتها لقناة السويس، ولكونها مناسبة كمنفذ لبترول الموصل، ثم لموقعها الاستراتيجي على مقربة من شبه الجزيرة العربية. وإلى جانب ذلك، فإن ضمّ فلسطين إليها، يمنع الفرنسيين من وضع أيديهم على

(٢٠) La Syrie d'aujourd'hui, Editions du C.N.R.S. Paris, 1980, P. 56.
وكذلك يمكن العودة الى دراسات الباحث الاسرائيلي مائير زامير حول لبنان في ظل الانتداب.

(٢١) Fisher, The Middle East, New York, 1959, P. 428.

كامل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ويحرمهم من تلك المنطقة المتاخمة لقناة السويس. وقد أكّد كثير من الباحثين أن العامل الجوهري الذي دفع بريطانيا إلى تبنّي الفكرة الصهيونية كان استراتيجياً. فقد كان ذلك، في نظرهم، يتماشى مع الحاجة إلى تقوية الوجود البريطاني في الشرق، ويساعد على إبعاد هذا المركز الهام عن سيطرة فرنسا، بعد أن كانت سوريا تعتبر في وزارة الخارجية البريطانية منطقة نفوذ فرنسية(٢٢)، ولذا عملت الحكومة البريطانية من أجل تأمين الدفاع عن قناة السويس إلى إبعاد أي نفوذ استعماري منافس لها في جوار مصر. ويذكر المخطّطون العسكريون البريطانيون أنه لا بدّ أن تصبح فلسطين أحد المراكز الرئيسية للمواصلات الجوية الاستراتيجية على طريق الأمبراطورية، وكشريان رئيسي بين الشرق والغرب. بل إن بعضهم كان يعتبر فلسطين مركزاً جوياً يضارع ممر قناة السويس البحري، ناهيك بعدم اطمئنان بريطانيا إلى موقف البلاد العربية منها؛ وقد بات استقلالها أمراً ممكناً أملته ظروف الحرب، فحرصت على إقامة توازن في الشرق وخلق حليف لها تجعله رقيباً على ما قد يحدث فيه من تطورات.

ومنذ اندلاع الحرب، في العام ١٩١٤، حدّد وايزمان أهداف الحركة الصهيونية في أثناء الحرب العالمية الأولى، في أربعة خطوط رئيسية كان أولها ضرورة انتصار الحلفاء، ثم إقامة انتداب بريطاني على فلسطين، وتسهيل ذلك الانتداب بتهجير مليون يهودي أو أكثر إليها، وأخيراً إنهاء الانتداب بعد أن يكون اليهود قد سيطروا على مقدرات البلاد(٢٣).

وفي هذا المجال، قدّم لوسيان ولف، أحد قادة الحركة الصهيونية، إلى وزير الخارجية البريطانية ادوارد غراي مذكّرة حول فلسطين جاء فيها:

«يجب المحافظة على حقوق المجموعة اليهودية في فلسطين، في حال وقوع هذه البلاد ضمن منطقة النفوذ البريطاني - الفرنسي، بعد انتهاء الحرب. كما يجب أن يؤمّن للشعب اليهودي الحقوق السياسية المتساوية مع باقي عناصر الشعب [الفلسطيني العربي]، وكذلك الحرية المدنية والدينية. ويجب، في الوقت نفسه، ضمان الامتيازات، على مستوى البلديات، لليهود المقيمين في المدن وفي كل المناطق، وتسهيل الاستيطان والهجرة اليهودية إليها»(٢٤).

ومن أجل تحقيق هذا المخطّط الصهيوني، جرت الضغوط على القيادات السياسية والعسكرية البريطانية: لويد جورج، هربرت صموئيل، الجنرال ويلسن رئيس هيئة أركان الحرب، والجنرال مكبونوغ مدير العمليات الحربية، لنيل تأييدها للحركة الصهيونية. وقام قادة آخرون،

(٢٢) Raymond Poincoré a déclaré en 1912:
«En Syrie et au Liban nous avons des intérêts traditionnels que nous entendons faire respecter. Le gouvernement anglais nous a formellement déclaré qu'il n'avait dans ces régions ni intentions ni desseins, ni aspirations politiques d'aucune sorte».

(٢٣) د. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٢.

(٢٤) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 872, P. 40 P. 41, 21 Mars 1916.

ومنهم سوكولوف، بتحركات دبلوماسية ناشطة لدى البريطانيين والحلفاء داعياً اياهم لعقد مؤتمر رباعي لبحث مطالب الحركة الصهيونية(٢٥). وزار سوكولوف روما واجتمع بالمسؤولين الإيطاليين وبالحبر الأعظم متعهّداً بعدم التعدي على الأماكن المقدّسة. وانتقل بعدها إلى لندن فبتروغراد(٢٦). أما الولايات المتحدة فمن نافل القول التأكيد على أهمية النفوذ الصهيوني في الدوائر السياسية فيها.

وإذا كانت معالم التقارب واضحة في هذه المرحلة بين الدوائر الانجليزية ومصالح الحركة الصهيونية، فقد كان هناك فتور في العلاقات بين فرنسا واللجنة الصهيونية العالمية. إذ كانت فرنسا حريصة على نشر نفوذها على كامل منطقة الشرق الأدنى حتى قناة السويس، وتطمح لنشر ثقافتها وحضارتها فيها، انطلاقاً من كونها تعتبر نفسها حامية للمصالح الكاثوليكية في الأراضي المقدّسة وبخاصة للأقليات الكاثوليكية التي تعيش في تلك البلاد، ومن هذا الموقع كانت فرنسا حذرة تجاه طموحات الحركة الصهيونية ومخطّطاتها. وقد توّج تطابق السياسة الإنكليزية في المشرق وأهداف الحركة الصهيونية بوعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧). والدليل على أهمية العامل الصهيوني في السياسة البريطانية ما صرّح به روتشيلد في مجلس العموم بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠(٢٧): «إن المفاوضات الخاصة باتفاق سايكس - بيكو جرت فقط من أجل الوطن القومي اليهودي، وأنه عند تعيين الحدود بين سوريا وفلسطين، من الضروري رسمها من أقصى مستعمرة يهودية في شمال فلسطين كي يمكن إدخالها في الوطن القومي اليهودي».

إن مصير المشرق بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٨ كان يتحدّد من خلال ثلاث قنوات من المفاوضات المتناقضة التي قامت بها بريطانيا في آن واحد وهي:

- مفاوضات ماكماهون مع الشريف حسين.
- المفاوضات السرية التي كانت تدور بين دول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، روسيا وإيطاليا) للإتفاق على تقاسم مناطق النفوذ في الشرق بعد انهيار الدولة العثمانية.
- وعد بلفور الذي تعهّدت فيه الحكومة البريطانية تسهيل قيام وطن قومي لليهود في فلسطين.

ويجب أن نسجّل ملاحظة هامة في هذا السياق، وهي أن وعد بلفور كان مناقضاً في الوقت نفسه للتعهّدات المقطوعة للعرب، ولفرنسا في اتفاق سايكس - بيكو.

(٢٥) Op. Cit, V 871, P. 133, 31/12/1915.

(٢٦) Op. Cit, V 887, P. 109. 20/5/1917.

(٢٧) Parliamentary debates, House of Commons, V. 245, Col 181.

ثانياً - سير المفاوضات واتفاقيات تقسيم بلدان المشرق العربي، اتفاق سايكس - بيكو (١٩١٦):

في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٤ دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. وقد بادر الحلفاء إلى التفكير في حماية مصالحهم الخاصة في السلطنة، وأن يحلّوا «المسألة الشرقية» حلّاً نهائياً بالاتفاق على تجزئة أمبراطورية بني عثمان. والواقع، أن فكرة التقسيم كانت قد أخذت طريقها إلى التنفيذ عندما توصّلت بريطانيا وفرنسا، بعد تردّد طويل، إلى عقد اتفاقية سرية مع روسيا في شهر آذار ١٩١٥، تقبل بموجبها هاتان الدولتان بمطالب روسيا، في حال انتصار الحلفاء، بضمّ اسطنبول والمضائق لممتلكات القيصر(٢٨). وبمقابل ذلك، أقرّت روسيا «بحقوق» بريطانيا وفرنسا في القسم الآسيوي من الدولة العثمانية. في هذه الأثناء أرسل وزير فرنسا المفوّض في القاهرة دوفرانس تقريراً إلى حكومته أوضح فيه أن بريطانيا لا تطمح فقط بإعطاء سوريا صفة المملكة المستقلّة، بل تسعى لوضعها تحت حمايتها، كما هو الحال في مصر، أو، في أسوأ الأحوال، إلى تأمين الرقابة المباشرة عليها. لقد سعت بريطانيا باستمرار إلى التمركز في سوريا ليكون لها، على شواطئ شرق المتوسط، الموقع المميز نفسه، الذي تتمتّع به في الحوض الغربي لهذا البحر من خلال تمركزها في مالطا وجبل طارق(٢٩). وينتهي التقرير بتوضيح طموحات حكومة لندن بإنشاء خط حديدي ينطلق من العريش إلى القدس فالبصرة فدلهي فكلكوتا مروراً بإيران، وبإقامة دولة عربية كبرى على أنقاض الأمبراطورية العثمانية تكون بحماية بريطانيا(٣٠). في ضوء هذه الاحتمالات، بادرت الدبلوماسية الفرنسية إلى التحرّك باتجاه لندن للاتفاق معها على تحديد مناطق النفوذ. وفي الوقت نفسه كان البريطانيون يتحركون باتجاه هذا الهدف. من هنا يفهم إلحاح بول كامبون، سفير فرنسا في لندن، في تقرير أرسله إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩١٥ يقول فيه: «إن الحكومة البريطانية تتمنّى على الحكومة الفرنسية إرسال مندوب كفوء من قبلها إلى لندن ليتوصّل مع اللورد كيتشنر إلى رسم حدود سوريا» [مع شبه الجزيرة العربية](٣١).

ويقترح كامبون في نهاية تقريره إسم فرانسوا جورج بيكو، قنصل فرنسا العام في بيروت، لهذه المهمة بصفته أكثر الدبلوماسيين اطلاعاً على المسألة السورية(٣٢).

(٢٨) J. Polonsky, Les Documents diplomatiques secrets russe, P. 292.
Poincaré, Au service de la France, V. 7, PP. 206 - 250
زين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، ١٩٧١، ص ٦٩.

(٢٩) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 868, PP. 6 - 7, 13 Janv. 1915.

(٣٠) Op. Cit. V. 868, PP. 19 - 21 (Ret V.), 11 Fév. 1915.

(٣١) A. E. A. Paix, V. 177, PP. 78 - 80, 21 Oct, 1915.

(٣٢) Op. Cit. P. 80.

وافقت الحكومة الفرنسية على هذا الإقتراح ووجّه ارستيد بريان، وزير خارجيتها، تعليمات إلى بيكو حول أسس التفاوض وحدّد له طبيعة المصالح الفرنسية في سوريا، مؤكّداً على أن هدف المفاوضات هو التوصّل إلى توضيح الحدود بين سوريا وشبه الجزيرة العربية أو بالأحرى توضيح حدود منطقة نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق. ويرى بريان بأن الحدود المفترض إقامتها لسوريا يجب أن تؤمّن لها الاكتفاء الذاتي... وذكر له أن مصطلح سوريا عند الفرنسيين، منذ معاهدة ١٨٤٠، يتضمّن الولايات والمتصرفيات التالية: القدس، بيروت وجبل لبنان، دمشق، حلب، وفي الشمال الغربي المنطقة الممتدّة جنوب طوروس من ولاية أضنة. وأوصى رئيس وزراء فرنسا سفيره في لندن بأن يطلب من البريطانيين وضع الإتفاق حول المسألة السورية في رأس الاهتمامات المشتركة للدولتين.

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩١٥، أرسل بريان إلى كامبون رسالة يكلّف فيها فرانسوا بيكو بالتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية حول مسألة الحدود بين سوريا وشبه الجزيرة العربية، ويؤكّد عليه، في حال التوصّل إلى اتفاق حول تقاسم النفوذ في المنطقة، بأن المطلوب ليس فقط موافقة البريطانيين وإنما أيضاً دعمهم للاتفاق في إطار التسوية الشاملة(٣٣). وكان بريان يرى، في الناحية المقابلة لشبه الجزيرة العربية، أن منطقة النفوذ المطلوبة يجب أن تكون موازية لسلسلة جبال طوروس مروراً بولاية ديار بكر ووصولاً إلى ڤان ومنها ينحدر الخط نحو الجنوب بمحاذاة السلسلة الجبلية في أطراف حوض دجلة، فيما وراء الموصل، بحيث تكون مناطق مرعش وكركوك ومرغرات أيضاً ضمن منطقة النفوذ الفرنسية. ويضيف بريان في رسالته أنه إذا ما طلب البريطانيون ممراً إلى البحر المتوسط لتصريف إنتاجهم، فيجب التفكير في إمكانية تحقيق مثل هذا الطلب(٣٤).

وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩١٥، أبلغت الحكومة الفرنسية سفارتها في لندن بضرورة التوصّل مع حلفائها البريطانيين إلى اتفاق مكتوب، على اعتبار أن الحقوق الفرنسية في سوريا وكيليكيا لم يتمّ التطرّق إليها إلا في إطار المبادئ العامة، وهي مؤكّدة من قبل الفرنسيين، إلا أنها تحتاج إلى مصادقة من قبل الحكومة البريطانية(٣٥).

وفي ٢٦ تشرين الثاني، وجّه السفير كامبون إلى بريان تقريراً عن سير المفاوضات بين بيكو ونيكلسون (مدير عام الخارجية البريطانية) ذكر فيه عن نيكلسون قوله: «إذا وضع كل من لبنان وفلسطين على حدة، فإن باقي المنطقة تترك للعرب شرط أن يكون لفرنسا الحق بوصاية عليها توازي السيطرة التامة»(٣٦).

---

(٣٣) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine). V. 871, P.31 (R et V), 9 Nov, 1915.

(٣٤) Op. Cit. PP. 32 - 38 (R et V) 9 Nov. 1915.

(٣٥) Op. Cit. PP. 32 - 38 (R et V) 9 Nov. 1915.

(٣٦) Op. Cit. PP. 92 - 93, 26 Nov. 1915.

وفي ٢٠ و٢١ كانون الأول ١٩١٥، اختصر كامبون المفاوضات ونقل إلى حكومته عن نيكلسون قوله بأن كيليكيا لا تشكّل جزءاً من المنطقة العربية، وأن لبنان، المتمتّع بنظام خاص، لا يمكن أن يدمج في الدولة [العربية] الجديدة، وأن مختلف القوى المسيحية لن تقبل بسلطة شريف مكة على فلسطين(٣٧). ويبدو أن موقف بيكو في المفاوضات كان معارضاً لتجزئة سوريا الطبيعية، ومتشدّداً في اعتبار ضمّ بيروت وطرابلس والبقاع مسألة ضرورية للبنان(٣٨).

أما كامبون فكان يرفض بشدة وجهات النظر البريطانية حول فلسطين ويعتبر من الخطأ، حتى من الوجهة الإثنية، فصل تلك المنطقة عن سوريا(٣٩).

وقد وافق نيكلسون على إقامة وصاية فرنسية على الشاطئ السوري الممتدّ من الإسكندرون إلى طرطوس فاللاذقية، شرط أن توضع المنطقة الواقعة جنوب هذه المدن تحت سيطرة شريف مكة. ويضيف كامبون في تقريره إلى الخارجية بباريس: «لقد اعترض السيد جورج بيكو وأبدى استغرابه من الإقتراح المتعلّق بلبنان، بعد الإتفاق الذي كان قد تمّ بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني حول هذا البلد الذي كان مقاطعة مميّزة في ظل النظام العثماني. من هنا لا يمكن أن يسوء وضعه بعد حرب اعتبرت تحريرية. فبمجرّد وضع لبنان تحت سيطرة شريف مكة، ولو بشكل صوري فسيبدو ذلك، دون أي شك، كنكسة للمسيحيين من أبنائه. أما السيد مارك سايكس، فاقترح استشارة اللبنانيين حول هذا الموضوع عن طريق الإستفتاء الشعبي»(٤٠).

أما بالنسبة لبيروت، فأكّد سايكس أن المدينة هي منفذ بحري لا غنى عنه للدولة العربية برئاسة الشريف حسين، وهذا ما رفضه بيكو. ولذلك اقترح المفاوضون البريطانيون «أن يبقى النظام القائم في لبنان على حاله [أي استمرار نظام المتصرفية]، مع تبديل وحيد يقضي بتعيين حاكم فرنسي على رأسه، فيما ينتمي الساحل شكلياً (طرابلس وبيروت والمدن الساحلية) إلى المملكة العربية. وقد أكّد السيد جورج بيكو مجدّداً أنه لن يستطيع قبول اقتراح كهذا لا يدعمه الحق ولا الواقع، وأن أي لبناني لن يقبل بالحل المقترح الذي يقتطع عن لبنان بيروت وطرابلس وسهل البقاع»(٤١).

وفي ٢١ كانون الأول ١٩١٥، تلقى بريان تقريراً عن سير المفاوضات في لندن حدّد أبرز المداولات فيها بما يلي:

---

(٣٧) Op. Cit. P. 118, 20 Déc. 1915.

(٣٨) A. E. A - Paix, V 178, PP. 60 - 64, 21 Dec. 1915, et A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 871, PP. 114 - 120, 20 et 21 Dec. 1915.

(٣٩) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 871, P. 136 (R. et V).

(٤٠) Op. Cit, V 871, P. 118 20 Déc. 1915.

(٤١) Op. Cit. V. 871, PP. 118 - 120.

ثمّة إقرار لفرنسا بالسيادة على منطقة تضمّ كيليكيا وأضنة والإسكندرون وديار بكر، والحوض الغني بالمعادن بأرغانا - مادين وجبال النصيرية وجبل لبنان وبيروت. وثمّة منطقة أخرى تخضع لنفوذ فرنسا غير المباشر، وتكون تحت السلطة الشكلية لشريف مكة، وتتضمّن باقي سوريا، بما فيها دمشق والبقاع حيث يمرّ خط سكة حديد دمشق - حلب، وجزءاً من بلاد ما بين النهرين يشمل الموصل ويتوقّف عند نهر الزاب الأصغر خارج المنطقة النفطية في كركوك.

أما بالنسبة لفلسطين، فقد تمّ الإتفاق على وضعها تحت وصاية دولية. وطالبت بريطانيا بالإشراف بشكل مباشر على مرفأ حيفا وعلى سكة الحديد التي تصل إلى هذا المرفأ آتية من إيران مروراً بالنجف في العراق.

ورداً على هذا التطوّر في المفاوضات، وجّه بريان إلى سفيره في لندن التعليمات التالية:

إنطلاقاً من النقطة التي وصلت إليها المفاوضات، يتوجّب على المفاوضين الفرنسيين الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

١ - أخذ العلم بما أُقرّ لفرنسا كمناطق نفوذ.

٢ - المطالبة بالتعديلين التاليين: في جنوب منطقة النفوذ الفرنسي، العمل على ضمّ تدمر، وخط سكة الحديد المحتمل إنشاؤه بين دمشق ومنطقة الفرات نحو الكركسية **Kerkisieh** ثم باتجاه الشمال قرب دركود وصولاً إلى «أنتي» طوروس بمحاذاة خط التقسيم الإداري...

٣ - العمل على أن يكون هناك نظام مشترك بريطاني - فرنسي لمرفأ حيفا ولسكة الحديد المتّصلة به، مع لحظ أوفر الضمانات الإقتصادية والعسكرية والسياسية لبريطانيا.

٤ - طرح إمكانية تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يكون تحت الوصاية الفرنسية، ويتضمّن السامرة وشمال فلسطين باستثناء متصرفية القدس؛ والقسم الثاني تحت الوصاية الدولية ويضمّ متصرفية القدس، وهذا أمر يتّفق مع الطموحات الدينية للروس والأميركان والإسبان والإيطاليين؛ والقسم الثالث يضمّ جنوب فلسطين حتى حدود مصر ويوضع تحت السيادة البريطانية(٤٢).

وفي ٣ كانون الثاني ١٩١٦، وجّه بيكو رسالة مطوّلة إلى السفير كامبون حول نتائج المفاوضات مع الإختصاصيين البريطانيين في مسألة الشرق العربي. وفي ما يلي خلاصة مضمونها:

لم يبد مارك سايكس معارضة تذكر فيما يتعلّق بلبنان وبيروت والبقاع، ووافق بسهولة على وضع هذه المناطق تحت السيادة الفرنسية. ولكنه أبدى اعتراضات شديدة بالنسبة لضمّ مدينة

(٤٢) Op. Cit. V. 871, PP. 139 - 141 (R. et V.), 5 Janv. 1916.

طرابلس ومرفئها وسكة الحديد المارة فيها ووضعها تحت وصاية السلطة الفرنسية. أما فيما يتعلّق بالمناطق التي لفرنسا فيها مصالح سياسية واقتصادية، فقد كان المفاوض الإنكليزي متساهلاً إلى حدّ كبير. وبالنسبة للحدود الجنوبية لهذه المنطقة، كما تمّ تصوّرها حتى الآن، فتتبع خطاً ينطلق من شرق حمص وصولاً إلى دير الزور. وقد وافق مارك سايكس على خط ينطلق من بحيرة طبريا ويخترق الفرات في منطقة وردي جنوب النقطة المشار إليها سابقاً. أما المنطقة الواقعة شرق دير الزور، فكان هناك تحفّظ حولها.

ولم يخف سايكس أنه مخوّل عرض هذه المسألة بفكر منفتح وبرغبة في التوصّل إلى حلّ بشأنها، وذكر أنه مخوّل ترك الموصل لفرنسا وإيصال خط الحدود إلى نهر الزاب الأكبر. ورداً على مطالبة فرنسا بكركوك، أعلن أن هذا الأمر غير قابل للتفاوض.

ويضيف بيكو في رسالته أن مارك سايكس أبدى تحفّظاً حول نقطتين:

١ - إن أية تسوية يتمّ الاتفاق عليها بين فرنسا وبريطانيا يجب أن تؤمّن جميع المعطيات التي تسمح بتجميع مياه دجلة والفرات بحيث لا تنزل الضرر بالمناطق السهلية الجنوبية.

٢ - من الضروري إقامة نظام تجاري خاص لمرفأ الإسكندرون، وإنشاء خط حديدي، بالتعاون بين فرنسا وبريطانيا، ليؤمّن الاتصال بين هذا المرفأ وبغداد. ولم يعرب مارك سايكس عن موافقته على مسألة مرفأ الإسكندرون، على اعتبار أن مرفأ حيفا هو البديل منه. وطرح في مداولات لاحقة ضرورة ضمّ كل فلسطين إلى بريطانيا، باستثناء الأماكن المقدّسة التي يجب أن تكون تحت إدارة دولية.

ورداً على هذا الموقف، قدّم بيكو إقتراحات مضادة. منها: الموافقة على ضمّ حيفا وعكا والخليج القائم بينهما إلى منطقة النفوذ البريطاني. أما منطقة فلسطين التي تمتدّ إلى الشمال من نقطة على الشاطئ بعيدة ١٥ ميلاً شمال حيفا، وتتّجه نحو بحيرة طبريا، وإلى الشرق نزولاً بموازاة نهر الأردن حتى البحر الميت، وإلى الجنوب بموازاة خط يصل إلى غزة، فقد أصرّ جورج بيكو على أن تصبح محايدة وتوضع بإشراف إدارة دولية تتشكّل من فرنسيين وبريطانيين وروس وإيطاليين ومسلمين. ويحق لبريطانيا، ضمن هذه المنطقة المدولة، أن تأخذ على عاتقها إنشاء سكة حديد تستطيع بواسطتها نقل فرقها العسكرية عند الحاجة. وبعد أن استطلع مارك سايكس الجهات المعنية في إدارته، بادر إلى إعلان موافقته على هذا الحل(٤٣).

وفي نهاية هذه المداولات، قدّم بيكو وثيقة اتفاق إلى كامبون موقّع عليها من قبل ممثّل بريطانيا مارك سايكس، ومن قبله شخصياً كممثّل لفرنسا. وقد تضمّن هذا الاتفاق جميع النقاط التي تمّ التفاهم حولها(٤٤).

(٤٣) Op, Cit. V 871, PP. 148 - 154, 3 Janv. 1916.

(٤٤) Op. Cit. V 871, PP. 155 - 160.

بعد هذا التفاهم، كلف كل من بيكو وسايكس القيام بالتفاوض مع الروس. فقدما، بتاريخ ١٠ أيار ١٩١٦، مذكرة إلى سازانوف، وزير خارجية روسيا، رداً على المذكرة التي كان قد أرسلها إلى باليولوغ سفير فرنسا في بطرسبورغ حدد فيها شروط الحكومة الروسية لأي اتفاق يعقد مع فرنسا وبريطانيا. وقد أقر الفرنسيون، من خلال سفيرهم في بطرسبورغ بهذه الشروط. وأخذ كامبون على عاتقه الإسراع بإنهاء المفاوضات، فوجه بتاريخ ٩ نوار ١٩١٦ رسالة إلى ادوارد غراي، سكرتير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، أكد فيها على مضمون الاتفاق الذي تم بين لندن وباريس. وفي ١٦ منه، ردَّ غراي على رسالة كامبون. واعتبرت هاتان الرسالتان بمثابة اتفاق رسمي والحقت بهما خارطة، وقع عليها مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو، فعرف ذلك الاتفاق منذ ذلك الحين باتفاق سايكس - بيكو(٤٥).

ما هو باختصار مضمون هذا الاتفاق؟

- ثمة منطقتان تتمتع كل من بريطانيا وفرنسا بالإشراف المباشر على إحداهما. إذ وضعت سوريا الساحلية والشاطئ اللبناني وكيليكيا تحت النفوذ الفرنسي (لونت بالأزرق على الخارطة). ووضعت منطقة البصرة وبغداد تحت النفوذ البريطاني (لونت بالأحمر على الخارطة).
- منطقة تحت إشراف دولي تضم فلسطين (لونت باللون البني على الخارطة) باستثناء حيفا وعكا اللتين وضعتا تحت الإشراف البريطاني المباشر.
- وضمن الدولة، أو كونفدرالية الدول العربية التي يتم التوصل إلى قيامها لاحقاً، يكون لفرنسا الأولوية في مجال إرسال المستشارين والاستثمارات المحتملة، (المنطقة A وتضم مناطق سوريا الحالية مع الموصل). ويكون لبريطانيا الأولوية في المنطقة B (المملكة الأردنية حالياً مع شمال العراق).

وقد جاء هذا الاتفاق على تناقض تام مع مراسلات ماكماهون - الحسين من جهة، ومع وعد بلفور من جهة أخرى. ولم تطّلع القيادات العربية عليه إلا في أواخر سنة ١٩١٧.

انطلاقاً من العرض الذي قدمناه لسير المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا لتوزيع مناطق النفوذ فيما بينهما، ما هي الملاحظات التي يمكننا إيرادها بالنسبة لموقع لبنان في هذه المفاوضات؟

١ - في توجيهات بريان إلى بيكو اعتبر الرئيس الفرنسي أن سوريا تشكل وحدة سياسية وجغرافية كاملة. وتجاهل تماماً ذكر لبنان ككيان سياسي مستقل عن سوريا.

٢ - شدد بيكو على إلحاق بيروت وطرابلس والبقاع بمتصرفية جبل لبنان، معتبراً أن لبنان الجبل غير قابل للحياة.

٣ - لا يعطي بيكو أي توضيح لوجهة نظر الفرنسيين عن طبيعة العلاقات بين لبنان الموسع

(٤٥) راجع الخريطة في الملحق.
A. E. A - Paix, V.179, PP.9 - 11, et PP.17 - 29

وسوريا. من هنا لا تميز الخارطة الملحقة باتفاق سايكس - بيكو بين البلدين. وقد لون كلاهما باللون الأزرق.

٤ - أقر البريطانيون باستمرار نظام المتصرفية، كأمر واقع وقبلوا بأن تكون منطقة نفوذ فرنسية. فالمتصرفية ستكون بنظرهم جزءاً من الدولة العربية الجديدة التي ستنشأ، وإنما تكون متمتعة ببعض الامتيازات.

٥ - لم يقبل الانجليز بتوسيع المتصرفية، وأصروا على أن طرابلس وبيروت وصيدا يجب أن تعتبر منافذ طبيعية على البحر للدولة العربية المزمع إنشاؤها.

يجدر بنا الإقرار بأن اتفاق سايكس - بيكو قد تجاهل كلياً ذكر لبنان، حتى في نص الرسائل المتبادلة في شهر نوار ١٩١٦، لا نجد أي توضيح لحدود لبنان وعلاقاته بمحيطه. كما أن الحدود الجنوبية لمنطقة النفوذ الفرنسي (الملونة بالأزرق على الخارطة) قد حددت بشكل واضح من نقطة تبعد ١٥ ميلًا شمال حيفا حتى بحيرة طبريا.

انتقدت الجمعيات الاستعمارية الفرنسية، وغرف التجارة في فرنسا(٤٦) ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي هذا الاتفاق، واعتبرت «أن سوريا الفرنسية تتطلب فلسطين فرنسية»(٤٧). وعبّر مجلس «جمعية الدراسات الاستعمارية والبحرية» في باريس عن رغبته بأن «تهتم فرنسا بالحفاظ وبشكل فاعل على حياة الشعب اللبناني والسوري من التدمير عن يد تركيا»(٤٨).

وأبدى بعض الدبلوماسيين الفرنسيين خشيتهم من أن يعتقد الشريف حسين بأن لبنان هو منطقة النفوذ الوحيدة لفرنسا في سوريا. فكتب دوفرانس، وزير فرنسا المفوض في القاهرة، في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية في باريس يقول: «ولكي يكون كلامي أكثر وضوحاً أود أن أضيف أن السيد جورج بيكو قد تكلم في برقية أرسلها إلى تشرشل عن لبنان أو لبنان الكبير المزمع إنشاؤه تحت رعاية فرنسا. لذا طلبت من بيكو وكتبت في الجواب الذي أرسلته كرد على الأسئلة التي أراد الاستيضاح حولها، ألا يستعمل إطلاقاً هذه العبارة إلا عند الضرورة القصوى، لأنها تبدو لي خطيرة، إذ إنها توحي إلى ملك الحجاز بانطباع أو بإمكانية الادّعاء لاحقاً بأن كل المنطقة السورية الواقعة خارج الحدود الحالية للبنان هي جزء لما سماه «سوريا المسلمة»(٤٩)».

أرسل بيكو بمهمة رسمية إلى جدة في نوار ١٩١٧، ليشرح الموقف بوضوح للشريف حسين، فأكد له أن «كل المنطقة الواقعة شمال عكا هي تحت الرعاية الفرنسية، وأن فرنسا

(٤٦) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V 873, PP. 78 - 79, 15 Juin 1916.
(٤٧) Op. Cit. V 872, PP. 144 - 145, 18 Avril 1916.
(٤٨) Op. Cit. V 873, PP. 168 - 170, 7 Juillet 1916.
(٤٩) Op. Cit. V 877, PP. 237 - 239, 21 Juin 1917.

مصممة على إنشاء لبنان الكبير تحت إشراف فرنسي»[٥٠].

وفي رسالة موجهة إلى دوفرانس، طلب بيشون، وزير الخارجية الفرنسي، من ممثليه الدبلوماسيين في الشرق عدم استخدام مصطلحي «لبنان» أو «لبنان الكبير» حين الإشارة إلى المنطقة التي تنوي فرنسا إنجاز عملها «الحضاري» فيها بشكل مباشر»[٥١].

ويهمنا، انطلاقاً من هذه النصوص، تسجيل الملاحظتين التاليتين:

١ - إن استعمال مصطلحي لبنان أو جبل لبنان من قبل كبار المسؤولين الفرنسيين أمثال الوزير بيشون، والخبير في المسألة السورية فرانسوا جورج بيكو، كان يتم من دون تعيين حدود جغرافية واضحة.

٢ - كانت الدبلوماسية الفرنسية تعتبر أن سوريا الطبيعية بكاملها، أو على الأقل المنطقة الزرقاء، منطقة نفوذ لها. ومن هنا خشيتها من أن ينحصر مجال نفوذها في جبل لبنان أو لبنان الكبير وحده.

وعلى صعيد آخر فقد عبر بعض المسؤولين البريطانيين عن تحفظهم إزاء توقيع أي اتفاق مع فرنسا حول المسألة السورية[٥٢]، ومنهم لورد كيتشنر الذي عارض بشدة التخطيط المقترح لحدود المنطقة الفرنسية شمال حيفا. واقترح إدخال حوران ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وقد رد بيكو على هذا المطلب بأن تعديل الحدود لم يعد أمراً ممكناً[٥٣]. أما لورد كيرزون ولورد ميلنر فقد هالتهما «تضحيات» بريطانيا في الشرق الأوسط والدم الذي أريق من أجل مصالح غير بريطانية[٥٤]. وأعرب لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني، عن أنه لم يعد واثقاً من قدرته على إقناع الرأي العام البريطاني بضرورة قبول اتفاق سايكس - بيكو[٥٥].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح تقرير مرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية معارضة كتلة الانغلو - انديان، وكانت ذات تأثير كبير في وزارة الخارجية بلندن، هذا الاتفاق. و«اعتبرت التنازلات التي قدمها المفاوضون البريطانيون مناقضة لمصالح التاج العليا»، فاضطر لورد كيرزون إلى الإقرار بأنه بات من الضروري إعادة النظر في هذا الاتفاق لإقامة توازن بين حصة بريطانيا من جهة والتضحيات التي قدمتها خلال الحرب من جهة أخرى[٥٦].

---

(٥٠) Op Cit. V 877, P. 258, 27 Juin 1917.

(٥١) Op. Cit. V 877, PP. 261 - 262, 27 Juin 1917.

(٥٢) Op. Cit. V 873, PP. 18 - 19, 22 Mai 1916.

(٥٣) Op. Cit. V. 872. P. 1 - 3, 5 Fév. 1916.

(٥٤) Op. Cit V. 878. P. 84 - 85.

(٥٥) Op. Cit. V. 878, P. 77 - 79.

(٥٦) Op. Cit. V. 880, P. 3 - 5, 20 Nov. 1917.

وأمام هذه التناقضات في المواقف، ألقى مارك سايكس خطاباً في اجتماع «اللجنة المركزية السورية»[٥٧] بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩١٧، قال فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا متوافقتان في سياستيهما بما يخص المناطق غير التركية في الأمبراطورية العثمانية، وأن لا تباين أو تنازع بينهما... وأعرب عن اعتقاده أنه «بإمكان جميع الطوائف والأعراق في سوريا أن تتوحد على أرضية مشتركة»[٥٨]. وفي الاجتماع نفسه ألقى جان غو، رئيس إدارة الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية، خطاباً دعا فيه أعضاء اللجنة المركزية إلى الاستبشار بانبثاق عهد جديد في سوريا الفرنسية والبلدان الناطقة بالعربية، ودعا إلى الهتاف لهذه البشري حيث يتوحد فيه موقف كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وسوريا»[٥٩].

ثالثاً - اتفاق سايكس - بيكو بين النظريات والتطبيق (أيار ١٩١٦ - تشرين الأول ١٩١٨)

في الوقت الذي كان الفرنسيون والبريطانيون يتفاوضون فيه على تقاسم البلدان العربية في المشرق، كان أحرار العرب يتجمعون لتقرير مصير بلادهم، بعد أن بلغت المفاوضات بين الشريف حسين ومكماهون حداً بعيداً من التفاهم على إقامة الدولة العربية المستقلة برئاسته.

وكانت ردة فعل جمال باشا، قائد الجيش الرابع في سوريا، أن لجأ إلى وسائل العنف للقضاء على هذه الحركة، فوضع البلاد تحت سلطته المباشرة وأعلن فيها الأحكام العرفية. وفي ١٣ آذار ١٩١٥، أوقف العمل بنظام لبنان الأساسي، وألغى مجلس إدارته واستبدل به مجلساً إدارياً جديداً طيعاً لتوجهاته. وإمعاناً في الضغط على الأهلين، صادر المؤن والغلال ووسائل النقل في البلاد، وأرسلها إلى الأناضول حيث مركز تموين الجيوش التركية والألمانية. وكان من جرَّاء ذلك أن انتشرت المجاعة في لبنان ولاسيما في المناطق الساحلية منه، وتفشت، فيه الأمراض وتكدست جثث الموتى بالآلاف في أحياء المدن وفي الأرياف.

واغتنم جمال باشا جو الرعب المسيطر على البلاد، فساق إلى المحكمة العرفية في عاليه جميع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في ملفات قنصليتي فرنسا في بيروت ودمشق، وكان جنوده قد صادروها منهما عنوة على أثر دخول تركيا الحرب، بالرغم من الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها هاتان البعثتان.

وقضت المحكمة العرفية على عشرات من هؤلاء المتهمين بالموت حكماً وجاهياً، وعلى

---

(٥٧) كانت هذه اللجنة برئاسة شكري غانم، وكانت تعكس، إلى حد كبير، آراء فئة واسعة من موظفي الكي دورسيه.

(٥٨) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 881, PP. 115 - 116 (R et V), 23 Déc. 1917.

(٥٩) Op. Cit. V. 881, P. 114, 23 Déc. 1917.

مئات آخرين بالإعدام غيابياً وبالسجن فترات متفاوتة. وفي ٢١ آب ١٩١٥، نفذ جمال باشا حكم الإعدام بثلاثة عشر منهم في بيروت ودمشق، أتبعهم في ٦ نوار ١٩١٦ بأربعة عشر آخرين شنقوا في ساحة البرج (التي أصبحت فيما بعد ساحة الشهداء)، وشنق سبعة آخرين في ساحة المرجة في العاصمة السورية. وكان معظم هؤلاء الشهداء أعضاء في الحركات الوطنية في لبنان وسوريا، لاسيما في منتدى الشبيبة العربية، وجمعيتي العهد والفتاة، والجمعيات الإصلاحية على تنوع تياراتها.

كانت هذه الإعدامات من أبرز العوامل التي حملت الشريف حسيناً على الإسراع بإعلان الثورة العربية الكبرى ضد الترك، وكانت مفاوضاته مع ممثلي بريطانيا في مصر، حول هذه الثورة، قد انتهت إلى الاتفاق بينهما[*].

بعد أن قام جمال باشا بالهجوم على قناة السويس، سنة ١٩١٥، بادرت الأوساط العسكرية البريطانية والفرنسية بالتخطيط للهجوم على منطقة الشرق الأوسط. وطرحت من أجل ذلك عدة احتمالات منها عمليات إنزال في منطقة الاسكندرون[٦٠]. وتم تأليف لجان مشتركة انكليزية وفرنسية[٦١]، للاعداد لمشروع الحملة كما فتح باب التطوع أمام السوريين الذين يريدون خوض القتال[٦٢]. وقامت سفن بحرية للحلفاء بقصف الشواطئ السورية[٦٣]. وقدمت لحكومة باريس مذكرات حول المكاسب المتعددة التي ستنجم عن عمليات إنزال فرنسي على شواطئ سوريا[٦٤]. ويشير دوفرانس وزير فرنسا المفوض في القاهرة، إلى أن الأميرال دارتيغل، وقائد الأسطول الفرنسي في المتوسط، مع الهجوم على سوريا انطلاقاً من الاسكندرون على أن تدعم الحملة بثورة تنطلق من لبنان حيث يمكن تحريك ثمانية آلاف مقاتل[٦٥]. ثم عاد الأميرال واستنسب الإنزال في طرابلس ليتم التنسيق بينها وبين الثوار اللبنانيين[٦٦]، وأيد كامبون الحملة مبيناً سيئات الإحجام عن التدخل[٦٧]. وعندما بدأ البريطانيون عملياتهم في سيناء، أرسل كامبون تقريراً إلى حكومته دعاها إلى المشاركة في العمليات الحربية[٦٨]، استجابةً لطلب من المجلس الحربي البريطاني[٦٩].

(*) راجع في هذا المجال: عادل اسماعيل. السياسة الدولية في الشرق العربي. الجزء الرابع. ص ١٨١-١٩٠.

(٦٠) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) V. 871, P. 58 et P. 69, 14 et 18 Nov. 1915.

(٦١) Op. Cit. V. 871, P. 212, 16 Janv. 1916.

(٦٢) Op. Cit. V. 868, PP. 99 - 100, 9 Mars 1915.

(٦٣) Op. Cit. V. 868, P. 156, 31 Mars 1915, et P 179 (R et V), 24 Avril 1915.

(٦٤) Op. Cit. V. 872, PP. 184 - 187, 3 Mai 1916.

(٦٥) Op. Cit, V. 874, PP. 24 - 26 (R et V), 17 Juillet 1916.

(٦٦) Op. Cit. V. 874, PP. 74 - 77, 9 Sept. 1916.

(٦٧) Op. Cit. V. 874, PP. 78 - 80, 11 Sept. 1916.

(٦٨) Op. Cit. V. 874, PP. 121 - 123, 5 Oct. 1916.

(٦٩) Op. Cit. V. 874, P. 125, 6 Oct. 1916.

حصل تباين في المواقف بين بريان الذي أعرب عن تحفظه على مشاركة فرنسا في الحملة[٧٠]، والسفير كامبون الذي كان يدعو لها بشدة[٧١] مشيراً إلى نجاح العمليات البريطانية في العريش[٧٢]. وكان الدافع لتردد بريان خشيته من فشل العمليات لنقص وسائل النقل[٧٣]، وصعوبة إيصال قطع المدفعية إلى الميدان[٧٤]. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي نزلت بالجيش البريطاني في معارك غزة، حيث تكبد حوالى أحد عشر ألف إصابة، وما يقارب الثمانية آلاف في معارك أخرى[٧٥]، فقد استمر البريطانيون في حملتهم وتعهدوا بمشاركة الفرنسيين والتعاون معهم في إدارة فلسطين إذا وصلت الحملة إلى الشمال[٧٦]. وتمكنت قوى الضغط الفرنسية المهتمة بالمسألة السورية من إقناع بريان بالموافقة على المشاركة فيها، فاستقدم فرقة من شمال أفريقيا إلى فلسطين[٧٧]، وقامت سفن حربية فرنسية بقصف الشواطئ السورية وفتح باب التطوع أمام اللبنانيين والسوريين الذين يرغبون بالمشاركة في القتال. ومن المرجح أن هذه الخطوات قد تمت تحت وطأة التخوف من تأثير القوى البريطانية في مصر، التي كانت ترفض مبدأ التسوية، كما تم التوصل إليها بين سايكس وبيكو[٧٨]، على سياسة بريطانيا العامة في الشرق. وهكذا فقد اقتنع الجنرال لياتي ورئيس الأركان ديبور بمبدأ المشاركة في الحملة[٧٩]، وتم تعيين فرانسوا جورج بيكو مسؤولاً سياسياً لفرنسا في الشرق، ووضعت أموال كثيرة بتصرفه (اقترح إعطاؤه مبلغ ثمانية ملايين وأربعماية ألف فرنك) على اعتبار أن البريطانيين أمنوا لمندوبهم مارك سايكس مبلغ ثمانية وعشرين ألف ليرة استرلينية شهرياً (أي سبعمائة ألف فرنك) لشراء ولاء القبائل، لاسيما شعلان وبنو صخر ودروز حوران وغيرهم[٨٠]. كما تمّ، من قبل السلطات الفرنسية، إقرار صرف مبلغ مليون فرنك للتدخل في لبنان[٨١]. وعلى مستوى آخر، تمّ إلحاق كل من ماسينيون وكولوندر، بالبعثة الشرقية لدى بيكو[٨٢]. وفي ١٧ آذار، وجه كامبون رسالة إلى الخارجية الفرنسية يبلغها فيها عن بدء الفرق الفرنسية بعملياتها العسكرية في فلسطين[٨٣].

---

(٧٠) Op. Cit. V. 874, P. 127 (R et V) et P. 128, 9 Oct. 1916.

(٧١) Op. Cit. V. 844, P. 130, 10 Oct. 1916.

(٧٢) Op. Cit. V. 874, PP. 142 - 143, 13 Oct. 1916.

(٧٣) Op. Cit. V. 875, P. 33, 11 Déc. 1916.

(٧٤) Op. Cit. V. 875, P. 33, 11 Déc. 1916.

(٧٥) Op. Cit. V. 876, P. 259, 25 Avril 1917.

(٧٦) Op. Cit. V 875, P. 51, 20 Déc. 1916.

(٧٧) Op. Cit. U 875, PP. 77 - 78, 30 Déc. 1916.

(٧٨) Op. Cit. V 875, PP. 81 - 84, 1 Janv 1917.

(٧٩) Op. Cit. V. 875, P. 86, 3 Janv. 1917.

(٨٠) Op. Cit. 875 PP. 148 - 155, 5 Fév, 1971.

(٨١) Op. Cit. V. 876, P. 9, 7 Mars, 197.

(٨٢) Op. Cit. V. 876, P. 31, 12 Mars 1917.

(٨٣) Op. Cit. V. 876, P. 40, 17 Mars 1917.

وتوالت بعد ذلك التقارير عن المشاركة الفرنسية في الحملة من خلال بعثة عسكرية انطلقت من مصر، وفرقة الشرق، والمفرزة الفرنسية في فلسطين، والقاعدة الفرنسية في بور سعيد(٨٤).

ولكن هذا التدخل الفرنسي بقي رمزياً؛ الأمر الذي حمل كيرزون وميلنر على إبداء الامتعاض من أن الدم البريطاني يُراق دفاعاً عن مصالح دولة أخرى غير بريطانيا. أما جورج بيكو فبقي حذراً من الطموحات البريطانية فكتب يقول: «إنهم، [أي البريطانيين] يزيدون في كثافة تحركاتهم بهدف خلق واقع يسمح لهم بإيجاد أوضاع جديدة تصبح معها كل الاتفاقيات السابقة عديمة الفائدة»(٨٥).

وهكذا، كان واضحاً أن الأوساط البريطانية، والأوساط الفرنسية المعنية بالمسألة السورية لم تكن مطمئنة إلى مسار الأحداث، حتى أن بعض الخبراء البريطانيين في الشؤون العربية طرحوا ضرورة إدخال تعديلات على اتفاق ١٩١٦(٨٦).

ومع تقدم قوات الجنرال اللنبي في فلسطين واحتلالها حيفا والقدس، أصبح الهاجس الأساسي للسلطات الفرنسية التأكيد على مشاركة الفرنسيين في إدارة فلسطين. وهكذا طلب وزير الخارجية الفرنسية من قنصله في القاهرة رفع العلم الفرنسي إلى جانب العلم البريطاني في المناطق التي تمّ احتلالها في فلسطين(٨٧)، كما أكد على ضرورة مشاركة فرنسا في إدارة القدس. وحين أعلنت حكومة لندن موافقتها على دخول قائد فرنسي إلى القدس مع الجنرال اللنبي، أبلغت السلطات الفرنسية أن هذا الأخير هو القائد العام لأراضي العدو المحتلة(٨٨). وانطلاقاً من ذلك، فإن تصرفها كان يقوم على رفض إعطاء الفرنسيين وضعاً خاصاً في إدارة فلسطين(٨٩)، لاسيما وان بيكو كان في أثينا عند دخول الجيوش الحليفة إلى القدس(٩٠).

وهكذا، فإن ضعف مشاركة القوات الفرنسية في حملة الشرق أدى إلى تقوية تيار رجال حكومة الهند، وفي طليعتهم لورد كيرزون. وكان هذا التيار يعتبر أن أي تفاهم مع فرنسا حول البلاد العربية المنفصلة عن الأمبراطورية العثمانية أمر مناقض للمصالح البريطانية فيها. ولذا،

(٨٤) Op. Cit. V. 876, PP. 244, 21 Avril 1917.

(٨٥) Op. Cit. V. 878, PP. 77 - 79, 19 Juillet 1917.

(٨٦) Op. Cit. V. 878, PP. 84 - 85, 23 Juillet 1917, et V. 879, P. 9, 4 Oct. 1917.
تجدر الإشارة إلى أن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وقعوا اتفاقاً في ٨ آب ١٩١٧، بعد مباحثات ١٩ نيسان في Saint - Jean de Maurienne
A. E. A. Paix, V.182, P. 134 - 136.

(٨٧) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V 880, P. 13, 21 nov. 1917 et P. 26 (R et V), 22 Nov. 1917.

(٨٨) Op. Cit. V. 880, P. 41, 24 Nov. 1917.

(٨٩) Op. Cit. V. 880, PP. 87 - 88 (R et V), 28 Nov, 1917.

(٩٠) Op. Cit, 879, P. 281, 19 Nov. 1917.

راح لورد كيرزون وجماعته يطالبون بضرورة إعادة النظر في اتفاق ١٩١٦، بغية إعادة التوازن بين تضحيات بريطانيا وحصتها في التسوية النهائية(٩١).

ومن جهة أخرى، ازدادت شكاوى جورج بيكو من تصرفات الجنرال اللنبي لعدم تنفيذ الاتفاق الفرنسي - البريطاني المتعلق بفلسطين(٩٢). وكان اللنبي يبرر موقفه بأن الفرنسيين تركوه وحده يحارب القوات التركية من دون مشاركة عسكرية فعالة من قبلهم(٩٣). وقد أدى هذا الوضع إلى قيام اللنبي وحده، مدعوماً بممثلي بريطانيا في مصر، بتنظيم الوضع الإداري في فلسطين بمساعدة عناصر بريطانية بحتة(٩٤).

وتجاه هذا التصلب من قبل العسكريين البريطانيين، كان سايكس يحاول إبداء المرونة ويسعى لإعطاء الانطباع بأن بلاده تحترم تعهداتها.

وعندما وصل الجيش البريطاني إلى حدود فلسطين، المشار إليها في اتفاق ١٩١٦، كتب بيشون إلى حلفائه معرباً عن تخوف الرأي العام الفرنسي من مسار الأحداث في الشرق، وبخاصة موقف القيادة البريطانية برفض إدخال ضابطين فرنسيين في هذه القيادة. إلا أنه أشاد في الوقت نفسه بالمواقف المرنة من قبل سايكس وبتصريحاته، ودعاه إلى ترجمة تلك الأقوال بالأفعال.

وفي ٢٠ شباط ١٩١٨، أبلغ بيشون مندوبه بيكو بأن قيادة الأركان الفرنسية وافقت على إرسال حملة فرنسية إلى سوريا(٩٥). وكانت القيادة الفرنسية ترى أن مثل هذا التدبير خير وسيلة لمجابهة المطامع البريطانية ومخططاتها الرامية إلى القضاء على المصالح الفرنسية في المنطقة، ومواجهة سياسة الإدارة البريطانية في مصر، حيث كانت منذ البداية ترفض تقاسم النفوذ مع فرنسا في الشرق. ولم يكن بيشون ليتردد في القول بأن في فلسطين وفي بلدان شبه الجزيرة العربية، ثمة إلغاء واقعياً للمساواة في النفوذ بين فرنسا وبريطانيا، على الرغم مما كان قد تم الاتفاق عليه في هذا الشأن. ويضيف أن جعل سوريا مستقلة أو ضمها إلى اتحاد دول عربية ليس سوى وسيلة لعرقلة حرية تحرك فرنسا في هذه البلاد(٩٦).

ورداً على هذا الواقع، عينت الحكومة الفرنسية مونيه حاكماً ادارياً على فلسطين(٩٧)، وجورج بيكو مفوضاً سامياً على القدس(٩٨)؛ وتمنى كامبون أن يطلق اسم سوريا - فلسطين على

(٩١) Op. Cit. V. 880, PP. 3 - 5, 20 Nov. 1917.

(٩٢) Op. Cit. V. 880, P. 120 - 122, 1 Déc. 1917.

(٩٣) Op. Cit. V. 880 P. 132, 4 Déc, 1918.

(٩٤) Op. Cit. V. 880, PP. 223 - 224 (R et V), 14 Déc. 1917.

(٩٥) Op. Cit. V. 883, P. 208, 20 Fév. 1918.

(٩٦) Op. Cit. V. 884, PP. 172 - 173 (R. Et V) 9 Mars 1918.

(٩٧) Op. Cit. V. 884, P. 67, 15 Mars 1918.

(٩٨) Op. Cit. V. 884, P. 73, 16 Mars 1918.

الفرق التي يقودها الكولونيل دي بياباب[٩٩]. غير أن الحكومة البريطانية أوعزت إلى الخارجية في باريس بعدم إرسال قوات فرنسية جديدة إلى فلسطين، إلا إذا رأت القيادة البريطانية ضرورة لذلك. فرد بيشون أنه سيرسل ثلاثين ألف جندي إلى تلك البلاد[١٠٠].

لا شك أن تطور الموقف البريطاني بالنسبة إلى فلسطين كان نتيجة الضغط الصهيوني على حكومة لندن[١٠١]. وقد سبق إعطاء وعد بلفور تحرك واسع لقيادات الحركة الصهيونية في عواصم الحلفاء مطالبة بتشجيع استيطان اليهود في فلسطين وتحويلها وطناً قومياً لهم[١٠٢]. ويبدو أن التجاوب مع مطالب الصهاينة كان أكثر قوة في لندن وواشنطن وبتروغراد منه في باريس[١٠٣]. وعند دخول القوات البريطانية إلى فلسطين، صرح القائد ارشبالد موراي: «سنسعى دون أي شك إلى جعل فلسطين يهودية محققين بذلك حلم الصهيونية»[١٠٤]. وفي روما، صرح أحد كبار المسؤولين بأن الحكومة الإيطالية «جاهزة لدعم كل مبادرة تساعد على استيطان اليهود على أرض فلسطين». كما أبدى البابا «تعاطفه مع إنشاء مستعمرات لليهود في الأراضي المقدسة»[١٠٥].

أما الحكومة الفرنسية، كانت متحفظة هي أيضاً ازاء الطموحات الصهيونية هذه. وقد جاء في رسالة وجهها رئيس الوزراء الفرنسي إلى بيكو قوله: «عند الدخول إلى فلسطين ستجدون أنفسكم أمام عدة مستعمرات يهودية. عليكم أن تؤمنوا لها الحماية الكاملة... ويجب أن تدعوا المسؤولين فيها ليقيموا إدارة ذاتية، وأن يشاركوا في الحكومة التي ستدير البلاد... ثم هناك مصلحة بإعطائهم شعوراً واسعاً بأن الحلفاء يتفهمون المشاعر التي تربطهم بأرض فلسطين منذ آلاف السنين، خاصة وأن بعضهم يسعى لإعادة انبعاث مملكتهم فيها»[١٠٦]. ويضيف بيشون «بأن الاتفاق تام بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول وضع الحركة الصهيونية في فلسطين، وأنهما تُقران باستيطان اليهود فيها، كما تُقران لهم بالإدارة الذاتية، وذلك في إطار الاتفاق القاضي بوضعها تحت الوصاية الدولية المزمع إنشاؤها في هذه البلاد»[١٠٧].

وهكذا بعكس وعد بلفور، فإن التعهد الفرنسي هو أقل تحديداً وأكثر اقتضاباً ولا يشكل

(٩٩) Op. Cit. V. 885, P.5, 11 Mars 1918.

(١٠٠) Op. Cit. V. 885, P.17 (R et V), 12 Mars 1918.

(١٠١) كان عدد اليهود في فلسطين، عام ١٩١٤، قد وصل إلى ١٤٠ ألف شخص
E. E. Guerre 1914 - 1918, Sionisme, V. 1199, P.112.

(١٠٢) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 877, P 116, 22 Mai 1917.

(١٠٣) Op. Cit. V. 877, P.204, 11 Juin 1917.

(١٠٤) Op. Cit. V. 877, P.194, 8 Juin 1917.

(١٠٥) Op. Cit.

(١٠٦) Op. Cit., V. 876, PP.137 - 142, 2 Avril 1917.

(١٠٧) A. E. Guerre 1914 - 1918, Sionisme, V. 1200, P.171, 15/2/1918.

خطراً على الشعب العربي الفلسطيني الذي لا يقل عدده عن ٩٠٪ من مجموع الشعب الساكن في فلسطين[١٠٨].

أما على صعيد المسألة اللبنانية، وما كانت تطرحه بعض الحركات السياسية اللبنانية من مطالب تتعلق بتوسيع حدود لبنان، فكانت هناك عدة تيارات في وزارة الخارجية الفرنسية أبرزها إثنان:

الأول، يدعو لجعل لبنان جزءاً من كونفدرالية تشمل سوريا الطبيعية بأكملها. وكان يؤيد هذا التيار قوى فرنسية نافذة، منها غرف التجارة والجمعيات الكولونيالية والجغرافية وبعض رجال الفكر والسياسة[١٠٩].

أما التيار الآخر، فكان يدعو إلى توسيع لبنان حتى «حدوده التاريخية والجغرافية» وإعطائه كياناً مستقلًا تحت الانتداب الفرنسي. ومن أبرز الداعين لهذا التيار في الأوساط الفرنسية بعض كبار العسكريين، والمراجع الدينية النافذة والمتأثرة بتوجيهات الفاتيكان، وبعض السياسيين وكبار الموظفين في وزارة الخارجية بباريس، الذين كانت تربطهم علاقات وثيقة ببعض الشخصيات اللبنانية وأعضاء الجالية في باريس.

وكان كل من هذين التيارين يعتبر لبنان القاعدة الأساسية الفرنسية في المنطقة، انطلاقاً من أن هذه السياسة ترتكز، بشكل عام، على مقولة «حماية الأقليات».

أما بالنسبة للسياسة البريطانية، فكان هناك اتجاه قوي في أوساطها لتوسيع حدود فلسطين إلى أقصى ما يمكن نحو الشمال أي إلى مصب نهر الليطاني، جنوب صيدا. وقد سعى لورانس من جهة أخرى لضم لبنان إلى سوريا الفيصلية. كما اقترح الجنرال كلايتون صيغة مشابهة[١١٠].

وبعد مداولات عديدة، تمّ التوصل في ٣٠ أيلول ١٩١٨[١١١] بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية إلى تفاهم جديد حول تطبيق اتفاق سايكس - بيكو. إلا أن الصراع استمر خفياً بينهما حول الشرق إلى حين إقرار الانتداب في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في نيسان ١٩٢٠.

(١٠٨) L'asie Française, N° 173, Mai - Sept, 1918, PP. 98 - 99.

(١٠٩) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) V. 870, PP.169 - 171, 15/8/1916.

(١١٠) A. E, E - Levant (Syrie - Liban), V. 13, P.192.

(١١١) Op. Cit, V. 2, PP.84 - 89, 30 Sept. 1918.

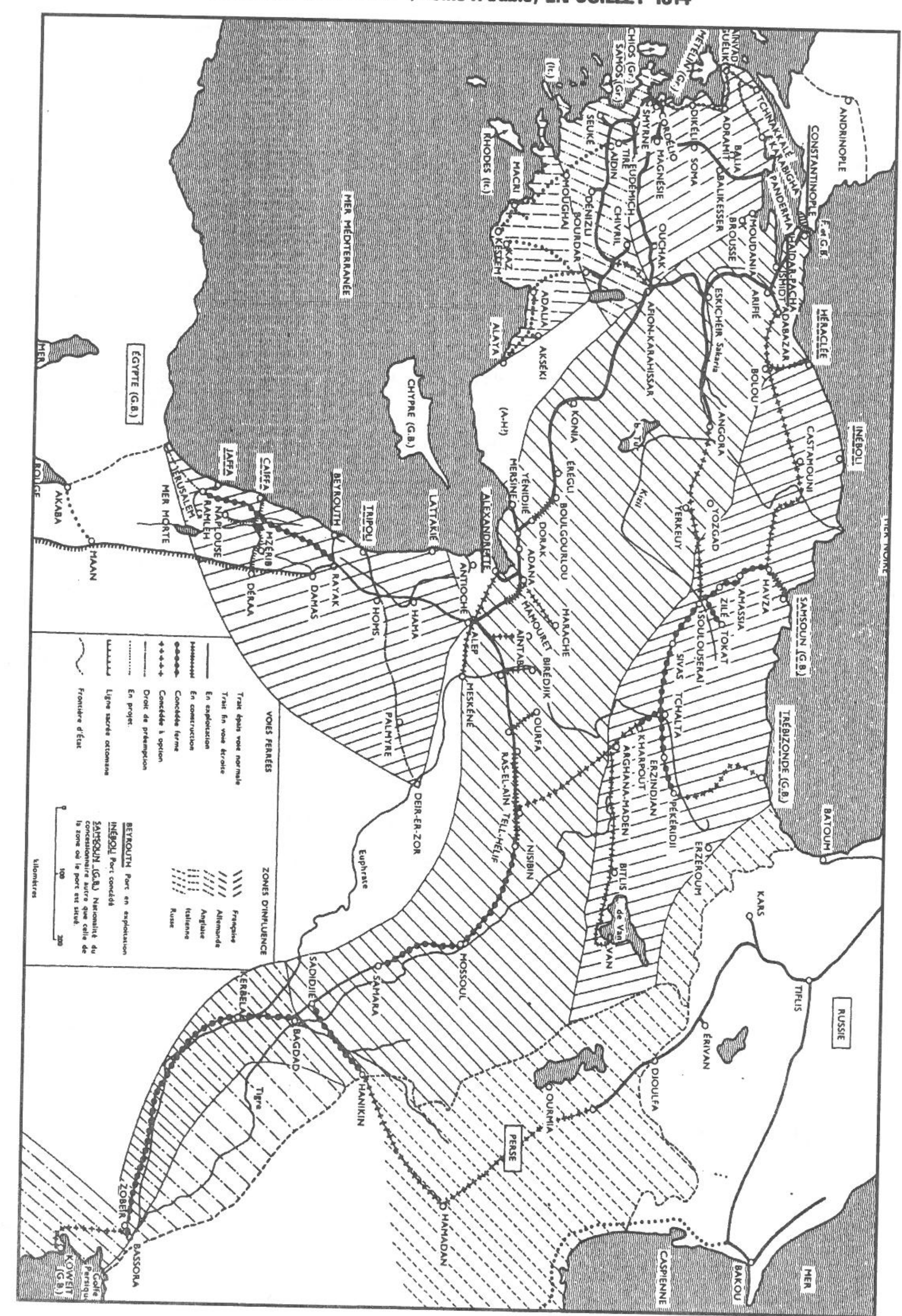
خـريطـة اتفـاقيـة سـايكس - بيكـو

Carte III
Zones d'influence délimitées
par l'accord Sykes-Picot (mai 1916)
Archives historiques du ministère de la Guerre,
section ancienne, 20 N 172

Zone d'influence : française
d° : anglaise
d° : internationale

A : Etat arabe influence fr.
B : d° d° angl.

VOIES FERRÉES, PORTS ET ZONES D'INFLUENCE ÉTRANGERS DANS L'EMPIRE OTTOMAN (moins l'Arabie) EN JUILLET 1914



(٢)

قضية المياه وتوسيع الحدود في مخطط الحركة الصهيونية (١٩١٧ - ١٩٢٣)(*)

لعبت الثروة المائية، منذ أقدم العصور، دوراً هاماً على الصعيد السياسي. وهناك دراسات بارزة[١] ركّزت على علاقة السلطة السياسية بإدارة توزيع المياه. لقد توصّلت هذه الدراسات إلى نتائج واضحة لجهة الترابط بين توزيع السلطة السياسية في مجتمع معين والقدرة على إدارة توزيع المياه في هذا المجتمع. وبمقدار تضاؤل هذه المادة الحيوية عند مجتمع ما، تتصاعد، بالمقابل، الأهمية السياسية لمسألة توفيرها وإدارتها في آن معاً.

مناطق الشرق الأوسط، بشكل عام وفلسطين، بشكل خاص، كان للمياه دورها البارز في مسار تطوراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية على امتداد حقب التاريخ. فأرض فلسطين تتصف بتنوع المناخ. شمالها يتصف بالنداوة والرطوبة، وتتراوح الأمطار فيه ما بين ٦٠٠ ملم و١٠٠٠ ملم سنوياً، بينما في الجنوب، تعاني منطقة النقب من الجفاف بحيث لا يسقط في بئر السبع أكثر من ٢٠٠ ملم وفي أيلات ٣٠ ملم. كما أن الإنتقال من الرطوبة إلى الجفاف هو أكثر بروزاً بين السهل الساحلي ووادي نهر الأردن والبحر الميت[٢]. وبفعل هذه الأوضاع الطبيعية والمناخية التي تعرفها فلسطين - والتي نجم عنها فقر نسبي في الثروة المائية[٣] - فقد لحظت الحركة الصهيونية منذ قيامها الأهمية الخاصة لهذه المسألة في تخطيطها للاستيطان ولمسائل الحدود. وهكذا، شكّلت المياه نقطة مركزيّة تمحورت حولها أغلب ستراتيجيات هذه الحركة

(*) مقال حرر في مجلة الدفاع الوطني، العدد ١، ت٢ ١٩٨٩.

(١) يمكن على سبيل المثال، لا الحصر، مراجعة:
Karl Wittfogel, Oriental Despotism: a Comparative Study of Total Power, New Haven, Yale University Press, 1957.

(٢) Communication de M.Y. Dresch, Bulletin de l'association de géographes français, Mars - Avril, 1967, P. 2

(٣) تفاوتت التقديرات حول كميات المياه الموجودة في فلسطين. فبينما قدرت سلطات الانتداب البريطاني هذه الكمية بحدود ١٥٠٠ مليون متر مكعب. ذهبت بعض المراجع الاسرائيلية المختصة الى اعطاء ارقام تتراوح بين ١٨٥٠ مليون متر مكعب و١٦٥٠ مليونا وعينت مصادر المياه على الشكل التالي: =

على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، كما على الصعيد العملي.

في هذا البحث المقتضب، سنعرض الخط الثابت للحركة الصهيونية فيما يتعلق بالسيطرة على مياه جنوب لبنان، وبخاصة الليطاني والحاصباني والوزاني، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عقد اتفاقية ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين سنة ١٩٢٣. وسنبين كيف انعكس هذا الأمر، في الفترة نفسها، على تصور الحركة الصهيونية لمقتضيات ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين.

لقد ركّز «آباء» المشروع الصيوني، حتى قبل مؤتمر بال ١٨٩٧، على قضية الحيّز الجغرافي لفلسطين ومصادر المياه اللازمة لها. ففي عام ١٨٧٣، أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين، برئاسة الجنرال تشارلز وارن، لتقصي ما فيها من موارد طبيعية، ومنها المياه. حصل ذلك بالتنسيق مع الدوائر اليهودية الفاعلة. وقد ركّز تقرير اللجنة على أهمية مياه شمال فلسطين في ري مناطقها الجنوبية.

وعند مجيئه إلى الأراضي المقدّسة في ت١ ١٨٩٨، أكّد الإمبراطور غليوم الثاني لهرتزل، زعيم الحركة الصهيونية، أنه سيكون لفلسطين مستقبل زاهر. فأجابه أن شرط الوصول إلى ذلك يكمن إلى حد كبير[٤] في تأمين مياه الري. وقد ركّز هرتزل، في مذكراته، على جنوب لبنان وجبل الشيخ نظراً لأهميتهما الإقتصادية والعسكرية، ولاحتوائهما على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين[٥]. أما تريتش، فقد اعتبر أن فلسطين تتألف

=

	الكمية بملايين الأمتار	النسبة المئوية
١ - نهر الأردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان	٦٠٠	٣٧
٢ - المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ومرج ابن عامر	١٥٠	٩
٣ - المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية	٥٠٠	٢٩,٥
٤ - نهر العوجا (اليركون) وينابيعه	٢٣٠	١٤
٥ - حجز مياه الفياضانات	٩٠	٥,٥
٦ - تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥
	١٦٥٠	١٠٠

يمكن مراجعة: Atlas of Israel, Jerusalem, 1970, Table 1.
وكذلك المهندس صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الاسرائيلي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩.

(٤) Alain Dieckhoff, Les Espaces d'Israël, Fondation pour les études de Défense Nationale, Paris, 1989, PP. 109-110.

(٥) عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨-١٩٣٦)، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٦.

من عدة أجزاء، منها «ذلك القسم من ولاية بيروت الواقع إلى الجنوب من متصرفية جبل لبنان المستقل»[٦]. وعام ١٩٠٩، طبع جاكوبوس كتاباً باللغة الألمانية دعاه «أرض إسرائيل»، اعتبر فيه أن جبل لبنان هو الحدود الشمالية[٧].

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)، حدد حاييم وايزمن، خليفة هرتزل في زعامة الحركة الصهيونية، أهداف الحركة إبان الحرب في أربع نقاط:

١ - ضرورة انتصار الحلفاء.
٢ - ضرورة وضع فلسطين تحت انتداب بريطاني.
٣ - الإستفادة من هذا الإنتداب لاستقدام مليون مستوطن يهودي إلى فلسطين.
٤ - وضع حد لهذا الإنتداب مع تصاعد قوة الصهاينة في تلك البلاد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، بادر سوكولوف إلى دعوة الحلفاء إلى مؤتمر رباعي لبحث مطالب الحركة الصهيونية[٨]. كما حاول اقناع روما بحسن نوايا تحركه[٩]. ومن جهة ثانية، تقدم الصهاينة بعدة مذكرات إلى الخارجية الإنكليزية والخارجية الفرنسية مشددين على «مصالحهم التاريخية في فلسطين»[١٠]. ولئن كان التطابق واضحاً بين السياسة الإنكليزية والمطالب الصهيونية في هذه المرحلة، فقد كان هناك بعض التباعد بين السياسة الفرنسية وتلك المطالب.

في أيار ١٩١٦، أقرّت اتفاقية سايكس - بيكو، وهي لم تتطرّق إلى مسألة حدود لبنان ولا إلى علاقته بمحيطه. بيد أن هذه الإتفاقية وضحت معالم الحدود الجنوبية لمنطقة النفوذ الفرنسية المباشرة (المنطقة الزرقاء). وهي تبدأ من نقطة قريبة من جنوب صور إلى بحيرة طبريا[١١]. عارض الصهاينة الحدود الشمالية لفلسطين كما رسمتها هذه الإتفاقية. فخط الحدود هذا قسم المستوطنات اليهودية الموجودة آنذاك، مما جعلها تخضع لسلطتين. وشكك المهندس الزراعي سولومون كابلانسكي بصحة المصادر الجغرافية التي حددت فلسطين في نطاق مساحة لا تزيد عن ٢٧ ألف كلم^2. وفي اعتقاده أن مساحة فلسطين تشمل «الرقعة التي يحدها شمالاً القسم المتجه

(٦) د. اسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٦٣.
(٧) المرجع السابق، ص ١٩٥.
(٨) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية وسنكتفي لاحقاً بالاشارة اليها بـ (A.E).
Turquie (Syrie-Palestine), V 871, P. 133, 31-12-1915 و Guerre 1914-1918 مع الاشارة الى ان سوكولوف كان مسؤولاً عن العلاقات الخارجية.
(٩) المرجع السابق A.E. V 887, P. 109.
(١٠) المرجع نفسه، A.E. V.872, PP. 40-41.
(١١) «La zone reconnues à la France comprendrait le littoral à partir de St.Jean d'Acre ou Tyr au Sud Jusqu'à un point situé entre Merdina et Adalia au Nord». A.E. OP. Cit. V. 871, P.196 (R et V).
(راجع الخريطة رقم ١).

غرباً من نهر الليطاني، حيث يصب في البحر فوق مدينة صور»... ثم يؤكد كابلانسكي إلحاق الشريط الساحلي من نهر الليطاني حتى صيدا بفلسطين[١٢].

قبيل هذه الفترة، صدر كتيب بعنوان «ملاحظة حول حدود فلسطين[١٣]»، دون أن يحمل اسم مؤلف معين، وربما يكون نتيجة عمل جماعي من قبل قيادة الحركة الصهيونية. أشار هذا الكتيب إلى أن «الحدود الشمالية للرقعة القديمة التي كانت للأسباط الإثني عشر تمتد من الشاطىء، شمال صيدا بقليل (صيدون)، في خط مستقيم تقريباً، حتى النقطة التي ينحدر عندها وادي اللوا...[١٤]».

ومهما يكن من أمر التحفظ الصهيوني على اتفاقية سايكس - بيكو، خاصة لجهة الحدود الشمالية لفلسطين، فأهمية هذه الإتفاقية، بالنسبة إليهم - تكمن في أنها أعطت فلسطين وضعاً دولياً مستقلاً عن باقي المناطق المحيطة.

هاجس توسيع الحدود

في ٢ ت٢ ١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية وعداً للحركة الصهيونية تؤكد فيه عطفها على «انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين...». وقد اعتبر هذا الوعد، من قبل لويد جورج، بأنه «أحدث تغييراً في خريطة العالم». وقبيل فترة صدوره، أصدر بن غوريون وبن زفي كتابهما «أرض إسرائيل»، حيث اعتبرا أن متصرفية جبل لبنان هي الحدود الشمالية للدولة اليهودية. كذلك طرحت عدة أجنحة في الحركة الصهيونية، وأبان هذه المرحلة، مسألة توسيع حدود فلسطين نحو وادي البقاع شمالاً، كما وضعت الخطط التي تؤمن حدوداً تشمل منابع نهر الأردن، ونهر الليطاني، وثلوج حرمون، واليرموك وروافده والجبوك. وكان هناك تفكير بتوليد الطاقة المائية - الكهربائية عن طريق إقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك[١٥].

في أوائل تشرين الأول ١٩١٨، غادر الأتراك سوريا ولبنان تحت وطأة الهجوم الذي قام به القائد الإنكليزي اللنبي. وكانت مدينة القدس قد سقطت بيد قوات الحلفاء في ٩ كانون الأول ١٩١٧. أمسك اللنبي بيده السلطة الفعلية العليا في المنطقة كلها:

- من خلال الإدارة العربية في الداخل السوري.
- من خلال القائد الفرنسي (دي بيابا) في المنطقة الغربية (من شمال عكا حتى الاسكندرون)
- من خلال الحكم الإنكليزي المباشر في فلسطين.

أطلق على الأولى منطقة العدو المحتلة - القسم الشرقي، والثانية القسم الشمالي، والثالثة

(١٢) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٢٨، وأسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٣٠٦-٣٠٧.
(١٣) A Note on the Boundaries of Palestine
(١٤) أسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٢٩٣-٢٩٥.
(١٥) المرجع السابق، ص ٣٢٤-٣٢٥.

القسم الجنوبي[١٦]. ما يهمنا في هذا السياق هو الإشارة إلى التعديل الذي حصل في الحدود الشمالية لفلسطين، حيث نقلت نقطة الحدود الشمالية الشرقية من بحيرة طبريا - كما نصّت عليه اتفاقية سايكس بيكو - إلى بحيرة الحولة[١٧]. لا شك بأن هذا التغيير حصل تحت وطأة التدخل الصهيوني. وقد جسّد هذا التوجه قائد القوات الإنكليزية المتقدمة في فلسطين (ارشيبالد ميراي): «بدون أدنى شك، سنعمل لفلسطين اليهودية وسنسمح للإسرائيليين بتحقيق حلم الصهيونية»[١٨].

رغم موافقة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (ك، ١٩١٨) على وضع فلسطين تحت السلطة الإنكليزية، فإن تعديل حدودها الشمالية لاقى الإستياء والمرارة من قبل الفرنسيين. وبينما كانت الحدود الشمالية مسألة ثانوية بالنسبة للمصالح الستراتيجية الإنكليزية، كانت هذه الحدود نفسها ذات أهمية قصوى بالنسبة للحركة الصهيونية، حليفة انكلترا، أما الحجج التي كان يشدد عليها الصهاينة فترتبط بتوفير حدود يمكن الدفاع عنها (اعتبارات أمنية)، وتأمين الموارد المائية الموجودة في جنوب لبنان. وهكذا وجد رئيس الوزراء الإنكليزي لويد جورج نفسه مشدوداً بين تصلب الحركة الصهيونية، من جهة، وتصلب الموقف الفرنسي، من جهة أخرى. وللخروج من هذا الوضع، اعتمد قولًا توراتياً يوضح حدود فلسطين: «من دان إلى بئر السبع» (From Dan to Beer Sheba).

في ٣ شباط ١٩١٩، قدّمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، عنوانها «تصريح المنظّمة الصهيونية بصدد فلسطين». وقد جاء في ملحق هذه المذكرة:

«إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن...»[١٩]. وتضيف المذكرة: «إن جبل الشيخ (حرمون) هو أب المياه» الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الإقتصادية بالذات... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (أي اليهود في فلسطين الكبرى) حماية تامة. إذ أن منابع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين». ما يمكن تسجيله، من خلال ملحق المذكرة (The boundaries of Palestine: Schedule) هو أن المنظّمة الصهيونية أحجمت عن تقديم الحجج المتعلقة بالإعتبارات الأمنية المستقبلية، وربما كان ذلك مراعاة لظروف التحالف بين فرنسا وانكلترا. بينما كان واضحاً أن المبرر الأساسي لاقتراح الحدود كان مرتبطاً بمسألة مياه جبل حرمون وباستغلال مياه نهر الليطاني.

(١٦) Occuped Enemy Territory (South, North, East)

(١٧) راجع الخريطة رقم ٢، مع العلم ان هناك، في قضاء صفد، يوجد بعض المستوطنات اليهودية.

(١٨) A.E. OP. Cit. V 877, P. 191

(١٩) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٠، راجع أيضاً أسعد رزوق، المرجع السابق، ٢ ٤٠١-٤٠٢، وكذلك J.C. Hurewitz in the Near and Midlle East, VII, Princeton, 1956, P. 46.
(راجع الخريطة رقم ٣).

في ١٧ آذار، رفضت فرنسا مطالب الحركة الصهيونية، وذلك من خلال مذكرة سلمها كليمنصو إلى لويد جورج أصرّ فيها على الخط الأساسي المتفق عليه في اتفاقية سايكس - بيكو[٢٠].

واستمر الخلاف قائماً بين الموقفين، الإنكليزي والفرنسي، حول مسألة حدود فلسطين الشمالية. ففي الجلسة ٨٦ التي عقدت في ٢٢ أيار ١٩١٩ (في اطار المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح)، احتج كليمنصو على الخريطة التي قدمها لويد جورج[٢١]. ولم يتم التوصل إلى تسوية لهذه القضية باعتبار أن فرنسا كانت تضغط لتوسيع حدود لبنان نحو الجنوب، وبريطانيا كانت تدعم اطماع الحركة الصهيونية لتوسيع فلسطين نحو الشمال. في هذا السياق، قدم بلفور إلى لويد جورج مذكرة (بتاريخ ١٩١٩/٦/٢٦) جاء فيها: «... الشيء الرئيسي الواجب أخذه بعين الإعتبار، في مسألة ترسيم الحدود الفلسطينية، هو جعل السياسة الصهيونية ممكنة من خلال إعطاء أوسع مجال للتطور الإقتصادي في فلسطين. وهكذا، يجب أن تعطى الحدود الشمالية لفلسطين سيطرة كاملة على القوة المائية التي تنتمي جغرافياً إلى فلسطين وليس إلى سوريا...»[٢٢].

في ١٣ أيلول ١٩١٩، تقدّمت انكلترا بتسوية عرفت «باقتراح دوفيل» (Deauville Proposal)، طرحت فيها سحب جميع قواتها العسكرية من الأراضي التي اتفق على أن تكون بعهدة فرنسا. وفي النقطة السادسة من هذا الإتفاق، جاء ما يلي: «إن الأراضي المحتلة من قبل القوات البريطانية ستكون فلسطين وفقاً للحدود القديمة «من دان إلى بئر السبع»...»[٢٣]. إن اقتراح دوفيل هذا طالب بأن تكون الحدود الشمالية لفلسطين على خط نهر القاسمية (الليطاني)، من الشاطىء حتى بانياس شرقا. وقد حاول رجال الدولة الانكليز الإيحاء بأن بانياس هي نفسها

(٢٠) راجع التناقض بين الموقفين في الخريطة رقم ٤.

(٢١) مما قال كليمنصو.

«Je suis surpris de voir que, sur cette carte, la frontière de la Palestine s'étend vers le nord, de manière à faire passer le chemin de fer entièrement en territoire britanique. Ce n'est pas cette carte que vous m'avez montrée à Londres...»
A.E. E - Levant Syrie-Liban, V.13, P. 66.

(٢٢) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٢٣) The complete text of the aide-Memoire may be found in Documents, first series volume 1. PP. 700-701
(راجع الخريطة رقم ٥).

دان التوراتية، لكنهم في واقع الأمر كانوا ينفذون رغبات الصهاينة.

في ١٩ أيلول ١٩١٩، نشرت جريدة التايمز مقالاً يعكس وجهة نظر الأوساط الصهيونية، وجاء فيه[٢٤]: «... فالتحديد التوراتي من دان إلى بئر السبع يشكل بالنسبة إلى الدولة اليهودية حدوداً ستراتيجية في الشمال، ولكن أفضلية التقاليد التوراتية تتمثل في وصل مناطق اليهود الموجودين في الشمال بمناطقهم الموجودة في الجنوب، وهي كانت دائماً مهددة بالاجتياح عبر شرق الأردن. هذه حجة من جملة حجج كثيرة لكي يتم رفض الحدود الموضوعة لفلسطين بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. إن نهر الأردن لا يمكن أن يشكل الحدود الشرقية لفلسطين، وفلسطين تتضمن جزءاً كبيراً من حوض الليطاني، أي المنطقة الممتدة بين لبنان (أي متصرفية جبل لبنان) وفلسطين. ولا يجب أن تتمتع فلسطين بحدود عسكرية في شرق الأردن فحسب، ولكن يجب أيضاً أن تتضمن مياه الليطاني الضرورية للتنمية الإقتصادية في شمال الجليل. إن حتمية تحقيق هذه الحدود في الشمال تخضع لضرورتين بارزتين لا يجب إضاعتهما في عداد باقي الحجج الأخرى، إلاّ وهما تحقيق التفوق الستراتيجي وتأمين الإستقلال الوطني، وكذلك - بالنسبة إلى الحدود الشمالية - ضمان تأمين كل ما كانت تفتقر إليه فلسطين التوراة... إن الليطاني يشكل ثروة نفيسة بالنسبة إلى سهول الجليل الزراعية في الشمال... وكذلك أهمية حوضه تتخذ بعداً عسكرياً بالنسبة إلى الأمن القومي لفلسطين اليهودية...».

في الفترة اللاحقة، استمرت الدعاية الصهيونية في المطالبة بتوسيع الحدود الشمالية تحت حجج مختلفة أبرزها الإعتبارات الأمنية والمائية. وكان المنبر البارز لهذه الدعاية نشرة تحمل اسم «فلسطين، لسان حال اللجنة الفلسطينية - البريطانية» (Palestine, the Organ of the British Palestine Committee).

الموقف الفرنسي الرافض

ففي العدد الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٩، مطالبة بإيصال الحدود إلى شمال صيدا، وفي العدد الصادر في ٦ كانون الأول ١٩١٩، تأكيد على أهمية مياه الليطاني وحرمون والأردن[٢٥]. وقد استغل الصهاينة فرصة تأجيل البت النهائي في مسألة الحدود، بين بريطانيا وفرنسا، لتكثيف هذه الدعاية. كما حرضوا بعض الموظفين الإنكليز الذين يدورون في فلكهم لدعمهم في مسألة ضم الليطاني إلى فلسطين. من هنا مبادرة الكولونيل مايزنز هاجن، كبير

(٢٤) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٦.

(٢٥) جاء في افتتاحية عدد ٦ كانون الأول ١٩١٩ (مجلد ٦، رقم العدد ١٧) ما يلي:

«The fundamental truth about the frontiers of Palestine must include within its boundaries the waters necessary for irrigation and for electric power; in other words, the gorge of the Litany and the head waters of the Jordan and the snows of Mount Hermon...»

الضباط السياسيين الإنكليز في القاهرة، إلى إرسال مذكرة للورد كيرزون في ١٥ كانون الأول ١٩١٩. ومن جملة ما جاء في هذه المذكرة:

«إن التنمية النهائية لفلسطين غرب نهر الأردن تعتمد أساساً على الزراعة، بسبب تربتها ومناخها وقربها من شاطىء البحر. لا يمكن تأمين الصحة الإقتصادية في فلسطين إلاّ بالري على نطاق كبير، وبجلب المياه من غير المطر. ولا يمكن الحصول على هذه المياه إلا في شمالي فلسطين من منابع نهر الأردن والليطاني. وإذا ما حرمت فلسطين من وسائل الري والقوة المائية على أوسع نطاق، فسيعاق مستقبلها الإقتصادي منذ البداية... وإذا ما أريد تأمين هذه الأوضاع الإقتصادية، فيجب أن ترسم الحدود الشمالية من البحر، شمال نهر الليطاني بالضبط، وتتبعه إلى فوق وعلى مسافة معينة من الضفة اليمنى، تقطعه من الغرب إلى الشرق بالقرب من مكان انحدار الليطاني. ومن هناك، يجب أن تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري إلى وادي الليطاني أو الأردن[٢٦]».

على خط آخر، كانت السلطات الإنكليزية تحاول أن تخفف من تصلب المعارضة الفرنسية في مسألة تغيير الحدود، وذلك من خلال التقدم باقتراحات معدلة. ففي ٢٣ كانون الأول ١٩١٩، قدم الإنكليز حلاّ وسطاً بين التطرف الصهيوني والتشدد الفرنسي. ومما جاء في الإقتراح[٢٧]: «... إننا نعتقد أنه يمكن تحقيق الأهداف الصهيونية في هذا الإتجاه إذا حصلت الحدود، بدلاً من أن تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر حتى الإنحناء شمالاً، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس - بيكو، شمال عكا، باتجاه شمالي شرقي بحيث تضم إلى فلسطين انحناء الليطاني ذاته وجزءاً صغيراً من المنطقة حتى شمال الإنحناء. ومن هناك، يمكنها أن تمتد شرقاً حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني...».

استمر الرد الفرنسي متشبثاً بخط سايكس - بيكو، وكان أقصى ما تراجع عنه الفرنسيون للصهاينة: الإقرار بحصة فلسطين من مياه جبل حرمون المتدفقة جنوباً بنسبة ٣٣٪.

هذا الوضع حمل الحركة الصهيونية على الإستعانة بالرئيس ويلسن الذي نزل عند إرادتهم وأرسل إلى الحكومة الإنكليزية كتاباً رسمياً حاد اللهجة وضع الصهاينة أنفسهم نصه. ومما جاء فيه:

«إن تحققت مطالب الفرنسيين المستندة إلى اتفاقية سايكس - بيكو السرية، يكون تحقيقها ضربة قاضية للوطن القومي، تنافي طبيعة أرضه الجغرافية وتهمل حاجاته الإقتصادية. فنجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق إلى أن تشمل نهر الليطاني

(٢٦) عصام بخليفة، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢٧) مجلة شؤون فلسطينية العدد ٥٢، ص ٩٠.

ومنابع المياه في الحرمون، أي سهلي حوران وجولان. إن لم يكن وعد بلفور - الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة - قصاصة من الورق، فيجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه[٢٨]».

كما أرسلت المنظّمة الصهيونية في الولايات المتحدة، برئاسة برانديس، برقية[٢٩] إلى لويد جورج تطالب فيها بالحؤول دون خسارة جزء كبير من فلسطين الشمالية:

«. . . إن اتفاقية سايكس - بيكو تقسم البلاد بتجاهل كلي للحدود التاريخية والضرورات. الحدود القومية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه ولتطور البلاد الإقتصادي (إلى الشمال). يجب أن تضم فلسطين مفارق مياه نهر الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون)، وإلى الشرق سهول الجولان وحوران. ولكي يتم وضع وعد بلفور موضع التنفيذ - وهو الذي وافقت عليه فرنسا[٣٠] وغيرها من الدول الحليفة والمؤيدة - لا بد من التسليم بهذه الحدود لفلسطين».

في شباط ١٩٢٠، رفضت فرنسا بشكل صارم «اقتراح دوفيل»، وأكّدت على بقاء نهر الليطاني ضمن الأراضي اللبنانية. وقد بلور برتيلو (Berthelot) موقف فرنسا من خلال طرحه التالي: «تتبع الحدود الجنوبية (لسوريا) خط سايكس - بيكو، باستثناء تعديل طفيف لحدود فلسطين، يتوافق مع التعريف الذي يدعو له السيد لويد جورج، الذي كان يفضل الحدود القديمة لدان وبئر السبع؛ وبكلمات أخرى، أن فلسطين ستضم قضاء صفد حتى دان شمالاً، وأن الحدود ستعين إلى الشرق بخط عمودي يرسم من جنوب جبل الشيخ إلى حيث تقطع الحدود التي تصفها اتفاقية سايكس - بيكو لعام ١٩١٦ . . .[٣١]». إن الرئيس الإنكليزي لويد جورج اعترف بروح التسوية وبالمساعدة التي أبداها المفاوض الفرنسي برتيلو، وأكّد على أن المسائل يجب أن تسوى بين حلفاء وأصدقاء لا بين متنافسين. كان تركيز لويد جورج واسعاً على كتاب البروفسور أدام سميث (Adam Smith) في بحث مسألة الحدود الشمالية لفلسطين. وبرغم كون سميث عالم لاهوت، فقد كان واضع كتاب عن «الأطلس التاريخي لجغرافية الأراضي المقدّسة». وفي

(٢٨) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٦، ص ٨٤.

(٢٩) أسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤١٦-٤١٧، نقلاً عن
Alphons Thomas Mason, Brandeis - A Free Man's Life, New York, 1956, P. 458.

(٣٠) انطلاقاً من محاضر مؤتمر سان ريمو، يبرز رفض فرنسا لوعد بلفور، وذلك من خلال مداخلات مندوبها برتيلو (Berthelot). يمكن مراجعة تلك المداخلات في A.E, Y International, V. 669, 670, 671 لكن هذا لا يعني أن السياسة الفرنسية كانت تعارض نوعاً من الاستقلال الذاتي لبعض اليهود على جزء من أرض فلسطين.

(٣١) شؤون فلسطينية، المرجع السابق، ص ٩١، نقلاً عن Documents، السلسلة ١، المجلد ٨، لندن ١٩٥٨.

اللوحة ٣٤ من هذا الأطلس تصور لجغرافية فلسطين تحت حكم داود وسليمان[٣٢]. وهذه الخريطة استعملها لويد جورج ليكوّن فكرة عن مساحة فلسطين.

في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان ١٩٢٠، تم إقرار انتداب فرنسا على سوريا (ولبنان) وبريطانيا على فلسطين والعراق. وبقيت مسألة الحدود دون حل نهائي. قبيل انعقاد المؤتمر، وجّه حاييم وايزمن ثلاث رسائل[٣٣]. في الرسالة الأولى الموجّهة إلى اللورد بلفور قال: «علمت أنه ستقرر غداً مسألة الحدود الشرقية لأرض إسرائيل. وقد سمعت أيضاً أن هناك إمكانية لإيجاد حل وسط يقضي بإخراج نهر الليطاني من حدود أرض إسرائيل، وهذا يعني أن بلادنا ستحرم من عامل إقتصادي ضخم.

إني أتوسل إليك في هذه الساعة الأخيرة أن تستغل تأثيرك ضد أي حل من هذا النوع، وإذا أراد البريطانيون، فبإمكانهم أن يؤمنوا لأرض إسرائيل حدوداً ملائمة. أما الفرنسيون، فليس من المؤكد أن باستطاعتهم اعطاء أهمية كبيرة لنهر الليطاني. لقد عملت أشياء كثيرة من أجلنا واسمح لي أن أزعجك بطلبي هذا في ساعة التقرير».

وجاء في الرسالة الثانية إلى السير لويس رامير: «نحن نعتقد أن ليس هنالك أهمية لنهر الليطاني في المنطقة الواقعة إلى الشمال من الحدود المقترحة. وإنه من الممكن الإستفادة منها بشكل جيد في المنطقة الجنوبية فقط».

وفي رسالة وايزمن الثالثة إلى أحد أعضاء الوفد الإيطالي ورد ما يلي: «يعتقد الفرنسيون أنه إذا أصررنا بشدة على اعتبار الليطاني وجبل الشيخ حدودنا الشمالية، فليس هذا إلا لكوننا أبواق دعاية للاستعمار البريطاني. وهذا طبعاً خطأ كبير. كن متأكداً بأن البريطانيين غير معنيين بهذه المنطقة الصغيرة. وإذا كانوا يعيرون أي اهتمام لهذه المسألة، فليس ذلك إلا لأنهم يعرفون جيداً أنه سوف لا تكون هناك أية إمكانية تقريباً لإقامة الوطن القومي اليهودي من ناحية اقتصادية بدون مصادر مياه الأردن والليطاني».

في حزيران ١٩٢٠، اقترحت فرنسا تسوية لحل القضية. مضمون هذه التسوية أن خط الحدود يجب أن ينطلق من نقطة رأس الناقورة على الشاطىء، أي على عدة أميال شمال خط سايكس - بيكو والخط الفاصل بين المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية لأراضي العدو المحررة (O.E.T.A)، ومن الناقورة يتجه نحو الشرق. بعدها يرتفع شمالاً بشكل أصبع ليدخل ضمن فلسطين المستوطنة اليهودية الشمالية في المطلة ووادي الحولة. بيد أن الحركة الصهيونية رفضت

(٣٢) Frederic Hof, Galilée Divided, the Israel - Lebanon Frontier, 1916-1984, West View Press, United States of America, 1985, P. 8.
(راجع الخريطة رقم ٦).

(٣٣) نشرت هذه الرسائل في صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٩٧٨/٣/٢١. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٧٢.

هذه التسوية وعملت على تنظيم حملة «لانقاذ الليطاني» من حزيران حتى كانون الأول. هذه الحملة اتخذت مساراً مزدوجاً باتجاه المسؤولين الإنكليز خاصة – وغيرهم أيضاً –، وباتجاه الرأي العام عبر الصحافة. حسبنا أن نعرض النماذج من هذه الحملة.

لقد كثف حاييم وايزمن، في هذه الفترة، رسائله إلى وزارة الخارجية البريطانية. ومما جاء في إحدى هذه الرسائل:

«... إن سيادتكم تعرفون ولا شك الأهمية الكبرى لليطاني بالنسبة إلى فلسطين، حتى ولو ضمت كل مياه نهري الأردن واليرموك وجلبت إلى فلسطين، فإنها ستكون غير كافية بالنسبة إلى حاجة البلاد. إن الصيف في فلسطين جاف جداً وعملية التبخر سريعة وكثيفة. وإن ري القسم الأعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية، ولو محدودة، يجب أن يتم بواسطة مياه الليطاني. والخبراء يتفقون على أن الليطاني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة إلى لبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه... إن فرنسا تدرك ولا شك أهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الإقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها. فلو فصلت فلسطين عن نهر الليطاني والجزء الأعلى من الأردن واليرموك، حتى لا نذكر اطلاقاً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فإنها لا تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً...»[٣٤].

«دستور اليهود المائي»

على الصعيد الإعلامي كانت عدة صحف ونشرات تخوض مواجهة إعلامية واسعة من أجل تعديل الحدود وضم الليطاني إلى فلسطين – فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت نشرة (Palestine) تخصص أغلب افتتاحياتها لهذه المسألة. العدد الصادر في كانون الأول ١٩٢٠، أكّد على أهمية مياه الليطاني لحياة فلسطين[٣٥]. وعدد شباط ربط مستقبل اقتصاد فلسطين بهذا النهر[٣٦]. أما عدد آب، فقد ركّز على نقد قيام لبنان الكبير وضرورة الحاق الليطاني بفلسطين لحاجتها إليه (من حيث المياه والطاقة)[٣٧]. ثم هناك عدد آخر في آب، انتقد السياسة الفرنسية

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office, F.O. 406-44. وللاطلاع على المضمون الكامل للوثيقة. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص٧٣-٧٨.

(٣٥) «We discussed here last week the question of the northern boundary with France, and particularly the vital importance to Palestine of the Litani waters» Palestine, VVI, N°24 January 1920, P.186.

(٣٦) «Palestine has no coal, and the chief source of power for her economic development must be water... Al the experts are in agreements that the river above all necessary to the economic future of Palestine is the Litani». Palestine, V. VII, N°1, February 1920, P.3

(٣٧) «It is well known that Palestine is asking for the inclusion within her borders of Litany gorge so as to guarantee to her those sources of water and electrical power which, while of no particular value to others, are necessary for the full economic development of Palestine».
Palestine, Vol.VIII, N°1, August 1920, P.4.

بسبب تصلبها في مسألة الليطاني وعدم ضمه إلى فلسطين[٣٨].

في أعداد شهر تشرين الثاني ١٩٢٠، تتالى المقالات عن خطورة عدم ضم الليطاني إلى فلسطين[٣٩] ثم هناك تساؤل عن جدوى ضمه إلى لبنان، بينما ضمه إلى فلسطين هو مسألة حياة أو موت لها[٤٠]. وكذلك فإن موقعه يشكل حدوداً طبيعية لفلسطين الشمالية[٤١]. إن الليطاني، حسب الادعاء الصهيوني المتكرر يؤمن الري والكهرباء لفلسطين[٤٢]. وإذا لم يكن بد من الضم المباشر لليطاني، فعلى الأقل ثمة إصرار بالموافقة على استفادة فلسطين من مياهه[٤٣].

بموازاة نشرة (Palestine)، عرضت صحف أخرى، في أوروبا وأميركا، متأثرة بتوجيهات المنظّمة الصهيونية، مسألة المياه والحدود، ومن أبرزها صحيفة التايمز اللندنية. فتحت عنوان «الحدود الشمالية لفلسطين» عرضت الصحيفة خريطة علقت عليها بما يلي: «فلسطين تطلب من فرنسا رسم حدودها الشمالية لتوفير ما يكفي من إمدادات المياه لضمان حياتها الإقتصادية...» ثم أوردت، تحت الخريطة، مقالاً من جملة ما جاء فيه[٤٤]:

هذا الخط الصهيوني العام المتشدد إلى حد خطير تارة، حيث كان يطالب بضم الأراضي الواقعة جنوب الليطاني إلى فلسطين، والمتساهل إلى حد ما طوراً، بحيث يكتفي بالمطالبة بالمياه فقط، دون ضم الأرض، كان يلقى دعماً وتفهماً لدى الدوائر الإنكليزية. وهناك العشرات من الرسائل في أرشيف وزارة الخارجية الإنكليزية التي تبين هذا الواقع. وحسبنا أن نعرض منها عينة من خلال رسالتين.

(٣٨) «Such a line would not only cut off from Palestine a good part of Galilee and the whole of the Hauran, but it would deprive her of all her water sources. The Litani, the snows of Hermon, the Jordan, Lake Merom, Lake Tiberias, and the Yamouk would one and all pass from her wholly or pass from her control».
Palestine, Vol. III, N°3, August 1920, P.29.

(٣٩) «On the other hand, French Syria, should cede to Palestine the waters of the Litani, which are of far greater importance to Palestine than they can possibly be to her.
Palestine, Vol. VI, N°16, November 1919, P.123.

(٤٠) «For Palestine something vital - the possession and control of those water-resources which are the life-blood of the country, upon which the agriculture and the industry of the future depend».
Palestine, Vol. VIII, N°5, October 1920, P.34.

(٤١) «On the west side of Jordan the Litani (Nahr-El-Kasimir (sic)) is a definite physical limit...».
OP. Cit, P.47.

(٤٢) «The northern frontier should include the water which is vital to Palestine for irrigation and electric power.
Palestine, Vol. VIII, N°7, October 1920, P.23.

(٤٣) «By access to the waters of the Leontes (Litani) is not meant territorial possession, but only the right of storing and using its waters...».
Palestine, Vol. VIII, N°8, October 1920, P.59.

(٤٤) The Times, Monday, October 25, 1920.
يمكن مراجعة صورة الخريطة والمقال في الملحق رقم ٧.

الرسالة الأولى أرسلها الوزير كورزون إلى الدكتور وايزمن: «عزيزي الدكتور وايزمن»

«أكتب اليك بصورة شخصية، جواباً على خطابك الرسمي المرسل بتاريخ ١١ تشرين الأول، لأؤكد لك أنني مدرك تماماً الأهمية القصوى لإرتباط مستقبل فلسطين والوطن القومي اليهودي الناجح بعقد اتفاق مع الفرنسيين يضمن إلى أقصى حد ممكن استعمال مياه الليطاني واليرموك من قبل فلسطين. المفاوضات لا تزال مستمرة ونحن نبذل أقصى ما في وسعنا...»(٤٥).

والرسالة الثانية من تيلي (J.A.C. Tilley) (وزارة الخارجية الإنكليزية) إلى الحركة الصهيونية(٤٦): «لقد تلقيت توجيهات من أيرل كيرزون لابلغكم أننا تسلمنا رسالتكم المؤرخة في ٣٠/١٠ والمتعلقة بحدود فلسطين ومسألة الإنتداب عليها. اللورد كيرزون يثمن آراءكم وحججكم بشأن أهمية الإستعمال غير المقيد من قبل فلسطين لمياه الليطاني واليرموك بالنسبة لمستقبلها الإقتصادي. وكما تعلمون فإن المفاوضات الطويلة حول هذا الموضوع مع الحكومة الفرنسية أسفرت، في الواقع، عن موافقة الأخيرة على تعديل خط الحدود بين منطقتي النفوذ الفرنسية والإنكليزية كما حددت في اتفاقية ١٩١٦، ومياه الأردن حتى الخط الشمالي الذي يربط المطلة وبانياس التي كانت تعرف، في التوراة، بدان. إلاّ أن الحكومة الفرنسية رفضت أن تعدل في الحدود الشرقية لفلسطين، كما رسمت في اتفاق ١٩١٦، بحيث تمتد إلى شمال وادي اليرموك أو شرق بحيرة طبريا، كما لا تبدي استعداداً لتوقيع أي اتفاق رسمي بخصوص استعمال فلسطين لمياه اليرموك أو الليطاني أو شمال الأردن.

من جهتها، تتمنى حكومة صاحب الجلالة أن تتبيّن، ولو احتمالاً واحداً، لتوسيع الحدود الشمالية، كما جرى الإتفاق على رسمها مؤقتاً مع الحكومة الفرنسية، ومدها باتجاه الشمال. لكنها لا تعرف كيف يمكن أن تقنع حكومة باريس بالموافقة على فصل جزء من الحدود شرق بحيرة طبريا وشمال وادي اليرموك الحيوية للمشاريع التطبيقية للمخطط الهندسي الصهيوني، كما قد يكون عليه الوضع عند ضم هذه المنطقة إلى أراضي فلسطين. في الوقت نفسه، ليست حكومة صاحب الجلالة على استعداد - كما هي المشورة المقدمة إليها حالياً - لتنظيم أية ترتيبات تترك للحكومة الفرنسية حرية رفض تقديم تنازلات لكي تستعمل فلسطين مياها خارج حدودها، وهي ضرورية لنموها وتقدمها. ولا تعتقد أن بالامكان الطعن في عدالة هذا الموقف عند التذكر بأن استغلال هذه التنازلات سوف يفيد المنطقة المجاورة وسكانها. وإن المياه موضوع الخلاف لا يمكن أن تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية إلا من قبل فلسطين التي تجري المياه باتجاهها. لقد وافقت الحكومة الفرنسية علناً ودعمت قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، لذلك فهي قد توفر الدعم لسياسة حكومة صاحب الجلالة الرامية إلى إيجاد الأوضاع المناسبة لتحقيق هذه السياسة.

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية. Public Record Office F.O. 371-5246. 18 Oct. 1920
(٤٦) المرجع السابق.

قرّرت حكومة صاحب الجلالة، لهذه الأسباب، تنظيم اتفاق مع الحكومة الفرنسية بشأن هذا الموضوع حتى وإن اضطرت إلى تأجيله حالياً.

يحتفظ اللورد كيرزون بحق الإجابة على نقاط أخرى في رسالة لاحقة (Y.A.C. Tilley).

إن مناشدة وايزمن لعاطفة الإمبراطورية البريطانية كانت غير مجدية. وفي سيرة حياته أعلن: «حاولت أن أقنع المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو بأهمية مياه الليطاني لفلسطين، فلم استطع أن أثير اهتمامه»(٤٧). وبرغم ذلك، اتخذ المجلس الاستشاري الصهيوني في القدس في تشرين الثاني ١٩٢٠ القرار التالي:

«يصر ممثلو عموم سكان فلسطين بالاجماع على أن تشمل الحدود الشمالية: القسم الأسفل من الليطاني، وكل منطقة وادي الأردن وجميع روافده ومجاريه. ويطلبون إلى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة»(٤٨).

استمر الموقف الفرنسي في رفضه، وكذلك الرئيس لويد جورج تمسك بشعار (من دان إلى بئر السبع). وقد أوضح أحد الديبلوماسيين الإنكليز أجواء هذه المرحلة: «لما كانت قضيتنا لتوسيع فلسطين موضع تنازع دائم في المجلس الأعلى (للحلفاء) خصوصاً حول الخلفية «التاريخية»، وبالتحديد على أساس الخريطة ٣٤ من «الأطلس التاريخي لجغرافيا الأرض المقدسة» لآدم سميث... لو أخذت الخريطة ٣٤ كمقياس لحسم الجدال حول الحدود المفترض أن تشمل جزءاً من الليطاني، كا كانت مهمتنا صعبة، لكن سياق المناقشات في سان ريمو كان قد استثنى عملياً إثارة هذه النقطة مجدداً»(٤٩).

في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، تم التوقيع على اتفاق بين فرنسا ممثلة بـ (G. Leygues) وبريطانيا ممثلة بـ (Hardinge of Penshurst)(٥٠).

كان هذا الاتفاق انتصاراً لوجهة النظر الفرنسية نسبياً. وعن موضوع المياه نصت المادة الثامنة على ما يلي:

«يعين خبراء من قبل إدارات سوريا وفلسطين وذلك ليستكشفوا، بشكل مشترك، وضمن مهلة لا تزيد عن ستة أشهر من توقيع الإتفاق، إمكانيات ري الأراضي وإنتاج الطاقة الكهربائية هيدرولوجياً من مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما، بعد إشباع حاجات الأراضي الواقعة تحت سلطة الإنتداب الفرنسي.

(٤٧) Frederic Hof, op. cit, P.9
(٤٨) أسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٥٨٤.
(٤٩) Documents, First series volume XIII, P.419
(٥٠) راجع النص الكامل للاتفاق: عصام خليفة، المرجع السابق، ص ١٧٥-١٧٨ نقلاً عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office, F.O. 406-44

من أجل حسن تطبيق الإستكشاف، تمنح الحكومة الفرنسية مندوبيها تعليمات لجهة حرية التصرف باستعمال الفائض من المياه لصالح فلسطين.

ما يجب الإشارة إليه هو أن هذا الإتفاق لم يأت على ذكر نهر الليطاني، وفي ضوء ذلك اتخذ المؤتمر العام الصهيوني، الذي اجتمع في باريس، قراراً يتحفظ فيه على مسألة الحدود الشمالية لفلسطين:

«... ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه لكون مسألة الحدود الشمالية لأرض إسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرض حتى الآن، وعلى الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية...[٥١]».

تطبيقاً لهذا الإتفاق، بدأت لجنة ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين اعمالها منذ أوائل حزيران ١٩٢١. كان يترأس الجانب الإنكليزي الكولونيل نيوكومب (Newcomb)، والجانب الفرنسي الكولونيل بوليه (Paulet). وقد تم التوصل إلى وضع التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا، من جهة، وفلسطين، من جهة أخرى، من البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الأول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠[٥٢]».

أصبح هذا الإتفاق نافذاً بعد تصديقه نهائياً من الجانبين الفرنسي والبريطاني ابتداء من ٧ آذار ١٩٢٣. وهو لم ينص في أيٍ من بنوده على ذكر مياه الليطاني وإمكانية استغلالها من قبل غير اللبنانيين أو السلطات الفرنسية المنتدبة على لبنان. وفي عام ١٩٣٤، صدقت عصبة الأمم على هذا الاتفاق فأصبح مكرساً من وجهة نظر القانون الدولي.

الملحق رقم ٨

المياه في إسرائيل قبل ١٩٦٧ (بملايين الأمتار المكعبة)	
بحيرة طبريا	٥٨٠
مياه جوفية	١٣٧٠
مياه سطحية	١٧٠
مياه معالجة أو مصفاة (ربما من المجارير)	١٩٠

توزيع المياه في إسرائيل مع تقديرات النقص المتوقع (بملايين الأمتار المكعبة)

السنة	١٩٧٧	١٩٨٥	١٩٩٠ (تقديرات)
– المدن + الصناعة	٤١١	٥٠٠٥	٥٨٠
– الزراعة	١,١٢٨	١١٣٠	١١٣٠
– مياه ضائعة من النظام المائي	٤٥	٦٠	٦٥
– استهلاك	٣٥	١٠٥	١٠٥
– مجموع الإستهلاك	١٦١٨	١٨٠٠	١٨٨٠
– الحد الأقصى للمياه	١٦٢١	١٦٣٠	١٥٤٠
– النقص المفترض في المياه	–	١٧٠–	٣٤٠–

(٥١) أسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

(٥٢) هذا هو العنوان الرسمي في نص الوثيقة الأصلية للاتفاق. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٩٥.

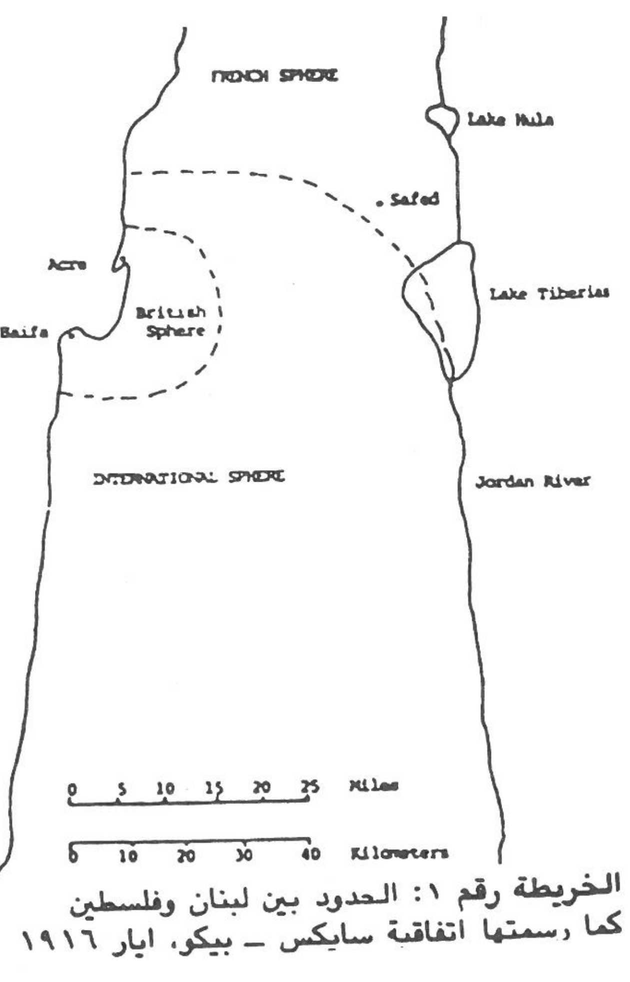
لم تيأس الحركة الصهيونية من الأمل بالإستفادة من حياة الليطاني، فقدمت عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٣ مشاريع لاستغلال مياهه. كما وضع المهندس لودر ميلك كتاباً بعنوان «فلسطين أرض الميعاد»، اعتبر بمثابة «دستور اليهود المائي»، وقد لحظ الاستيلاء على مياه الليطاني. كما وضعت دراسات عدة ضمن التوجه ذاته (في ١٩٣٩، تقرير أيونيدز، وهايز في العام نفسه، وكلاب عام ١٩٤٩، ومكدونالد، عام ١٩٥٠). وبعد قيام اسرائيل، عام ١٩٤٨، وضعت عدة مشاريع تناولت ضم مياه الليطاني (مشروع بنجر، مشروع باكر - هرزا ومشروع كوتون. ولخص بن غوريون موقف اسرائيل من المياه بقوله (١٤ أيار ١٩٥٥): «إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه. وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف كيان فلسطين». ورداً على رسالة بعثها إليه ديغول قال (بن غوريون) عام ١٩٦٧: «إن امنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية».

الخبراء العالمون بخلفيات الأمور[٥٣] يؤكدون أن اسرائيل بدأت الضخ من مياه الليطاني نحو مشاريعها ابتداء من العام ١٩٧٨. ثم إن اسرائيل تعاني نقصاً هائلًا في نظامها المائي (النقص المقدر عام ١٩٩٠ هو ٣٤٠ مليون م٣) وفي العام ٢٠٠٠، سيصل هذا النقص إلى ٩٥٠ مليون م٣)[٥٤].

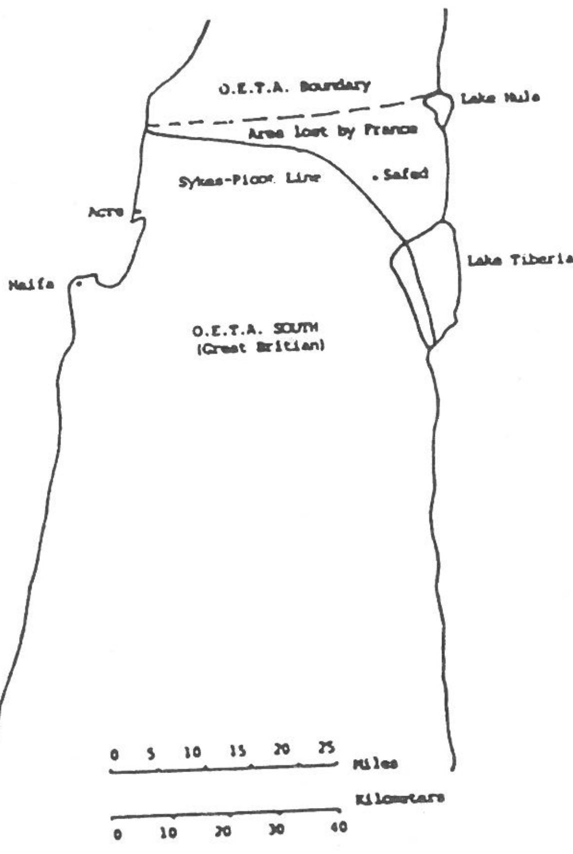
السؤال المهم والخطير الذي يجب أن يفكر فيه كل لبناني هو: ماذا كان دور اسرائيل في الحروب المندلعة منذ العام ١٩٧٥، والتي كان من أهدافها الرئيسية انهيار الدولة اللبنانية كمقدمة لتسويغ السيطرة على مواردها الطبيعية وفي طليعتها المياه؟! وفي ضوء هذا السؤال، اليس أن الجواب الوحيد هو المقاومة الشاملة دفاعاً عن وحدة الوطن، وحقوق الإنسان اللبناني، واستقلال وسيادة الدولة اللبنانية، وذلك بمواجهة كل أطماع الغزاة، أيا كانوا، ومن ينفذون إراداتهم.

(٥٣) مثل الخبير ستورك في مقال كتبه في نشرة «ميريب ريبورت»، صيف عام ١٩٨٣.

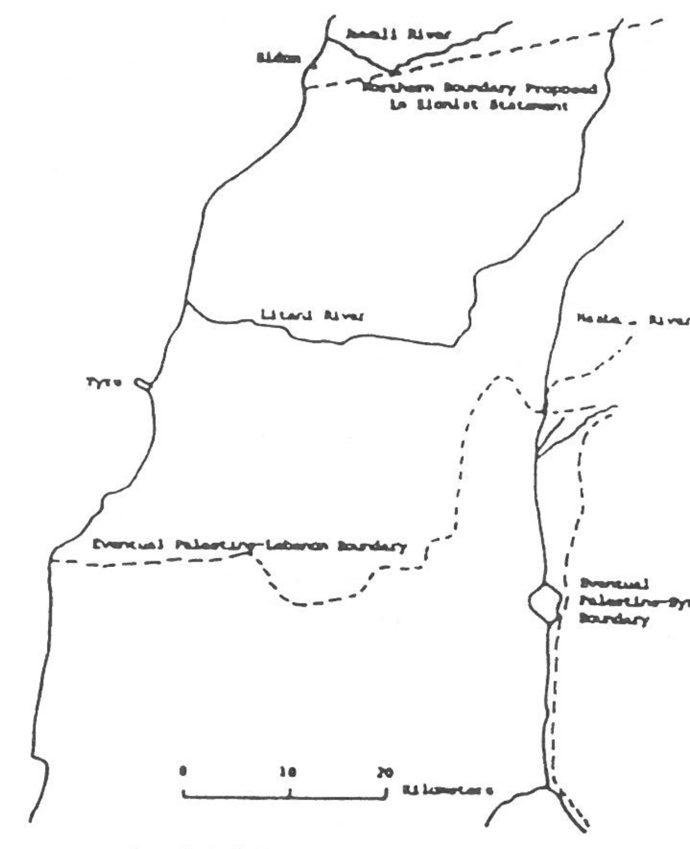
(٥٤) راجع الملحق رقم ٨.



الخريطة رقم ١: الحدود بين لبنان وفلسطين
كما رسمتها اتفاقية سايكس - بيكو، ايار ١٩١٦



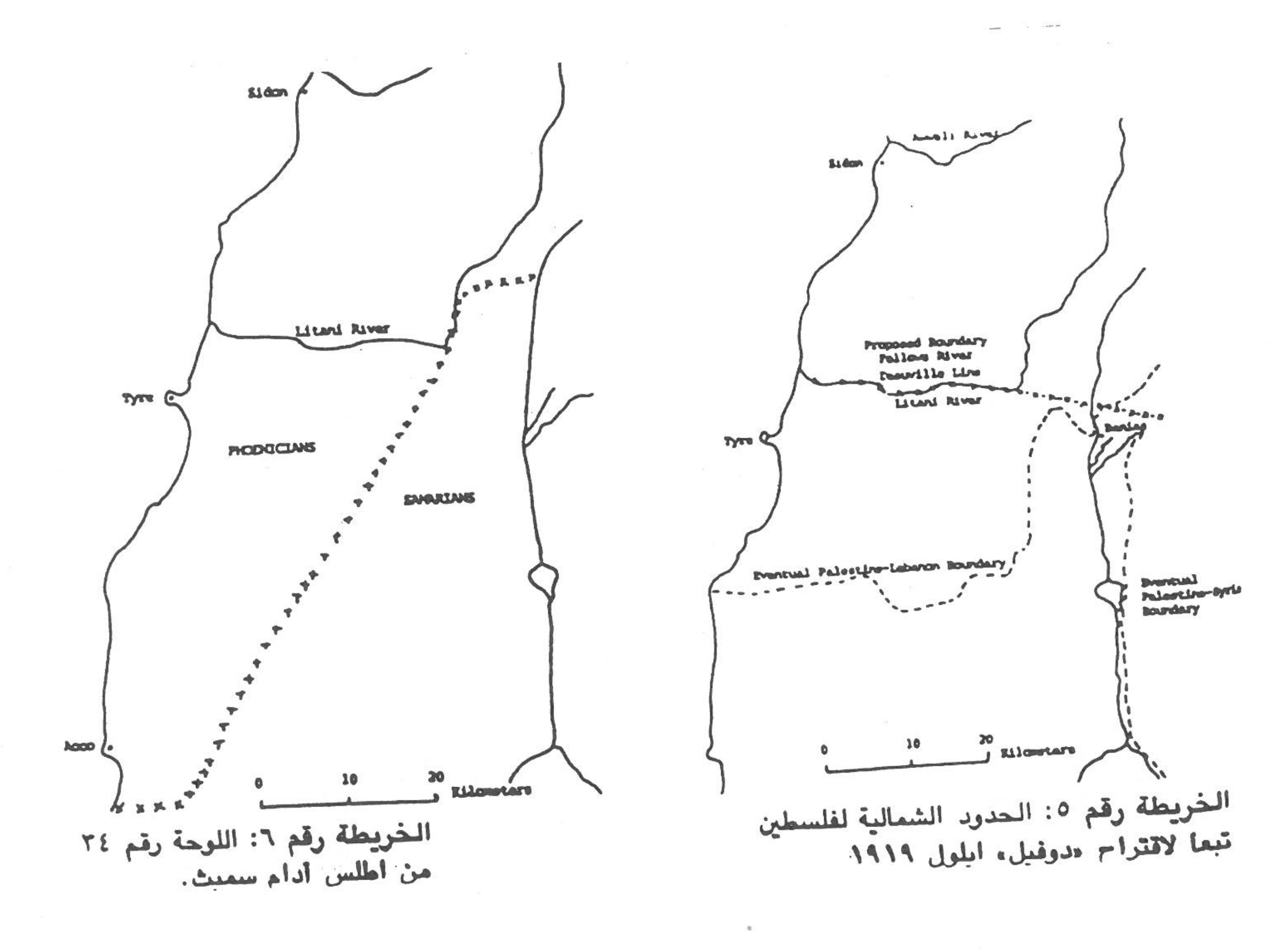
الخريطة رقم ٢: الخط الفاصل بين شمال
منطقة العدو المحررة وجنوبها. خريف ١٩١٨



الخريطة رقم ٣: الحدود الشمالية لفلسطين
كما اقترحتها الحركة الصهيونية، شباط ١٩١٩.

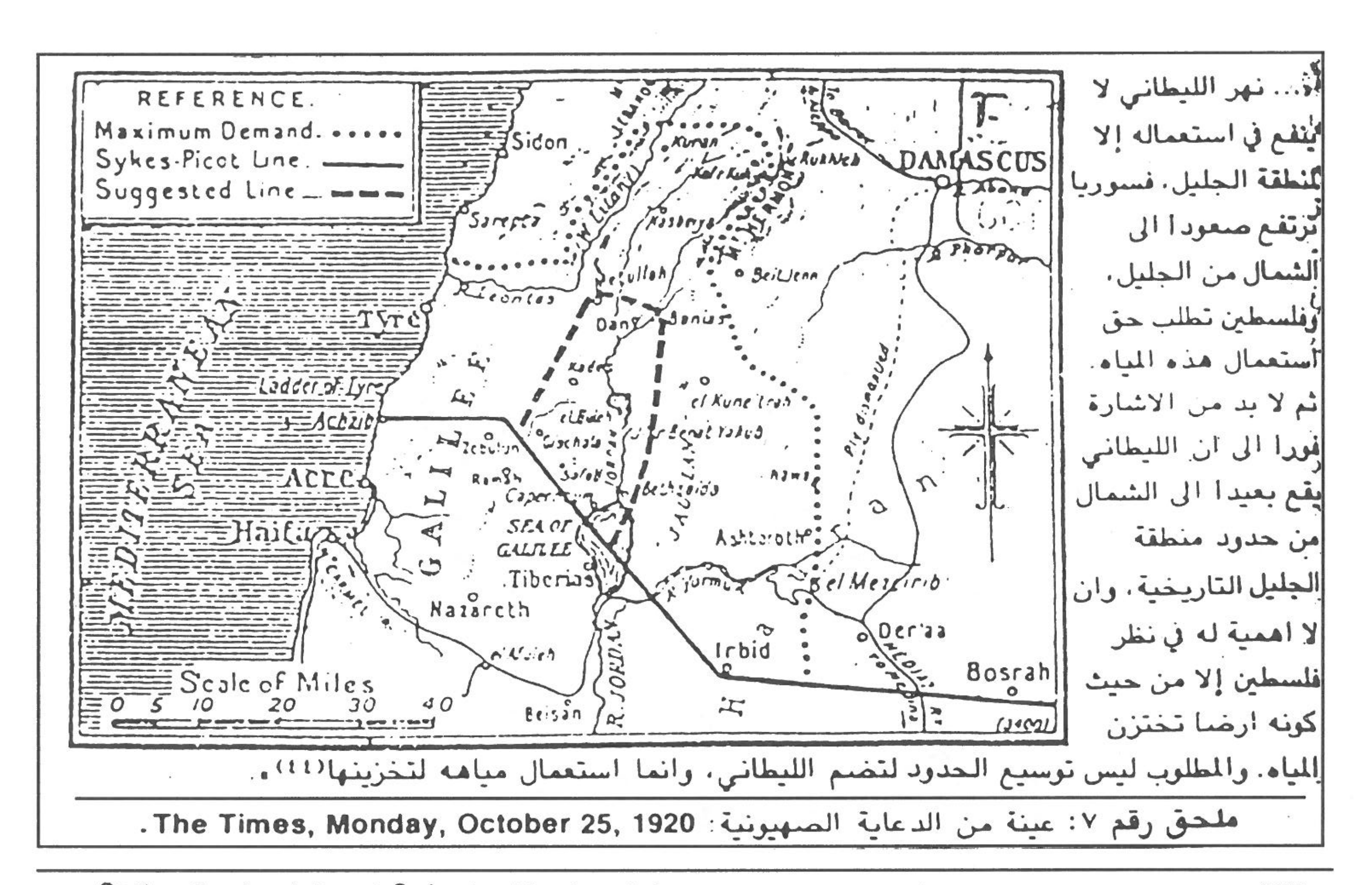


الخريطة رقم ٤: المجال الجغرافي للصراع،
اذار - ايلول ١٩١٩.



الخريطة رقم ٥: الحدود الشمالية لفلسطين
تبعاً لاقتراح «دوفيل» ايلول ١٩١٩

الخريطة رقم ٦: اللوحة رقم ٣٤
من اطلس آدام سميث.



... نهر الليطاني لا ينفع في استعماله إلا لمنطقة الجليل. فسوريا ترتفع صعودا الى الشمال من الجليل. وفلسطين تطلب حق استعمال هذه المياه. ثم لا بد من الاشارة فورا الى ان الليطاني يقع بعيدا الى الشمال من حدود منطقة الجليل التاريخية، وان لا اهمية له في نظر فلسطين إلا من حيث كونه ارضا تختزن المياه. والمطلوب ليس توسيع الحدود لتضم الليطاني، وانما استعمال مياهه لتخزينها(٤٤).

ملحق رقم ٧: عينة من الدعاية الصهيونية: The Times, Monday, October 25, 1920.

(٣٩) -On the other hand, French Syria, should cede to Palestine the waters of the Litani, which are of far greater importance to Palestine than they can possibly be to her.

(٣)

ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين:
وجهة نظر اخرى(*)

إن انتقاءنا لدراسة فريديريك هوف (Frederic C. Hof) وهي بعنوان Galilée Divided, The Israel-Lebanon frontier, 1916-1984 (الجليل المقسّم، الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ١٩١٦-١٩٨٤) لا يعني الموافقة على الكثير مما ورد فيها. وإنما هدفنا من ذلك اطلاع الباحثين على عيّنة من الدراسات الاكاديمية المتأثرة بالتوجيه الصهيوني في الولايات المتحدة. ومهما يكن التحيز واضحاً في هذه الدراسة، فإنها تعطينا الكثير من المعلومات التي توقظ الغافلين على خطورة ما تخطط له إسرائيل بالنسبة لأرضنا والمياه.

ترسيم الحدود اللبنانية الفلسطينية

الحدود الحالية بين إسرائيل ولبنان اتخذت شكلها النهائي في نيسان عام ١٩٢٤ عندما ضمت عدة قرى في الجليل الأعلى إلى دولة فلسطين بحسب الاتفاق الإنجليزي - الفرنسي الموقع في آذار ١٩٢٣. ويمكن الافتراض بأن عملية رسم خط بين دولتين غير هامتين، هي مسألة سهلة. لكن واقع الأمر بيّن أنها كانت محاولة شاقة تورط فيها أطراف عدة، وحبكت عبرها مكائد قوتين رئيسيتين مع قوى أخرى تابعة: بريطانيا والحركة الصهيونية في جانب، وفرنسا وجماعة من القوميين المسيحيين اللبنانيين في جانب آخر.

بدأت العملية في أيار ١٩١٦ من خلال تبادل مذكرات بين وزير الخارجية البريطاني، السير ادوارد غراي (Sir Edward Grey) والسفير الفرنسي لدى الخارجية البريطانية السيد بول كامبون (M: Paul Cambon).

هذه التسوية التي قسمت مقاطعات الأمبراطورية العثمانية في المشرق العربي بين فرنسا وإنجلترا، ووافقت عليها روسيا، أطلق عليها اتفاقية سايكس - بيكو (Sykes - Picot)، وقد أدت إلى حصول صراع حول الحدود بين فلسطين ولبنان.

(*) ساهمت السيّدة فيفيان ضرغام بترجمة النص عن اللغة الانكليزية، فلها الشكر.

لقد قسمت المقاطعات العثمانية في شرق البحر الأبيض المتوسط، تبعاً للاتفاقية، إلى ثلاث مناطق:

- قطاع دولي يحكم من قبل الحلفاء
- قطاع بريطاني يشمل حيفا وعكا
- قطاع فرنسي يتألف من المنطقة الساحلية شمال القطاع الدولي.

الجدير بالملاحظة أن الخط الفاصل بين القطاعين الدولي والفرنسي - من الشاطئ وطوال بحيرة طبريا، يقسم المستوطنات اليهودية الموجودة آنذاك، مما يعني خضوعها لسلطتين، وهذا أمر لم يخطر ببال المسؤولين عن التقسيم في ذلك الوقت.

بعد عامين عدّلت كل من بريطانيا وفرنسا خريطة ١٩١٦، ذلك أن عدة أحداث خطيرة جرت خلالهما. ففي عام ١٩١٦ اضطر وزير خارجية بريطانيا غراي (Grey) أن يأخذ بعين الاعتبار الأعباء التي تكبدتها فرنسا في الحرب ضد الدول المعادية، لكن الحرب في المشرق، ضد الدولة العثمانية، حتى العام ١٩١٨، كانت قد وقعت بأكملها تقريباً على عاتق الإنجليز. إضافة إلى ذلك كانت السياسة البريطانية قد رسّخت تحالفها مع الحركة الصهيونية، وهي صاحبة نفوذ متصاعد، من خلال شخص الدكتور حاييم وايزمن، ومن ثمار ذلك صدور «وعد بلفور» في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧.

في ١٩ أيلول ١٩١٨ أسس الحلفاء إدارة دعوها: «نظام إدارة أراضي العدو المحتلة»، ومن خلالها حكموا عسكرياً المقاطعات التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية شرقي المتوسط. ومنها يتبين بأن القطاع الدولي لم يعد موجوداً إذ حل مكانه «إدارة أراضي العدو المحتلة - الجنوب» (O.E.T.A South)، وهي منطقة احتلال بريطانية فقط.

علاوة على ذلك وسع الإنجليز الحدود شمالاً لتشمل إدارتهم المستوطنات اليهودية في قضاء صفد. هذا التصرف من جانب واحد وافق عليه الفرنسيون على مضض، وهو على كل حال جاء نتيجة منطقية للأرجحية العسكرية الإنجليزية في المنطقة.

في كانون الأول ١٩١٨ وافق رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمانصو Georges Clémenceau على أن تصبح فلسطين - المحددة بمنطقة «إدارة أراضي العدو المحتلة - الجنوب» - كلياً تحت السيطرة الإنجليزية. وقد لاقى استيلاء القائد الإنجليزي الجنرال اللنبي Allenby على قضاء صفد، استياء ومرارة من قبل فرنسا، وبرغم موافقتها على هذا الأمر الواقع إلا أنها رفضت الموافقة على تنازلات جديدة متعلقة بالحدود. مع العلم أنه كان لا يزال يوجد بعض المستوطنين اليهود في القطاع الفرنسي.

عام ١٩١٨ كانت فلسطين ما زالت غير محددة كوجود سياسي. فجمال باشا، الحاكم العثماني على المنطقة، كان يعتبر أن فلسطين، كتعبير جغرافي، تشمل أقضية القدس ونابلس

وعكا، وليس لها وجود قانوني. بيد أن بريطانيا كانت تعتزم خلق دولة فلسطين، مع العلم أن تحويل مناطق محتلة عسكرياً إلى دول يقتضي اتفاقاً نهائياً بين بريطانيا وفرنسا.

على الرغم من تنازل كليمنصو عن فلسطين لبريطانيا فإن مسألة أين تنتهي جغرافيتها وأين يبدأ القطاع الفرنسي بقيت محور محادثات بين الحلفاء. إن اهتمام بريطانيا بالحدود الشمالية لفلسطين كان ذا طابع عاطفي، ثم إن نجاحها في السيطرة على الأراضي المقدسة – مع ما رافق ذلك من تفوق عسكري وتنسيق سياسي مع الحركة الصهيونية – أمّن لها أبعاد الفرنسيين عن منافذ قناة السويس. وفي هذا السياق كان أقل أهمية للسياسة البريطانية اعتبار حدود فلسطين الشمالية على نهر الليطاني أو على بحيرة الحولة أو غيرها. وعلى العكس من ذلك كانت هذه الحدود الشمالية تشكل محوراً هاماً للسياسة الصهيونية المتحالفة معها. فالهاجس الذي كان يشغل قيادة الحركة الصهيونية هو تأمين حدود يمكن الدفاع عنها والسيطرة على موارد ضخمة من المياه تؤمن للجليل الأعلى (ولباقي فلسطين). إن تغيير الخط المتفق عليه مع سايكس – بيكو أدى إلى استياء واسع في الأوساط الفرنسية، من هنا التصلب في عدم التنازل عن أي شبر آخر للإنجليز. وهكذا وجد رئيس الوزراء البريطاني دافيد لويد جورج David Loyd Georges نفسه عالقاً بين المطالب التوسعية للحدود من قبل الصهاينة، والتصلب الفرنسي الرافض أي تراجع. وللخروج من مأزق ترسيم الحدود اعتمد الرئيس البريطاني نصاً توراتياً يشير إلى أن فلسطين تمتد «من دان حتى بئر السبع».

في وقت من الأوقات، عندما كان رؤساء الوزارة في إسرائيل يبررون سياسة استيطانهم في الأراضي المحتلة بالاستناد إلى قول الله – في التوراة – بما يتعلق بحدود إسرائيل، كان من دواعي السخرية رفض قادة الصهاينة، بعد الحرب العالمية الأولى، لسياسة التوراة التي اتبعها لويد جورج. وبينما كان رجال الدولة الإنجليز البروتستانت يرسمون الخطط لصالح فلسطين من «دان إلى بئر السبع»، كان الصهاينة يخططون لاقتراحات حول الحدود مبنية على اعتبارات أمنية واقتصادية آملين بقيام دولة عبرية في يوم من الأيام.

في ٢٧ شباط ١٩١٩ وضعت المنظمة الصهيونية أمام المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس اقتراحاً حول حدود فلسطين كان معداً في ٣ شباط ١٩١٩. ومراعاةً لفرنسا كحليف لبريطانيا أحجمت المنظمة الصهيونية عن استعمال حجج الأمن لدعم مشروعها. المبرر الأساسي الذي شددت عليه في اقتراحها للحدود هو ضم نهر الليطاني والمياه العليا لجبل حرمون إلى فلسطين. والخط المقترح يمتد من شاطئ المتوسط جنوبي صيدا ثم شمالاً عبر نهر الليطاني، ويدور جنوباً نحو مرتفعات الجولان.

في ١٧ آذار ١٩١٩ رفضت فرنسا الطلب الصهيوني، وسلم كليمنصو مذكرة إلى لويد جورج فيها إصرار على أن فرنسا تعارض أي تغيير في الخط الأساسي لاتفاقية سايكس – بيكو. وكما استفاد الإنجليز من الصهاينة ليوسعوا منطقة نفوذهم في المشرق، كذلك استعان الفرنسيون بمطالب القوميين المسيحيين اللبنانيين كثقل مماثل.

في آب ١٩١٩ رعت فرنسا وفداً لبنانياً برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك جاء ليشارك في مؤتمر الصلح بباريس. وفي ٢٧ آب قدم البطريرك مذكرة تطالب بفصل لبنان عن سوريا الكبرى، وتطالب أيضاً بتوسيعه قدر الإمكان، وجعل فرنسا منتدبة عليه، مدعماً موقفه بأسانيد اقتصادية وتاريخية وجغرافية.

حتى أيلول ١٩١٩ لم يحصل أي تحرك بارز. وفي ١٣ أيلول طرح الإنجليز تسوية عرفت باقتراح دوڤيل (Deauville proposal)، تضمنت سحب جميع القوات الإنجليزية من المناطق التي عهد بإدارتها إلى فرنسا. وقد جاء في النقطة السادسة من الملحق: «إن الأراضي المحتلة من قبل القوات البريطانية ستكون فلسطين وفقاً للحدود القديمة من دان إلى بئر السبع». إن اقتراح دوڤيل طالب برسم الحدود على خط نهر القاسمية (الليطاني) بدءاً من الشاطئ وصولاً إلى بانياس شرقاً. لقد حاول الإنجليز الإيحاء بأن بانياس هي نفسها دان القديمة، وهم في ذلك يقدمون صيغة خطية وعملانية لاقتراح: «فلسطين من دان إلى بئر السبع». ومن هذا التعهد المرن حاول الصهاينة الضغط بكل قوتهم لأن يشملوا كل الليطاني أو على الأقل القسم الأسفل منه ضمن نطاق دولة فلسطين.

في شباط ١٩٢٠ قضت فرنسا على مصير «اقتراح دوڤيل» من خلال الأصرار على بقاء نهر الليطاني بكامله ضمن الأراضي اللبنانية. وقد اضطر لويد جورج لاتخاذ الخطوة النهائية أمام تصلب المفاوض الفرنسي، مساعد وزير الخارجية فيليب برتلو Philippe Berthelot، الذي لم يتراجع بشأن مصير نهر الليطاني. وهذا الموقف الفرنسي دفع الصهاينة لتغيير موقفهم. فقد قال السيد لويد جورج أنه يجب الاعتراف بالروح الاسترضائية والمساعدة التي عالج بها السيّد برتلو الموضوع، وأكد له أن الحكومة البريطانية سترد بالروح نفسها. ثم إن هذه المسائل يجب أن تسوّى بين حلفاء وأصدقاء لا بين متنافسين. وقد اعتقد، من ناحية ثانية، أن مؤتمر باريس غير مؤهل لتقرير تفاصيل الحدود. لويد جورج أرفق مذكرته بكتاب البروفسّور أدام سميث (Adam Smith) وهو عالم لاهوتي، وضع هذا الكتاب قبل الحرب، وبرغم تخصصه في اللاهوت، فقد كان دقيقاً جداً من الناحية الجغرافية، حتى إن اللورد اللنبي Lord Allenby استعمله في حملته.

كان لويد جورج على علم منذ فترة بمحتويات كتاب سميث لأنه عندما كان يحضّر «لاقتراح دوڤيل»، قبل عدة شهور، طلب إحضار هذا الكتاب إلى باريس مع «الأطلس التاريخي لجغرافية الأراضي المقدسة». حيث اللوحة ٣٤، من الأطلس، تصور «فلسطين تحت حكم داود وسليمان». وهذه الخريطة بالذات استعملها لويد جورج ليكوّن فكرة عن امتداد فلسطين.

الرسم 1.6 عبارة عن خريطة تقريبية للخريطة الأساسية في أطلس سميث، ولقد فحصها برتيلو باهتمام. ويمكن أن نرى فيها أن السامرة كانت تصل حتى الليطاني شمالاً. وبما أن الشطر الغربي لخط سايكس – بيكو قد رسم انطلاقاً من شمال عكا، فقد كان من المعقول التوقع بخفض الحدود الفلسطينية – اللبنانية، على قاعدة المقياس التوراتي، في الشرق. الأمر الذي يجعل الليطاني بأكمله خارج الأراضي الفلسطينية.

في حزيران ١٩٢٠ اقترحت فرنسا تسوية. مضمونها أن خط الحدود يجب أن ينطلق من نقطة رأس الناقورة على الشاطئ ويتجه عدة أميال شمال خطي سايكس بيكو والـ O.E.T.A (أي خط مناطق العدو المحررة)، ثم يواصل شرقاً، وبعدها يرتفع شمالًا بشكل «أصبع» ليشمل داخل فلسطين المستوطنة اليهودية الشمالية في «المطلة» ووادي الحولة. وربما كان ضم هذا الاصبع نتيجة مباشرة لمذبحة تل حي قبل ثلاثة أشهر (وهي التي مات فيها ٨ من المستوطنين الصهاينة على يد المقاتلين العرب في أول آذار ١٩٢٠). هذا الحل كان يعني ترك الليطاني بأكمله تحت الإشراف الفرنسي.

وبعد أن تأكد الصهاينة من ضم المستوطنات الشمالية إلى فلسطين، صمموا على شن حملة لإنقاذ نهر الليطاني من حزيران حتى كانون الأول. والمقطع التالي من الكتاب الموجه من الدكتور وايزمن (رئيس الحركة) إلى اللورد كيرزون Lord Curzon، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠، يعبر بوضوح عن تصميم وسخط الصهاينة.

«حضرة اللورد، إن سيادتكم تعرفون ولا شك الأهمية الكبرى لليطاني بالنسبة إلى فلسطين حتى ولو ضمت كل مياه نهري الأردن واليرموك وأتي بها إلى فلسطين، فإنها سوف تكون غير كافية بالنسبة إلى حاجة البلاد. إن الصيف في فلسطين هو جاف جداً وأن عملية التبخر سريعة وكثيفة. وإن ري القسم الأعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية ولو محدودة يجب أن يتم بواسطة مياه الليطاني. والخبراء يتفقون أن الليطاني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة إلى لبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه. وإننا دائماً كنا متفقين حول الشروط لمنطقة غير داخلة ضمن حدود فلسطين بحيث تسوى بالشكل المناسب.

إن فرنسا تدرك ولا شك أهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها. فلو فصلت فلسطين عن نهر الليطاني والجزء الأعلى من الأردن واليرموك، حتى لا نذكر إطلاقاً الشاطئ الغربي للجليل، فإنها لا تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً وبالتالي فإن وجود فلسطين فقيرة وضعيفة – اقتصادياً – سوف لا يكون عاملًا فعالًا لمصلحة أية قوة غربية كبرى».

لم تكن مجدية مناشدة وايزمن لعاطفة الأمبراطورية البريطانية. وقد أورد في سيرة حياته: «حاولت أن أقنع المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو Gouraud بأهمية مياه الليطاني لفلسطين فلم أستطع أن أثير اهتمامه».

برغم الدور الذي لعبه مفاوضون، من درجة متوسطة، بهدف تحويل مضمون اتفاق لويد جورج – برتيلو، وذلك بهدف إرضاء مطامح الصهاينة، فإنهم اصطدموا بتمسك رئيس الوزراء بسياسة التوراة. جزء من رسالة كتبها أحد الديبلوماسيين البريطانيين توضح هذه النقطة.

«لما كانت قضية توسيع حدود فلسطين موضع تنازع دائم في المجلس الأعلى للحلفاء،

خصوصاً حول الخلفية «التاريخية»، وبالتحديد على أساس اللوحة ٣٤ من «الأطلس التاريخي لجغرافيا الأراضي المقدسة» لآدام سميث، يمكن الاستنتاج كم أن من الصعب الالتقاء مع الحجة الفرنسية بالنسبة لضم مناطق شرق الأردن وشمال اليرموك لفلسطين. ولو أخذت اللوحة كمقياس للجدال حول حدود تشمل جزءاً من الليطاني. كانت مهمتنا صعبة ولكن، كما أشرت سابقاً، أن سياق المناقشات في سان ريمو (San Remo) استثنت عملياً إثارة هذه النقطة مجدداً».

في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق مبدئي ونهائي حول الحدود، إذ تمت الموافقة على الاقتراح الفرنسي المقدم في حزيران، بأجمعه، فيما يتعلق بحدود لبنان وفلسطين. وقد تم تأسيس لجنة لترسيم الخط الصحيح للحدود. وعن موضوع المياه، جاء في الفقرة ٨ من الاتفاقية:

«تم تعيين خبراء من قبل دوائر سوريا وفلسطين لدرس مشترك، خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، حول استعمال إمكانيات الري وإنتاج الطاقة الكهربائية لمياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما، بعد تأمين حاجات المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي.

بصدد هذه الدراسة تمنح الدولة الفرنسية مندوبيها تعليمات لجهة حرية التصرف باستعمال الفائض من هذه المياه لصالح «فلسطين». ما يجب الإشارة إليه أن هذا الاتفاق الفرنسي – الإنجليزي لم يأتِ على ذكر نهر الليطاني.

لجنة الحدود المعينة، بموجب الاتفاقية الفرنسية – الإنجليزية، سلمت تقريرها النهائي في شباط ١٩٢٢. وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في الثالث من شباط ١٩٢٢. وقد صدّقت عليه الدولة البريطانية في السابع من آذار ١٩٢٣ وأصبح ساري المفعول بعد ثلاثة أيام.

إن الاتفاق النهائي لم يأتِ على ذكر أي مدخل للصهاينة على المياه الموجودة تحت السيطرة الفرنسية. والجهة الوحيدة من الحدود التي تُركت كمجال لإعادة التفاوض كانت تمتد من المطلة إلى بانياس. النصف الأول منها جزء من حدود فلسطين مع لبنان، والنصف الثاني جزء من حدود فلسطين مع سوريا. وقد رسمت الحدود على خط موازٍ بـ ١٠٠ متر جنوب طريق يربط المطلة ببانياس. وقد شدّدت فرنسا على الاحتفاظ بالطريق كاملًا لكي تتمكن من مراقبة شرق وغرب هذا المعبر.

هذا الاتفاق النهائي دعم الموقف الفرنسي لكنه شمل شرطاً نص على ما يلي: «إن الحكومة البريطانية لها الحق بأن تعيد فتح مسألة تصحيح الحدود بين بانياس المطلة. وليكن من المتفق عليه، بين الدولتين المنتدبتين، جعل شمال الطريق، بين القريتين، الحدود النهائية».

(٤)

تطوّر مسألة الحدود والمياه
بين فلسطين - إسرائيل ولبنان
١٩٢٣-١٩٥٣

تشكّل المياه أحد أبرز العوامل التي تسمح للحياة الإنسانيّة والحيوانيّة والنباتيّة بالاستمرار. وتبرز الدراسات أنّ نسبة ٦٥٪ من جسم الإنسان يتشكّل من المياه. ومنذ عهد الإنسان بالاستقرار كان للمياه الدور الحاسم في نشأة الحضارات وفي ممارسة الزراعة. وكثيرة هي الحضارات التي اندثرت بسبب انحسار الموارد المائيّة، وملايين البشر توفيت نتيجة الجفاف وتغيّر المناخ في أقاليم كثيرة من العالم. من هنا نشأت الصراعات للسيطرة على موارد المياه عبر كلّ حقب التاريخ وفي المرحلة الراهنة، وبسبب التطوّر في استعمال الثروة المائيّة في مجالات الزراعة والصناعة، والتصاعد الكبير في كميّة استهلاك الفرد الواحد من المياه، مع الأخذ بعين الاعتبار التزايد الكبير في عدد السكّان، يبدو واضحاً احتدام الصراع للسيطرة على موارد المياه في أغلب مناطق العالم. ويتخذ هذا الصراع حدّة وعنفاً خاصاً إذا كانت الموارد السطحيّة والجوفيّة المائيّة محدودة الكميّة، كما هو الحال في المشرق العربي. فمنذ نشأة المشروع الصهيوني الذي يرتكز على التوسّع الأرضي الاستيطاني كان هاجس السعي للسيطرة على موارد المياه مسألة مركزيّة بالنسبة لقادة الحركة الصهيونيّة[١]. إنّ موضوع المياه هو من أخطر القضايا التي توجّه مخططات الحركة الصهيونيّة، وفي هذا السياق يمكن أن نفهم إحجام إسرائيل عن الاعتراف بحدود نهائيّة لها، إذ إنّ أرض إسرائيل هي مفهوم متحرّك باستمرار. توسّعها يرتبط باستمرار تدفّق المهاجرين للاستيطان. وإذا كان هناك تباين بين أطراف في الدولة أو تيّارات في الحركة الصهيونيّة، فهذا التباين لم يكن حول مبدأ التوسّع ومضمونه، بل كان حول وسيلة وشكل تطبيقه.

في دراستنا المقتضبة هذه سنحاول أن نرصد تطوّر مسألة المياه والحدود بين لبنان وفلسطين في المرحلة التي تلت اتفاق PAULET - NEW COMB لترسيم الحدود، والتي أصبحت نافذة ابتداء من ٧ آذار ١٩٢٣.

(١) راجع مقالنا في مجلّة الدفاع الوطني، العدد الأول، ص ١٣٧-١٥٠.

لقد قطعت اتفاقات ١٩٢٠ و١٩٢٣[٢] الطريق أمام أطماع الحركة الصهيونيّة بالسيطرة على مياه جنوب لبنان وبخاصّة الليطاني. لكن هذه الاتفاقات راعت من جهة أخرى مواقع المستوطنات اليهوديّة الأولى في المنطقة إذ امتدّت الحدود من رأس الناقورة وانعطفت شمالاً إلى المطلّة وإلى الشرق باتجاه بانياس[٣]. في هذه المرحلة لم تكن الحركة الصهيونيّة في موقع يسمح لها بتغيير الاتفاق الفرنسي - الإنجليزي. ولكن كان من الواضح أنّ الصهاينة لم يفقدوا الأمل بأنّ الحدود ستنظّم يوماً ما على نحو يتفق ومخططاتهم. وقبيل هذه الاتفاقات طلبت الحركة الصهيونيّة من المفوّض السامي الفرنسي في بيروت السماح للمستوطنين الصهاينة بالاستقرار في جنوبي لبنان، وقد نقل الدكتور وايزمن عن لسان المسؤول الفرنسي قوله بعد أن رفض هذا الطلب «. . . بعد أن تحصلوا على صور وصيدا ستطلبون تغيير الحدود من جديد[٤]». وكرّر أحد أعضاء اللجنة التنفيذيّة للحركة الصهيونيّة محاولة إقناع السلطات الفرنسيّة في بيروت بالسماح بالاستيطان في جنوب لبنان (تموز ١٩٢٤)، فكان ردّ المفوّضيّة - ممثلة بالجنرال ويغان WEYGAND - التحفظ. وفي رسالة بعثها إلى وزارة الخارجيّة الفرنسيّة[٥] حذّر من إمكانيات التعاون بين الحركة الصهيونيّة ويهود سوريا وأشار إلى طموح هذه الحركة بضم كلّ المناطق التي يعيش فيها يهود إلى فلسطين، وذكّر المسؤولين الفرنسيين بالخريطة الصهيونيّة التي نشرت عام ١٩١٧ قائلاً: «لن أذهب إلى حدّ عرض الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من قبل الصهاينة حيث نلاحظ أنّ الحدود الشماليّة للدولة الصهيونيّة تصل إلى خط سكّة حديد بيروت - دمشق، أي أنّها تضم صور وصيدا وقسماً كبيراً من لبنان الجنوبي.

وبمناسبة تخلّينا الأخير عن أراضي المطلّة لفلسطين - يضيف التقرير - تصاعدت في الأوساط الصهيونيّة مطالب بضم حرمون وجنوب البقاع.

ومن جهة أخرى، نمي إليّ حصول حالات كثيرة من شراء صهيونيين لأراضي جنوبي دولتي لبنان الكبير ودمشق، الأمر الذي يحملني على درس ما إذا كان بالإمكان إيقاف هذا التوسّع من خلال استعمال نص تشريعي يسمح لي بمنع الأجانب من شراء العقارات في بعض المناطق».

(٢) للإطّلاع على مضمون هذه الإتفاقات راجع كتابنا «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦» بيروت، ١٩٨٥.

(٣) سئل لويد جورج في البرلمان قبيل اتفاق ١٩٢٠ عن الأسباب التي منعته من إلحاق الليطاني بفلسطين فأجاب: «أن (الليطاني) لم يكن أبداً داخل فلسطين. إن الإتفاق بيني وبين كليمنصو يؤكّد على ان فلسطين القديمة هي «من دان الى بئر السبع»، وهي لا تشمل نهر الليطاني».

(٤) في ٢١ آذار ١٩٧٨ تعرّض وزير الدفاع الإسرائيلي لتوبيخ من قبل أحد أعضاء الكنيست لأنه لم يستول بكل بساطة على نهر الليطاني خلال حملة احتلال جنوب لبنان. وقد صرخت السيدة غئولا كوهين - عضو الكنيست - قائلة: «إن عمّك، الرئيس السابق وايزمن، عرف في ذلك الوقت المعنى التاريخي لنهر الليطاني»، فأجاب عايزر وايزمن: «لست بحاجة لك أو لأي شخص ليعطيني مراجع عن حاييم وايزمن».

(٥) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسه)، A.E. Levant Palestine, V. 28, PP. 73-74.

أمّا القنصل الفرنسي في القدس GASTON MAUGRAS فقد كتب إلى رئيس الوزراء الفرنسي، عام ١٩٢٥، تقريراً[٦] مسهباً نقتطف منه ما يلي:

«لقد ورد في برقية للوكالة اليهوديّة من لندن، منذ عدّة أيّام، أنّ الاختصاصيين العسكريين الفرنسيين والإنجليز توصلوا إلى استنتاج مفاده: إنّ الحدود الحاليّة بين فلسطين وسوريا ولبنان تتعرّض لأقسى الاعتراضات من وجهة النظر الاستراتيجيّة، وأنّ الحكومة الفرنسيّة أصبحت مقتنعة بالتراجع حتى نهر الليطاني حدوداً لجنوب لبنان.

لا أدري ما هو مدى الصحّة في هذا النبأ. إنّ إطلاق الإشاعات الكاذبة هو تصرّف ثابت لأرباب الدعاية الصهيونيّة، وذلك بهدف التأثير على الرأي العام. هذا الرأي العام الغربي الذي يعرفون مدى حساسيته إزّاء مطاليبهم.

فباسم المبادئ الآتية الحق اليهود، عام ١٩٢٢، متولا للأراضي الفلسطينيّة. والآن باسم المبادئ الاستراتيجيّة يسعون لنيل أطماعهم.

أرسل لكم طيا مقالًا من مجلّة PALESTINE WEEKLY حيث تطرح الأسانيد التي يجب أن تحمل سوريا ولبنان على التراجع إلى حدود يمكن الدفاع عنها أي وراء نهر الليطاني. وما هو ملفت كيف أنّ اليهود قد هضموا سياسية الضم والقضم.

ويضيف MAUGRAS - في تقريره - أنّ لدى الصهاينة في أعماق قلوبهم إرادة عميقة للمطالبة بصور وضواحيها. ثمّ أنّهم ولا شكّ طامعون بمياه الليطاني التي توفّر لهم طاقة هيدروليكيّة وهم بحاجة ماسّة إليها لتحقيق مشاريعهم الكهربائيّة. ليس من شك أنّ لليهود مع صور وصيدا، صراع قديم وخراب هاتين المدينتين الملعونتين (في رأيهم)، يجب أن تطابق نبؤات حزقيال[٧]. لكن الحاجة أو الضغينة لا تمنحان حقوقاً لليهود في صور وصيدا على رغم أنّ يهوه قدّم أرضهما كهبة لقبيلة آشر. إنّ الصهيونيّة لا تعيش إلّا على الذكريات التوراتيّة، وأنّ الأسانيد التي تبدو لنا مغالطة للوقائع التاريخيّة فإنّها بالمقابل تشكّل العامل الأكثر تأثيراً عليها.

إذا أردنا أو لم نرد توسيع فلسطين نحو الليطاني، يجب على وزارة الخارجيّة (الفرنسيّة) أن

(٦) A.E., Levant, Syrie - Liban, V. 306, PP. 131-132, 30/11/1925.

(٧) جاء في نبؤة حزقيال عن صور:
«لذلك هكذا قال السيّد الرب أنذا عليكِ يا صور فأُصعد عليك أمماً كثيرة كما يصعد البحر أمواجه، فيدمّرون أسوار صور ويهدمون بروجها وأمحي غبارها عنها وأجعلها صخراً عارياً... ويقتل شعبك بالسيف وأنصاب عزّتك تهبط إلى الأرض...» نبؤة حزقيال، الفصل ٢٤، ٣-٤-١١. الكتاب المقدّس، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٦٠. ص ٦٠٢. وفي نفس النبؤة جاء عن صيدا:
«... وألقي فيها الوباء والدم في شوارعها فيسقط القتلى في وسطها بالسيف الآتي عليها من كل جهة فيعلمون أني أنا الرب...». نبؤة حزقيال، الفصل ٢٨، ٢٢-٢٣، المرجع السابق، ص ٦٠٦.

تعلم بأنّ المعطيات الاستراتيجيّة ليست في أفواه الصهاينة سوى ذرائع تافهة تختبئ وراءها وقائع أكثر قوّة ألا وهي المطالب التوراتيّة الروحيّة. وإذا كان من غير الواجب تعديل الحدود، فإنّه يجب بالمقدار نفسه عدم القيام بأي عمل من شأنه تشجيع مثل هذه المطامع. وإذا كان من الواجب - في يوم ما - القيام بإعطاء جيراننا هذه الهديّة الثمينة فيجب اختيار الوقت الذي لا نبدو فيه مجبرين على التخلّص من هذا الحمل».

من جهة أخرى فقد أرسل القنصل MAUGRAS إلى وزارة الخارجيّة، تقريراً[٨] أشار فيه إلى أنّ البروفسور اليهودي BROWER قد وضع خريطة للطلّاب اليهود أدخل فيها المناطق الواقعة جنوب خط صيدا - دمشق في فلسطين التاريخيّة، وهو بذلك يخلق للأجيال اليهوديّة الجديدة نوعاً من إرادة الضم للمناطق الواقعة ما وراء الحدود التي اتفق عليها بين فلسطين ولبنان.

ثمّ إنّ ضغط الدعاية الصهيونيّة الهادفة إلى تعديل الحدود استمرّ بالتصاعد. فقد نشرت مجلّة PALESTINE Weekly مقالًا هاماً بعنوان Adjusting the frontiers (تصحيح الحدود) وذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٥، ومن أبرز ما جاء في هذا المقال[٩]:

وردت برقيّة من لندن تتضمّن عزم الحكومتين البريطانيّة والفرنسيّة على تصحيح الحدود بين فلسطين وسوريا، انّ الخبراء العسكريين لا يرون هذه الحدود مناسبة من الوجهة الاستراتيجيّة وبخاصة في منطقة مرجعيون واستناداً إلى هذه البرقيّة طرح مشروع توسيع حدود الانتداب على فلسطين ليشمل سهل «العيون» والتلال التي تحدّه من جهة الغرب على نحو يجعل من نهر الليطاني حدّاً طبيعياً من الجهة الشماليّة - الغربيّة.

هذا النبأ لم يكن له وقع المفاجأة، فمنذ ذلك الحين حاولت لجنة الحدود المنتدبة من الحكومتين البريطانيّة والفرنسيّة للاستقصاء حول مسألة المنطقة، أحالت توصياتها لكلّ من الحكومتين، وكان هناك شعور بالقلق من فحوى النتائج التي تمّ التوصل إليها. فالقرار كان، في أحسن الأحوال، نوعاً من الاتفاق بين مطالب طوبوغرافيّة واعتبارات سياسيّة. لسؤ الحظ، كانت الاعتبارات السياسيّة هي العامل الطاغي في التسوية النهائيّة التي تمّ التوصّل إليها. الحالة المقارنة التي على أساسها يمكن للثوّار الدروز أن ينتشروا في منطقة مرجعيون لفتت انتباه كلّ من السلطات السوريّة (واللبنانيّة) والفلسطينيّة.

إنّ المعطيات السياسيّة التي أخذت بالاعتبار كانت في صلب القضايا التي كانت وراء اتفاق سايكس - بيكو. إنّ التنازل الوحيد الذي قدّمته السلطات الفرنسيّة هو السماح للمنطقة التي تشمل عدداً من المستوطنات اليهوديّة الواقعة في شمالي فلسطين، أن تكون ضمن حدود هذه الأخيرة.

(٨) A.E. Levant, Palestine, V. 29, PP. 280-282.

(٩) A.E. Levant, Syrie - Liban, V. 306, P. 133 (R. et V).

لقد كان هذا أمراً في غاية الضرورة، كما هو متفق، ليس لأنّه من غير المستحب أن تكون المستعمرات اليهوديّة في شمالي فلسطين تحت الإدارة نفسها والنظام نفسه كما هو الحال في بقيّة المستعمرات اليهوديّة في البلاد.

وبقدر ما كان لاتفاق سايكس - بيكو علاقة بكلّ ذلك فإنّ هذا التنازل لم يؤثّر بالاعتبارات الاستراتيجيّة إلى أيّ حدّ. إنّ الخط الذي عيّن سابقاً كانت تتحكّم به عناصر سياسيّة، ولم يشكّل مع ذلك حدوداً استراتيجيّة. فهو يسير على طول أودية عريضة ليس فيها سواقٍ أو أنهر، قاطعاً منحدرات ليس لها أيّة علامات فارقة وبارزة في الأرض. باختصار لقد كان الخط مرسوماً على الخريطة أكثر ممّا كان مرسوماً على مساحة البلاد نفسها. إنّ الحدود، كما هي الآن، هي تحسين أمر بناء على وجهة نظر استراتيجيّة، ولكن من جهة الشرق فقط. وبدلاً من ترك الخط الشرقي دون حماية فعلياً: من نقطة تبعد عن شمال بحيرة الحولة حوالي خمسة أميال إلى الوادي الضيّق الكائن بين بحيرة الحولة والمتوسط، فإنّها تسير الآن على طول السلسلة الواقعة شرقي المطلّة حتى أقدام تلال باشان (الفرع الجنوبي لسلسلة جبل حرمون) وتستمر باتجاه متعرّج عبر وادي الأردن. إنّ الارتداد الكبير إلى الوراء هو الحدود الشماليّة حيث يشمل القسم الشمالي من الجيب الذي أحدثته «غزوة» فلسطين داخل منطقة مرجعيون. إنّ الحدود التي هي في الجانب الذي يلتف حول تلّة المطلّة، تقع أيضاً عند المستوطنة الشماليّة الأكثر يهوديّة. إنّ التلّة التي تشرف تقريباً على المنحدر الجنوبي تغرق بشكل غير منظور داخل سهل العيون من جهة الشرق وتنحني نحو الشمال في اتجاه المطلّة حيث الخط الذي يتجه نحو المنحدرات المنخفضة لنفطلي أو سلسلة هونين. ومن جهة الغرب، فإنّ الخط الحدودي تتحكّم به السلسلة العالية لجبل الشيخ وجبل هونين. لجهة الشرق فإنّ المنحدر يتجه نزولاً نحو سهل الحولة. وهكذا يبدو أنّ الحدود في هذه النقطة لا تتأمّن لها حماية أمام غزوات محتملة من الجانب الشمالي أو الشمالي - الغربي.

إذا كان تصحيح الحدود على طول هذا الخط يحتّم التنازل عن أراضٍ واسعة، إن من قبل سوريا (ولبنان) وفلسطين، فالحالة الراهنة يمكنها أن تعالج بدون تضحيات غير مستحقة. هناك أمر واضح، ومهما كان الحلّ الذي يتمّ التوصّل إليه، وهو أنّ الحدود يجب أن تبحث من وجهة النظر الاستراتيجيّة. وإن كلّ الاعتبارات الأخرى يجب أن تكون خاضعة لهذا الاعتبار. لقد لقّنت ثورة الدروز كلا من سوريا (ولبنان) وفلسطين على السواء درساً لا يمكن الاستخفاف به. فالسلطات في كلا الجانبين يجب أن تكون قد توصّلت إلى نتيجة مفادها أنّ الخط الحدودي يجب أن يتمتّع بتسهيلات طبيعيّة قادرة على حمايته في آن معاً ضدّ الداخل وضدّ الخارج. أمّا فيما يختص بالحدود الشماليّة لفلسطين فهناك حلّان ممكنان: الأوّل يقضي برسم الحدود من رأس الناقورة حتى بحيرة الحولة تباعاً لمجاري المياه الرئيسيّة بقدر المستطاع، بشكل عمودي انطلاقاً من شاطئ البحر المتوسط. والثاني يقضي برسم الخط الحدودي على طول نهر القاسميّة الذي هو الفرع الجنوبي لنهر الليطاني وعلى طول مصب الليطاني من الناحية الشماليّة لغاية نقطة في غربي «الجديدة» وعلى طول السلسلة شمالي «الجديدة» وفي بلدة الخيام التي تخترق مصب

الحاصباني وبعدها يتم الالتفاف جنوباً إلى فم نهر بانياس ومن ثمّ على طول أقدام تلال باشان حتّى بحيرة الحولة.

ويستنتج مقال (تعديل الحدود) أنّ كلا الخطّين الحدوديين يجب البحث بهما من الناحية الاستراتيجيّة، وأنّ الفرق يكمن في أنّ الأوّل لا يمكنه أن يتمتّع بالأمن نفسه ضدّ الغزوات المرتقبة التي يتمتّع بها الثاني. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الحلّ الأوّل يمكن أن يجعل أراضي فلسطين المتقلصة عرضة للغزوات، وسيحرمها أكثر فأكثر من بعض التلال الخصبة أمّا الحلّ الثاني، إذا نفّذ، سوف يشكّل حصناً منيعاً من جهة وسوف يحوّل المنطقة الجنوبيّة من لبنان الكبير إلى منطقة تتمتّع بأمن أكبر ضد الغزوات أكثر ممّا هي عليه الآن. إنّ مصب الليطاني أو تلك الجهة من جانبه الغربي، أي نهر القاسمية، يشكّل سلسلة عميقة كحصن طبيعي في غاية الأهمّية. وإنّ قلعة الشقيف التي تشرف على تعرّجات الليطاني من كلا ضفّتي النهر سوف تضاف إلى القيمة الاستراتيجيّة لخط الحدود هذا.

إنّه لصحيح أنّ خطاً كهذا سوف يشطر البلاد وبشكل يجعل قسماً مهماً من السكّان على جانب الليطاني يتحمّل أضراراً، نظراً لكون هؤلاء السكّان من الوجهتين العنصريّة والثقافيّة ينتسبون أكثر إلى جنوبي سوريا ممّا ينتسبون إلى شمالي فلسطين. إنّ قرى الجديدة، دير ميماس، الخريبة، القليعة، العيون والخيام هي أقرب بكثير إلى سكّان منطقة النبطيّة في الثقافة والتقاليد، ممّا هم تجاه بدو الحولة أو متاولة الطيبة أو العديسة أو كفر كلا. من ناحية أخرى فإنّ الخط الحدودي بينه وبين دروز الميرا - الأرجح يقصد الماري - وراشيّا وحاصبيا سوف يكون له مردود كبير لهم أكثر بكثير من أضعاف علاقاتهم مع قبائل جنوبي لبنان. على أيّة حال، يبدو من المستحيل إعطاء حلّ كامل ومقبول للمسألة العنصريّة العرقية. إنّ السكّان المسيحيين والمسلمين في هذا القسم من البلاد يعيشون في قرابة حميمة، وسيكون من المستحيل رسم خط، مهما كان ملتوياً، يمكنه أن يفرّق بين هذين العنصرين. ولكن حتى لو أنّ خطاً كهذا ممكن رسمه، فسيكون في غاية الخطورة اتباع الاعتبارات الاستراتيجيّة للاعتبارات العرقيّة العنصريّة.

ويختم المقال بالاستنتاج التالي: إنّ المسألة المطروحة على الحكومتين الفرنسيّة والبريطانيّة هي التوفيق بين مصالحهما والوضع الراهن. وفي رأينا، أنّ هذه المسألة يمكن حلّها بشكل مرض على نحو واحد فقط وذلك بمحو المصالح الخاصّة من أجل خط حدود يمكنه أن يشكّل حدوداً قويّة طبيعيّة واستراتيجيّة[١٠]».

من الواضح جداً أنّ هذا المقال يحاول أن يشدّد على الأسانيد الاستراتيجيّة لنقض اتفاقيات الحدود بين لبنان وفلسطين، لكن الهدف الجوهري هو إدخال مياه الليطاني ضمن نطاق «الوطن القومي» الموعودة به الحركة الصهيونيّة.

---

(١٠) راجع كتابنا، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦، المرجع السابق ص ١٠٢-١٠٦.

في هذه الأثناء كانت الهجرة الصهيونيّة تتزايد إلى فلسطين، مدعومة من قبل سلطات الانتداب الإنجليزي. وقد بلغ ما ملكه اليهود حتى عام ١٩٢٩ نحو مليون ومئتي ألف دونم منها مليون دونم تشكّل ١٤,٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين[١١].

ولقد استمر الصهاينة في محاولات الاستيطان في المناطق الحدودية اللبنانية، الأمر الذي حدا بالمفوض السامي دي جوفينيل على القول إنه يوافق على إسكان المهاجرين اليهود بالقرب من الفرات أو في أي مكان في سوريا ما عدا الأماكن المحيطة بالحدود الفلسطينية لأنه يخشى المطامع التوسعية الصهيونية[١٢].

ومن المشاريع الصهيونية الأولى في المجال[١٣] المائي كان الحصول عام ١٩٢٩ على امتياز استثمار مياه نهري الأردن واليرموك[١٤] لتوليد الطاقة الكهربائية لمدة سبعين سنة، وذلك بواسطة شركة روتنبرغ اليهودية[١٥]. ومن أبرز ما ورد في بنود الامتياز ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الشركة للحصول على مياه الري من هذا النهر[١٦]. ثم تعاونت سلطات الانتداب البريطاني مع المنظمات الصهيونية للحصول على امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها من اللبنانيين الذين تخلوا عن المشروع وباعوا حقوقهم عام ١٩٣٤ إلى جهات يهودية. وقد لحظ أول مشروع لتقسيم فلسطين[١٧] اعطاء شمال فلسطين للدولة اليهودية. وعلى رغم عدم

(١١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد السادس، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٦.

(١٢) ملحق جريدة النهار، ٤/٦/٦٧، ص ٦. من مقال لعبد الوهاب كيالي، وقد استند في هذا القول على كتاب المفكّر الصهيوني رعنان، في كتابه «حدود وطن» ص ١٣٩.

(١٣) الحقيقة أن اهتمام الصهاينة بالطاقة المائية في فلسطين يعود إلى عام ١٨٧٣ عندما جاءت إلى فلسطين بعثة وارن (CHARLES WARREN) موفدة من قبل الجمعية العلمية البريطانية لدراسة الموارد الطبيعية والثروة المائية. وقد نشرت هذه البعثة تقريرها عام ١٨٧٥، وكان متفائلًا وأشار إلى إمكانية ري منطقة النقب إذا ألحقت الثروة المائية في جنوب لبنان بفلسطين.

(١٤) تقع منابع نهر الأردن في الشمال ضمن الأراضي اللبنانية والسورية، وتتألّف من ثلاث مجموعات رئيسية من الينابيع هي ينابيع الحاصباني والوزاني وبانياس، ومجموعة رابعة أقل أهمية هي ينابيع نهر بريغيت، ويسير الحاصباني في الأراضي اللبنانية مسافة ١٩كلم تقريباً. ويحمل هذا النهر إلى مجرى نهر الأردن كمّية من المياه يتراوح متوسّط تصريفها السنوي بين ١٥٣ و١٦٢ مليون م^{٣}. وتتميّز غزارات النهر بعدم الثبات الفصلي والسنوي، إذ يبلغ المتوسط الفصلي الشتوي حوالي ٢٠م^{٣}/ ثانية، والمتوسط الفصلي الصيفي ١,٤م^{٣} / ثانية. أما ينابيع البريغيت فتنطلق من منطقة مرجعيون حيث تعرف بنهر مرجعيون، وهي تصب في نهر الأردن بتصريف سنوي يقارب ٥ ملايين م^{٣}.

(١٥) المهندس صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦-٧. شركة روتبرغ كانت تنتج ٣٢ ألف C.V. من الأردن واليرموك. راجع

(١٦) د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(١٧) هذا المشروع جاء نتيجة تقرير لجنة بيل البريطانية.

رفض المؤتمر الصهيوني عام ١٩٣٧ هذا المشروع. فقد صدرت عدة مقالات[١٨] تشدد على مسائل المياه الشمالية وتطرح إمكانات استغلالها لري المناطق الجنوبية في النقب[١٩].

وعلى رغم مصادقة عصبة الأمم عام ١٩٣٤ على اتفاق ترسيم الحدود بين بريطانيا وفرنسا وتضاؤل الأمل في تغيير الحدود، حاولت الحركة الصهيونية أن تفيد منطقة الجليل من مياه الليطاني. وهكذا طرح الصهاينة عام ١٩٣٦ في دراسة[٢٠] صدرت في الجامعة الأميركية في بيروت إمكان وجود امتياز لنهر الليطاني يعطى لأحدى الشركات وتستفيد منه صيدا وصور والنبطية وقضاء مرجعيون وصفد في شمال فلسطين[٢١].

وعام ١٩٤٣ أدت دراسة مشتركة أجرتها شركة الفرد نقاش للهندسة ومهندسون يهود إلى الاستنتاج أنه يمكن لبنان أن يستفيد من تدفق نهر الليطاني بنسبة واحد على تسعة فقط. وانطلاقاً من ذلك أوصت الدراسة بأن يتم تحويل معظم مياه هذا النهر عند نقطة تقع قرب ساقية ابل السقي[٢٢] بحيث تصب المياه ضمن نفق في فلسطين[٢٣]. ويستفيد لبنان، في مقابل ذلك، من كل الطاقة الكهربائية المنتجة بفعل انحدار المياه من المناطق الجبلية (اللبنانية) في اتجاه وادي نهر الأردن، أو من جزء منها. وقد شددت هذه الدراسة من عزيمة المراجع الصهيونية إذ إن أحلام الصهاينة باعمار النقب تتطلب الاستعانة بمياه الليطاني[٢٤].

(١٨) يمكن على سبيل المثال لا الحصر مراجعة المقال المنشور في Scottish geógraphical (V.53, N°6) Magazine (نوفمبر ١٩٣٧) وهو بقلم Archer Cust

(١٩) H.F. Frischwasser - Ra'anan, The frontiers of a nation, London, the Batchwork press, 1955, P. 139.

(٢٠) Bassin A. Faris, Electric Power in Syria and Palestine, Beirut, American University of Beirut, 1936, P. 292.

والجدير بالملاحظة أنه في العام ١٩٣٦ أنشئت شركة ميكوروت للمياه على يد الوكالة اليهودية والاستدروت.

Jean Gothmann, Etude sur l'Etat d'Israël, le moyen-orient, Armand Colin, 1959, P. 35.

(٢١) ذكر د. سعيد حمادة في كتابه: أن نهر الليطاني لا يستفاد من مياهه إلا في مجال الري فقط.

(٢٢) رجحنا أن تكون هي إبل السقي.

(٢٣) بالنسبة لتاريخية إنشاء نفق يؤدّي إلى تحويل مياه الليطاني نحو فلسطين، ذكر الباحث الفرنسي JEAN GOTHMANN في كتابه المذكور أعلاه، ص ٨٣.

«Pendant la Conférence de la Paix, dans l'espoir que la frontière Palestinienne atteindrait au Nord le Litani inférieur, des Techniciens sionistes élaborèrent un projet de détournement du Litani vers le Jourdain. Sa réalisation semblait très aisée et aurait crée une nouvelle et riche source d'énérgie hydro-électrique dont l'utilisation pouvait se faire par une entente Syro-Palestinienne. L'Hypothèse de la capture semble extêrmement probable encore à Mr. Et. De Vaumas, après une rapide étude morphologique du terrain...».

(٢٤) Frederic C. Hof, Galilée Divided, the Israël - Lebanon frontier, 1916-1984, West view press, U.S.A., 1985 P. 30.

وهو يستند في هذه المعلومات على

Dana Adams Schmidt, prospects for a solution of the Jordan river dispute, Middle Eastern Affairs, V.18, N°1, January 1955, P. 4.

وفي صيف ١٩٤١ حين كان الخطر يحدق ببريطانيا، طلبت الوكالة اليهودية رسمياً من الحكومة البريطانية إطلاق يد اليهود في فلسطين كلها وضم جنوب لبنان إليها، أي المنطقة التي يجري فيها نهر الليطاني في مقابل وضع اليهود جميع قواهم وطاقاتهم في تصرّف بريطانيا لكسب الحرب. وقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني آنذاك السير ونستون تشرشل هذا العرض اليهودي في بيان رسمي ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في تموز ١٩٤١ وقال فيه إن الحكومة البريطانية لا تستطيع قبوله في الوقت الحاضر بسبب ظروف الحرب وردود الفعل التي يمكن أن يتركها في الأوساط العربية والإسلامية. وكانت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية نشرت في (١٨/٤/١٩٧٢) مذكرة مرسلة من ديفيد بن غوريون إلى وزارة الخارجية البريطانية في العام نفسه (١٩٤١) وجاء فيها:

«علينا أن نتذكر أنه من أجل بقاء الدولة اليهودية علينا ألا نكون. من جهة جيراناً للبنان المسيحي، ومن جهة أخرى، يجب أن تكون أراضي النقب، وكذلك مياه الأردن والليطاني داخل حدودنا».

على صعيد مشاريع تنظيم المياه في فلسطين من جانب الحركة الصهيونية، تعاقبت جملة دراسات شاملة بدأت مع م.ج. أيونيدس عام ١٩٣٩، وقد تضمن تقريره معلومات واقتراحات وتوصيات، أصبحت أساساً ومرتكزاً لمعظم المشاريع والدراسات اللاحقة[٢٥]. ومن ثم استعان الصهاينة بالخبير الأميركي المهندس لودر ميلك وهو أحد أكبر دارسي مشروع وادي تنيسي في الولايات المتحدة الأميركية. وبعدما قام بالدراسات في فلسطين بدءاً من العام ١٩٣٨، وضع عام ١٩٤٤ كتاباً بعنوان «فلسطين أرض الميعاد» ضمنه الكثير من أفكاره واقتراحاته وتوصياته. وقد ركّز على تأمين المياه من خلال استثمار مياه نهر الأردن. كذلك الكهرباء. واقترح تأليف هيئة على غرار هيئة وادي تنيسي لاستثمار المشروع وتنفيذه. من بدايته حتى نهايته. كما شدد على إبقاء المشروع في يد اليهود. وهذا المهندس يعتبر بحق أول من وضع مخططاً شاملاً لتنمية الموارد المائية في فلسطين ضمن إطار سياسي واقتصادي يخدم مطامع الحركة الصهيونية. وكانت أفكاره القاعدة التي انطلق منها مشروع «شبكة أنبوب المياه القطري» الذي سينفذ بعد عشرين عاماً[٢٦].

انطلاقاً من اقتراحات لاودر ميلك استعانت الحركة الصهيونية بخبراء هيئة وادي تنيسي لوضع هذه الأفكار في مخطط مشروع قابل للتنفيذ فوضع جيمس هيز مشروعاً حمل اسمه ونشر عام ١٩٤٨.

تعرّض هيز في دراسته للمشاريع المائية في شمال فلسطين. وبشكل سافر للمياه والأراضي

(٢٥) المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية، بيروت ١٩٦٢، ص ١٤.

(٢٦) أوري ديفيس، أنطونيا ماكس، جون ريتشارد سون، السياسة المائية لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٨.

اللبنانية. وهو يرى أن الإنتاج المائي، على أنواعه، لا يبلغ تمامه إلا بحجز المياه في خزانات تطلق منها وقت الحاجة إليها. ولكن الموقع الوحيد الذي يصلح كخزانات يقع على نهر الحاصباني في لبنان، أما فلسطين فليس فيها مكان مناسب لا على هذا المجرى ولا على غيره من المجاري.

وانطلاقاً من أن الينابيع التي تغذي الأردن الأعلى ثلاثة (ينبوع تل القاضي ونهر بانياس، ونهر الحاصباني) اقترح هيز إنشاء قناة تبدأ من نهر بانياس حتى ينبوع تل القاضي، وتتقدم غرباً حتى تلتقي نهر الحاصباني، ثم تتجه إلى تل حيّ المستعمرة اليهودية في شمال الحولة. وتنخفض بعد ذلك لتولّد قوة كهربائية. ثم تتابع سيرها إلى سهل البطوف حيث تخزن، ومن هناك تجر نحو النقب في الجنوب.

ويتطرق هيز إلى موضوع المياه التي تصب من نهر الليطاني، فيقدّرها بستمئة مليون متر مكعب، ويرى أنها قادرة على توليد طاقة كهربائية عالية. ويمكن، في رأيه، أن يستفيد منها لبنان وفلسطين على حد سواء. فيخصص جزء منها لري الأراضي القابلة للزراعة على ساحل لبنان الجنوبي، والجزء الباقي يحوّل إلى فلسطين لري النقب.

ويرى الخبير الأميركي أنّه بعد إقامة السدّعلى نهر الحاصباني، وإنشاء مولّدات القوى الكهربائيّة، يصبح من الممكن ري بعض الأراضي الواقعة في الجهة الجنوبيّة الشرقيّة من لبنان، ولا سيّما السهل الممتدّ بين المطلّة ومرجعيون الذي تبلغ مساحته ١٥ ألف دونم.

ثمّ يعالج المستر هيز مشاكل المياه التي تجري من دولة إلى دولة أخرى. وهو يزعم أنّ للمياه، من منبعها إلى مصبّها، حقوقاً تشترك فيها الدول التي يخترقها المجرى. ويرى أن يحل كلّ نزاع يقع عليها بالطرق الودّية أولّا وإلّا فبالتراضي. ويعطي أمثلة من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ويشير في النهاية إلى أنّه يجب أن لا يشرع بتنفيذ المشاريع المائيّة في فلسطين قبل حلّ المسائل التي تتعلّق بحقوق المياه الدوليّة بين فلسطين ولبنان وسوريا، طبقاً للاتفاق المعقود بين إنكلترا وفرنسا عام ١٩٢٠ و١٩٢٢.

بعد ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، عندما أعلن تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة واندلعت المعارك بين القوّات العربية والإسرائيليّة، وبادرت القوّات الصهيونيّة إلى احتلال مساحة طويلة وضيّقة من الأراضي اللبنانيّة، ودمّرت عدّة قرى لبنانيّة وبنت على أنقاضها مستعمرات لها[٢٧]. من هذه القرى الناعمة التي أقاموا مكانها المزرعة الاختباريّة «نعماه» والخالصة التي أقاموا على أنقاضها مستعمرة «كريات شمونة»، وقرية لبنانية أخرى أقاموا قربها مستعمرة «هاغو شريم». والدوّار والزوق الفوقاني، والزوق التحتاني، والزوية والمنصورة ولزازة والصالحيّة وخان الدوير وشوكة وأقرت وكفر برعم. وفي هذا السياق يجدر بنا أن نورد ما قال بن

(٢٧) د. عدنان السيّد حسين، التوسّع في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، ص ١٠٤-١٠٨.

غوريون والون حول مسألة التوسّع تجاه لبنان[٢٨]. قال رئيس الوزراء الإسرائيلي لجريدة (هابوكر) في ٩ آذار ١٩٦٤:

«إنّ حدود الدولة اليهوديّة كانت أبعد وأوسع ممّا هي عليه لو كان الجنرال موشيه دايا رئيساً للأركان العامّة أثناء حرب ١٩٤٨ ضدّ العرب في فلسطين». وقد سارع ييغال الون رئيس الأركان آنذاك، بالردّ على بن غوريون بقوله: «لو لم يطلب بن غوريون إيقاف إطلاق النار بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع – لكانت قوّاتنا أكملت زحفها لتحقيق النصر باحتلال نهر الليطاني في الشمال وصحراء سيناء في الجنوب الغربي ولاستطعنا بعد أيّام قليلة من متابعة القتال لتحرير أرض وطننا بأكملها». وفي كلّ حال أكّد بن غوريون أنّ دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ قامت فوق جزء من أرض إسرائيل فقط[٢٩] وبرغم ادعاء إسرائيل أنّها عادت بعد اتفاقية الهدنة، إلى الخط المتّفق عليه بين فلسطين ولبنان (١٩٢٠-١٩٢٢)، فمن الأكيد أنّ إسرائيل احتفظت بمساحات واسعة من الأراضي اللبنانيّة التابعة لعدد من القرى الحدوديّة ومنها يارون ورميش وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا وعديسة وكفر كلا. وأنشأت مستعمرة «مسكاف عام» في مرتفعات العديسة بالقرب من المنارة للسيطرة على مياه هذه المنطقة وجرّها إلى المستوطنات الإسرائيليّة كما سيطرت على طريق مرجعيون – بنت جبيل سيطرة أمنية كاملة[٣٠].

وفي أثناء اجتماعات لجنة التوفيق الدولية (عام ١٩٤٩) أثار مندوبو إسرائيل مسألة مياه الليطاني، مما حدا باللجنة إلى أن توحي في تقريرها الصادر في كانون الأول باستثمار سبعة أثمان مياه الليطاني في إسرائيل، وذلك بتحويله إلى وادي الأردن. للإستفادة منها في الري وتوليد الطاقة الكهربائية وكانت حجّة إسرائيل في ذلك أن مياه الليطاني تفيض عن حاجة لبنان وتذهب هدراً في البحر المتوسط.[٣١]

بعد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية، بادرت الحكومة إلى تأليف لجنة من سبعة عشر خبيراً بمشاركة هيس وذلك لوضع خطّة شاملة للمياه الإسرائيلية، فوضعوا خطّة عرفت بخطّة السنين السبع (١٩٥٣-١٩٦٠). وتهدف هذه الخطّة إلى زيادة استغلال الموارد المائية في فلسطين

(٢٨) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٤٢.

(٢٩) Ben Gurion, Rebirth and destiny of Isreael, New York, 1954, P.466.

(٣٠) د. عدنان السيّد حسين، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣١) وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، القضية الفلسطينية والخطر اليهودي، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٢٥ وعن المنحى التوسّعي الإسرائيلي يقول المفكّر اللبناني الكبير ميشال شيحا (١٢ أيلول ١٩٥١):

«إن إسرائيل تعتبر حدودها الحالية مؤقّتة... لقد ترامى إلينا أن في إسرائيل خرائط... تظهر ما يبيت من تطاول على الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية». ميشال شيحا، فلسطين، ترجمة أنطوان غطاس كرم، بيروت ١٩٦٨، ص ١٦٦-١٦٨.

المحتلّة من ٨١٠ ملايين م^3 عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مليون م^3 في نهاية الخطّة، وبالتالي زيادة رقعة الأراضي المروية إلى ثلاثة أضعاف[٣٢]. في طليعة المشاريع التي بوشر بتنفيذها (تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب).

على صعيد آخر حرّك الصهاينة القوى المؤيّد لهم في مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة. فقدم خمسون عضواً من أشدّ أنصار الصهيونية وأكثرهم تحمّساً لإسرائيل، بينهم أمانويل سلر وجاكوب جافيتز، مشروعاً لتأليف لجنة مهمتها دراسة مشاريع الإنماء الإقتصادي في الشرق الأدنى. وتتألف اللجنة من خمسة عشر عضواً يعيّن خمسة منهم رئيس مجلس الشيوخ. وخمسة رئيس مجلس الأمة، وخمسة رئيس الجمهورية. أهداف اللجنة دراسة أمور الهجرة وإسكان اللاجئين، ورفع مستوى المعيشة والخدمات الإجتماعية والتعليم ووضع المشاريع الزراعية والصناعية لبلدان الشرق الأدنى. وعلى اللجنة أن تعتني بمشاريع توليد الكهرباء والري مع التركيز على وادي الأردن. النفقات قدّرت بخمسماية مليون دولار. الغاية الظاهرة تعزيز السلام الدولي، وانطلاقاً من أن مصير إسرائيل يرتبط بمصير الشرق الأدنى كله، فإن المشروع يهدف إلى ترسيخ سلام دائم والصلات الطيّبة بين العرب واليهود في فلسطين وغير فلسطين.

لقد كانت الحركة الصهيونية وراء هذا المشروع، وهدفها زيادة المهاجرين اليهود وتوطين الفلسطينيين في البلاد العربية. وقد كتب المستر جون هنري في جريدة «صنداي ستار» الصادرة في واشنطن مقالة عنوانها «رسم لرخاء الشرق الأدنى». وركّز فيها على تأليف اللجنة ومشاريع الأشغال العامة التي تفكّر الأوساط الحكومية الأميركية تنفيذها. وحدّد الكاتب مقالته بمخطّط للشرق الأدنى ظهرت فيه فلسطين بكاملها باسم «إسرائيل»، وبدا فيه نهر الليطاني الحدّ الفاصل بين لبنان وإسرائيل ثم جاء أن أهم المشاريع التي يجب أن يشرع في تنفيذها هو مشروع وادي نهر الأردن. وقد ذكر الكاتب عن هذا المشروع ما يلي:

«تكون الخطوة الأولى في مشروع وادي الأردن تحويل نهر الليطاني من لبنان ليجري في نفق إلى وادي الأردن بدلّا من أن يصبّ دون فائدة في البحر الأبيض المتوسط. أما الخطوة الثانية فتكون باستثمار مياه نهر اليرموك الذي ينبع في سوريا وشرق الأردن ويصبّ في وادي الأردن جنوبي بحيرة طبريا. ولا بدّ للقيام بهاتين الخطوتين من الاتفاق بين لبنان وسوريا وشرق الأردن وإسرائيل» ثم يذكر الكاتب مشروع توليد الكهرباء من مياه البحر الأبيض في مساقط وادي الأردن، ويقدّر له ولمشروع الري نفقات تبلغ ١٩٠ مليون دولار[٣٣].

على قاعدة هذا الاهتمام الأميركي بدعم إسرائيل يتمّ إرسال جونستون في المرحلة

(٣٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٤٩.

(٣٣) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية، ملف فلسطين. والتقرير الذي اقتطفنا منه هذه الفقرات غير مؤرّخ. لكنه موضوع ضمن السنوات ١٩٥٠-١٩٥٢. والجدير بالملاحظة أن مقال جون هنري صدر في جريدة الصنداي ستار بتاريخ ٢٢ أيار (لا ذكر للسنة).

اللاحقة، ويبرز الصراع الإسرائيلي العربي حول استثمار المياه في وادي الأردن، وتتوضّح أكثر فأكثر أطماع إسرائيل الأكيدة في مياه الليطاني من خلال مشروع كوتون. وكذلك من خلال الكثير من الممارسات والتصاريح والدراسات[٣٤].

وإذا علمنا اليوم أن إسرائيل تعمل لجلب مليوني مهاجر، خاصة من الاتحاد السوفياتي، حتى العام ٢٠٠٠ إلى فلسطين، وإذا علمنا أن العجز المائي كان عام ١٩٩٠ لا يقل عن ٣٤٠ مليون م٣، فمن الواضح جداً أن سيطرة إسرائيل على كامل مياه الليطاني (٨٠٠ مليون م٣) لا تكفيها. من هنا رهانها على الاستعانة بمياه دجلة والفرات (من خلال مشروع أنابيب السلام التركي)، وكذلك من خلال التطلّع إلى مياه النيل.

(٣٤) سيكون ذلك مجال دراسات لاحقة من قبلنا.

(٥)

الحدود اللبنانية الجنوبية
بين اتفاق ترسيم ١٩٢٣ واتفاق ترسيم ١٩٤٩

إن مسألة الحدود بين لبنان وإسرائيل هي من النقاط الأساسية التي ستطرح في المفاوضات الدائرة بين لبنان وإسرائيل في واشنطن. ومهما حاول المفاوض اللبناني أن يتهرّب من التطرّق إلى هذه المسألة حاصراً موضوعه بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥، فإن تطبيق هذا القرار يفترض توضيح ماهية الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً التي وردت في الفقرة الأولى من هذا القرار.

وتنويراً للمفاوض اللبناني من جهة، وتوضيحاً للرأي العام اللبناني والعربي من جهة ثانية سنتطرّق في دراستنا المقتضبة هذه إلى التوقّف عند اتفاقيتي ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين/إسرائيل. لكن قبل ذلك يجدر بنا عرض بعض الملاحظات الأساسية.

١ - إن الحدود بين الدول هي خطوط تحمل مفاهيم سياسية وحقوقية. وهي التي توضح الحيز الجغرافي لسيادة الدول.

٢ - إن نسبة لا تقل عن ١٧,٢٪ من حدود بلدان العالم الثالث قد تمّ ترسيمها من قبل فرنسا، بينما نسبة ٢١,٥٪ من حدود هذه البلدان قام بترسيمها الإنجليز.

٣ - إن نسبة لا تقلّ عن ٣٥٪ من الحدود في قارة آسيا رسمت على أساس خط القمم أو خط تقاسم المياه «Les lignes de crête ou de partage des eaux» وحدود لبنان مع فلسطين، وكذلك حدود لبنان مع سوريا رسمت بشكل أساسي على أساس خط القمم أو خط تقاسم المياه.

٤ - في كثير من دول العالم ثمّة معاهد متخصّصة في متابعة مسائل الحدود على الصعيد الدولي بشكل عام وحدودها بشكل خاص، بحيث تجمع هذه الدول كل الوثائق والدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع. وبينما لا تهتمّ الدولة اللبنانية بهذا الموضوع نرى أن إسرائيل مثلاً تعزّز عدّة مراكز أبحاث في هذا المجال من أبرزها المركز الموجود في جامعة القدس المسمّى «Think Tanks»، وكذلك في تل أبيب، معهد الدراسات الاستراتيجية الموجّه من قبل عسكريين Le Centre d'Etudes Stratégiques.

٥ - إن ترسيم الحدود بين فلسطين ولبنان يجب أن يفهم في سياق مخطّطات تقاسم آسيا الغربية والمشرق العربي أثناء وقبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى وبخاصة من خلال اتفاقيات سايكس - بيكو ١٩١٦، واتفاقية سيفر ١٩٢٠، وسان ريمو ١٩٢٠، وما رافقها كلها من خروج روسيا من هذه الإتفاقيات عام ١٩١٧، والنهوض التركي مع الثورة الكمالية، واليقظة القومية العربية، وكذلك الصراع الفرنسي الإنجليزي على النفوذ في المنطقة.

٦ - لقد تغيّرت الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح توسيع الأراضي الفلسطينية:

أ - طبقاً لاتفاق سايكس - بيكو كانت الحدود تنطلق من نقطة تقع شمال عكا حتى بحيرة طبريا.

ب - الخط الذي تقرّر بعد انتهاء الحرب عام ١٩١٨ والذي أطلق عليه الإنجليز «Occupied Ennemy Territory Administration (O.E.T.A) North» – Liban – et l' «O.E.T.A South».
نقل الحدود أكثر نحو الشمال. وفي أثناء ذلك حاول الإنجليز إيصال هذه الحدود إلى صيدا تحت وطأة تأثير الحركة الصهيونية.

ج - إن التسوية التي حصلت في اتفاق ٢٣ ك١ ١٩٢٠ والتي توصّل إليها الفرنسيون والإنجليز بعد مفاوضات سان ريمو جاءت كحل وسط بين الطروحات الإنجليزية والفرنسية. وهذا الاتفاق هو الأساس في عملية الترسيم التي حصلت لاحقاً. ما يجب تسجيله أن فلسطين حصلت على ما يسمّى إصبع الجليل وذلك تحت ضغط الوكالة اليهودية من أجل السيطرة على المياه.

٧ - إن المقارنة بين ترسيم الحدود الأول (اتفاق بوله - نيوكومب) وترسيم الحدود الثاني الذي حصل بعد اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل، يبين أن ثمة تغييراً قد حصل في المنطقة الوسطى من الحدود.

٨ - إن مسألة ترسيم الحدود هي مفهوم حديث العهد قام به الديبلوماسيون والعسكريون. وبشكل عام فإن مسألة تخطيط الحدود وترسيمها تمر بمراحل ثلاث.

أ - **المرحلة الأولى**: التعريف والتخطيط Définition des limites.

توضع معاهدة الحدود في هذه المرحلة. وتشتمل المعاهدة على تسمية الأماكن الطبيعية (أسماء الجبال والأودية والأنهر مثلاً ...) والقرى والمدن التي تمر فيها أو قربها. وبقدر ما تكون المعاهدة مشتملة على التفاصيل الجزئية لأسماء الأماكن التي تمر بها هذه الحدود، بقدر ذلك أيضاً تتضاءل امكانيات التباين والصراع، والعكس صحيح.

ب - **المرحلة الثانية**: التحديد Délimitation des limites:

في هذه المرحلة يتم تحديد الحد. وهي تأتي مباشرة بعد الإتفاق على المعاهدة،

وتكلف خلالها لجنة من الجغرافيين والخبراء - وربما العسكريين أيضاً بالاتفاق على الحد من خلال خرائط مختلفة (طبيعية وجوية). إذن هذه المرحلة هي مرحلة نقل الأسس النظرية التي تم الاتفاق عليها في المعاهدة الى الخرائط.

ج - **المرحلة الثالثة**: التعيين Démarcation des limites:

في هذه المرحلة يتم التطبيق الميداني على الطبيعة للخطوط النظرية التي تم الإتفاق عليها من خلال الخرائط. وقد يتجسد ذلك في وضع اسلاك شائكة، أو أعمدة من الحجارة أو من الإسمنت أو غيرها، وتسمى نقاط الحدود، وهي مرقمة وعلى نوعين أساسية وثانوية.

٩ - بعد اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ المتعلق بتعريف وتخطيط الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسي ومناطق النفوذ الانجليزي في المشرق العربي، حصلت جملة تطورات.

أ - لقد نصّت المادة الثانية من الإتفاق المذكور على تأسيس لجنة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي توقيعه، على أن تكون مهمتها ترسيم الخط الحدودي على الأرض وفقاً لما نصّت عليه المادة الأولى. وكان على هذه اللجنة أن تتألف من أربعة أعضاء بينهم اثنان تعينهما كل من الدولتين الفرنسية والبريطانية، والعضوان الآخران يعينهما كل من الأنظمة المحلية المعنية بالأرض الخاضعة للانتداب الفرنسي والبريطاني شرط موافقة السلطة المنتدبة. كما أشير إلى أن الخلافات التي قد تنشأ عن أعمال هذه اللجنة ترفع إلى مجلس عصبة الأمم بحيث تكون قراراتها غير قابلة للاستئناف.

مهمة اللجنة إذن أن ترسم ميدانياً وعلى الأرض الحدود المنصوص عليها في اتفاق ٢٣ ك١ ١٩٢٠ من البحر المتوسط إلى نهر دجلة ولم يكن من صلاحياتها إدخال أي تعديل في هذا الخط. وفي حال أدى تنفيذ هذه المهمة إلى نشوء صراعات، يحال الأمر إلى عصبة الأمم. أما طبيعة وموضوع المراجعات المحتملة لمجلس العصبة فكانت هي أيضاً بدورها محددة بدقة تامة.

ب - في أوائل حزيران ١٩٢١ اجتمعت لجنة ترسيم الحدود، وبدأت أعمالها على الأرض. وكان على رأسها من الجانب البريطاني الكولونيل Newcomb، ومن الجانب الفرنسي الكولونيل بوليه Paulet. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الإتفاقية قد نقض للمرة الأولى حتى قبل اجتماع اللجنة. فقد كانت الدولتان قد اتفقتا، بناء لطلب من الدولة البريطانية، على أن أعمال لجنة بوله نيوكومب سوف لن تتناول كل الخط الحدودي، من البحر المتوسط إلى ما بين النهرين، بل المنطقة الممتدة بين المتوسط وامتان جنوبي جبل الدروز فقط. وكان اقتراحها أن يطبق على عملية الترسيم هذه الشروط المنصوص عنها في معاهدة سيفر وقد لاقت هذه المقترحات قبولًا من الدولة الفرنسية.

ج - لكن سرعان ما كان على لجنة ترسيم الحدود أن تخرج عن اطار الصلاحيات التي حددت لها في البند الثاني من اتفاق ٢٣ ك١ ١٩٢٠. فمنذ السادس من حزيران، وبعد الوقوف على المناطق التي يمر بها خط الحدود، تقدم رئيس البعثة البريطانية، الكولونيل نيوكومب، من نظيره الفرنسي باقتراحات تهدف إلى تعديل الخط الذي حددته الإتفاقية على نحو تراعى فيه الظروف المحلية، وبشكل خاص أوضاع الأراضي التي يقطنها الدروز. غير أن هذه المقترحات لم تُؤدِّ الى أي تطبيق عملي.

هـ - بينما كانت مقترحات الكولونيل نيوكومب والأجوبة عليها تخضع للدراسة من قبل الجهات المعنية، كانت أعمال الترسيم تجري على الأرض. فمن البحر المتوسط حتى الحمة، لم تلق هذه الأعمال أية صعوبة تذكر. أما في الحمة فكانت الحيرة لا تزال قائمة حول قضية خط حديد اليرموك، والتي لم يأل رئيس البعثة البريطانية جهداً في سبيل الحاقها بفلسطين، الأمر الذي دفع باللجنة إلى المراوحة في مكانها.

و - في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢ أعلم المفوض السامي الفرنسي وزارة الخارجية الفرنسية بما آل إليه الوضع، وطلع بنتيجة مفادها ضرورة تكريس النتائج التي تم التوصل إليها بين المتوسط والحمة عبر اتفاقية، فأعطت باريس موافقتها بتاريخ ٣٠ ك٢ ١٩٢٢.

ز - في ٣ شباط ١٩٢٢ وقّع الكولونيل نيوكومب والكولونيل بوليه وثيقة ترسيم الحدود وقد حملت العنوان التالي: «التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى، ومن البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الأول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في ٢٣ ك١ ١٩٢٠».

ح - في ٧ آذار ١٩٢٣، وبعد تبادل المذكرات بين سفارة بريطانية العظمى في باريس ووزارة الخارجية الفرنسية، أبرمت اتفاقية بوليه - نيوكومب، وأصبح الترسيم الذي قامت به اللجنة بين البحر المتوسط والحمة معمولاً به ابتداء من ١٠ آذار ١٩٢٣.

ط - على أثر ذلك أودع هذا الإتفاق عصبة الأمم وأصبح له طابعاً دولياً. وعندما تشير القرارات المتعلقة بلبنان إلى حدوده المعترف بها دولياً في الجنوب يكون هذا الإتفاق هو المعني بهذه القرارات.

وسنحاول في هذه الدراسة أن نعرّب الجزء المتعلق بترسيم حدود لبنان الجنوبية في نص اتفاق بوله - نيوكومب. مع العلم أن الخريطة المرفقة هي جزء لا يتجزأ من الإتفاقية.

أولاً: اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين، أو اتفاق بوله - نيوكومب:

إن الأعضاء المعينين في لجنة ترسيم الحدود، وتطبيقاً للشروط المنصوص عنها في المادة الثانية من الإتفاق (الفرنسي - الإنجليزي) الموقع في ٢٣ ك١ ١٩٢٠، ومن أجل توضيح الترسيم

النهائي للحدود الفلسطينية - السورية (واللبنانية) فيما بين البحر والحمة، قد أنهوا أعمالهم ووضعوا تقريراً على أثر مناقشاتهم في بيروت في ٣ شباط ١٩٢٢. ويرفق بهذا التقرير ثلاث خرائط ١/٥٠،٠٠٠ موضح عليها الترسيم الذي توصلت اليه اللجنة.

إن وزارة الخارجية، إذ ترسل نسخة من التقرير إلى سعادة سفير بريطانيا في باريس ملحقاً بالخرائط الموقعة من قبل الكولونيل بوله Paulet، المندوب الفرنسي، وباعتبار أن هذا التوقيع يلزم الدولة الواقعة تحت الإنتداب، تتشرف باطلاعه أن حكومة الجمهورية (الفرنسية) توافق على تصديق مقترحات اللجنة وتعتبر هذه الرسالة بمثابة تصديق.

إن التوجيهات اللازمة سترسل إلى المفوض السامي للجمهورية (الفرنسية) في سوريا (ولبنان) لكي يصبح هذا الإتفاق نافذاً ابتداء من العاشر من آذار المقبل.

إن نسخة أخرى من تقرير اللجنة بتاريخ ٣ شباط ١٩٢٢ موقع من الكولونيل Paulet، وكذلك نسخة من المراسلة هذه، ستقدم إلى عصبة الأمم من قبل الحكومة الفرنسية.

تقرير انتهاء العمل لترسيم الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة، وفلسطين من جهة أخرى، ابتداء من البحر المتوسط إلى نقطة الحمة (وادي اليرموك السفلى)، تنفيذاً لمنطوق المواد ١ و٢ من اتفاق باريس الموقع في ٢٣ ك١ ١٩٢٠.

لقد تمّ الإتفاق، بين الموقعين والمعنيين بشكل رسمي، وطبقاً لمنطوق المادة ٢ من الإتفاقية (المنوه عنها أعلاه) على أن الحدود ابتداء من المتوسط حتى الحمة هي الآتية:

تبدأ الحدود انطلاقاً من البحر الأبيض المتوسط، من نقطة تسمى رأس الناقورة، وتتبع خط القمم انطلاقاً من هذا المرتكز نحو:

العلامَة رقم ١: موجودة على بعد خمسين متراً شمال مركز البوليس الفلسطيني في رأس الناقورة، وتتبع خط القمم لتصل إلى.

العلامَة رقم ٢: موجودة في مكان يدعى خربة دنيان، وتتبع باستمرار خط القمم، لتصل إلى

العلامَة رقم ٣: وهي نقطة مثلثة قديمة موجودة على بعد ٤٠٠ متر جنوب غرب قرية لبونة وتستمر على خط القمم لتصل إلى

العلامَة رقم ٤: موجودة على بعد كيلومتر واحد شرق - جنوب - شرق قرية لبونة، حيث تمر الحدود في مجرى الوادي (Thalweg) متجهة نحو الجنوب، عبر وادي لا تحمل اسماً وصولاً إلى ملتقاها مع وادي قطيه (Kutayeh)، ثم تصعد متابعة لوادي قطيه في الإتجاه الشرقي - الشمالي - الشرقي لمسافة كيلومترين وتصعد بعدئذٍ في تالويج مجرى مائي صغير على يسار وادي قطيه، آتية من الشرق إلى

العلامَة رقم ٥: موجودة في موقع طرفي للجهة الجنوبية - الشرقية من الأراضي المزروعة لهذه الوادي، وبعدئذٍ تتجه الحدود بخط مستقيم حتى

العلامَة رقم ٦: الموجودة على القمة بين وادي قطية ووادي الدلم، وتتجه بعدئذٍ بخط مستقيم طوله ٧٠٠ (سبعماية) متر للجهة الجنوبية - الجنوبية - الشرقية حتى

العلامَة رقم ٧: الواقعة عند ملتقى وادي الدلم مع تالويج صغير آتٍ من الشمال، وتصعد وادي الدلم مسافة الف وثلاثماية متر باتجاه شرقي - جنوبي - شرقي، ومن ثم باتجاه الشمال لمسافة اربعماية متر، ومن ثم باتجاه الغرب والجنوب - الغربي لمسافة ستماية متر، ومن ثم باتجاه الشمال والشمال - الشرقي لمسافة كيلومتر حتى

العلامَة رقم ٨: الواقعة على طريق علما الشعب قرية يورديت (Yourdeth) وعلى بعد كيلومترين وخمسماية متر شرق قرية علما الشعب، بعد ذلك تتجه الحدود على الطريق المارة نحو الشمال على بعد أمتار من قرية يورديت في الجنوب وعلى بعد أمتار قليلة من بركة الريشة حتى:

العلامَة رقم ٩: الواقعة على بعد سبعماية متر جنوب شرق خربة بلاط (Kh. Blat) الواقعة على مفترق طرق رامية علما الشعب ورامية طربيخا. وبعدئذٍ (تتجه الحدود) بخط مستقيم حتى

العلامَة رقم ١٠: الواقعة على بعد ستماية متر جنوبي - جنوبي شرقي القمم بين وادي طربيخة في الجنوب ومنخفض رامية في الشمال حتى

العلامَة رقم ١١: الواقعة على بعد كيلومتر نحو جنوب - شرقي بلدة رامية، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً نحو

العلامَة رقم ١٢: الواقعة على رأس الجبل على بعد سبعماية متر غربي قرية عيتا الشعب، ثم تتبع الحدود خط القمم باتجاه جنوبي على العموم نحو

العلامَة رقم ١٣: الواقعة على تل الراهب، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى ملتقى وادي وول (Waul) مع وادي أخرى دون اسم تمر بين منصورة في الغرب وسموقلية في الشرق حتى

العلامَة رقم ١٤: الواقعة على بعد ستماية متر من عين قطمون، ثم تتبع بعدئذٍ خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ١٥: الواقعة في مجرى وادي بدية، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ١٦: الواقعة في نقطة تلاقي وادي بدية مع وادي خلال، ثم تتابع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ١٧: الواقعة على الرأس الغربي لجبل حرمون، وتتابع الحدود بعدئذٍ خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ١٨: وهي الواقعة على الرأس الشرقي لجبل حرمون، ومن ثم تتابع الحدود خطاً مستقيماً نحو

العلامَة رقم ١٩: الواقعة على هضبة على بعد ألفين ومئة متر للجهة الجنوبية الشرقية من قرية يارون، وبعد ذلك تتبع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ٢٠: الواقعة على نتؤ صخري على بعد كيلومترين شرق قرية يارون، وبعد ذلك يتجه خط الحدود بشكل مستقيم نحو

العلامَة رقم ٢١: الواقعة على قمة جبل العاصي، ومن ثم تتجه الحدود بخط مستقيم نحو

العلامَة رقم ٢٢: الواقعة على حافة وادٍ تبتعد ستماية متر شمال خربة اوبا (Kh. Auba) وعلى بعد كيلومتر تقريباً جنوب البركة، ثم تتجه الحدود بخط مستقيم حتى

العلامَة رقم ٢٣: الواقعة على قمة جبل الغابية الذي يبعد ستماية متر جنوب دير الغابية، ومن ثم تتجه الحدود في خط مستقيم حتى

العلامَة رقم ٢٤: الواقعة على نتؤ صخري شرق جبل الغابية، ثم تتجه بخط مستقيم حتى

العلامَة رقم ٢٥: الواقعة في الوادي على حافة تالويج بعيد (٦٠٠) ستماية متر شمالي غربي قرية المالكية، ومن ثم يتبع مجرى التالويج باتجاه الشمال نحو

العلامَة رقم ٢٦: الواقعة في الموضع الذي ينقطع التالويج بطريق قادس (Kades) عيترون، بعدئذ تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامَة رقم ٢٧: الواقعة على بعد سبعماية متر غربي - شمالي غربي قرية قادس (kades) وعلى مقربة من شجرة خربة المنافير، بعد ذلك تتجه بخط مستقيم نحو

العلامَة رقم ٢٨: الواقعة على تقاطع طريق قادس ميس مع وادي عتابة، بعدها تتبع الحدود تالويج وادي عتابة حتى

العلامَة رقم ٢٩: الواقعة في تقاطع وادي عتابه مع خلة غزلة، بعد ذلك تتبع خطاً مستقيماً نحو

العلامَة رقم ٣٠: الواقعة على القمة شرق مرج توفة، ثم تتجه الحدود بخط مستقيم نحو

العلامَة رقم ٣١: الواقعة على نتؤ صخري صغير على بعد ثمانماية متر شرق القرية الأكثر بعداً نحو الشرق ميس، ثم تتبع خطاً مستقيماً نحو

العلامَة رقم ٣٢: الواقعة على بعد ثلاثماية متر شمالي شرقي خربة المنارة (Kh. el-menarah)، وعلى تقاطع الطريق من ميس إلى حونين ومن خربة المنارة إلى حولا، ثم تتبع خط القمم باتجاه الشمال والشمال الغربي نحو

العلامة رقم ٣٣: وهي النقطة القديمة المثلثة المسماة الشيخ عباد، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً نحو

العلامة رقم ٣٤: وهي موجودة في وادي هونين على بعد كيلومتر في الشمال والشمال الغربي من قرية هونين، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٥: وهي واقعة على خط تقاسم المياه بين حوض الليطاني وحوض الحولة وعلى بعد ألف وثلاثماية متر شمال قرية هونين، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٦: الموجودة على قمة جبل المروج، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٧: الموجودة في الممر الجبلي للعديسة على بعد ثلاثماية متر شرق آخر بيوت البلدة وجنوب الطريق التي تصل العديسة بالمطلة. ثم تتبع الطريق الذاهبة من ممر العديسة والتي تتجه شمال شرقي وشمال جبل ارياق، ثم تتجه بعدئذٍ نحو الجنوب الشرقي لتصل إلى تقاطع الطرق التي تصل إلى جديدة مرجعيون، وإلى الخيام وإلى القليعة، ثم بعد ذلك تمر الحدود على الجسر الذي يبعد مئتي متر شمال - شرقي قرية المطلة، ثم تتبع الطريق الممتدة بين المطلة وبانياس باتجاه عام شمال - جنوب نحو

العلامة رقم ٣٨: الموجودة على هضبة علوها ٩٠٠ تسعماية متر في الشمال والشمال الشرقي لقرية ابل (Abl) ومن هذه العلامة حتى تل القاضي، التي هي ضمن الأراضي الفلسطينية، تستمر الحدود بخط موازٍ للطريق التي تربط المطلّة ببانياس وعلى بعد مئة متر، بحيث تمر على الجسر الروماني القديم المشيد فوق نهر الحاصباني. وبعد تل القاضي تتجه الحدود فوق طريق المطلّة إلى بانياس حتى

العلامة رقم ٣٩ (ومنها تبدأ الحدود السورية - الفلسطينية حتى تصل إلى العلامة رقم ٧١).

من حق حكومة فلسطين أو الجهات المكلفة من قبل هذه الحكومة إقامة سد لاعلاء منسوب المياه في بحيرة الحولة وبحيرة طبريا وذلك بما يزيد عن المستوى العادي، شرط أن تدفع تعويضات عادلة للملاك أو للمستوطنين في الأراضي التي سيغمرها الماء.

كل المنازعات التي يمكن أن تحصل بين الحكومة أو الأفراد المكلفين من قبلها من جهة، وملاك الأراضي أو المستوطنين من جهة أخرى، يجب أن تحل من قبل لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء، وهؤلاء يعينوا من قبل السلطات المنتدبة (الفرنسية والإنجليزية) بمعدل اثنين لكل منهما.

كل الحقوق الناجمة عن استعمال مياه الأردن من قبل سكان سوريا (ولبنان) يجب المحافظة عليها. (...)

كل سكان سوريا ولبنان لهم نفس الحقوق في الصيد والملاحة التي يتمتع بها سكان

فلسطين في بحيرتي الحولة وطبريا وفي مياه نهر الأردن الواقعة بين البحيرتين، ولكن مسؤولية البوليس في البحيرتين منوطة بحكومة فلسطين.

من المفهوم أن هذا التقرير، الذي هو النتيجة النهائية لأعمال اللجنة، لا يتعلّق إلاّ بالحدود الممتدة من المتوسط إلى الحمة ومن حق الحكومة البريطانية أن تطرح مسألة تعديل الحدود في المنطقة الواقعة بين بانياس والمطلّة، وذلك في إطار معطيات يتم التفاهم عليها بين الدولتين المنتدبتين، وضمن أفق جعل الطريق الشمالية التي تصل القريتين المذكورتين (بانياس والمطلّة) هي الحدود الشمالية النهائية.

لقد تقررت مسألة الحدود، (كما هو مبين أعلاه) من قبل اللجنة على نحو ميداني، وتم الترسيم باللون الأحمر على الخرائط المرفقة والموقعة من قبل أعضاء اللجنة.

بيروت في ٣ شباط ١٩٢٢

عن الحكومة الفرنسية	عن الحكومة الإنجليزية
الليوتنان كولونيل	الليوتنان كولونيل
N. Paulet	S.F. Newcomb

في العام ١٩٤٩ (١١ أيار) تمّت الموافقة على إنضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة. وعلى نحو استثنائي فقد ربطت عضويتها بشروط وردت في مقدّمة القرار: «... ومع الأخذ بعين الإعتبار إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفّظ إلتزامات الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق، وتقيّدها بواجباتها، منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة.

ومع الأخذ بعين الإعتبار التصريحات والشروح التي قدّمها ممثّلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة، والتي تعهّدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتّخذة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ (المتعلّقة بالحدود) وفي الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨ (التقسيم أو التعويض عن اللاجئين) فإن الجمعية العامة تقرّر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة».

على صعيد آخر فإن العودة إلى محاضر جلسات التوقيع على إتفاقية الهدنة (٢٣ آذار ١٩٤٩) توضّح حرص المفاوض اللبناني على أن يتضمّن الإتفاق مادة صريحة لا لبس فيها تدلّ على الإعتراف بالحدود السياسية المعترف بها دولياً. وقد احتدم الجدال حول هذه النقطة، مما أطال الجلسات عدّة أيام، بعدما كان المفروض أن يتمّ الإتفاق والتوقيع في جلسة واحدة. وبالفعل فقد جاء في المادة الخامسة: «أ - يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين...».

وتطبيقاً لروحية هذا النص قامت لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية، وبإشراف الأمم المتحدة، بعملية مسح جديدة للحدود المشتركة وثبتت نقاط الحدود. وهكذا يمكننا القول، من وجهة نظر القانون الدولي، أن إسرائيل أقرّت إتفاق بوله نيوكومب من خلال التقرير الموقّع في ١٢ كانون الأول ١٩٤٩، وهذا نصّه:

ثانياً: تقرير عن المسح الجغرافي للحدود الإسرائيلية - اللبنانية بين ٥ و١٥ كانون الأول ١٩٤٩

أولاً: موضوع مسح الحدود اللبنانية - الإسرائيلية الذي أقرّته اللجنة الفرعية المشتركة لترسيم الحدود هو على الوجه التالي:

أ - التدقيق بحالة علامات الحدود القائمة بين بير الشجات Bir Chajat في الشرق ورأس الناقورة غرباً.

ب - دراسة عدد ووضعية العلامات الموجودة ما بين النقاط الأساسية تأميناً لعملية ترسيم الحدود.

بدأ هذا المسح في ١٩٤٩/١٢/٥ وانتهى في ١٥ من الشهر ذاته بعد انقطاع لمدة ٣ أيام من قبل الإسرائيليين.

يتضمّن التقرير التالي نتيجة هذا المسح:

في أقصى نقطة شرقية للحدود الإسرائيلية اللبنانية لا توجد علامة بتاتاً. إننا نوصي بوضع حجر أو علامة فئة (A) على بعد (... الرقم غير واضح في الوثيقة) جنوبي محور الجسر والضفة الغربية من النهر.

عند تغيير نقطة الانحدار وعلى بعد مئة متر جنوبي خط الترسيم (الوارد في الإتفاق الفرنسي - البريطاني للعالم ١٩٢٣) يجب وضع حجر فئة (B).

على بعد مئة متر من خط الترسيم الوارد أعلاه وبموازاته نوصي بوضع تسعة أحجار، إثنان منها من فئة A وسبعة من فئة B.

إجمالاً بين أقصى النقاط شرقاً وBP38 يجب أن يكون هناك أحد عشر حجراً ثلاثة منها من الفئة A.

إنطلاقاً من النقطة BP38 الموجودة حالياً يجب وضع ستة أحجار إلى الغرب من خط الترسيم المؤدّي إلى المطلة. واحد منها من الفئة A وأربعة من الفئة B (راجع المخطّط وخط الترسيم هذا موجود ضمن الأراضي اللبنانية كنقطة التقاء لخطوط الترسيم:

X-204. 980 Palestine
Y-297. 245 Grid.

تدعو الحاجة إلى ثماني علامات (أحجار)، واحدة من الفئة A، لتوضع جنوب وجنوب شرق خط السير من خط الترسيم بين جسر المطلة وتل النحاس.

بين تل النحاس والنقطة ٣٧ في العديسة يجب وضع ثلاث علامات (أحجار) فئة B من الجهة الإسرائيلية لخط السير بين العديسة إلى الشرق من خندق الطريق BP37 موجودة لكنها بحاجة إلى ترميم.

مجموع عدد العلامات (الحجار) التي يجب وضعها بين BP37 وBP38 يبلغ سبع عشرة علامة. من بينها اثنتان فقط فئة A.

BP36 موجودة كاملة ويجب وضع علامتين بين BP36 وBP37.

BP35 مقتلعة من الأرض، ولا أثر لها وعليه فإنه يجب إعادة تركيزها. ولا تدعو الحاجة لوضع علامات بين BP35 وBP36 لأنه بالإمكان تعيين الحدود بسهولة.

BP34 موجودة بكاملها في الوادي بين BP34 وBP35، والحاجة تدعو الى وضع علامتين.

BP33 موجودة على مقربة من الشجرة المنعزلة في الشيخ عباد، لكنها محطّمة بنسبة خمسين بالمئة وتدعو الحاجة إلى وضع خمس نقاط بين BP33 وBP34.

BP32 موجودة إنما مخرّبة. ويجب إعادة وضعها، كما يجب وضع علامتين بين BP32 وBP33. أما خط السير المنطلق جنوباً من المنارة فهو ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP31 موجودة كاملة، ويجب وضع خمس نقاط بين BP31 وBP32.

BP30 موجودة لكنها نصف محطّمة ويجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP30 وBP31.

BP29 موجودة لكن محطّمة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامتين بين BP29 وBP30.

BP28 موجودة لكن محطّمة فيجب إصلاحها، ولا تدعو الحاجة إلى وضع أية علامة بين BP28 وBP29 لأن تعيين الحدود سهل باعتبار أنه يتبع خطاً طبيعياً (وادي البير) مع العلم أن البئر يقع في الجانب الإسرائيلي.

BP27 يجب إعادة إقامتها، فهي محطّمة ويجب وضع ثلاث علامات بين BP27 وBP28.

BP26 يجب إعادة إقامتها لأنها محطّمة ووضع علامة واحدة بين BP26 وBP27.

BP25 موجودة بكاملها ويجب وضع علامة واحدة بين BP25 وBP26.

BP24 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامتين بين BP24 وBP25.

BP23 موجودة بكاملها ويجب وضع علامة واحدة بين BP23 وBP24 عند منعطف طريق السير المتفرع عن الطريق المؤدّية إلى الأراضي الإسرائيلية.

BP22 قائمة وإنما نصف مخرّبة. يجب إصلاحها ووضع علامة واحدة بين BP22 وBP23.

BP21 مقتلعة ويجب إعادة إصلاحها ووضع علامة بين BP21 وBP22.

BP20 موجودة بكاملها. ويجب وضع علامة واحدة بين BP20 وBP21.

BP19 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP19 وBP20.

BP18 مقتلعة ويجب إعادة إصلاحها ووضع أربع علامات بين BP18 وBP19.

BP17 نصف محطّمة ويجب إعادة إصلاحها ووضع علامة واحدة بين BP17 وBP18.

BP16 موجودة لكن هناك حلقة أو اثنتان مفقودتان يجب تكميلها ووضع علامة واحدة بين BP16 وBP17.

BP15 موجودة إنما نصف مدمّرة. يجب إكمالها ويجب وضع علامة واحدة بين BP15 وBP16.

BP14 موجودة إنما مدمّرة، يجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP14 وBP15.

BP13 موجودة إنما مدمّرة يجب إعادة إقامتها ووضع خمس علامات بين BP13 وBP14.

طريق طربيخا – حاحا تقع ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP12 موجودة بكاملها ويجب وضع علامتين إحداهما من الفئة A التي يجب وضعها بين BP12 وBP13.

BP11 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامة واحدة بين BP11 وBP12.

BP10 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع أربع علامات، علامتان منها من الفئة A بين BP10 وBP11.

BP9 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامة واحدة بين BP9 وBP10.

BP8 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع إحدى عشرة علامة واحدة منها من الفئة A، بين BP8 وBP9.

وإن الخط الذي يصل القرى الإسرائيلية الجردية والمزرعة، والواقع بمحاذاة الحدود، هو ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP7 قائمة وإنما نصف مدمّرة. ويجب إعادة إقامتها ووضع أربع علامات منها واحدة فقط من فئة A بين BP7 وBP8 على جانبي مجرى الوادي.

BP6 قائمة بكاملها، لا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP6 وBP7.

BP5 قائمة بكاملها، لا تدعو الحاجى إلى أية علامات بين BP5 وBP6.

BP4 قائمة بكاملها، لا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP4 وBP5.

BP3 قائمة بكاملها ولا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP3 وBP4.

وتعتبر النقطة 794G، المجسّمة بكركور، بين BP3 وBP4، علامة من الفئة B.

BP2 قائمة بكاملها ويجب وضع علامة واحدة بين BP2 وBP3.

BP1 مقتلعة ويجب إعادة تأسيسها ووضع أربع علامات بين BP1 وBP2.

كما يجب وضع علامة من فئة B غربي BP1 والطريق من جهة رأس الناقورة من جهة أخرى.

يبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة A إحدى عشرة علامة.

ويبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة B مئة وأربع علامات.

يبلغ مجموع العلامات الحدودية المقتلعة تسعة.

ثانياً: إستناداً إلى الإتفاق المتبادل نعلن أن جميع العلامات التي يجب إقامتها و/أو إكمالها و/أو إعادة بنائها تقسم تكاليفها بالتساوي بين الحكومتين.

أ – عشر علامات فئة A يجب إقامتها.
– إثنتان وخمسون علامة فئة B يجب إقامتها.
– ست علامات فئة A يجب إعادة بنائها.
– علامة واحدة فئة A يجب إكمالها.

يقع إنجاز هذه العلامات جميعها على عاتق الحكومة اللبنانية.

ب – عشر علامات فئة A يجب إقامتها.
– إثنتان وخمسون علامة فئة B يجب إقامتها.
– ست علامات فئة A يجب إقامتها.
– علامة واحدة فئة A يجب إكمالها.

يقع إنجاز هذه العلامات جميعها على عاتق الحكومة الإسرائيلية.

ثالثاً: نقترح إقامة إشارة ميدانية Land Mark باتجاه الحدود على مسافة متر واحد من كل علامة من فئة A بحيث تجعلها ظاهرة للعيان من قبل سكان البلدين.

رابعاً: نوصي بإقامة كركور غربي كل علامة من الفئة B باتجاه الحدود على مسافة تتراوح بين متر وثلاثة أمتار.

خامساً: ونعتقد أنه يجب أن يبلغ ارتفاع كل كركور مترين ويتركّز على قاعدة تساوي متراً ونصف. ويطلى بالدهان الأبيض.

وعلى الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية إقامة هذه الكراكير إضافة إلى العلامات الحدودية التي يجب أن تتّخذ شكلًا مثلّث القبب.

سادساً: نعترف أن خط المسح المؤدّي من BP28 إلى المطلة هو ضمن الأراضي اللبنانية ونقترح أن يعطى سكان المطلة حق استخدام هذا الخط الذي هو السبيل الوحيد للوصول إلى حقولهم.

سابعاً: يتبيّن لنا أن بئر شعيب (بليدا) كان يستعمل من قبل سكان بليدا، ونقترح أن يسمح لهم الاستمرار باستعمال هذه البئر.

ثامناً: يتبيّن لنا أن نبع عين قطمون الواقع عند مركز الشرطة على طريق رميش حاجا يستعمل من قبل سكان رميش ونقترح السماح لهم بالاستمرار في استعمال هذا النبع.

تاسعاً: نوصي بقطع الأشجار حول العلامات الموجودة في الأراضي الحرجية.

عاشراً: يجب على الحكومتين تقاسم بناء العلامات حسب المقاييس الملحقة بنسبة واحد على عشرين ألف. والعلامات اللبنانية تكون زرقاء أما الإسرائيلية فتكون حمراء.

حادي عشر: نقترح تأجيل العمل في بناء العلامات حتى نهاية فصل الشتاء. وتعقد اللجنة الفرعية اجتماعاً يوم الخميس في الثاني من آذار ١٩٥٠ الساعة التاسعة صباحاً في الناقورة لتحديد تاريخ المباشرة بالعمل ميدانياً.

ثاني عشر: يعقد الإجتماع التالي نهار الخميس في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٠ الساعة التاسعة صباحاً في الناقورة لدراسة الشكل الذي سيعتمد في بناء علامات فئتي A وB وكذلك الإشارات الميدانية Land Marks للترسيم.

١٢ كانون الأول ١٩٤٩

ثالثاً: عمليات ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل بعد العام ١٩٤٩:

كانت السلطات الإسرائيلية قد منعت منذ العام ١٩٤٨ اللبنانيين من استعمال الأراضي التي يملكونها والموجودة وراء خط الهدنة، الذي يكاد يكون، مع تعديل طفيف، هو نفسه خط بوله - نيوكومب. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية يدها على هذه الأراضي وقامت باستثمارها.

وبعد إجتماعات مطوّلة شارك فيها عن الجانب الإسرائيلي غوزنسكي وسيجال، وعن الجانب اللبناني الكابيتان غانم، والكابيتان ناصيف، والسيدين مسرّة وبتيفور كتقنيين والليوتنان كولونيل شهاب، تمّ الإتفاق على ما يلي:

- الترسيم سيتمّ على قاعدة اتفاق بوله نيوكومب (١٩٢٣).
- العمل سيتمّ على أساس الخريطة $\frac{1}{20,000}$ Palestine، والخريطة $\frac{1}{50,000}$ Levant.
- أعمال ترسيم الحدود وإعادة إحياء الإشارات التي كانت موضوعة سابقاً تبدأ إنطلاقاً من الشرق.
- الأعمال تتناول إعادة وضع إشارات أو نقاط الحدود في مكانها. وكذلك يجب أن يتمّ وضع الإشارات أو النقاط المتوسطة بين النقاط الأساسية (وعددها ٣٨ نقطة أساسية).
- العمل يجب أن يتمّ بسرية.
- وتحمّل الأعباء المالية بشكل مشترك بين إسرائيل ولبنان.

واستمرّت الإجتماعات في إطار لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية بحضور مراقبين دوليين.
وكان موقف الوفد اللبناني يؤكّد على أن الحدود الفعلية بين لبنان وإسرائيل يجب أن تكون على بعد مئة متر من الطريق المار بموازاة الحدود. وهذا يعني أن هناك مئة متر بموازاة الجهة الجنوبية للطريق هي ضمن الأراضي اللبنانية. بينما النظرية الإسرائيلية تعتبر أن الحدود هي بموازاة الطريق مباشرة ولا تبعد جنوبها مئة متر كما يطرح الوفد اللبناني. لا سيما وأن الكومندان Gat رئيس الوفد الإسرائيلي اعتبر أن ثمة فرقاً بين الخريطتين $\frac{1}{50,000}$ Levant، وخريطة Palestine $\frac{1}{20,000}$، وأن الميلمتر في الخريطة الأولى يساوي ٥٠ متراً.

وفي اجتماع ١٨/١/١٩٦١ الذي حضره عن الجانب الإسرائيلي الماجور غاث كرئيس للوفد، والأعضاء سولن وكوسنسكي وشيتريج (وهم اختصاصيون في الطوبوغرافيا والمساحة والجغرافيا)، تمّ الإتفاق في المحضر على الإنتهاء من وضع الشارات الـ ٣٨ ما عدا النقاط الثانوية في منطقة الشارة ٣٨.

وكان العقيد أنور كرم هو رئيس الوفد اللبناني لدى لجنة الهدنة المشتركة. وهكذا كان موقف الوفد اللبناني مستنداً على اتفاق بوله - نيوكومب ١٩٢٣ واتفاق ١٩٤٩ مع الخرائط المعتمدة. بينما كان الموقف الإسرائيلي يستند هو الآخر ويقرّ باتفاقي ١٩٢٣ و١٩٤٩، ولكنه يصرّ على التحفّظ لجهة دقّة الخرائط المعتمدة ولا سيما الخريطتين $\frac{1}{50,000}$ Levant و $\frac{1}{20,000}$ Palestine.

ولقد استمرّت إجتماعات اللجنة المكلّفة بترسيم الحدود حتى العام ١٩٦٧. في ٢٨/٣/١٩٦٧ عقد إجتماع حضره عن الجانب اللبناني الملازم أول روجيه ناصيف والمهندس إيلي قاعي والنائب الأول يوسف نخلة. بينما حضره عن الجانب الإسرائيلي السيد مزراحي المسؤول عن تخطيط الحدود والكولونيل سبان رئيس الوفد. وعن هيئة الرقابة الدولية الكولونيل ماليتزي والنقيب فان مار. وقد تمّ تأجيل التوقيع النهائي للخرائط من قبل الوفدين إلى ٥/٣/٦٧، وعددها ٨ خرائط.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ انقلب الموقف الإسرائيلي تحت وطأة طموحاتها بالتوسّع للسيطرة على مصادر المياه اللبنانية وطالبت بإلغاء إتفاقية الهدنة تحت حجّة دخول لبنان في الحرب. وهذا الموقف يجب أن يفهم في سياق الإطماع التاريخية لإسرائيل في جنوب لبنان.

غير أن مقاومة اللبنانيين لهذه الأطماع، وتشبّثهم بالشرعية الدولية وبخاصة اتفاق بوله - نيوكومب، واتفاق ١٢ ك١ ١٩٤٩ بين إسرائيل ولبنان بإشراف الأمم المتحدة، هو قاعدة صلبة تمكّن لبنان من دخول المفاوضات مع إسرائيل من الموقع القوي.

اتفاق ٢٣ ك١ ١٩٢٠ حول
تحديد الحدود في المشرق بين فرنسا وانجلترا

LA CONVENTION FRANCO-BRITANNIQUE DU 23 DECEMBRE 1920

copie

A.N.F., carton F^{30} / 2040-2041

Les gouvernements français et britannique respectivement représentés par les plénipotentiaires soussignés,

Désireux de régler complètement les problèmes soulevés par l'attribution à la Grande-Bretagne des mandats sur la Palestine et sur la Mésopotamie et par l'attribution à la France du mandat sur la Syrie et le Liban, conférés tous trois par le Conseil suprême à San Remo,

Ont convenu des dispositions suivantes :

ARTICLE 1.

Les limites entre les territoires sous mandats français et britannique de Syrie et Liban, d'une part, et

de Mésopotamie et de Palestine, de l'autre,

sont fixées comme suit :

à l'est, le Tigre depuis Djeziret Ibn Omar jusqu'à la limite des anciens vilayets de Diarbekir et de Mossoul.

au sud-est et au sud, ladite limite des anciens vilayets vers le sud jusqu'à Rumelan Kœui ; de là, une ligne laissant au mandat français l'intégralité du bassin du Kabour occidental et se dirigeant en ligne droite vers l'Euphrate qu'elle franchit à Abou-Kemal, puis une ligne droite aboutissant à Imtar au Sud du Djebel Druze, puis une ligne aboutissant au Sud de Nasib sur le chemin de fer du Hedjaz, puis une ligne aboutissant à Semakh sur le lac de Tibériade tracée au sud de la voie ferrée descendant au lac et parallèle au chemin de fer. La localité de Déraa restera en territoire sous mandat français, la frontière laissera en principe la vallée du Yarmouk dans le territoire sous mandat français, mais sera fixée aussi près que possible de la voie

ferrée, de manière à permettre la construction par la vallée du Yarmouk d'un chemin de fer entièrement situé sur le territoire sous mandat britannique. A Semakh, la frontière sera fixée de manière à permettre aux deux hautes parties contractantes la construction et l'établissement d'un port et d'une station de chemin de fer donnant libre accès au lac de Tibériade.

à l'ouest, la frontière passera de Semakh à travers le lac de Tibériade jusqu'à l'embouchure du Wadi Massadiyé. Elle remontera ensuite cette rivière, puis le Wadi Jeraba jusqu'à sa source. De là, elle atteindra la piste allant de el-Kunitra à Banias, au point marqué Skek, ensuite elle suivra ladite piste qui restera en territoire sous mandat français jusqu'à Banias. De là, la frontière se dirigera vers l'ouest jusqu'à Mutallah qui restera en territoire palestinien. Le détail de cette partie de la frontière sera fixé de manière à assurer aux territoires sous mandat français une communication facile entièrement sur ce territoire avec la région de Tyr et de Sidon, ainsi que la continuité de la route à l'ouest et à l'est de Banias.

De Mutallah, la frontière gagnera la ligne de partage des eaux de la vallée du Jourdain et du bassin du Litani. Elle suivra ensuite vers le sud cette ligne de partage des eaux. Puis elle suivra, en principe, la ligne de partage des eaux entre les Wadi Farah-Kouroun et Kerkera (qui resteront en territoire sous mandat britannique) et les Wadi el--Doubleh, el-Aïoun et es-Serka (qui resteront en territoire sous mandat français). La frontière aboutira à la mer Méditerranée à l'échelle de Raz-el-Nakura qui restera en territoire sous mandat français.

ARTICLE 2.

Une commission sera constituée dans les trois mois qui suivront la signature de la présente convention pour fixer sur le terrain la ligne frontière décrite à l'article 1 ci-dessus entre les territoires sous mandat français et sous mandat britannique. Cette commission sera composée de quatre membres. Deux de ses membres seront nommés respectivement par les gouvernements de la France et de la Grande-Bretagne, les deux autres seront nommés, respectivement, avec l'agrément de la puissance mandataire, par les gouvernements locaux intéressés des territoires sous mandats français et britannique.

Les conflits qui pourraient résulter des opérations de cette commission seront portés devant le Conseil de la Société des Nations, dont la décision sera sans appel.

Les rapports de clôture de la commission donneront la description exacte de la frontière telle qu'elle aura été déterminée sur le terrain ; les cartes nécessaires seront annexées et signées par la commission. Les rapports avec leurs annexes seront faits en trois exemplaires, le premier sera déposé aux archives de la Société des Nations, le deuxième sera conservé par la puissance et le troisième par l'autre gouvernement intéressé.

ARTICLE 3.

Les gouvernements français et britannique s'entendront pour la nomination d'une commission chargée d'examiner préalablement tout projet d'irrigation établi par le gouvernement du territoire sous mandat français, dont la réalisation serait de nature à diminuer notablement les eaux du Tigre et de l'Euphrate à leur arrivée dans la zone du mandat britannique en Mésopotamie.

ARTICLE 4.

En raison de la situation géographique et stratégique de l'île de Chypre au large du golfe d'Alexandrette, le gouvernement de Sa Majesté britannique s'engage à n'entamer aucune négociation pour la cession ou l'aliénation de ladite île de Chypre sans le consentement préalable du gouvernement français.

ARTICLE 5.

1° Le gouvernement français s'engage à faciliter par un arrangement libéral l'exploitation, en commun, du tronçon de chemin de fer existant, entre le lac de Tibériade et Nasib. Cet arrangement devra être conclu entre les administrations des chemins de fer des zones sous mandats français et britannique, aussitôt que possible après l'entrée en vigueur des mandats pour la Palestine et la Syrie. L'accord devra permettre notamment à l'administration de la zone anglaise de faire circuler dans les deux sens des trains britanniques avec leur propre traction et leur personnel sur la section précitée du chemin de fer existant, à toutes fins autres que le trafic local des territoires sous mandat français. L'accord fixera en même temps les conditions financières, administratives et techniques de la circulation des trains britanniques. Au cas où les deux administrations n'arriveraient pas à se mettre d'accord dans un délai de trois mois apres la mise en vigueur des deux mandats précités, un arbitre serait nommé par le Conseil de la Société des Nations pour régler les points restés en désaccord et l'on mettrait en application immédiate,

dans la mesure du possible, les parties de cet accord sur lesquelles l'entente serait faite.

Ledit accord, conclu pour une durée indéterminée, sera sujet à des révisions périodiques selon les besoins.

2° Le gouvernement britannique pourra faire passer une canalisation le long de la voie existante et aura à perpétuité et à tous moments le droit de faire passer ses troupes par le chemin de fer.

3° Le gouvernement français agrée la nomination d'une commission spéciale, laquelle, après avoir étudié le terrain, pourra réajuster la ligne frontière ci-dessus mentionnée dans la vallée du Yarmouk jusqu'à Nasib, de manière à rendre possible la construction d'un chemin de fer et d'une canalisation britanniques reliant la Palestine avec le chemin de fer du Hedjaz et la vallée de l'Euphrate et passant entièrement dans les limites des zones sous mandat britannique. Il est entendu toutefois que, le chemin de fer actuel de la vallée du Yarmouk doit rester intégralement sur le territoire du mandat français. Le droit prévu au présent alinéa au profit du gouvernement britannique devra être utilisé dans un délai maximum de dix ans.

La commission prévue ci-dessus sera composée d'un représentant du gouvernement français et d'un représentant du gouvernement britannique auxquels pourront être adjoints des représentants des gouvernements locaux et des experts, à titre de conseillers techniques, dans la mesure où les gouvernements français et britannique le jugeront nécessaire.

4° Au cas où le tracé de ces deux chemins de fer britanniques viendrait, en raison de nécessités techniques, à pénétrer à certains endroits sur le territoire sous mandat français, le gouvernement français reconnaîtrait la pleine et entière exterritorialité des tronçons se trouvant ainsi sur territoire sous mandat français et donnerait au gouvernement britannique ou à ses agents techniques large et facile accès pour toutes les questions du chemin de fer.

5° Au cas où le gouvernement britannique ferait usage de la faculté prévue à l'alinéa 3, de construire un chemin de fer dans la vallée du Yarmouk, les obligations contractées par le gouvernement français aux termes des alinéas 1 et 2 du présent article prendraient fin trois mois après l'achèvement de la construction de ce chemin de fer.

6° Le gouvernement français s'engage à faire reconnaître les droits stipulés ci-dessus au profit du gouvernement britannique par les gouvernements locaux sous mandat français.

ARTICLE 6.

Il est expressément stipulé que les facilités accordées à la Grande-Bretagne par les articles précédents impliquent le maintien, au profit de la France, des stipulations de l'accord franco-britannique de San Remo sur les pétroles.

ARTICLE 7.

Les gouvernements français et britannique ne feront aucun obstacle, dans leurs zones respectives sous mandat, au recrutement du personnel du chemin de fer destiné à une section quelconque du chemin de fer du Hedjaz.

Toute facilité sera accordée pour le passage des employés du chemin de fer du Hedjaz dans les zones sous mandats français et anglais, de manière à ne gêner aucunement le fonctionnement du chemin de fer.

Les gouvernements français et britannique s'engagent, si c'est nécessaire, et éventuellement d'accord avec les gouvernements locaux, à conclure un arrangement par lequel les approvisionnements et le matériel de chemin de fer, passant d'une zone sous mandat à une autre, et destinés à être employés sur le chemin de fer du Hedjaz, ne seront pas soumis de ce fait à des droits de douane additionnels et seront exemptés autant que possible des formalités douanières.

ARTICLE 8.

Des techniciens, nommés respectivement par les administrations de la Syrie et de la Palestine, examineront en commun, dans un délai de six mois après la signature de la présente convention, l'emploi pour l'irrigation des terres et la production de la force hydraulique, des eaux du Jourdain supérieur et du Yarmouk et de leurs affluents, après satisfaction des besoins des territoires sous mandat français.

En vue de cet examen, le gouvernement français donnera à ses représentants les instructions les plus libérales pour l'emploi du surplus des eaux au profit de la Palestine.

Au cas où cet examen n'aboutirait pas à un accord, la décision de ces questions sera déférée aux gouvernements français et britannique.

Dans la mesure où les travaux prévus doivent profiter à la Palestine, celle-ci supportera les frais de la construction de tous canaux, écluses barrages, tunnels, canalisations et réservoirs ou

autres travaux du même ordre ou visant le reboisement et l'aménagement des forêts.

ARTICLE 9.

Sous réserve des dispositions prévues aux articles 15 et 16 du mandat pour la Palestine, des articles 8 et 10 du mandat pour la Mésopotamie, ainsi que de l'article 8 du mandat pour la Syrie et le Liban, et sous réserve aussi du droit général de contrôle des administrations locales en matière d'éducation et d'instruction publique, les gouvernements français et britannique s'engagent à laisser librement fonctionner les écoles que les ressortissants français et britanniques possèdent et dirigent actuellement dans les territoires soumis au mandat de l'une et l'autre parties ; l'enseignement de la langue française ou anglaise sera libre dans ces écoles.

Le présent article n'implique pas, pour les ressortissants de chacune des deux parties, le droit d'ouvrir des écoles nouvelles dans les territoires soumis au mandat de l'autre.

La présente convention a été rédigée en français et en anglais, chacun des deux textes ayant même force et valeur.

Fait à Paris, le vingt-trois décembre mil neuf cent vingt, en deux exemplaires dont l'un restera déposé dans les archives du gouvernement de la République française et l'autre dans celles du gouvernement de Sa Majesté britannique.

The present Convention has been drawn up in English and French, each of the two texts having equal force.

Done at Paris, the twenty-third of december one thousand nine hundred and twenty, in a double copy one of which will remain deposited in the archives of the Government of the French Republic, and the other in those of the Government of His Britannic Majesty.

(L.S.) G. Leygues
(L.S.) Hardinge of Penfhurst.

اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين

٧ آذار ١٩٢٣

French Ministry for Foreign Affairs to His Excellency the British Ambassador at Paris.

Les membres de la Commission de Délimitation désignés, conformément aux stipulations de l'article 2 de la Convention du 23 décembre 1920, pour fixer le tracé de la frontière syro-palestinienne, entre la mer et El Hammé, ont terminé leurs travaux et rédigé un rapport de clôture à Beyrouth le 3 février 1922. A ce rapport sont annexées trois cartes au 1:50,000°, sur lesquelles a été reporté le tracé proposé par la commission.

Le Ministère des Affaires étrangères, en adressant à son Excellence l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris un exemplaire du rapport et des cartes annexées signé par le Lientenant-Colonel Paulet, délégué français, dont la signature engage également l'État sous mandat, a l'honneur de lui faire savoir que le Gouvernement de la République accepte de ratifier les propositions de la commission et considère la présente note comme valant ratification.

Les instructions nécessaires seront adressées au Haut-Commissaire de la République en Syrie pour que le présent accord produise effet à dater du 10 mars prochain.

Un exemplaire du rapport de la commission daté du 3 février 1922 signé par le Lieutenant-Colonel Paulet, ainsi qu'une copie du présent échange de notes, seront remis par le Gouvernement français à la Société des Nations.

Ministère des Affaires étrangères.
Paris, le 7 mars 1923.

Rapport de Clôture de la Fixation de la Frontière entre le Grand Liban et la Syrie, d'une part, et la Palestine, d'autre part, de la Mer Méditerranée à El Hammé (Vallée du Yarmouck inférieur), en Exécution des Prescriptions des Articles 1er et 2 de la Convention de Paris du 23 Décembre 1920.

Il est convenu entre les soussignés, régulièrement désignés, conformément aux prescriptions de l'article 2 de la convention, que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé sera la suivante:

La frontière part de la mer Méditerranée, du point appelé Ras-el-Nakura, et suit la ligne de crête de cet éperon jusqu'au.

Signal 1, situé à 50 mètres au nord du poste de police palestinien de Ras-el-Nakura, puis elle continue à suivre la ligne de crête et passe au.

Signal 2, situé au lieu dit Khirbet Danian, et, suivant toujours la même ligne de crête, elle passe au

Signal 3, qui est un point de triangulation ancienne situé à 400 mètres au sud-ouest du village de Labuna, continuant à suivre la crête, la frontière atteint le

Signal 4, situé à 1 kilom. est-sud-est du village de Labuna, elle suit alors le thalweg, se dirigeant vers le sud, d'un ouadi sans nom jusqu'à son confluent avec l'Ouadi Kutayeh, elle remonte, en le suivant l'Ouadi Kutayeh, en direction est-nord-est, pendant 2 kilom., elle remonte ensuite le thalweg d'un petit affluent de gauche du Ouadi Kutayeh, venant de l'est, jusqu'au

Signal 5, situé à la limite sud-est des terrains de culture de cette vallée, ensuite, la frontière se dirige en ligne droite jusqu'au

Signal 6, situé sur la crête entre l'Ouadi Kutayeh et l'Ouadi El Delem, elle suit ensuite une ligne droite de 700 mètres en direction sud-sud-est jusqu'au

Signal 7, situé au confluent du Ouadi El Delem avec un petit thalweg venant du nord, elle remonte l'Ouadi El Delem pendant 1 kilom. 300, en direction est-nord-est, puis en direction nord pendant 400 mètres, puis en direction ouest-nord-ouest pendant 600 mètres et enfin en direction nord-nord-est pendant 1 kilom. jusqu'au

Signal 8, situé sur la piste d'Alma-el-Shaub à Yurdeth et à 2 kilom. 500 à l'est du village d'Alma-el-Shaub, puis la frontière suit la piste passant au nord et à quelques mètres du village de Yurdeth, au sud, et à quelques mètres de Birket-el-Rishe, jusqu'au

Signal 9, situé à 700 mètres au sud-est de Kh. Belat à la bifurcation des pistes de Ramla à Alma-el-Shaub et de Ramla à Terbikah, ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 10, situé à 600 mètres sud-sud-est du signal 9, puis la frontière suit la ligne de crête entre l'Ouadi Terbikah au sud et la cuvette de Ramia, au nord, jusqu'au

Signal 11, situé à 1 kilom. au sud-est du village de Ramia, elle suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 12, situé sur le piton à 700 mètres ouest du Village d'Aita-el-Shaub, puis la frontière suit la ligne de crête en direction générale sud jusqu'au

Signal 13, situé sur le Tell Rahib, puis elle suit une ligne droite jusqu'au confluent du Ouadi Waul avec un ouadi sans nom, à 300 mètres au nord-est du Tell Abu Babein, puis elle suit l'ouadi sans nom qui passe entre Mansurah à l'ouest et Semukiieh à l'est jusqu'au

Signal 14, situé à 600 mètres à l'ouest d'Ain Katamun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 15, situé dans la vallée du Ouadi Bediyeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 16, situé au confluent du Ouadi Bediyeh avec l'Ouadi Khelal, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 17, situé sur le piton ouest du Djebel Haramun; la frontière suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 18, situé sur le piton est du Djebel Haramun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 19, situé sur une colline, à 2,100 mètres au sud-est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 20, situé sur un éperon à 2 kilom. à l'est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 21, situé sur le sommet du Djebel-el-Asy, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 22, situé sur la berge d'un ouadi à 600 mètres au nord de Kh. Auba et à environ 1 kilom. au sud de Birket, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 23, situé sur le sommet du Djebel-el-Ghabieh et à 600 mètres au sud de Deir-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 24, situé sur l'éperon à l'est du Djebel-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 25, situé dans la vallee, au bord est d'un thalweg, à 600 mètres au nord-

ouest du village d'El-Malkiyeh, puis elle suit le cours du thalweg, en direction sensiblement nord jusqu'au

Signal 26, situé à l'endroit où le thalweg est coupé par la piste de Kades à Aitherun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 27, situé à 700 mètres ouest-nord-ouest du village de Kades et à proximité de l'arbre de Kh-el-Menafir, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 28, situé au croisement de la piste de Kades à Meis avec l'Ouadi Atabah, puis elle suit le thalweg du Ouadi Atabah jusqu'au

Signal 29, situé au confluent de Ouadi Atabah avec le Khallet Ghuzèleh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 30, situé sur la crête à l'est du Merj Tufeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 31, situé sur un petit éperon à 800 mètres à l'est du village le plus oriental de Meis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 32, situé à 300 mètres au nord-ouest de Kh.-el-Menarah et au croisement des pistes de Meis à Hunin et de Kh.-el-Menarah à El Hola, puis elle suit la ligne de crête en direction sensiblement nord-nord-ouest jusqu'au

Signal 33, qui est le point de triangulation ancienne dénommé Sheikh Abbad, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 34, situé dans la vallée de Hunin et à 1 kilom. au nord-nord-ouest du village de Hunin, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 35, situé sur la ligne de partage des eaux entre le Litani et le Houle et à 1 kilom. 300 au nord du village de Hunin; puit la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 36, situé sur le sommet du Djebel-el-Meruj, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 37, situé au col d'Odeissa, à 300 mètres à l'est des dernières maisons du village et au sud de la pisté d'Odeissa à Metallah, puis la frontière suit la piste partant du col d'Odeissa et passant à 1,400 mètres au nord-ouest et au nord du Djebel Arlak, elle tourne ensuite vers le sud-est à la croisée des pistes qui vont vers Jdeida de Merj Ayoun, vers El Khiam et vers El Kaleia, ensuite elle passe sur le pont à 200 mètres au nord-est du village de Metallah, puis elle suit la piste de Metallah à Banias, en direction générale nord-sud, jusqu'au

Signal 38, situé sur la colline à 900 mètres au nord-nord-est du village d'Abl.

Du signal 38 à Tell-el-Kady, qui reste en territoire palestinien, la frontière est constituée par une parallèle, à 100 metres au sud de la piste de Metallah à Banias passant par l'ancien pont romain sur la rivière Hasbani. A partir de Tell-el-Kady la frontière suit la piste de Metallah à Banias jusqu'au

Signal 39, situé au sud de la piste et à sa jonction avec un canal d'irrigation, à 1,000 mètres à l'ouest du village de Banias. Toute la piste entre le col d'Odeissa et Banias reste en entier sur le territoire syrien.

Du signal 39, la frontière suit le canal d'irrigation jusqu'au

Signal 40, situé au sud et à proximité de Tell Alla; puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 41, situé sur la berge gauche de Nahr Banias et à environ 900 mètres au sud-ouest de Banias, puis elle suit le sommet de la berge gauche du Nahr Banias jusqu'au

Signal 42, situé à 700 mètres au nord-nord-est de Tell Azizlat, sur la piste longeant la berge gauche du Nahr Banias, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 43, situé au sommet du Tell Azizlat, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 44, situé à l'intersection de la piste de Mudahad à Banias avec le thalweg de Ain-Fit à Seid Huda-ibn-Yakub,

A partir de ce point, par lequel passe la courbe de niveau 180 qui doit rester en Palestine pour permettre la construction d'un canal, des lignes droites et successives, de signal en signal, avec signaux érigés savoir:

Signal 45, situé à 1,400 mètres à l'est de Tell-el-Sakhni, sur la ligne de créte au nord du thalweg du Ouadi El Zatir.

Signal 46, situé immédiatement à l'ouest de la maison isolée dite El Bergiat.

Signal 47, situé au changement de pente à 1,800 mètres à l'est d'Ain Sheikh Mahmud et au nord du thalweg Ouadi Hamarlulu.

Signal 48, situé à l'arbre dit Kherbet Dheiatein.

Signal 49, situé immédiatement à l'ouest du moulin de Selada.

Signal 50, situé à 600 mètres à l'est de l'arbre qui est à l'embouchure du Ouadi Fajir.

Signal 51, situé immédiatement à l'ouest du moulin d'Yalubina.

Signal 52, situé immédiatement à l'ouest de la maison située elle méme à 1,200 mètres au nord du pont de Benat Yakub.

Signal 53, situé à 20 mètres à l'ouest du poste de gendarmerie syrienne de Benat Yakub.

Signal 54, situé à 350 mètres à l'est du moulin en ruines qui se trouve à 900 mètres au sud du pont de Benat Yakub.

Signal 55, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Min.

Signal 56, situé à l'est et au-dessus de la chute du Ouadi Sheikh.

Signal 57, situé à 400 mètres au nord-est du lieu dit El Rafit.

Signal 58, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Rafit.

Signal 59, situé à 2,800 mètres au sud du lieu dit El Rafit et à environ 400 mètres à l'est du Jourdain sur un petit sommet.

Signal 60, situé à 20 mètres à l'ouest de Kalaat-el-Kassab. Après le signal 60, la frontière passe parallèlement et à 50 mètres à l'est du bras oriental du Jourdain jusqu'à l'embouchure, dans le lac de tibériade, du bras est du Jourdain. De ce point aux sources thermales de Messifer, la frontière suit, sur la terre, une ligne parallèle et à 10 mètres de la rive du lac de Tibériade suivant les fluctuations résultant de l'exhaussement des eaux, par suite de l'établissement d'un barrage sur le Jourdain au sud du lac de Tibériade.

Signal 61, situé aux sources de Messifer, à partir de ce signal, la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 62, situé à 1,200 mètres à l'est du signal 61, sur un éperon, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 63, situé au sommet du Djebel Kurei Jerada, au sud-ouest de Bir Shekum, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 64, situé à l'est des ruines sur le sommet du piton de Kalaat-el-Husn, à l'ouest de Fik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 65, situé au sommet du Tell Khallis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 66, situé à 200 mètres au-dessous de la source d'Ain Rujel, à l'ouest du village de Kefr-Harib; ensuite la frontière suit une ligne déterminée par les escarpements blancs sur les pentes occidentales du plateau de Djoulau jusqu'au

Signal 67, situé à 250 mètres au sud-est d'Ain Shereira, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 68, situé à 750 mètres au sud-ouest d'Ain Shereira, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 69, situé immédiatement à l'est de Kh. Tawafik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 70, situé dans un col à 500 mètres au nord-nord-ouest du kilomètre 91.750 de la voie ferrée Deraa-Haiffa, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 71, situé à 50 mètres au nord du kilomètre 91.750 de la voie ferree, puis la frontière suit une ligne parallèle à 50 mètres au nord de la voie ferrée jusqu'à la piste de Semak à El Hammé. Elle suit cette piste jusqu'au point où la piste traverse les escarpements à 100 mètres au nord-ouest de la station d'El Hammé, elle suit alors le bord supérieur des escarpements au nord de la voie ferrée, jusqu'au pont situé à 500 mètres à l'est de la station d'El Hammé.

Le Gouvernement de Palestine ou les personnes autorisées par ce Gouvernement auront le droit de bâtir une digue destinée à élever le niveau des eaux sur les lacs Houlé ou Tibériade au-dessus de leur niveau normal, à condition de payer une juste indemnité aux propriétaires et aux occupants des terrains qui seront ainsi inondés.

Toutes contestations survenant entre ledit Gouvernement ou les personnes par lui autorisées, d'une part, et les propriétaires ou occupants du terrain, d'autre part, seront définitivement réglées par une commission composée de quatre membres, chacune des Puissances mandataires désignant deux des membres de cette commission.

Tous droits acquis à l'usage des eaux du Jourdain par les habitants de la Syrie seront intérgralement maintenus.

Il est entendu que le report de la frontière de Syrie vers le nord, entre Semakh et El Hammé, laisse à la Syrie le chemin de fer jusqu'à Semakh où la gare sera utilisée en commun par les deux pays, dans les conditions qui pourront être déterminées par la commission prévue à l'article 5 de la convention du 23 décembre.

Le Gouvernement de Syrie aura le droit de construire un nouvel appontement à Semakh sur le lac de Tibériade ou d'avoir l'usage commun de l'appontement existant dans les conditons qui pourront être déterminées par la commission susvisée.

L'extraterritorialité de ladite section du chemin de fer (jusqu'à la gare de Semakh exclusivement) qui, par suite de la rectification de frontière, se trouve en Palestine, et les droits du Gouvernement syrien ou de ses agents techniques au plein et libre accès pour toutes les questions de chemin de fer, compris la police de cette section, sont reconnus.

Les personnes ou les marchandises passant du débarcadère ou des débarcadères futurs sur le lac de Tibériade, et allant à la gare de Semakh ou inversement, ne seront pas, au point de vue des règlements douaniers ou autres, réputées personnes ou marchandises entrant en Palestine, pour la seule raison qu'elles doivent traverser le territoire de Palestine, et le droit du Gouvernement syrien et de ses agents d'accéder à ces débarcadères est reconnu.

Les habitants de Syrie et du Liban auront les mêmes droits de pêche et de navigation que les habitants de la Palestine sur les lacs de Houlé et de Tibériade et dans le Jourdain, entre lesdits lacs, mais la responsabilité de la police des lacs incombera au Gouvernement de Palestine.

Il est entendu que le rapport ci-dessus, résultat final des travaux de la commission, ne concerne que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé, et que le Gouvernement britannique aura la possibilité de poser la question d'une rectification de frontière entre Banias et Metallah, sous les conditions qui pourront être convenues entre les deux Puissances mandataires, en vue de faire de la route nord qui unit les deux villages la frontière définitive.

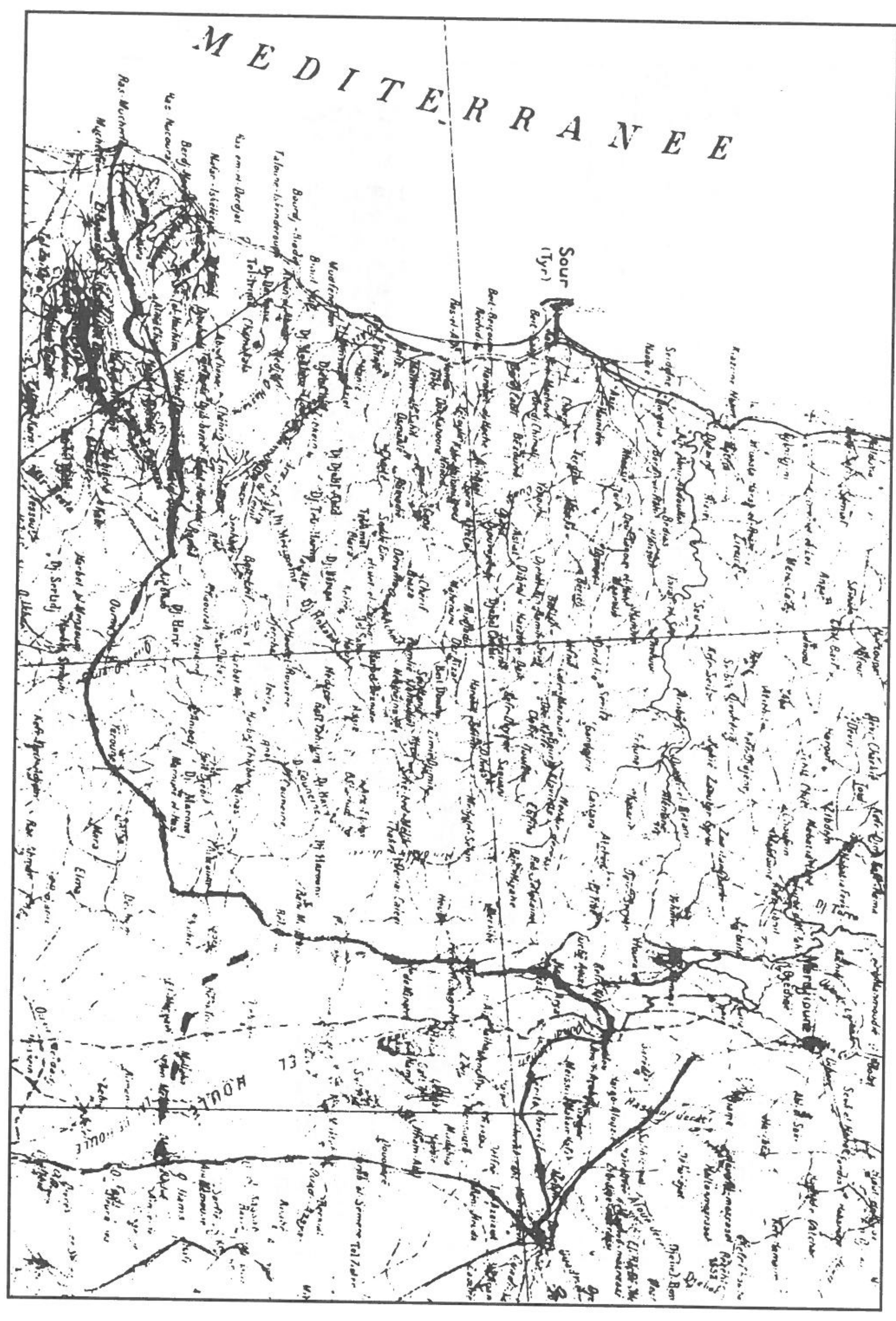
Il est entendu que la frontière, telle qu'elle a été déterminée sur le terrain par la commission, est indiquée en rouge sur les cartes cijointes revêtues de la signature des membres de la commission.

Fait à Beyrouth, le 3 février 1922.

Pour le Gouvernement français:

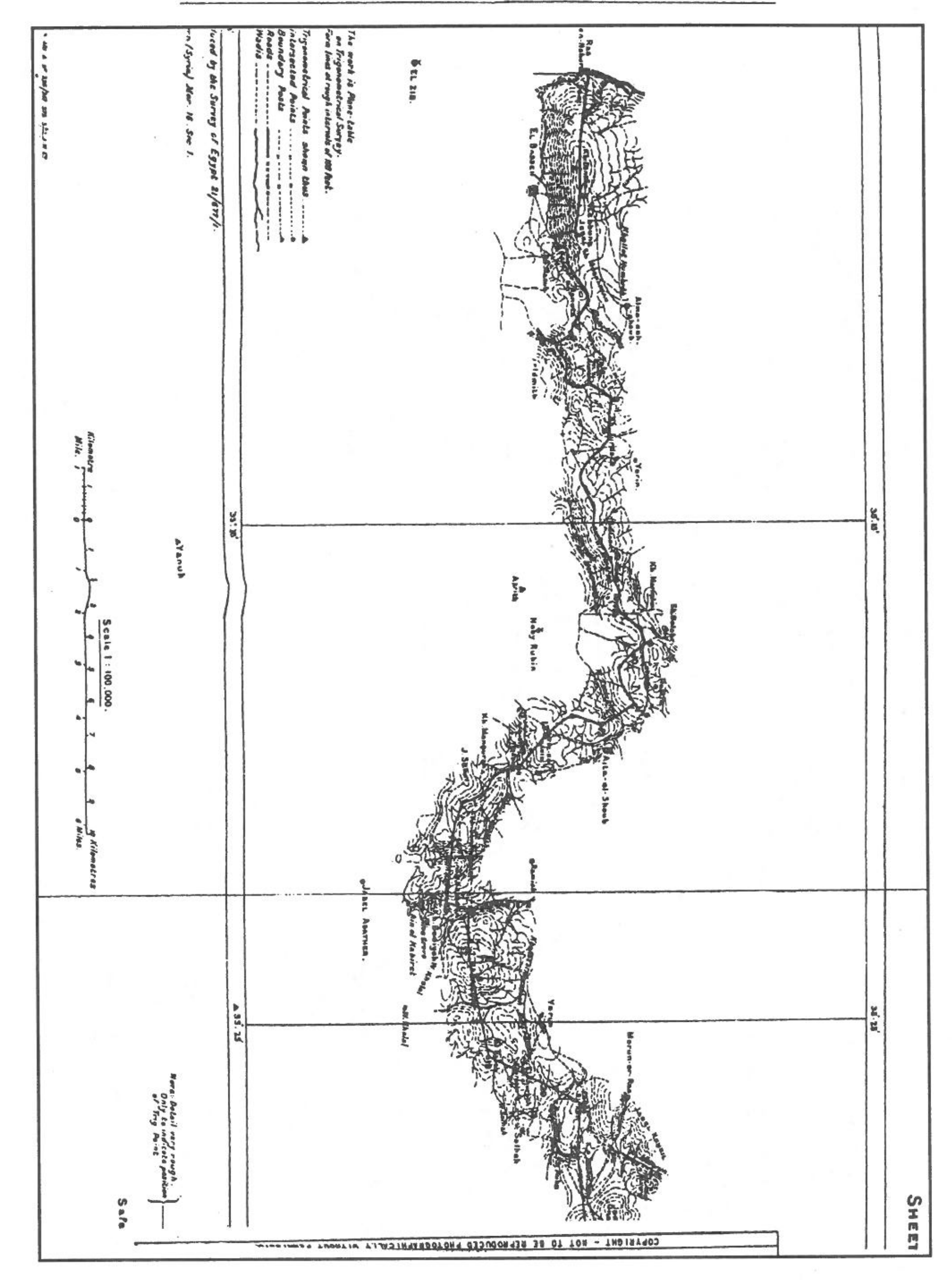
Le Lieutenant-Colonel,

N. PAULET.



التخطيط العام للحدود الجنوبية حسب اتفاق ٢٣ك ١٩٢٠

MAP SHOWING BOUNDARY BETWEEN SYRIA AND PALESTINE



الترسيم الذي تمَّ الإتفاق عليه بين بوله - نيوكومب

الترسيم الذي تمَّ الإتفاق عليه بين بوله - نيوكومب

COPY

REPORT OF THE GEOGRAPHIC SURVEY OF THE ISRAELI-LEBANESE BORDER

Between the 5th and th 15th of December 1949

I. Object of the survey of the Israel-Lebanese border by the ixed Sub/Committee for the demarcation of the border was:

a) To check the state of the existing border-stones between Bir el Chajat in the East and Ras Nakoura in the West.

b) To study the number and the situation of the intermediate stones so as to facilitate the demarcation of the border.

The survey started on the 5.12.49, and was terminated on the 5th of the same month after an interruption of three days by the Israelis.
The following report is the result of this survey:

At the most eastern tip of the Israel-Lebanese border there s no stone at all. We recommend to put a stone of category A at 00 metres south of the axis of the bridge and on the western bank of the river.

At the changing point of the slope and at a 100 metres south of the track (of reference in the agreement France-Britain 1923) here should be a stone of category B.

At 100 metres of that track, and parallel to it we recommend o put 9 stones, of which 2 of A and 7 of B categories.

Altogether, between the extreme "East" and BP 38, there should be 11 stones, of which 3 of category A.

Departing from BP 38, which exists actually 6 stones are to be put in the West of the track leading to Metulla, of which 1 stone of category A, and 4 stones of cat. B(see sketch). This track is in the Lebanese territory as from junction point of tracks,
(x-204.980 Palestine
(y-297.245 Grid.

Eight more stones are needed (1 cat. A), on the southern - southeastern side of the trafficable track between Jisr el Metulla and Tel enn Nhas.

Between Tel enn Nhas and stone 37 of Adeisse 3 stones of cat.B will have to be put on the Israeli side of the trafficable road of Adeisse in the east of the road's ditch.

-BP 37 exists but is in need of repair.
The total number of stones to be put between BP 37 and BP 38 is 17 of which two are of cat. A.
-BP 36 exists completely. 2 stones to be put between 36 and 37.
-BP 35 is torn out of the ground. No trace of it in the ground. To be replaced. No stones needed between BP 35 and BP 36, because the border can easily be located.
-BP exists entirely in the Wadi. 2 stones needed between BP 34 and BP 35.
-BP 33 exists close to the isolated tree of "Cheikh Abbad", but is half destroyed. 5 stones needed between BP 33 and BP34
-BP 32 exists destroyed. To be rebuilt. Two stones to be put up between BP 32 and BP 33. The trafficable track out of Manara southward is in Israel territory.
-BP 31 exists entirely. 5 stones needed between BP 31 and BP 32.
-BP 30 " half destroyed. To be rebuilt. 3 stones needed
BP 29 exists but destroyed. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 29 and BP 30.
BP 28 exists but destroyed. To be rebuilt. No stone needed etween BP 28 and BP 29, because the border can easily be located ince it follows a natural line, the "Wadi el Bir", the well ing on the Israel side.
BP 27 is to be rebuilt. Torn out; 3 stones needed between BP 27 nd BP 28.
P 26 is to be rebuilt. Torn out; 1 stone needed between BP 26 nd BP 27.
P 25 consists completely. 1 stone needed between BP 25 and BP 26.
P 24 is torn out. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 24 nd BP 25.
P 23 exists completely. 1 stone needed between BP 23 and BP 24, t the bend of the trafficable road, leaving the road in Israel erritory.
P 22 exists. Half demolished. To be completed. 1 stone needed etween between BP 22 and BP 23.
P 21 is torn out. To be rebuilt. 1 stone needed between BP 21 nd 22.
P 20 exists completely. 1stone needed between BP 20 and BP 21.
P 19 is torn out. To be rebuilt. 3 stones needed between BP 19 nd BP 20.
P 18 is torn out. To be rebuilt. 4 stones needed between BP 18 nd BP 19.
P 17 is half demolished. To be rebuilt. 1 stone needed between P 17 and BP 18.
P 16 exists, misses 1 or 2 rings. To be completed. 1 stone needed etween BP 16 and BP 17.
P 15 exists half-demolished. To be completed. 1 stone needed etween BP 15 and BP 16.
P 14 exists, but demolished. To be rebuilt. 3 stones needed between P 14 and BP 15.
P 13 exists, but demolished. To be rebuilt. 5 stones needed between BP 13 and BP 14.
The Tarbikha-Sassa road is in Israel territory.
P 12 exists entirely. 2 stones, of which one of cat. A to be put p between BP 12 and BP 13.

V. We believe that the Kerkours should be 2 meters high and 1m50 at the base, and painted white. The Kerkours should be erected together with the border stones by both Israeli and Lebanese Govts. and should have a tronconi shape.

VI. We recognize thatthe track leading from BP 38 to Metulla is in Lebanese territo· and propose that the inhabitants of Metulla be granted the right to use this track which is the only one available to get to their fields.

VII. We find that the well of Choueib (Blida) was used by the inhabitants of "Blida" and propose that they be allowed to continue the use of this well.

VIII. We find that the spring of "Ain Quatamoun", on the road Rmeich - Sassa Police Post is used by the inhabitants of Rmeich and propose that they be allowed the use of this spring.

IX. We recommend to cut the trees xxx around all stones situated in Woodland.

X. The construction of the stones should be shared by the two Governments according to the attached copy at 1/20000. The stones blue for the Lebanon and red for the Israel.

XI. We propose that the work of setting up the stones be postponed until the end of the winter. A meeting of the Sub/Committee will take place on Thursday, March 2, 1950 at 0900 hrs, at Nakoura, to fix the date of beginning the work in the fields.

XII. The next meeting will take place on Thursday, January 5, 1950 at 0900 hrs, local at Nakoura to study the model of stones of Cat. A and B as well as of the land marks to be adopted for the demarcation.

December 12, 1949.

BP 11 is torn out .To be rebuilt. 1 stone needed between BP 11 and BP 12.
BP 10 is demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 2 of cat. A, needed between BP 10 and BP11.
BP 9 is demolished, To be rebuilt. 1 stone needed between BP 9 and BP 10.
BP 8 is demolished. To be rebuilt. 11 stones, of which 1 of cat.A needed between BP 8 and BP 9.
The track linking Jurdiyeh and Kh, el Mazraa(Israeli villages), following the border is in Israel territory.
BP 7 exists half-demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 1 of cat. A to be erected between BP 7 and BP 8 on each side of the wadi's bed.
BP 6 exists entirely. No stones needed between BP 6and BP 7.
BP 5 " " . " " " " BP 5 " BP 6.
BP 4 " " . " " " " BP 4 " BP 5.
BP 3 " " . " " " " BP 3 " BP 4. Point 94 G, materialized by a Kerkour between BP 3 and BP 4 is considered as a stone of cat. B.
BP 2 exists completely. A stone is needed between BP 2 and BP 3.
BP is torn out. To be reestablished. 4 stones needed between BP 1 and BP 2.
stone of cat. B is to be erected West of BP 1 and the road, and ns Nakoura.

he total of border stones of cat. A to be erected is 11 (eleven)
" " " " " " " B " " " " 104(hundred&four)
" " " " " torn out is 9 (nine)

II. By mutual agreement we declare that the stones to be erected and/or to be completed and/or rebuilt will equally be shared by the two Governments:

a) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Lebanese Government's charge.

b) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Israeli Govt's charge.

III. We propose that a land mark of the following size shall be erected towards the frontier at a distance of 1 meter of each stone of cat. A, so as to make them visible to the inhabitants of both countries.

IV. We also recommend that a Kerkour be erected West of each stone of cat. B towards the frontier, at a distance of 1 to 3 meters.

(٦)

عود إلى بدء: مشروع جونستون

إن قراءة جديدة لما سمّي مشروع جونستون، وهو الذي كان خلال الخمسينات مدار نقاش واسع بين الأميركيين من جهة والعرب والإسرائيليين من جهة أخرى، هذه القراءة تعتبر ضرورية جداً للمفاوض اللبناني والعربي. خاصة وأن مسألة المياه هي من المواضيع الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال في مؤتمر السلام بين العرب وإسرائيل. ومن جهة أخرى فإن مشروع جونستون، في خلفيات قيامه، تعدّى مسألة تنظيم توزيع مياه حوض الأردن على الجهات المعنيّة، إلى قضايا أخرى منها التنسيق بين دول وشعوب المنطقة في مجال التنمية كما أولى مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين، في أماكن إقامتهم الجديدة، أهمية بالغة.

١ - الأهداف الأميركية من المشروع بين الظاهر والباطن:

طرحت الأوساط الديبلوماسية الأميركية عدّة أسباب لاهتمامها بمشروع وادي الأردن، من أبرزها:

١ - إن الولايات المتحدة تهتمّ بالنمو الإقتصادي في جميع بلدان العالم الحرّ. وهي تسعى لمساعدة الدول الأقل ثروة من أجل رفع مستوى معيشتها بحرية وسلام.

٢ - تسعى أميركا لتنفيذ سياسة ودّية ومفيدة نحو جميع شعوب الشرق الأدنى. وتقديمها للمساعدات إلى هذه الشعوب يجعلها تتصوّر أنها ستحصل على موارد دائمة للثروة الجديدة في البلدان التي تقبل المساعدات.

٣ - إن أميركا تهتمّ بوضع حدّ لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. وأن مشروع وادي الأردن يقدّم فرصة لتحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية. وسيخفض هذا المشروع عبء الإسعاف الدولي الذي تتحمّل معظمه الولايات المتحدة (من خلال الأونروا).

٤ - إن الولايات المتحدة اعتقدت، من خلال عزمها على تنفيذ هذا المشروع، أن الموارد الدولية الضرورية لإنماء وإنعاش أكثر من دولة واحدة يجب أن تقتسم بين هذه الدول بطريقة سلمية ومنصفة. وأنها لا تعتقد أن مثل هذه الموارد يجب أن تكون ملك الأقوى أو ملك أولئك الذين يتفردون باستخدامها. فهي تعتقد أن اختبارها باقتسام الإفادة من الأنهر التي

تجري بين الولايات المتحدة وجيرانها يمكنه أن يطبّق بطريقة مفيدة بقضية اقتسام مياه وادي الأردن[١].

هذه الأهداف الظاهرة لمشروع جونستون يمكن إجمالها ويمكن استنتاجها من مجمل البيانات التي أفضى بها الرئيس ازينهاور وكبار وزارة خارجيته والمستر جونستون نفسه: «إن النزاع بين العرب واليهود لا يمكن حلّه ضمن نطاق سياسي ما دام كل من الفريقين يفكّر ويضع خططه بموجب الحدود الضيّقة لبلده وبموجب سيادته القومية. وما دام كل من اليهود في إسرائيل والعرب في البلدان المجاورة محصورين ضمن هذه الحدود الضيّقة فإن أياً منهم لا يستطيع استغلال موارده الطبيعية على أحسن ما يمكن. وهذه الحدود لا تمثّل توزيعاً اقتصادياً للأراضي أو لموارد المياه وكذلك لا يستطيع أحد منهما استغلال هذه الموارد على الوجه الأكمل وإعالة الحدّ الأعلى لعدد السكان على مستوى معيشة عال. ولذلك فإنه إذا كان في الاستطاعة إيجاد وسيلة لاستغلال الأراضي وموارد المياه بصورة معقولة فإن مستوى المعيشة سيرتفع بين العرب واليهود على السواء كما أن ذلك سيؤدّي إلى إيجاد طريقة يمكن معها التغلّب على الصعوبات التي تعترض الوصول إلى تسوية سلمية وذلك عن طريق تقرّب جديد لا يبنى على أساس من السيادة القومية فحسب وإنما على الشؤون الإقتصادية أيضاً.

ولو كان في الإستطاعة جعل العرب واليهود يدركون أن مصالحهم الحقيقية لا تقوم على الانعزال بعضهم عن بعض وإنما على التعاون معاً فإن في الإمكان تجنّب خطر نزاع جديد في فلسطين وحل أكثر مشكلات الشرق الأوسط خطورة».

وراء هذه الأهداف الظاهرة ثمّة أهداف حقيقية تنطلق أساساً من الإرادة الأميركية العميقة والثابتة بالسيطرة على الشرق الأوسط حيث المصالح النفطية والاستراتيجية من جهة وترسيخ وجود الدولة العبرية من جهة أخرى. والأمر الذي سرّع في عملية التدخّل الأميركية إعلان إسرائيل عن خطّتها السباعية للتنمية المائية واستغلال مياه نهر الأردن من جانب واحد. وقد ترافق ذلك مع القرار الذي اتخذته أميركا بإلغاء القرض إلى مصر لبناء سدّ أسوان بالإضافة إلى الجو العسكري الذي كان متوتراً بين سوريا وإسرائيل حول بحيرة طبريا وقبيل قيام إسرائيل بشنّ هجوم غادر على قرية قبية.

٢ - مقومات مشروع جونستون:

أ - أصل المشروع:

في مقرّ الأمم المتحدة، عام ١٩٥٣، أذيع تقرير فني وضعته لجان من الخبراء والمهندسين تنتمي إلى «مؤسسة سلطة وادي التنيسي» بالإشتراك مع مكتب هندسي معروف. الموضوع الذي

(١) من تقرير ديبلوماسي في وزارة الخارجية اللبنانية، ملف مشروع جونستون.

يعالجه هذا التقرير يتعلّق بخير الوسائل لاستثمار وخزن وتوزيع مصادر المياه في منطقة وادي الأردن. وهذه الدراسات كانت قد جرت بناءً على طلب «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى».

ب - خلاصة المشروع:

إن أسرع الطرق وأفضلها من الناحية الإقتصادية لاستثمار مياه نهر الأردن على أكمل وجه، باعتبارها قضية هندسية، هي في أن تنظّم ينابيع الحاصباني ومنطقة الحولة بحيث تخدم، في جريها على مبدأ الجاذبية، تلك الأراضي الواقعة على مرتفعها وبحيث تستعمل بحيرة طبريا كخزان لمياه الفيض من نهري الأردن واليرموك. ومن بحيرة طبريا تجري هذه المياه على مبدأ الجاذبية لتروي الأراضي الواقعة على الجانبين الشرقي والغربي، من وادي الأردن صوب الجنوب. ويوفّر جري المياه على مبدأ الجاذبية أكلاف السحب بالمضخّات. وتوفّر الخزانات مياه الفيضان في فصول الأمطار لتستعمل في شهور الجفاف. ولاستعمال الخزان الطبيعي المتوفّر في بحيرة طبريا ميزة خاصة، إذ لا يوجد مكان آخر، مهما بلغت النفقات، يصلح كخزان ينظّم فيض سيول الأردن وفرعه الرئيسي اليرموك ويحفظه بشكل فعّال. ويقترح تخصيص كميّة من هذه المياه لاستعمال كل منطقة واقعة في نطاق المجاري الطبيعية - على مبدأ الجاذبية - وبنفقة منخفضة جداً. والمشروع لا يأخذ بالاعتبارات السياسية ولا يحاول أن يطبّق هذا النظام على الحواجز القومية القائمة.

هكذا ستوفّر المياه لـ ٤١٦ ألف دونم في إسرائيل، و٤٩٠ ألف دونم في المملكة الأردنية، و٣٠ ألف دونم في سوريا. ويكون لإسرائيل ٣٩٤ مليون م^3 من المياه، والأردن ٧٧٤ مليون م^3، ولسوريا ٤٥ مليون م^3. ولا تظهر خطوط الحدود على الخرائط الواردة في تقرير جونستون. ويؤكّد التقرير: في منطقة يكون الماء فيها بمثابة الحياة ويكتظّ السكان فيها حول الموارد الشحيحة، أشدّ ما تكون الحاجة لإنماء مياه وادي الأردن وحفظها واستعمالها على أساس موحّد ومجرّد[٢].

ج - مشروع الإستثمار الموحّد:

إن أبرز المظاهر الرئيسية للمشروع تتكوّن مما يلي:

١ - ينشأ سدّ الحاصباني في الوادي الأعلى لتخزين مياه المطر الشتوي لهذا النهر.

٢ - تشقّ قناة تجميع سيول نهيرات بانياس ودان والحاصباني المحوّلة في نقطة مرتفعة من الوادي، وتنقل بالإسالة جميع المياه التي يمكن استعمالها تقريباً لري الأراضي الواقعة في

(٢) نقلاً عن مقدمة التقرير الأصلي لمشروع جونستون والمقدم في آب ١٩٥٣.

منطقة الحولة وجبال الجليل وسهل يافنيل، وسهل جرزيل.

٣ - يحوّل نهر اليرموك إلى قناة الري للضفة الشرقية وإلى بحيرة طبريا حيث تخزّن مياهه إلى جانب مياه نهر الأردن لتستعمل في إرواء الأراضي القابلة للزراعة في الغور.

٤ - تشقّ الأقنية الرئيسية للجانبين الشرقي والغربي من نهر الأردن مع نواظم لها على بحيرة طبريا لنقل المياه بالإسالة جنوباً، حتى وادي رامة ووادي القلط، وتقام المنشآت اللازمة لتعلية بحيرة طبريا بمقدار مترين.

٥ - تجفّف بحيرة الحولة والمستنقعات الواقعة شمالها وتفتح للزراعة وتستردّ المياه التي تضيع حالياً بالتبخّر والإنسياب وتنقل إلى بحيرة طبريا لتخزّن فيها.

٦ - تقام منشآت الضبط والأقنية لتأمين أكفأ استثمار لمياه السيول الدائمة في الوديان الواقعة جنوبي بحيرة طبريا.

٧ - تنشأ الخزانات لحفظ سيول الفيضان في الوديان إلى الحدّ الذي تثبت جدواه بنتيجة الدراسات المباشرة المفصّلة أو يعلى سدّ مقارن فوق الإرتفاع الأولي إذا ما أثبتت الدراسات فائدة ذلك.

٨ - تستعمل الآبار كوسيلة تكميلية للري في المناطق التي يجدي فيها استثمار الآبار كما في الغور وسهل يافنيل.

٩ - تنشأ قناة من سدّ الحاصباني تصل إلى محطة لتوليد الطاقة الكهربائية قرب تل حي وذلك لاستثمار مياه الري في توليد الطاقة الكهربائية.

١٠ - تنشأ وسائل توليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك وتتكوّن هذه الوسائل من سدّ في مقارن وقناة للطاقة ومحطّة للطاقة قرب العدسية[٣].

د - الطاقة الكهربائية:

لحظ مشروع جونستون مشاريع كهربائية على النحو التالي:

- نهر الحاصباني، عند سدّ تخزين المياه للري.
- نهر الحاصباني بالقرب من تل حي بواسطة قناة محوّلة من سدّ التخزين.
- نهر اليرموك، عند سدّ مقارن.
- نهر اليرموك عند العدسية.
- مشروع البحر الميت، بجر مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت.

(٣) النشرة الإقتصادية لغرفة تجارة دمشق، السنة ٣١، العدد ٤، ١٩٥٣. ص ٦٤-٦٥.

وهكذا تؤمّن قوة كهربائية تبلغ ٦٥ ألف كيلوات عدا سدّ مقارن الذي سوف لا يبنى في المرحلة الأولى من المشروع. وتقدّر التكاليف الإجمالية بماية وخمسة وثلاثين مليون دولار. منها أربعون مليوناً للقوى الكهربائية وخمسة وتسعون مليوناً للري. وتبلغ تكاليف الإنشاء للهكتار الواحد ١١٩٠ دولاراً في تلال الجليل ومنطقة الحولة و٨٦٠ دولاراً في وادي الأردن الأسفل[٤].

٣ - الموقف العربي:

كلّف الرئيس أيزنهاور مبعوثه الخاص إيريك جونستون بعرض المشروع، عام ١٩٥٣، على الدول العربية وإسرائيل.

وقد اتّجهت الدول العربية إلى رفض هذا المشروع للأسباب التالية:

أ - إن لبنان سيحرم من الإستفادة من مياه نهر الحاصباني الذي يقع في أراضيه.

ب - إن محطة الكهرباء التي ستقام على هذا النهر ستستغلّ لإمداد إسرائيل بالكهرباء، وليس لبنان.

ج - إن أغلب مياه نهر الأردن ستخزّن في بحيرة طبرية داخل إسرائيل وبذلك يمكن لإسرائيل أن تتحكّم في عمليات الري في منطقة شرق الأردن وجنوب سوريا.

د - يأخذ الجانب العربي على المشروع أنه يرمي إلى توطين اللاجئين بغية تصفية قضيتهم تصفية نهائية، ويشكّل مدخلًا إلى الإعتراف بإسرائيل وقيام علاقات معها.

وقد طرح الجانب العربي بديلًا ارتكز على النقاط التالية:

أ - خزن مياه اليرموك في الأردن وذلك بإنشاء سدّين (عند مقارن، وعند العديسة). مع إنشاء محطتي توليد للكهرباء في نفس النقطتين.

ب - إعطاء البلاد العربية ٨٨٢ مليون م^3 من مياه الأردن - اليرموك، وإعطاء إسرائيل ١٦٥ مليون م^3.

ج - تجميع المياه في بحيرة طبرية يضع مخارجها كلها داخل إسرائيل. وهذا الوضع يعطي إسرائيل إمكانية الضغط السياسي والإقتصادي وحتى العسكري.

د - ملوحة بحيرة طبرية تصل إلى ٣٠٠ ج.م. مقابل ثمانين ج.م. في اليرموك. ثم هناك قضية التبخّر من طبرية وهي تقدّر بـ ٣٠٠ مليون م^3.

(٤) الأبحاث، السنة ٩، الجزء ٣، أيلول ١٩٥٦، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

٤ - الموقف الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل مشروع جونستون لأنه لم يتضمّن مياه نهر الليطاني. وفي أيار سنة ١٩٥٤ قدّم وزير الزراعة إلى رئيس الوزراء المشروع المعروف بمشروع «كوتون الإسرائيلي للري».

ويروي مشروع كوتون ٢,٥٩٨,٠٠٠ دونماً من الأراضي، منها ١,٧٩٠,٠٠٠ دونماً في إسرائيل يرويها ١٢٩٠ مليون م^3 سنوياً من مياه الليطاني ومنطقة المياه الأردنية. وأما تكاليف المشروع في إسرائيل فتبلغ ٥٩٧,٥ مليون دولار. وتشمل خطوط المشروع الأساسية:

١ - تحويل ينابيع الأردن إلى شمالي إسرائيل حيث تخزّن في خزان سهل البطوف.

٢ - تحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية التي تستخدم خزاناً يمدّ وادي الأردن الأسفل بالمياه.

٣ - تحويل أكثر من نصف مياه الليطاني إلى إسرائيل لخزنها في خزان سهل البطوف لإرواء جنوبي إسرائيل.

٤ - إنشاء سبع عشرة محطّة توليد استطاعة مجموعها ٢٦٦,٥٠٠ كليوات.

على صعيد آخر اعتبرت إسرائيل أن كميّة المياه المخصّصة للأردن هي كمية كبيرة.

استمرّت المفاوضات بين المبعوث الأميركي وإسرائيل والدول العربية. ولم يتمّ التوصّل إلى موقف مشترك. فاستمرّت إسرائيل في خططها معتمدة على استراتيجية الأمر الواقع، بينما استمرّ الجانب العربي في ممارسة سياسة الهروب إلى الأمام.

٥ - تطوّر المفاوضات:

تذاكرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها في عمان من ٣١ إلى ٢٤/١٠/١٩٥٣ في مشروع استغلال نهر الأردن الذي وضعته شركة «شاس ماين» الأميركية تحت إشراف سلطة «وادي تنسي» بناء على طلب وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وقد تولّت الحكومة الأميركية عرضه على البلاد العربية وإسرائيل، فأوفد رئيس الولايات المتحدة مندوبه الخاص مستر اريك جونستون لمباحثة الحكومات بشأنه.

وقد أصدرت اللجنة السياسية توصية مؤداها أن ترفض الدول العربية الثلاث ذات المصالح المشتركة في حوض الأردن، رفضا باتا، البحث في أي مشروع مشترك لاستثمار مياه هذا النهر مع إسرائيل.

وبتاريخ ١٢/١/١٩٥٤، قرّرت اللجنة السياسية، بناء على اقتراح الحكومة اللبنانية، قيام لجنة عربية فنية لدراسة المشروع ووضع مشروع عربي جديد للانتفاع بمياه الأردن وروافده لصالح البلاد العربية.

وبتاريخ ٥/٤/١٩٥٤، قدمت اللجنة العربية الفنية تقريرها إلى اللجنة السياسية مشفوعاً بمشروع مقابل، اطلعت عليه اللجنة السياسية ثم قرّرت قيام لجنة مشتركة - سياسية - هندسية - عسكرية، من ممثلي لبنان والأردن وسوريا ومصر، يعهد إليها بدراسة الموضوع من نواحيه السياسية والفنية والعسكرية، وتقديم توصياتها للحكومات المعنية الثلاث، أي لبنان والأردن وسوريا والإجتماع بمستر اريك جونستون ومستشاريه السياسيين والفنيين عندما يعود لبحث المشروع.

وبتاريخ ١٨ - ٢١/٤/١٩٥٤، عقدت اللجنة السياسية الهندسية العسكرية في دمشق ثلاثة اجتماعات استعرضت في أثنائها المشروع من نواحيه المذكورة، وقد رأت وجوب أرجاء انعقادها استكمالًا للبحث بعد جمع بعض المعلومات، فاستأنفت اجتماعاتها من ١٦ إلى ٢١/٥/١٩٥٤ في عمان.

وفيما يلي الخطوط الرئيسية للمشروع العربي المقابل بعد التنقيح الذي أدخلته عليه اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية، وفقاً للسياسة التي رسمتها اللجنة السياسية.

أولًا - يجب أن يكفل المشروع لكلّ دولة عربية (لبنان وسوريا والأردن) ضمن حدودها، الإنتفاع بري الأراضي الصالحة للزراعة الموجودة فعلًا في مناطق منابع وأحواض هذه الأنهار، مع استفادة هذه المناطق بما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها.

وقد تفرع عن هذه القاعدة.

أ - في لبنان:

١ - ري ٣٥٠٠٠ دونم في حوض الحاصباني، أغفلها مشروع جونستون.

٢ - انشاء محطة توليد القوى الكهربائية من نهر الحاصباني، في الأراضي اللبنانية، قوتها خمسة عشر ألف كيلوات. أما مشروع جونستون فقد جعل هذه المحطة في أرض إسرائيل.

ب - سوريا:

زيادة المساحة المروية عما حددها مشروع جونستون بنحو ٥٠٠٠٠ دونم.

ج - الأردن:

زيادة كميات المياه للري عما حددها مشروع جونستون بنحو ١٥ بالمئة. ولا شك انه ينبغي الموافقة على المشروع من هذه الناحية.

ثانياً - الحرص على ألا تستعمل اسرائيل المياه خارج حوض الأردن وروافده.

فإن مشروع جونستون يجمع مياه أنهر الحاصباني وبانياس ودان وينقلها شرقاً في قناة طولها ١٢٠ كيلومترا إلى منطقة تلال الجليل بحجة ري هذه المنطقة. إلاّ أن اللجنة الفنية رأت أن هذا

المشروع غير اقتصادي نظراً لطول القناة وتوفر المياه في الجليل، وقد يكون الغرض من انشاء هذه القناة ايصال المياه إلى منخفض الباطوف وتخزينها فيه ليتسنى لإسرائيل ري الساحل ومنطقة النقب، تنفيذاً للمشاريع الإسرائيلية الموضوعة سابقاً.

وجدير بالذكر أن التخزين في الباطوف سيؤدي إلى تقليل كمية المياه الذاهبة إلى بحيرة طبريا، وبالتالي زيادة ملوحتها وانخفاض منسوبها، مما لا يمكن معه ري باقي الأراضي الأردنية.

وعليه فقد رأت اللجنة السياسية الفنية العسكرية، بناء على اقتراح الوفد اللبناني، انه في حالة عدم احترام قاعدة استخدام المياه في حوضها الطبيعي من قبل اسرائيل، يحتفظ كل من لبنان وسوريا بحق التوسع في استعمال مياه الحاصباني وبانياس واستخدامها خارج حوضيهما.

وهذه القاعدة جديرة بالإعتماد من قبل الحكومة اللبنانية، منعاً لإسرائيل من تحقيق مشروعها الهادف إلى الإستفادة من المياه النابعة في الأراضي العربية على حساب العرب، ولا سيما بجرها غرباً نحو الساحل والنقب، حيث يتسنى لليهود إقامة مستعمرات تزيد في طاقتها الإقتصادية والعسكرية والسياسية.

ثالثاً - تخزين مياه اليرموك في مجرى هذا النهر، لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية لصالح الأردن وسوريا، حسب الإتفاقية المعقودة بينهما في ٤/٦/١٩٥٣.

أما مشروع جونستون، فيجعل تخزين هذه المياه في بحيرة طبريا.

ومن أهم الأسباب التي حدت باللجنة الفنية إلى التمسك بتخزين المياه في حوضها، وليس في بحيرة طبريا، أن هذه البحيرة تقع تحت سيطرة إسرائيل التي تحدها من معظم جهاتها، باستثناء المناطق المجردة المتاخمة لها.

ولما كانت تكاليف التخزين في حوض النهر تزيد في اعتمادات المشروع نحو ٤٠ مليون دولار، وينتظر أن يعارضه بشدة الجانب الأميركي، فقد اقترح الوفد المصري أن يشترط في قبول وجهة النظر الأميركية تعديل الخطوط الحالية بين سوريا وإسرائيل بحيث يصبح محور كل من نهر الأردن وبحيرتي الحولة وطبريا فاصلًا بين البلاد العربية شرقاً وإسرائيل غرباً.

ولما كان الأمر يهم سوريا بالدرجة الأولى وقد قبلت بهذا الإقتراح وتشبّث به مندوبها العسكري، فقد وافقت اللجنة عليه في اجتماع دمشق رغم معارضة الوفد اللبناني وتنبيهه إلى أن القبول بأي تعديل سيفسح المجال لإسرائيل بطلب تعديلات لصالحها وهو ما قصدت إليه عندما سعت إلى حمل الأردن على قبول المفاوضة على أساس المادة ١٢ من اتفاقية الهدنة.

ولكن الجانب العسكري اللبناني اعترض مجدداً، مبيناً أن تعديل خطوط الهدنة يزيل المناطق المجردة ويفتح أبواباً جديدة للخلافات بين العرب واليهود لوجودهما وجهاً لوجه.

وفي اجتماع اللجنة في عمان عاد الجانب العسكري السوري عن رأيه الأول، وأوضح ما ملخصه:

١ - إن الإحتفاظ بالمناطق المجرّدة يساعد سوريا على مقاومة أشغال تحويل الأردن.

٢ - إن مبدأ إلغاء المناطق المجردة وتعديل خطوط الهدنة قد يعتبر مرحلة نحو تسوية العلاقات مع إسرائيل.

٣ - لا تريد سوريا، تحت ستار مشروع مياه، أن تتحقق تسوية نهائية ذات صبغة سياسية للقضية الفلسطينية.

٤ - إن في اليرموك ثروة قومية للعرب يجب المحافظة عليها بجميع الوسائل على أن اللجنة رأت أن يعاد بحث هذا الموضوع بعد الرجوع إلى الحكومات المعنية بالأمر للوصول إلى رأي موحّد في الإجتماع القادم في القاهرة.

أما وزارة الخارجية اللبنانية، فلا تزال عند رأيها برفض التعديل المقترح كشرط لقبول التخزين في بحيرة طبريا، وذلك:

١ - للسبب الذي أدلى به الوفد اللبناني في دمشق.

٢ - للأسباب التي أوردها الوفد السوري في اجتماع عمان.

٣ - لأن تعديل الحدود لن يمنع إسرائيل، وهي المسيطرة على قسم كبير من البحيرة، من التحكم في المياه، بخلاف ما لو كان التخزين في بلاد عربية صرفة، كما هو الأمر إذا جرى التخزين في حوض اليرموك.

أمّا الزيادة في التكاليف، فيبررها الحرص على استبعاد أسباب الخلاف بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وهو أحد الأسس التي تتمشى عليها سياسة الدول الكبرى نفسها ويمكن أن تحتج أميركا به.

رابعاً - ري الغور الغربي في الأردن بواسطة القناة المارة شرقي نهر الأردن.

فإن المشروع العربي المقابل كان قد اعتمد مشروع جونستون بشأن ري الغور الغربي في الأردن من القناة التي تمر غربي النهر لتروي باول قسم منها الغور الغربي الإسرائيلي.

وقد اعترض الوفد الأردني على ذلك في اجتماع دمشق وأيده الوفد اللبناني ورأى أن يدرس مشروع لجر المياه إلى الغور الغربي الأردني عن طريق القناة المارة شرقي نهر الأردن، كي لا تتحكم إسرائيل بتلك المياه.

وقد درس هذا التعديل في اجتماع عمان وأقرته اللجنة.

وقد مالت الحكومة اللبنانية أن توافق عليه نهائياً، وهو يتفق مع سياسة الدول الكبرى

المشار إليها آنفاً الرامية إلى استبعاد أسباب الخلاف بين العرب واليهود.

خامساً - إقامة لجنة دولية للإشراف على توزيع المياه.

أقرّت اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية قيام هذه اللجنة بعد أن كان الجانب الأردني قد اعترض عليه ثم رجع عن اعتراضه.

ورأى البعض أن هذه اللجنة ضرورية لأن من شأنها أن تمنع إسرائيل في المستقبل من اساءة التصرف، وتؤدي إلى تجنب المشاكل التي قد تتيح في حالة الخلاف على كمية المياه التي يجب أن يحصل عليها كل من الطرفين.

إن اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية لم تبت في كيفية تشكيل هذه اللجنة الدولية، ولكن من المستحب أن تكون لجنة فنية محض، ليتسنى لها القيام بمهمتها على أساس العلم والخبرة.

أمّا فيما يتعلّق بجنسية أعضائها، فمن الخير أن يكونوا من بلاد صغيرة محايدة كي لا يتأثروا بسياسة بلادهم.

تلك هي التوصيات التي تقدم بها إلى الحكومة اللبنانية الوفد اللبناني إلى اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية.

فإذا أقرتها الحكومة أمكن اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية أن تفاوض على أساسها جونستون ومستشاريه السياسيين والفنيين، عملًا بقرار اللجنة السياسية الصادر في ١٩٥٤/٤/٥.

وكانت الحكومة اللبنانية تعرف أن إسرائيل تقدّمت بمشروع مقابل لمشروع جونستون، ذهبت فيه إلى المطالبة باعتبار نهر الليطاني جزءاً من القوى المائية التي يجب أن تدمج في التخطيط المائي الإقليمي للمنطقة.

غير أن سفير لبنان في واشنطن أفاد أن الحكومة الأميركية تعارض معارضة كلية أية محاولة لاعتبار الليطاني غير نهر لبناني صرف.

على أن هذا المسعى اليهودي ليس بالأول من نوعه. فإن الوفد الإسرائيلي لدى لجنة التوفيق عام ١٩٤٩ قد تقدم بمثل هذا الطلب، وقد اطلع رئيس اللجنة رئيس الوفد اللبناني عليه بصورة خاصة ولم يدرجه في جدول الأبحاث.

وعندما قدمت البعثة الإقتصادية للشرق الأوسط برئاسة مستر كلاب مدير عام سلطة «وادي تنسي»، تقريرها النهائي في ١٩٤٩/١٢/٢٨ أشارت إلى أن اسالة مياه الليطاني إلى نهر الأردن تزيد في انحدارها ٥٥٠ متراً، وبالتالي في القوة الكهربائية المنتجة. وفي هذه الإشارة ما يثير الشكوك.

وهذه اليوم محاولة جزئية، تقف أميركا في وجهها، ولكونها إذ تدل على مدى مطامع

إسرائيل، تنبىء بالصعوبات التي ينتظر أن تثار بوجه المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن[٥].

في ١٩ اكتوبر ١٩٥٨ نشرت جريدة النيويورك تايمس رسالة من تل أبيب تناولت مسألة المياه. وقد كتب في نفس العدد السيد أريك جونستون مقالاً بعنوان «مفتاح مستقبل الشرق الأوسط» قال فيه: «إن مشكلة المياه هي من وراء الفقر والإندفاع في العالم العربي».

أما مقال المستر جونستون، فيبحث موضوع المياه وأهميتها بالنسبة للشرق الأوسط بكامله، والواقع أن كاتب المقال بعد أن تعرض لمقدمة تاريخية تحدث فيها عن حالة الرخاء الذي كان يعم الشرق الأوسط واستغلال الأراضي استغلالاً فعالاً، وكافياً لإعالة عدد من السكان، يفوق عددهم اليوم بأضعاف، ولكن تدهور الحياة وإهمال زراعة الأراضي بسبب الغزوات المنغولية التي قضت على معالم الحضارة في المنطقة وهدمت السدود والأقنية وأحرقت المزارع، كل هذا أدى إلى الفقر والجهل اللذين يعمان المنطقة اليوم.

وفيما يلي أهم النقاط التي جاءت في المقال المشار إليه:

أ - تبلغ مساحة الأراضي في هذه المنطقة (الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن ٨ مليون فدانا)، (٥٠) مليون فدان منها فقط صالح للزراعة، ولكن ما يزرع منها اليوم يعادل ٢٣ مليون فدان، أي نصف المساحة القابلة للزراعة تقريباً ومن ثم فالمشكلة هي في زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وذلك باستعمال المياه الموجودة وإيجاد منابع جديدة للمياه.

ب - هذا بالاضافة إلى ينابيع المياه والأنهار الكثيرة في المنطقة، تدرس الآن - بصورة جدية - طريقة نزع ملوحة مياه البحر، فإن نجحت فإن مساحات شاسعة من الأراضي ستكون قابلة للزراعة خاصة في مصر التي ستتحرر لأول مرة من الإعتماد - فقط - على مياه النيل، وسيمكن بهذه الواسطة احياء مملكة الأردن وجعلها دولة قابلة للحياة. وتبلغ تكاليف نزع ملوحة ألف جالون من المياه مقدار نصف دولار يومياً، ومن ثم فإن ري فدان واحد مثلاً سيكلف ٤٥٠ دولاراً في السنة بالإضافة إلى تكاليف ضخ المياه، وإنشاء الأقنية، وهذا مبلغ كبير ولكن الخبراء يعملون لإيجاد طريقة رخيصة لنزع ملوحة المياه، وربما نجحوا في هذه السنين القريبة القادمة.

ج - إن الثروات المائية لهذه المنطقة ليست وافرة ولكنها كافية، وهي تتألف من خمسة أنهر رئيسية، النيل والدجلة والفرات والأردن والليطاني، فلو أصلحت هذه الأنهر لتمكنت من ري مساحة أخرى لا تقل عن ٨ ملايين فدان، أي ثلث الأراضي المزروعة اليوم، وبهذا يمكن إعالة مليوني عائلة أو عشرة ملايين شخص.

(٥) من تقرير قدمه وزير الخارجية ألفرد نقاش الى مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٦/٨.

د - إن عدم استغلال هذه الأنهر، لا يرجع إلى عدم وجود المال أو الخطط الكافية، لأن أمريكا كانت قد عرضت مساعدة قدرها مائتي مليون دولار لاستثمار نهر الأردن، ولقد قدم البنك الدولي قروضاً للبنان والعراق في سبيل مشاريع الري، حتى خزان أسوان - الذي يعتقد جونستون بعدم صلاحيته اقتصادياً - كان من المقرر المساهمة في انشائه، لولا ظروفٍ معينة حالت دون ذلك، وإنما يعود الأمر إلى عدم الإستقرار في المنطقة وخلافات العرب فيما بينهم وعدم تعاونهم مع إسرائيل وكذلك إلى عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي بصورة عامة.

هـ - إن الأسباب المشار إليها حدت دول الشرق الأوسط إلى القيام منفردة بمشاريع الري وقد نتج عن هذا بعثرة الجهود وخسارة المياه، وهذه سياسة عربية يراها جونستون سياسة خاطئة.

و - إن المشروع الموحد لاستثمار مياه الأردن وتوابعه، لري ما لا يقل عن (٢٢٥) ألف فدان، كان قد وافقت عليه اللجان الفنية الأردنية واللبنانية والسورية والإسرائيلية ولكن العرب رفضوا المشروع سنة ١٩٥٥ لاعتبارات سياسية، وهكذا يضيع ما لا يقل عن مليار متر مكعب من المياه في البحر الميت.

ز - إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي برهنت - كما يؤكد جونستون - حتى اليوم على صلاح خططها وبرامجها الإنشائية باستخدامها كل قطرة من المياه استغلالاً كاملاً، ولقد توصّلت - في هذا الشأن - إلى نتائج منقطعة النظير خلال السنوات العشرة الماضية.

ح - هذا وقد استطاعت إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ مضاعفة الأراضي المزروعة فزادت من (٤١٢) ألف فدان إلى مليون فدان. وقد زادت الأراضي المروية أربعة أضعاف أي من ٧٥ ألف فدان سنة ١٩٤٨ إلى ٣٠٦,٢٥٠فدان سنة ١٩٥٨، كل هذه النتائج قد توصلت إليها إسرائيل، دون استخدام مياه الأردن استخداماً فعالاً.

ط - إن إسرائيل تتوسع اليوم في أحياء الأراضي الزراعية وستحتاج إلى مياه الأردن، ولهذا وضعت مشروعاً بدأ سنة ١٩٥٦ لاستغلال حصتها من مياه الأردن بحسب المشروع الموحد الذي وافقت عليه اللجان الفنية العربية سنة ١٩٥٥.

ي - وينتهي المستر أريك جونستون إلى القول بأن العرب يجب أن ينسوا الإعتبارات السياسية، وأن يوافقوا على مشاريع الري الإقليمية العامة، وأن يستفيدوا من العرض الذي قدمه الرئيس ايزنهاور في الصيف الماضي باستعداد أمريكا في المساهمة بإنماء المنطقة اقتصادياً.

مقارنة بين مختلف مشروعات تمويل مياه نهر الأردن(*)

مجموع تصرف نهر الأردن = ١٨٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً
مصادر المياه من المنطقة المحتلة (٢٣٪) = ٤٣٣ مليون متر مكعب من المياه سنوياً
مصادر المياه من البلاد العربية (٧٧٪) = ١٤٤٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا

المشروع	المشروع العربي مارس ١٩٥٤	المشروع الموحد (جونستون) أغسطس ١٩٥٣	مشروع إسرائيل (السبع سنوات ١٩٥٤-١٩٦٠)
أسس المشروع	ضرورة مراعاة خطوط الهدنة ويعطى المنطقة المحتلة ٢٠٪ والبلاد العربية ٨٠٪ من المياه المستغلة.	يهمل خطوط الهدنة ويعطى المنطقة المحتلة ٣٣٪ والبلاد العربية ٦٧٪ من المياه المستغلة.	مشروع من جانب واحد مبني على أساس تحويل مياه الأردن كلها للمنطقة المحتلة.
التخزين	لا تخزين لمياه اليرموك في بحيرة طبرية وتخزين المياه العربية في بلاد عربية.	يجرى تخزين صغير في اليرموك وكل التخزين في بحيرة طبريا وتصل المياه العربية تحت تصرف المنطقة المحتلة	مبنى على أساس تحويل كل مياه نهر الأردن العلوي شمال طبريا إلى النقب وبعد إتمام المشروع ينخفض التصرف الخارج من طبريا من ٥٣٨ مليون متر مكعب سنوياً.
السدود	سد عالي عند المقارن أو وادي خالد لتخزين ٤٠٠ مليون متر مكعب - وسد صغير بالقرب من العدسية بسعة مقدارها ١٠٠ مليون متر مكعب لتغذية القناة الشرقية وري الغور الغربي بالأردن بسحارة عبر النهر جنوبي وادي الزرقا.	بحيرة طبريا هي الخزان الرئيسي حيث تزيد سعتها من ٥٠٠ مليون م^3 إلى ٨٢٥ مليون م^3 بعد رفع منسوبها مترين. وكذلك سد صغير ارتفاعه ٥٨ متراً مكعب. وتخرج منه قناة تصب عند سد تحويلي عند العدسية لتحويل المياه إلى طبريا وتغذية قناتي الغور الشرقي والغربي.	التحويل عند جسر بنات يعقوب جنوبي الحولة بقناة إلى خزان الباطوف ومنه إلى النقب. وجزء من مياه القناة ينزل إلى بحرية طبريا لتوليد الكهرباء ولري منطقة بيسان بقناة.
محطات القوى الكهربائية	عند المقارن والعدسية	العدسية بالأردن - وتل الحي بالمنطقة المحتلة	محطة كنيرس عند طبريا
المياه المستغلة	المجموع الكلي ١٤٢٩ المنطقة المحتلة ٢٨٧ الأردن ٩٧٥ سوريا ١٣٢ لبنان ٣٥	المجموع الكلي ١٢٠٥ المنطقة المحتلة ٤٢٧ الأردن ٨٢٩ سوريا ٥٠ لبنان -	المنطقة المحتلة ٤٧٨ الأردن - سوريا - لبنان -
المساحة التي تروى	بآلاف الدونمات ٨٧٨ المنطقة المحتلة ٢٣٤ الأردن ٤٩٠ سوريا ١١٩ لبنان ٣٥	٩٣٦ المنطقة المحتلة ٤١٦ الأردن ٤٩٠ سوريا ٣٠ لبنان -	المنطقة المحتلة ٧٦٧

(*) من محاضرة ألقاها المهندس الدكتور محمد أحمد سليم بعنوان مشروعات تحويل نهر الأردن، ١٩٦٤.

رقم ٥١٨٢ سري ومحض

٢ كانون الاول ١٩٥٤ الموضوع = مذكرة اسرائيل لجونستون حول نهر الاردن .

بمعالي وزير الخارجية والمغتربين المحترم

اتشرف بايداع معاليكم بلاث بيع من مذكرة حكومة اسرائيل لايريك جونستون مبعوث الرئيس ايزنهاور الشخصي المكلف بمفاوضة الدول العربية واسرائيل بشأن مشروع استثمار جماعي لنهر الاردن : ويتضمن المذكرة ملاحظات حكومة اسرائيل حول المشروع الذي تقدم به جونستون كما يحتوي على مطالبة حكومة اسرائيل بالمشاركة في الاستفادة من مياه نهر الليطاني . وقد ابهجت جميع المسؤولين الاميركيين في مختلف المناسبات رفض لبنان لهذه المشاركة واستنكاره لمطالبة اسرائيل بها . وقد ذكر لي جونستون انه استبعد في البحث مع اسرائيل موضوع الليطاني استبعادا تاما .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

السفير

شارل مالك

ADDENDUM

INCLUSION OF THE LITANI RIVER IN JORDAN BASIN DEVELOPMENT

Introduction

Southern Lebanon is a mountainous country, boasting a rain supply by far exceeding that of the adjoining countries of the Jordan Basin, while the area of irrigable lands is extremely limited. Consequently, no irrigation use can be found for the bulk of Lebanon's water supply, including even marginal developments.

A number of studies have been made by Lebanese and foreign engineers on potential irrigation and power development in Southern Lebanon. All studies have arrived at the same basic conclusion that such irrigation use can possibly be found for most of Lebanon's water resources. Though they vary in detail, all those studies provide for only partial use of the available water for irrigation, while the proposed development is carried to the economically feasible limit.

The water resouces of Southern Lebanon include, in addition to three major rivers (Litani, Nahr el Bisri, Nahr Ibrahim) with an aggregate flow nearing that of the Lower Jordan beyond the confluence with the Yarmuk, a number of springs, flood flows and considerable quantities of underground water draining directly into the sea. A large portion of this flow would have to wasted into the sea, if no extra-basin use can be found for this water.

This area of water surplus borders upon the Jordan Basin States, an area of pronounced water deficiency. Since part of the irrigable lands of the Jordan Basin lie below sea level, the power potential of the whole region would not decrease, if the surplus water of southern Lebanon were diverted for irrigation use in the Jordan Basin Area.

Such a diversion would solve most water problems of the Jordan River Basin Region, without prejudicing either irrigation or power development of Southern Lebanon.

Topography of Basin

The Litani Basin is flanked on both sides by high mountain ranges: on the right (looking downstream) by the Lebanon Mountains with maximum altitude about 2620 m. and on the left by the Antilebanon with maximum altitude about 2400 m. The river originates a few miles from Baalbek, lying on the divide between the Litani and Orontes river basins at approx. elevation + 1000 MSL. The course of the flow is generally in the south-western direction for a length of about 120 km. About 5 km south from Khardale, the river turns sharply to the west and continues essentially in this direction until it reaches, after about 50 km. the Mediterranean Sea, a few kilometers to the north of Tyre. The total length of the river is about 170 km, the total fall from the origin to the mouth is 1000 m. In its upper reaches, the river crosses the comparatively flat Bequa Plain where it is joined by numerous wadis draining the adjacent steep hill slopes. Beyond this plain, the river enters into a steep section flanked by precipitous mountain sides. The fall in this portion is considerable: 600 m. on a distance of 40 km. between Quaraoun and Khardale. Tributaries in this portion are short and their contribution to the river flow is limi mainly to the rainy period. The slope of the river beyond Khardale is mme flatter, the fall on 50 km. being around 300 m.

Hydrology

The rainfall over the Litani river basin decreases generally to the east and south; maximum is 1500 mm. and the minimum about 450 mm. The rainy period last from 3 to 4 months in the winter, the remainder of the year is practically dry. This uneven distribution has a very pronounced effect on the river flow.

Stream gauging stations have been established on three spots: Mansoura, Quaraoun and Khardale. They have been operated since 1932 and 1939 respectively. Flow data has been available for the period 1932-1947 at Mansour and 1939-1947 at Quarsoun and Khardale. The adjusted annual average flows at the three stations are as follows:

Mansoura	310 million cubic meters
Quaraoun	477 million cubic meters
Khardale	730 million cubic meters

The seasonal flow distribution curve at Mansoura shows a very steep winter rise with a peak in February. The descending portion of the curve is much flatter, owing to the retention effect of the basin and the underground flow, which is fed from the snowmelts from the Antilebanon and Lebanon mountains. The contribution of this basin lasts until the late fall. Due to the above-mentioned facts, the annual runoff factor of the Litani reaches the fairly high value of 40%.

In the river sector between Quaraoun and Khardale, the river flow is considerably increased by ground water, which drains the surrounding karstic landscape. The total incremental inflow for the 40 km. section above Khardale is 4 cu.m./sec. at the lowest stage. Consequently the river flow at Khardale during the dry period is fairly constant. The recorded normal summer flow varies between 8 and 10 cu.m/sec., the known minimum being 6.75 m3/sec.

The contribution of the lower portion of the basin is much smaller and totals about 2 cu.m./sec. between Khardale and the Mediterranean Sea.

Utilization of Litani River within Lebanon

The present utilization of the Litani is limited to small irrigational schemes of local character in the Bequa plain and the Coastal plain.

Irrigation in the highly fertile Bequa plain utilizes mostly the water from the tributaries of the Litani. Water is diverted into unlined earth canals. Conveyance and distribution losses are very high; this results in a very uneconomical use of water and creates serious drainage problems. These water works are operated mostly by local communities. This total irrigation area is about 85,000 dunums.

The total irrigable area in the southern Bequa plain is about 230,000 dunums. Approximately 20% of the lands, especiall those in the vicinity of the water courses, are water logged and require drainage. It is contemplated to bring another 110,000 dunums under irrigation utilizing the entire summer flow above Quaraoun of 5 m3/sec. by means of several large-scale schemes, mostly on the left bank of the river. Considerable return flow may be expected in this area.

Irrigation in the northern Bequa will probably use ground water pumped from shallow wells.

The present irrigation in the Coastal plain covers an area of 58,000 dunums and is mostly supplied by the Tyr-Saida Scheme. If additional irrigable lands could be located, they could easily be supplied with irrigation water from the following sources:

(1) Ground water in Coastal plain;
(2) Heavy ground water inflow into Litani river of approxiantaly

It may be seen from the foregoing, that the available summer flow alone is entirely sufficient to supply any potential irrigation demand in the Litani Basin including even the most marginal developments.

Hydro-power Development on Litani River within Lebanon

The concentrated fall and relatively high discharge of the Litani River offer attractive possibilities for developing hydro-electric power. The total hydro-electric potential of the Litani between Mansoura (elevation 860) and the Mediterranean Sea is estimated at 214,000 PS. The economically feasible development is obviously much smaller, owing to the limited regulation storage potential and the very gentle slope of the lower reaches of the river. Hence, development has been confined in all studies of the Basin to the section between Quaraoun and a point at approx. elevation 40 (25 km. from the mouth of the river).

The Litani has great seasonal fluctuations, high discharges occurring during 4 - 5 months in the rainy period. In order to utilise the major part of the annual discharge, storage has to be provided for the conservation of the large winter flows.

By storing winter floods, a fairly dependable water supply is established during the dry period for the system power plants. This makes it possible to run the power plants during the whole year, and to obtain a maximum of firm power.

The storage sites of the Litani Basin are limited in number and capacity. Complete regulation of the river cannot be achieved but this is not considered necessary, since the supplemental yield gained by additional storage would be very small.

Preliminary investigations have shown that it would be possible to develop two major stoarge sites: an upstream reservoir at Quaraoun and a downstream reservoir at Khardale. The storage capacity of these reservoirs and aggregate around 300 million cubic meters. The regulated flow below the lower dam would be about 16 cu.m./sec. Owing to the insufficient storage capacity of the reservoirs, river flow during extremely dry years will be deficient, while on the other hand, heavy spills will have to be tolerated in wet years.

Power generation, resulting from the regulated flow of both reservoirs, will average about 540 million kwh p.a., if extremely dry years are not taken into account.

Extra-Basin Utilization of Litani River

As pointed out before, irrigation use of the Litani flow within the river basin is a confined to only a part of the annual flow, owing to the limited availability of irrigable lands in the basin. The residual flow could be fully utilised by Israel and Jordan, without interferring in any way with existing or potential irrigation or power developments in the Litani Basin.

The diversion of the Litani into the Jordan Basin would pose no engineering difficulties. More than half of the annual flow available above Khardale reservoir could be diverted tino the Jordan Basin, without adverse effect on present or potential irrigation in southern Lebanon. This diversion would mainly be fed from impounded winter flow and would leave practically the whole of the summer flow of the river for irrigation use in Lebanon. The diversion would be made below the two upstream reservoirs; the conduits would be canals, siphons and tunnels; the available power drops will be fully utilized in power plants. The water will be diverted into the Upper Jordan Conduit for redistribution among the Jordan Basin States.

Obviously, the high level [illegible] best be utilised in the Upper Conduit for the irrigation [illegible]vely high lying areas in [illegible] drawn from the Jordan

flow accruing in the Hula Basin below the Upper Diversion. The power obtained under the proposed scheme will be equal to the power that could be developed when utilising the Litani power potential within Lebanon.

It can be safely assumed that, in the first stages of development, large additional quantities of Litani water, not immediately required for irrigation use in Lebanon, will be available for diverting into the Upper Conduit; these temporary surpluses, as well as any yet unutilised Litani water allocated to the Jordan Basin, and the still unutilised portion of the Jordan and Yarmuk flow, could all be temporarily utilised for large scale power generation. This could best be effected by advancing the construction of the less expensive and simpler eastern portion of the Dead Sea Power Scheme, utilising the difference of heads between the Litani and the Dead Sea, and feeding it, for the time being, with sweet water. Since the quantity of extra-basin water, which can be diverted for power generation into the Dead Sea, is confined to the quantity withdrawn from the basin for irrigation, and since irrigation development will be gradual, these sweet water surpluses might be adequate for a relatively long period. As continuously increasing quantities of sweet water would be divered for irrigation use, the construction of the more expensive Mediterranean - Dead Sea Scheme would become necessary; and when completed, the Scheme would make it possible to substitute sea water for sweet water.

Since the drop into the Dead Sea makes more than 400 m. of additional power head available, the power potential of this development would, by far, surpass that available in the Litani Basin; this additional power would greatly benefit the power-hungry states of the region.

Summary

Summarising the advantages of the Litani diversion, it may be said;

(1) The proposed Litani diversion does not prejudice any existing or potential irrigation development in southern Lebanon.

(2) The proposed Litani diversion will have no adverse effect upon the power balance of the region; on the contrary, in the initial stages, considerably more power could be developed in the Jordan Basin.

(3) The diversion of the surplus winter flow of the Litani into the Jordan Basin will make most important irrigation benefits available to deficiency areas in Israel and the Kingdom of Jordan.

29 April 1954

ملحق

مذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطاني
ومطالبتها بالمشاركة في الاستفادة منه

إدخال نهر الليطاني في مشروع تنمية حوض نهر الأردن

مقدمة:

جنوب لبنان منطقة جبلية تتمتع بمعدلات مطر تفوق بكثير معدلات البلدان المجاورة من حوض نهر الأردن. بالرغم من أن مساحات الأرض الممكن ريّها محدودة للغاية. وبناء عليه لا يمكن إيجاد حاجة ري تستهلك المياه المتوفّرة في لبنان حتى في حال تنمية هامشية.

هناك عدّة دراسات وضعها مهندسون لبنانيون وأجانب حول موضوع إمكانيات الري والطاقة الإنمائية في جنوب لبنان. وقد توصّلت هذه الدراسات إلى نتيجة أساسية واحدة وهي أنه لا يمكن إيجاد سبل للاستعمال في ري الأراضي للقسم الأكبر من ثروة لبنان المائية. وأجمعت هذه الدراسات - ولو اختلفت في التفاصيل - إلى أنه لا يمكن استعمال إلّا قسم من المياه المتوفّرة في أعمال الري رغم أن مشاريع التنمية المقترحة قد وسّعت حتى آخر حدود الجدوى الاقتصادية.

بالإضافة إلى ثلاثة أنهر كبيرة (الليطاني - نهر البسري - نهر ابراهيم) يضاهي منسوبها الإجمالي تقريباً منسوب نهر الأردن الواطي بعد التقائه باليرموك، تتكوّن ثروة جنوب لبنان المائية من ينابيع عديدة وفيضانات وكميات هائلة من المياه الجوفية التي تصبّ مباشرة في البحر. وسيضيع جزء كبير من هذه المياه إذا لا يوجد لها استعمال خارج أحواضها.

إن هذه المساحات حيث تفيض مياهها عن حاجاتها تتاخم بلدان حوض نهر الأردن التي تفتقر بشكل هام إلى الماء - ولما كان جزء من الأراضي الممكن ريّها في حوض الأردن تقع تحت مستوى سطح البحر فلن تنقص طاقة الإنتاج في هذه المنطقة إذا ما حوّلت الكميات الفائضة في جنوب لبنان إلى حوض نهر الأردن لريّه.

إن مثل هذا التحويل قد يوجد حلاً للجزء الكبير من مشاكل المياه في منطقة حوض نهر الأردن دون أن يؤثّر سلبًا على الري أو على مشاريع الطاقة الإنمائية في جنوب لبنان.

طوبوغرافيا الحوض

تحيط الجبال العالية حوض نهر الليطاني - فعلى اليمين (إذا ما نظرنا نحو المصبّ) تقع جبال لبنان التي يرتفع أعلاها إلى ٢٦٢٠ متراً وعلى اليسار السلسلة الشرقية (انتيليبان) مع ارتفاع أقصى يبلغ ٢٤٠٠ مترًا. ينبع النهر على بعد بضعة أميال من بعلبك ويجري على الحدّ الفاصل بين حوضي نهري الليطاني والعاصي على علو يبلغ تقريباً + ١٠٠٠ MLS. فيتّجه المجرى عموماً نحو الجنوب الغربي لمسافة ١٢٠ كيلومتراً - وبعد ٥ كيلومترات من خردلة يتغيّر اتجاه النهر فجأة إلى الغرب ويبقى كذلك حتى يصل بعد ٥٠ كيلومتراً إلى البحر الأبيض المتوسط، على بعد كيلومترات من شمالي مدينة صور - يبلغ طول النهر حوالي ١٧٠ كيلومتراً وانحداره ١٠٠٠ متراً. يقطع النهر في قسمه الأعلى سهل البقاع المسطّح حيث تلتقيه وديان عديدة تغطيه مياه المرتفعات الواقعة على جانبيه - وبعد البقاع يدخل النهر في قسمه المنحدر بين جنبات جبلية ساحقة ويبلغ الانحدار الكبير في هذا القسم ٦٠٠ متراً على مسافة ٤٠ كيلومتراً بين القرعون وخردلة وسواعده في هذه المنطقة قصيرة ومساهمتها في منسوب النهر تقتصر على أشهر الشتاء أما انحدار النهر بعد خردلة فقليل ولا يبلغ على مسافة ٥٠ كيلومتراً إلّا ٣٠٠ متراً.

هيدروغرافيا أو هيدرولوجيا

إن معدّل الأمطار فوق حوض نهر الليطاني ينخفض إجمالًا نحو الشرق والجنوب. فحدّه الأقصى ١٥٠٠م.م. والأدنى ٤٥٠ وفصل الأمطار ثلاثة إلى أربعة أشهر في الشتاء أما باقي السنة فجاف ولهذا التقسيم أثر واضح على منسوب النهر.

ركّزت ثلاث محطّات لقياس المنسوب: في المنصورة والقرعون وخردلة بوشر العمل فيها سنة ١٩٣٢ و١٩٣٩ - وتوفّرت المعلومات عن المنسوب من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٧ في المنصورة ومن ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ في القرعون وخردلة:

أما معدّل المنسوب السنوي في المحطّات الثلاث فكان كما يلي:

المنصورة: ٣١٠ مليون متر مكعّب

القرعون: ٤٧٧ مليون متر مكعّب

خردلة: ٧٣٠ مليون متر مكعّب

إن مخطّط المنسوب الموسمي في المنصورة يبيّن ارتفاعاً حاداً في فصل الشتاء يبلغ حدّه الأقصى في شهر شباط والخط المنحدر من المخطّط مسطّح تقريباً ويعود ذلك إلى عنصر الامتصاص في الحوض وإلى المياه الجوفية التي يغذّيها ذوبان الثلوج من جبال لبنان والسلسلة الشرقية. وتبقى مساهمة الحوض هذه حتى أواخر فصل الخريف. وهذان العنصران يجعلان من معدّل RUNOFF FACTOR لنهر الليطاني معدّلًا عالياً يبلغ ٤٠٪.

في قسم النهر بين القرعون وخردلة يزداد منسوب النهر كثيراً بفعل المياه السطحية التي تتدفّق من الأراضي الكارستية المجاورة – وهذه الزيادة لأربعين كيلومتراً قبل خردلة تبلغ ٤ أمتار مكعّبة بالثانية في أدنى مستواها – لذلك يبقى منسوب النهر في خردلة وفي موسم الجفاف على مستواه – أن المنسوب الصيفي الذي سجّل يتراوح بين ٨ و١٠ أمتار مكعّبة بالثانية أما حدّه الأدنى فهو ٦,٧٥ متر مكعّب بالثانية.

ولكن مساهمة الجزء الأخير من الحوض فهي قليلة ولا يجمع أكثر من ٢ متر مكعّب بالثانية بين خردلة والبحر الأبيض المتوسط.

الإفادة من نهر الليطاني داخل لبنان

إن الإفادة من الليطاني في الوقت الحاضر تنحصر في مشاريع ري صغيرة ومحلّية في سهل البقاع وفي سهل الشاطئ.

إن الري في سهل البقاع الخصب يستعمل مياه سواعد الليطاني وتجري المياه في قنوات ترابية. إن ضياع الماء من جراء نقلها وتوزيعها لجسيم جداً وينتج عن ذلك استعمال سيّء وغير اقتصادي ويؤدّي إلى مشاكل تصريف هامة. والمجموعات المحلية هي التي تدير أعمال الري التي تروي حوالي ٠٠٠ ٨٥ دنماً.

إن مجموع الأراضي التي يمكن ريّها في سهل البقاع الجنوبي يبلغ حوالي ٠٠٠ ٢٣٠ دنم وحوالي ٢٠٪ من هذه الأراضي – خاصة تلك التي تقع قرب مجاري المياه – تحتاج للتصريف – هناك تفكير بمدّ الري إلى ١١٠,٠٠٠ دنم باستعمال كامل المنسوب الصيفي فوق القرعون البالغ ٥ أمتار مكعّبة بالثانية بمشاريع كبيرة خاصة على يسار النهر وينتظر RETURN FLOW جسيم في هذه المنطقة.

أما الري في البقاع الشمالي فقد يستعمل مياهاً جوفية تضخّ من آبار قليلة العمق.

إن الري في السهول على الشاطئ يشمل مساحة ٠٠٠ ٥٨ دنم ويتمّ بواسطة مشروع صور – صيدا وإذا ما وجدت مساحات إضافية قابلة للري فيمكن إيجاد الماء لها من المصادر التالية

١ – مياه جوفية في سهل الشاطئ

٢ – دفق كبير من المياه الجوفية إلى نهر الليطاني يبلغ ٦ أمتار مكعّبة بالثانية بعد القرعون.

ويتبيّن مما جاء أعلاه أن منسوب المياه الصيفي وحده كفيل بسدّ كل حاجات الري الممكن في حوض الليطاني بما فيه مشاريع التنمية الأكثر هامشية.

تنمية الطاقة المائية على نهر الليطاني داخل لبنان

إن الانحدار المركّز والمنسوب العالي نسبياً لنهر الليطاني يوفّر إمكانيات جذابة لتنمية

الطاقة الكهرمائية. إن مجموع الطاقة الإنتاجية لنهر الليطاني بين المنصورة (ارتفاع ٨٦٠) والبحر الأبيض المتوسط تقدّر بـ ٢١٤٠٠٠ PS. أما الجدوى الاقتصادية الممكنة فهي طبعاً أقل بكثير نظراً للضبط المحدود للتخزين ولدرجة الانحدار الصغيرة جداً في الجزء الأخير من النهر ولهذا السبب انحصرت كل الدراسات المتعلّقة بالحوض للجزء الواقع بين القرعون ونقطة الارتفاع ٤٠ (٢٥ كيلومتراً من مصبّ النهر).

يتغيّر دفق الليطاني تبعاً لفصول السنة – فالدفق كبير خلال ٤ إلى ٥ أشهر من فصول المطر – وللاستفادة من القسم الأكبر من الدفق السنوي يجب توفير التخزين اللازم لحفظ كمّيات المياه الضخمة المتدفّقة خلال فصل الشتاء.

فبحفظ مياه فيضانات الشتاء يمكن توفير تغذية معامل إنتاج الكهرباء خلال أشهر الجفاف. وهذا يجعل تشغيل المعامل طيلة السنة ممكناً لإنتاج طاقة قصوى ومستمرّة.

إن أماكن التخزين في حوض الليطاني محدودة بالعدد وبالسعة. إن الضبط الكامل لدفق النهر غير ممكن ولكن لا حاجة له لأن الربح الذي قد يحصل من تخزين إضافي يبقى ضئيلًا جداً.

إن الاستكشافات الأولية أظهرت إمكانية تطوير موقعين للتخزين (سدّين) سدّ في الجزء الأعلى من النهر في القرعون وفي الجزء الآخر في خردلة. إن سعة هذين الخزانين تبلغ مجتمعة حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعّب. والمنسوب المضبوط تحت الخزان الثاني قد يبلغ ١٦ متر مكعّب بالثانية. ولكن بسبب طاقة التخزين غير الكافية هذه سيكون منسوب النهر خلال سنوات الجفاف القاسي في حالة عجز ومن جهة أخرى يجب ترقّب دفق ضخم في السنوات الممطرة.

والطاقة الكهربائية المقدّر انتاجها بعد ضبط الدفق بواسطة الخزانين قد تبلغ متوسطة ٥٤٠ مليون كيلوات/ ساعة بالسنة (KWH) إذا لم تؤخذ بالحساب السنوات ذات الجفاف الأقصى.

الاستفادة من نهر الليطاني خارج حوضه

كما بيّنا آنفاً أن الإفادة من نهر الليطاني لري الأراضي ضمن الحوض لا تستعمل إلّا جزءاً من المنسوب السنوي بسبب قلّة الأراضي الممكن ريّها في الحوض. أما ما تبقى من مياه النهر فيمكن استعمالها في إسرائيل والأردن دون أن يؤثّر ذلك على قدرة الري وإنتاج الطاقة في حوض الليطاني.

إن تحويل الليطاني إلى حوض نهر الأردن لا يواجه صعوبات هندسية. يمكن تحويل أكثر من نصف المنسوب السنوي فوق سدّ خردلة إلى حوض الأردن دون أثر سلبي على قدرة الري الحالية أو المستقبلية في لبنان الجنوبي. إن هذا التحويل يغذى بأكثره من أمطار الشتاء المخزونة ويبقي عملياً كامل المنسوب الصيفي لحاجات الري في لبنان.

يجري التحويل بعد السدّين بواسطة قنوات وسيفونات وأنفاق. الطاقة المتوفّرة من الانحدار تستعمل بمعامل إنتاج الكهرباء ومن ثم تحوّل المياه إلى مجرى الأردن الأعلى Upper

Conduit لتوزّع بين بلدان حوض نهر الأردن.

وطبعاً أن مياه نهر الليطاني العالي المستوى يمكن استعمالها بشكل أفضل لري أراضي إسرائيل المرتفعة نسبياً ويبقى لمملكة الأردن أن تسحب حصّتها من المياه المتجمّعة في حوض الحولة تحت نقطة التحويل العليا. وهكذا أن الطاقة الممكن إنتاجها من المشروع المقترح ستساوي الطاقة التي يمكن إنتاجها عند استعمال الليطاني ضمن لبنان.

ويمكن التأكيد أنه في المراحل الأولى من التنمية تتوفّر كمّيات إضافية وضخمة من مياه الليطاني لا حاجة لها الآن في عمليات الري في لبنان للتحويل للمجرى الأعلى UPPER CONDUIT. كما أنه يمكن مؤقتاً استعمال هذه الكميات الإضافية مع ما لم يستعمل من مياه الليطاني المخصّصة لحوض نهر الأردن وأيضاً الجزء الذي لم يستعمل بعد من منسوب نهري الأردن واليرموك - لإنتاج الطاقة الكهربائية على نطاق واسع. ويمكن تحقيق ذلك بتسريع إنشاء الجزء القليل الكلفة من مشروع إنتاج الطاقة للبحر الميت بالاستفادة من اختلاف الإرتفاع بين الليطاني ومستوى البحر الميت وبتغذية هذا المشروع - مؤقتاً - بالماء الحلوة. ولما كانت كميات الماء من خارج الحوض التي يمكن تحويلها لإنتاج الطاقة في مشروع البحر الميت تنحصر بالكميات المسحوبة من الحوض للري ولما كانت تنمية أعمال الري تدريجية فإن كميات الماء الحلوة الإضافية ستكون كافية لمرحلة طويلة نسبياً. وبما أن كميات الماء الحلوة المحوّلة للري تزداد تدريجياً وباستمرار يصبح إنشاء مشروع بحر المتوسط - البحر الميت المكلّف ضرورياً وعندما يكتمل إنشاؤه يمكن استبدال الماء الحلوة بماء البحر.

ولما كان الانحدار إلى البحر الميت يبلغ أكثر من ٤٠٠ متراً تضاف إلى الانحدار المتوفّر حالياً فإن إمكانية إنتاج الطاقة من خلال هذا المشروع ستفوق بكثير الإمكانية المتوفّرة في حوض الليطاني - وتعود بالمنفعة الجمّة لبلدان تلك المنطقة المتعطّشة للطاقة.

وبالخلاصة

إن منافع تحويل نهر الليطاني تتلخّص بما يلي:

١ - لن يؤثّر تحويل مياه نهر الليطاني على تطوير أي مشروع ري في لبنان الجنوبي

٢ - لن يؤثّر تحويل مياه نهر الليطاني سلباً على ميزان الطاقة في المنطقة. بل بالعكس وفي المراحل الأولى ستزداد كثيراً إمكانية إنتاج الطاقة في حوض نهر الأردن.

٣ - إن تحويل المياه الإضافية من منسوب الليطاني الشتوي إلى حوض نهر الأردن سيوفّر المنافع الجمّة لري الأراضي المتعطّشة في إسرائيل والمملكة الأردنية(*).

٢٩ نيسان ١٩٥٤

(*) لقد تفضّل المحامي العم اميل غازي بمساعدتي في تعريب النص عن الانجليزية فله شكري.

مكتب الارتباط الخارجي
قسم مراقب الشؤون العبريه
القدس ٦/ ٦/ ١٩٥٤

النشـــره ١١٦

المعلومات والتعليقات التي نشرت في الصحـــف العـــبريه
عن مشروع ((كوطون)) اليهودى لاستغلال مياه الاردن واليرموك والليـــطاني

نشرت الصحف العبرية في اعدادها الصادره يوم ٤ الجارى معلومات عن مشروع المياه الاقليمي الذى تقدمت به حكومة اسرائيل كمشروع مضاد للمشروعين العربي والامريكي الى المستر اريك جولستون بواسطة سفيرها آبا ايبان .

والمشروع اليهودى هو من وضع المستر ((جون كوطون)) احد مستشارى شؤون المياه في حكومة اسرائيل واطلقت عليه الصحف اليهودية اسم مشـــروع ((كوطون)) .

تقول المعلومات اليهودية التي نشرت عن مشروع كوطون اليهودى انه يختلف عن مشروع جولستون الامريكي بثلاث نواح اساسية

الناحية الاولى : انه يشمل مياه نهر الليطاني في مشروع الرى الاقليمي للبلاد المجاورة لاعالي نهر الاردن . وقد روعي في وضعه زيادة كميات المياه المستغلة في المشروع من ١٢١٣ مليون متر مكعب في السنة ـ حسب مشروع جونستون ـ الى ٢٣٤٦ مليون متر مكعب توزع على سوريا ولبنـــان والاردن واسرائيل .

الناحية الثانية : وضع مشروع ((كوطون)) على اساس استغلال المياه بشكل اوسع واوفى بحيث يتناسب توزيع المياه مع طبيعة الارض والاقليم فـــي البلاد التي يشملها المشروع

الناحية الثالثه : وضع مشروع كوطون بشكل يجعل في الامكان تحقيقه على مراحل ، ويمكن كل بلد من تحقيق نصيبها في المشروع دون الارتباط بخطوات البلاد الاخرى في الموضوع ، اوعلى الاقل دون الارتباط بها في المراحل الاولية والمهمة في المشروع .

مدة المشروع اليهودى	وضع مشروع ((كوطون)) على ان تتم جميع مراحله في ٢٥ سنة ولكن المراحل الاولى للمشروع الخاصة برى الاراضي تنتهي خلال الثمان سنوات الاولى للمشروع ويدخل في ذلك رى اراضي النقب ووادى الاردن في المملكة الاردنيه وفي البلاد الاخرى

نفقات المشروع

وتبلغ نفقات مشروع ((كوطون)) ٤٧٠ مليون دولار ولكن المبلغ الذى يترتب على كل بلد ان تدفعه من هذه النفقات لا يزيد على ٢٠ مليون دولار في السنة • وهذا يجعل نفقات انتاج الكهرباء رخيصة كما يجعل ثمن المتر المكعب من المياه لا يزيد على سانت امريكي واحد اى نصف الثمن الحالي في اسرائيل •

الصحف العبريه تقارن بين المشروعين الامريكي واليهودى

والشروح التي جاءت في المصادر اليهود يتقول ان مشروع جونستون لا يشمل نهر الليطاني الذى يصب في البحر الابيض المتوسط ولا يخص لبنان بنصيب من مياه المشروع وهو يقتصر على مياه نهرى الاردن واليرموك فقط واستغلال ١٢٣١ مليون متر مكعب من مياههما في السنة بنفقات لا تزيد على ١٢١ مليون دولار ومدته لا تزيد على عشر سنوات ونطاق مشروع جونستون ضيق فيما يقدمه من مياه للري وقوة لانتاج الكهرباء • فالمساحة المقدر لهذا المشروع ان يرويها لا تزيد على ٩٤٠ الف دونم فقط • وهو يتجاهل حاجات اسرائيل الكبرى للمياه • في حين ان مشروع ((كوطون)) يؤمن لسوريا والاردن نفس كمية المياه والكهرباء في المشروع الامريكي ويخص لبنان بنصيب منهما ايضا •

ويمتاز مشروع كوطون ، على المشروع الامريكي ، في ان المشروع الامريكي بني على اساس دراسات ومعلومات جمعت سنة ١٩٤٣ في حين ان مشروع كوطون وضع على اساس تحقيقات هندسية ساهم فيها المستر جون كوطون نفسه سنة ١٩٤٩ خلال بضعة الاشهر التي قضاها في اسرائيل في تلك السنة • وقد روعي في مشروع كوطون ان يشتمل على ((المشروع الاقليمي اليهودى للري)) وتعزيزه بمياه نهر الليطاني ايضا • وستجني اسرائيل ثمرات هذا المشروع في الحقل الزراعي في سنة ٥٩ ــ ١٩٦٠ اما القوى الكهربائية التي يؤمنها المشروع فستكون تحت تصرف اسرائيل خلال سنتين او ثلاث سنوات على الاكثر ، والجدول التالي يبين الفرق في المساحات التي يرويها كل من المشروعين •

البلد	المساحة التي يرويها مشروع جونستون (بالدونمات)	المساحة التي يرويها مشروع كوطون (بالدونمات)
سوريا	٣٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠
لبنان	ـــــ	٣٥٠٫٠٠٠
الاردن	٤٩٠٫٠٠٠	٤٣٠٫٠٠٠
اسرائيل	٤٢٠٫٠٠٠	١٫٧٩٠٫٠٠٠
	٩٤٠٫٠٠٠	٢٫٦٠٠٫٠٠٠

المراحل الاولى لمشروع كوطون

وينطوى مشروع ((كوطون)) على مراحل • اولها اقامة انشاءات توليد القوى الكهربائيه وانشاءات الري المستعجلة في البلاد التي يتناولها المشروع وبذلك تحل مشكلة الري والكهرباء في تلك البلاد وتكون النفقات في هذه المرحلة مفيدة للوضع الاقتصادى • وتشتمل المرحلة الاولى للمشروع في المملكه الاردنيه على تحويل مياه المجرى الصيفي لنهر اليرموك بواسطة اقنية لري الاراضي الصالحة في وادى الاردن •

بحيرة الحاطوف وقناة طبريا ــ غور بيسان

اما في اسرائيل فتشتمل المرحلة الاولى على تحويل نهر الاردن جنوبي بحيرة الحولة لانتاج القوة الكهربائيه وتحويل الفائض من المياه بواسطة قناة الى بحيرة الحاطوف التي اعدت لتكون خزانا مركزيا لمياه الاردن ومن هذا الخزان تنساب في مجرى رئيسي الى الجنوب • وتشتمل المرحلة الاولى ايضا على بناء قناة من بحيرة الحولة لجر المياه منها الى غور بيسان

التعليقات الاولية للصحف العبريه على المشروع

وقد علقت الصحف العبرية الصادرة اليوم على الموضوع بمقالات افتتاحية تحمل وجهات نظر الاحزاب التي تنتمي اليها • ما عدا جريدة دافار التي تنطق بلسان اكبر الاحزاب اليهودية الحاكمة فانها لم تقل حتى اليوم كلمتها في الموضوع • وفيما يلي اهم ما قالته الصحف الاخرى في الموضوع •

كلمة ((عل همشمار)) لسان حال حزب المابام

اعتبرت الجريدة المشروع اليهودى بأنه المشروع الذى يعتمد على مياه الاردن لاحياء اراضي النقب واعدادها لسكن الشعب اليهودى المشرد في العالم • وقالت ان مشروع ((كوطون)) يواجه المشروعين الامريكي والعربي اللذين يهدفان الى سلب اسرائيل معظم مياه نهر الاردن والحيلولة بذلك دون اعمار النقب ودون تحصين دولة اسرائيل • فمشروع جونستون في نظرها يهب اسرائيل الثلث فقط من مياه نهر الاردن اما مشروع الجامعه العربية فلا يمنحها سوى الخمس فقط من مياه الاردن • والمشروعان ، الامريكي والعربي ، مما يقومان في مقاصدهما على شيء متفق عليه بين الحكومات العربيه ومنظمة الانشاءات في هيئة الامم المتحده وهذا الشيء هو اسكان اللاجئين العرب على اطراف الحدود الاسرائيلية (وما كنا لنعترض على هذا القصد لو كان يهدف الى السلام ولكنه في الواقع يهدف الى الضغط الدائم على اسرائيل • ولعل الفرق القائم بين مشروع جونستون والمشروع العربي هو ان الاول يراعي حاجات اللاجئين وبعض حاجة اسرائيل

في حين ان المشروع الثاني يريد سلب اسرائيل معظم ذلك القليل الذى يمنحها اياه المشروع الاول . والشيء الجدير بالالتفات في المشروع العربي هو انه بني بشكل قائم على التعاون بين البلاد العربية واسرائيل في تنفيذ المشروع . وقيام المشروع على هذا الشكل من التعاون لا يعود الفضل فيه الى حسن نية الحكام العرب وانما لتأكدهم من ان اصرارهم على عدم التعاون سيؤدى الى انفراد اسرائيل وحدها في المشروع وفوائده .

كلمة ((هارتس)) المستقلة

ورحبت جريدة هارتس بالمشروع اليهودى على اعتبار انه يوفر لاسرائيل سبعة اضعاف الطاقة الكهربائية التي يقدمها لها مشروع جونستون ويوفر لها المياه الرخيصة ويوسع الفائدة المرجوة من مشروعات الري . ولفتت الانظار الى ((ظاهرة مدهشة في المشروع العربي المضاد للمشروعين اليهودى والاميركي ، هي ان المشروع العربي لا يشجب مبدأ شمل اسرائيل في مشروع الري الاقليمي الشامل للمنطقة)) .

وتختم الجريدة قولها بانه لو كان المنطق والعقل هما اللذان يقرران الامور في الاقليم لقبول المشروع اليهودى حالا بالارتياح ولكن في الظروف الحاضرة لا نستطيع ان نمني انفسنا بان يقبل العرب مشروعنا . الا اننا نرجو ان لا تذهب فوائد هذا المشروع عن المستر اريك جونستون وحكومته

كلمة ((هابوكر)) لسان حال الصهيونيين العموميين

واعتبرت هابوكر ((جبهة المياه)) جبهة ثالثة يفتحها اعداء اسرائيل بعد جبهة الحرب المباشر في الجولة الاولى وجبهة الحصر الاقتصادى وقالت ان العرب عاشوا القرون الطويلة لا يقيمون وزنا لفلسطين وقد وضعوا مشروعات ري عظيمة في ايام امبراطوريتهم الممتدة من ايران الى شاطيء الاطلسي لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم ما عدا فلسطين فانها كانت مهملة . واليوم يعلم العرب ان الاسرائيليين يملكون بايديهم المفاتيح الحقيقية لاعمار البلاد ولذلك فهم يقاومونها لغل ايديها عن ذلك .

مة ((حيروت)) لسان حزب حيروت

ورأت الجريدة في اهتمام امريكا بمشروعات المياه في الاقليم محاولة اميركية لتوطيد النفوذ الاميركي في الشرق الاوسط وقالت نحن لا نعترض

من ناحية مبدأية على اهتمام امريكا بهذا الجزء من العالم . ولكن هل يتقدم الاميركان بمشروع المياه كاصدقاء لنا ام جريا وراء كسب مودة العرب . ونحن لم نفقد الامل بعد في ان ترجح كفة اسرائيل الديمقراطية على غيرها في نظر الاميركان ولو بعد حين . اما اليوم فان المستر جون فوستر دالس يحتم الضغط على اسرائيل ليس فقط بقطع المساعدات عنها كما فعل في السابق بل انه سيضيف عوامل ضغط مسألة تسليح العرب ايضا بالسلاح الاميركي . ولقد كان موشه شاريت مستعدا للبحث في المشروع الاميركي عندما حمله جونستون في زيارته الاولى الى اسرائيل ولذلك فليس من الواضح الان ما الذى تسفر عنه مساعي التوفيق بين المشروعات المتضادة للري الاقليمي . واغلب الظن انه سيقام ((جهاز ادارة)) على غرار جهاز لجان الهدنة المشتركة ، يشترك فيه عرب ويهود وفي حالة خلاف بين وجهات النظر يقوم رئيس الجهاز وسيكون على غرار ((بنيكه)) او ((هاتشيسون)) او ((دى ريدر)) بالفصل وترجيح الكفة التي يرى ترجيحها . فاذا قامت الشكاوى على خرق ((نظام المياه)) فان مجلس الامن سينظر في هذه الخالفات على غـــرار نظره في شكاوى خرق نظام الهدنة ... ولذلك يجب ان لا نسمح بقيام ((جهاز لجان المياه المشتركة)) وتجديد مهزلة جهاز لجان الهدنة المشتركة ... يجب ان لا يقوم هذا الجهاز لان مياه اسرائيل جزء من سيادتها واستقلالها ولن نسمح لـ ((لجنة مياه مشتركة)) ان تمس هذه السيادة بالسيطرة على مياه اسرائيل .

EMBASSY OF LEBANON
WASHINGTON

مديرية الشوؤن السياسية

رقم ٤٩٦٤

فى ٢٨ تموز ١٩٥٤

الدائرة السياسية
رقم ... ورد في ...
صدر في ... الى ...

وزارة الخارجية والمغتربين
الديوان
رقم ١٩٦١٢ ورد في ٥/٨
صدر في ٥٤/٨/٦ الى ...

الموضوع : تصريح لرئيس حكومة اسرائيل

ارسال نسخة الى السيد ابرهيم عبدالعال

معالي وزير الخارجية والمغتربين المحترم

اتشرف بايداعكم نص التصريحات الصحافية التي ادلى بها رئيس حكومة اسرائيل في الثامن والعشرين من تموز سنه ١٩٥٤ مبينا فيها موقف حكومته من مشروع جونستون لاستثمار مياه الاردن واصرارها على شمول المشروع لنهر الليطاني وموضحا موقفها من المشروع البريطاني الاميركي لتسوية الحال على الحدود الاردنية ــ الاسرائيلية ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

ش. ردماليث

السفيــــر



الموفقات : ثلاث نسخ من تصريح رئيس حكومة اسرائيل كما اذاعه راديو القدس ٠ النص مترجم عن العبرية في نشرة الاذاعات الاجنبية لوزارة الخارجية الاميركية

ISRAEL

June 29, 1954

SHARETT EXPLAINS STAND ON WATER TALKS

Jerusalem, Israeli Home Service, in Hebrew, June 28, 1954, 1730 GMT--M

(Sharett press conference)

(Text)

"Israel's attitude toward every water plan depends on the measure of confidence she can have that the proposed distribution of water safeguards her rights and satisfies her vital needs in the next few years and in the future," Premier and Foreign Minister Moshe Sharett said today. He made this announcement at the beginning of a press conference held this afternoon in Tel Aviv.

Summing up the talks conducted last week between representatives of the Israeli government and President Eisenhower's Special Ambassador, Eric Johnston, Sharett said that these talks showed a common desire to bring about a coordinated development of the region, but that the talks had not yet ended in agreement. Sharett noted that the Israeli Government has not yet received direct reports about the partial agreement reached, according to reports published in Cairo, between Johnston and representatives of the Arab States after Johnston' visit to Israel. The Government is now awaiting clarification of this matter.

The Premier declared that the talks with Ambassador Johnston and his assistants were designed to investigate the possibilities of coordination of the plans for the exploitation of the waters of the Jordan and the Yarmuk, for the purpose of carrying out irrigation and hydroelectric projects for the benefit of those countries which have rights on these rivers. Mr. Johnston saw no possibility of including in the framework of the negotiations the question of making use of a part of the water of the Litani River in Lebanon. His reasons were that the Lebanese Government has not given its consent to this and that the Litani is a river which flows entirely within the territory of one country and that therefore there are no international considerations concerning this river.

The Israeli Government, however, did not change its opinion that only by making use of the waters of the Litani River, which are wasted today, can any water distribution be reached which would insure full development possibilities.

The short-term aim of the talks, the Premier declared, was to determine an allocation of water is the first stage which would make possible the beginning of work on certain projects without delay. This would be possible by guaranteeing certain quantities of water to Israel and the Arab States--quantities which would be sufficient for development plans for several years.

Ambassador Johnston, on the other hand, insisted that it is now necessary on the part of interested countries to determine the basis for the distribution of all the water in the river basin. The representatives of Israel did not object to this approach but were unable to accept the principle adopted by Mr. Johnston that the (possibilities) for efficient water exploitation for the purpose of irrigating the land within the river basin should be considered the basis for the final distribution of water. Sharett noted that no agreement was reached on this point.

The Premier declared further that Israel's representatives showed a sympathetic attitude toward the plan for the settlement of Arab refugees in the Jordan Valley, within the framework of the general irrigation plan of the Jordan Kingdom. The Israeli representatives, however, considered excessive the quantity of the water allocated for this purpose under the American plan.

Continuing his announcement Sharett said that the talks made it clear that the implementati of certain projects in the neighboring countries depend on Israel's consent and cooperatio with regard to storage of the Yarmuk water in the first stages of the implementation of the Plan, it was found that this was possible without making use of Lake Tiberias. Neverthele Johnston explained that engineering necessities would require the use of Lake Tiberias as a storage lake in the future. This question, too, remained open as far as the Israeli

The Premier stated finally that the Israeli representatives opposed any international control over the water sources. The U.S. Delegation explained in this connection that the intention is to establish the quantities of water which would be diverted from the common sources for the needs of each side.

In reply to a question on this matter, Sharett hinted that in the Israeli Government's oping it is desirable to leave the question of supervision to the sides directly concerned in the matter. This, however, remains impossible as long as no direct relations exist between the states in the region.

In reply to a question whether any change has occurred in the Government's attitude with regard to the Bnot Yaacov project, Sharett answered in the negative and explained that as a matter of principle Israel's right to carry out thisproject does not depend on the outcome of the talks with Mr. Johnston. There is no parallel between Syria's position with regard to the Jordan and Israel's position with regard to the Yarmuk River. While that part of the Jordan River which flows inside Israeli territory does not border on Syria, Israel's right with regard to the water of the Yarmuk River is based on four clear reasons: 1--Israel borders on this river. 2--It is a fact that the Jordan Valley settlements are using the water of the Yarmuk. 3--The electric company has a concession on the water of the river. 4--The plan for the exploitation of the Yarmuk requires the construction of a dam within Israeli territory.

In reply to the question about what Israel would do if no agreement on the regional plans should be reached, Sharett declared that in that case Israel would continue to work according to its own plans for the country's development.

In reply to journalists questions about the proposals of the United States and Britain in connection with the situation along the Israel-Jordan border, Sharett said that it is true that the Government has discussed these proposals but it has not yet adopted a final attitude. The Premier explained nevertheless that several of the proposals, if adopted, would require changes and amendments in the armistice agreement. It is a big question whether such changes are at all desirable. What is more, there remains the question whether there is any sense in changing an agreement whose existing articles are being violated by the other side and without being certain that the other side is willing to cooperate in its implementation.

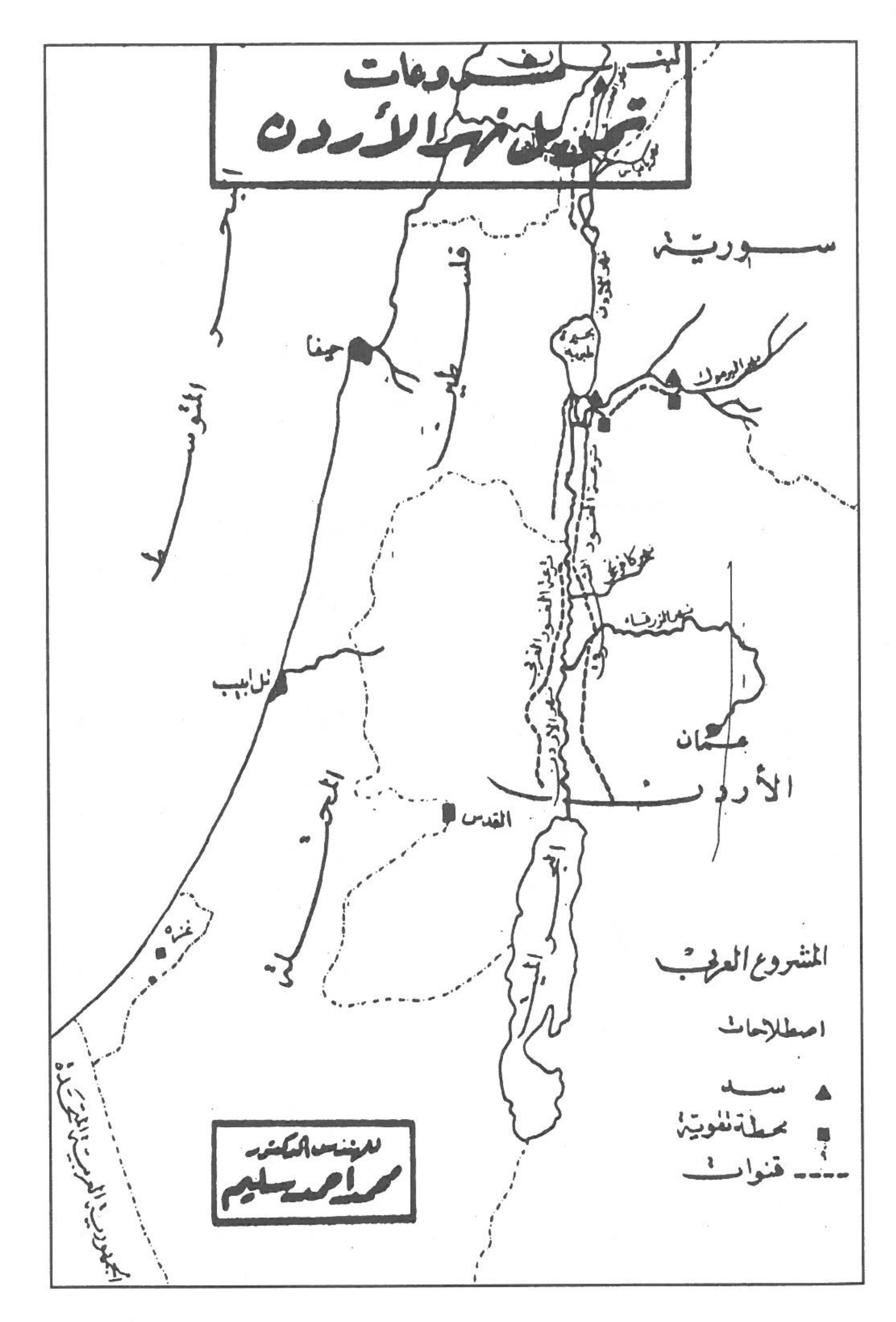
With regard to the various paragraphs, the Premier said that there are paragraphs which can be accepted while other paragraphs have to be rejected. First of all, however, whether the general trend of the proposals fits into the armistice agreement must be investigated.

In reply to another question, Sharett explained that no proposal has been made regarding a corridor between the Gaza strip and Jordanian territory via Israel. But even in its present form the proposal connected with this matter cannot be accepted by Israel. The Premier pointed out that the proposals include no paragraph concerning the replacement of the U. N. Chief of Staff or the appointment of British observers.

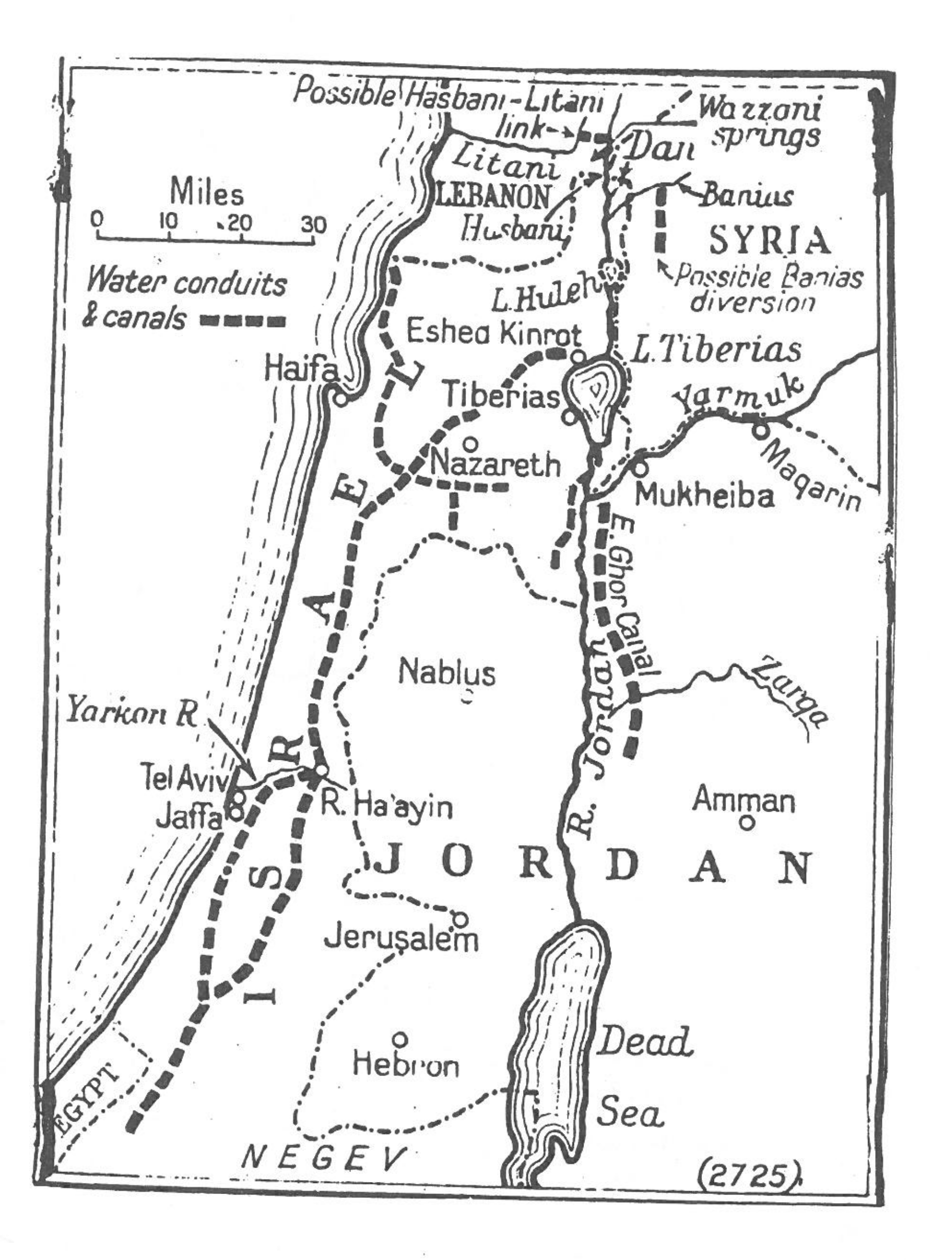
He replied in the affirmative to a question whether those who submitted the proposals had asked the Israeli Government to comment on the proposals and make counterproposals.

In reply to another question, the Premier replied that no change has occurred in the Israeli Government's attitude toward the Israel-Jordan Armistice Commission.

The remainder of the press conference was devoted to the Government's internal policy. As to the Government's opinion on the question of the doctors strike, the Premier expressed the hope that the doctors would not resort to a strike and turn Israel into the first state in the world where the medical profession makes use of the strike weapon. This has nothing to do with whether the doctor's claims are justified or not. There is no doubt, Sharett added, that the doctors did not clearly realize the destructive consequences which would result from such a step, which might undermine the foundations of the public medical services in Israel. The Premier finally expressed the hope that a method would be found to satisfy the requests of the medical profession in the course of time without any strike on the part of the doctors.



ما ورد في التايمز اللندنية (١١ أيار ١٩٦٥)



(٧)

استقلال لبنان وإسرائيل(*)

إن الحروب المركّبة التي عانى منها لبنان خاصة منذ عام ١٩٧٥ تتصل بشكل رئيسي بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي. وكلّ بحث في تطوّر لبنان كدولة وكمجتمع وكإقتصاد، منذ مطلع هذا القرن، لا يمكن أن يكون موضوعياً إذ لم يولِ الأهمية اللازمة لهذا الصراع. ومستقبل لبنان، كما أكد أكثر من باحث، مرتبط استراتيجياً بمنطقة الشرق الأوسط كلها.

من هنا كان تأثير إسرائيل، عندما كانت مشروع دولة وبعدما أصبحت دولة مستقلة، على لبنان عندما كان مشروع دولة وكذلك بعدما أصبح دولة مستقلة.

وإذا كان موضوع إسرائيل واستقلال لبنان يفترض التطرّق إلى موقف إسرائيل، وقبلها الوكالة اليهودية، من استقلال لبنان، وبالتالي تفصيل دور السياسة الإسرائيلية بالنسبة لمختلف الأحداث والأزمات التي عصفت بالوضع اللبناني قبل حروب ١٩٧٥ وما بعدها. وإذا كان هذا الموضوع يفترض التعمّق في أهداف واستراتيجيات إسرائيل باتجاه لبنان على الأصعدة كافة (سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وإيديولوجياً وإعلامياً وجغرافياً إلخ...) خاصة خلال تصاعد تدخّلها في الوضع اللبناني منذ مطلع السبعينات - وهذا الأمر يفترض الإرتكاز على وثائق لم يتمّ كشفها حتى الآن - فإننا في مداخلتنا سنركّز على قضايا الحدود والمياه وتوطين اللاجئين معتبرين أن الأهداف الإسرائيلية باتجاه لبنان ومسألة استقلاله أصبحت واضحة. فعلى الصعيد الإستراتيجي تسعى إسرائيل لتفكيك الصيغة اللبنانية من خلال تعميق الإنقسامات الطائفية لتسوّغ لاحقاً تعميق الإنقسامات على صعيد المشرق العربي ككل. وهذا التفتت يسمح لها بالهيمنة على المنطقة والتدخل مع مختلف الأطراف لفرض هيمنتها ونفوذها. كما تسعى للقضاء على الدور الثقافي والإعلامي والإقتصادي للبنان باعتباره طليعة حركة الحداثة والنهضة والحريات في العالم العربي، وباعتباره مركز الخدمات المصرفية والتجارية في العالم العربي. وعلى الصعيد العسكري تسعى لتعطيل فعالية الوجود الفلسطيني في لبنان، هذا الوجود الذي غذّى النهوض المقاوم للشعب الفلسطيني في الداخل. باختصار تسعى إسرائيل لتحويل لبنان من دولة مستقلة

(*) بحث قدم الى المؤتمر الذي عقدته الحركة الثقافية - أنطلياس بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان (١٩٤٣-١٩٩٣)، وقد نشر في كتاب بعنوان «استقلال لبنان وتحدّيات المرحلة الراهنة»، أعمال المؤتمر الوطني ٢٧ و٢٨ أيار ١٩٩٣، منشورات الحركة الثقافية أنطلياس، ت٢ ١٩٩٣، ص١٣٠ - ١٦٧.

إلى كيانات هشة متناحرة تابعة للهيمنة الإسرائيلية، وذلك في إطار منظومة الشرق الأوسط الذي تسعى لقيامه على أنقاض النظام الإقليمي العربي.

أولاً: الصراع على المجال الجغرافي - قضية الحدود

إن فلسفة الحركة الصهيونية التي تركّز على تحويل كل يهود العالم للعيش في دولة إسرائيل، فرض على هذه الدولة أن تكون ذات حدود متغيّرة باستمرار. من هنا رفضها الإعتراف بالحدود الدولية مع الدولة اللبنانية. ومن هنا سعيها المستمر إلى تغيير هذه الحدود. هذا الموقف يرتكز على تفسير مادي للآية التي وردت في إصحاح الخلق «الذريتك أعطي هذا البلد من نهر مصر إلى النهر الكبير» (إصحاح ١٥، آية ٨)، كما يرتكز هذا الموقف على قراءة مشوّهة لفترات معينة من التاريخ، حيث يتمّ التأكيد أن الحدود التاريخية لإسرائيل هي الحدود التي كانت خلال حكم داوود وسليمان وهي تشتمل على المنطقة المحصورة بين صيدا على البحر المتوسط ومنها حتى جنوب دمشق، وفي الشرق من جنوب دمشق، شرق عمان شرق معان، شرق العقبة على خليج العقبة، وفي الغرب الخط الواصل من جنوب رأس النقب على خليج العقبة وحتى شرق مدينة العريش (مراجعة الخرائط الموجودة في الكتاب الصادر حديثاً ص ٨ و١٠ و١١ و١٣ و١٥ **The land that became Israel, Studies in historical geography, edited by Ruth Kark.**

ومن جملة الأدلة التي تعطى على اعتبار جنوب لبنان جزءاً. من أرض الميعاد توطن أربع قبائل عبرانية فيه (آشر، إيزاشر، زوبولون، نفتالي)(١).

ومنذ قيام الحركة الصهيونية، كان هناك خط ثابت لديها باعتبار جنوب لبنان، على الأقل، امتداداً طبيعيّاً وجغرافياً للجليل. وقد وضّحتُ في كتابي «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦» تفاصيل المداخلات التي قامت بها الحركة الصهيونية لتوسيع حدود فلسطين باتجاه الشمال وبيّنت الأهمية التي أولاها قادة الحركة الصهيونية لمسألة مياه جنوبنا بالنسبة لمستقبل الدولة العبرية.

لقد ظلت الحركة الصهيونية ثابتة في موقفها الضمني بالنسبة للحدود التي تؤمن بها حدوداً حقيقية لفلسطين متّبعة سياسة المراحل. أي إنها توافق مؤقتاً على الأمر الواقع ولكنها تسعى لتغيير هذا الواقع عندما تسمح الظروف بذلك. وهذا ما ذكره أحد الباحثين الأميركيين (برنارد راش) حيث قال:

«إن الإتجاهات السياسية الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي كان منقسماً بالنسبة لتحديد الرقعة أو الحدود التي يريدونها ومن ثم اتفقوا على شيء واحد وهو عدم التكلّم عن هذا الموضوع وتركه للوقت والظروف التي ستحدّد مقدار الرقعة التي يمكن أن تضمّها. إسرائيل تبدو

(١) George Adam Smith, the Historical geography of the Holy Land, London, 1894, P.415.

وكأنها آخذة بمفهوم راتزل للحدود السياسية. هذا المفهوم البيولوجي الذي يركّز على التوسّع والإستيلاء على المناطق والأقاليم العامة في إطار هاجس إعلاء سلطان الدولة وقوتها». يقول بن غوريون: «ليست المسألة مسألة احتفاظ بالوضع الراهن، فعلينا أن نقيم دولة غير متجمّدة، دولة ديناميكية تتجه إلى التوسع»(٢).

أ - المنظور الإسرائيلي لمسألة الحدود مع لبنان

١ - الدولة قامت على جزء من أرض إسرائيل والمطلوب تحقيق الحدود الآمنة

إن الخط التاريخيّ الذي حكم الفكر الإستراتيجيّ لزعماء إسرائيل شدّد باستمرار على ضرورة التوسّع وبخاصة نحو منابع المياه اللبنانية وفي طليعتها الليطاني. وغولدا مائير قالت في الكنيست: «إن الحدود الصحيحة هي الأماكن التي يقطن فيها اليهود، لا الخطوط المرسومة على الخرائط». وليفي أشكول يرى أن الحدود الآمنة هي في سلام «يؤمن لنا حدود الأمن في الشرق الأوسط وحرية الملاحة في الغرب، وسيطرة على منابع المياه (الشمالية)... أما ييغال آلون فقد قال: «إن على إسرائيل أن ترسم حدودها وفق احتياجات الأمن، وارتباطنا التاريخي بالبلد، والإمكانيات السياسية». ويضيف في مجال آخر: «وتتكوّن مع حركة وموقع حارث الأرض والعامل اليهودي». ويؤكد أن خطوط الهدنة التي كانت قائمة عام ١٩٤٩ «لا يمكن أن تكون حدوداً دائمة. إنها، في غالبيتها، خاوية من أي قيمة استراتيجية، عودة إسرائيل إليها تعني عودتها إلى مصيدة موت استراتيجية محتّمة». ويعلّل وجهة نظره هذه بقوله: «إن حدود إسرائيل السياسية» يجب أن تكون «حدوداً آمنة من الناحية الإستراتيجية».

وعام ١٩٥٢، صرّح بن غوريون قائلاً:

«كل دولة تتكوّن من أرض وشعب، وإسرائيل لا تشكّل استثناء لهذه القاعدة ولكنها دولة ليست مطابقة لأرضها أو لشعبها. فحين قامت الدولة لم تكن تضمّ سوى ٦٪ من مجموع الشعب اليهودي. وعلينا أن نقول إن الدولة قامت فوق جزء من أرض إسرائيل».

وعام ١٩٧٢، نشرت صحيفة معاريف (٧ تموز) حديثاً لغولدا مائير ننقل بعض ما ورد فيه:

- ما هي حدود الأراضي التي تعتبرونها ضرورية لأمن إسرائيل؟

- إذا كنت تريد أن تقول إنه يتعيّن علينا أن نرسم خطاً لحدودنا، فهذا أمر لم نفعله. وسننفّذه عندما يجيء الوقت المناسب. ولكن يجب أن يعرف الناس أن من أساسيّات سياستنا عدم النصّ في أي معاهدة للسلام على حدود ١٩٦٧، فلا بدّ من إدخال تعديلات على الحدود. نريد تغييراً في حدودنا، في كل حدودنا، من أجل أمن بلادنا».

(٢) عن كتاب بن غوريون، بعث إسرائيل ومصيرها، نيويورك ١٩٥٤، ص ٤١٩.

وفي ١٠ آب ١٩٦٧، قال دايان: «نحن لا نحتاج إلى حدود دائمة فقط بل إلى حدود تضمن السلام». وأضاف: «الحديث عن قداسة الحدود في هذه المنطقة مجرّد هراء... والحدود في منطقتنا ليست شيئاً ثابتاً بل هي دائمة التغيير والتعديل»[٣].

٢ - الحدود الآمنة ليست خطوط اتفاقيات الهدنة

إن الخطوط التي تحدّدت في اتفاقيات الهدنة اعتبرتها أغلبية القيادات السياسية الإسرائيلية خطوطاً مؤقتة. فليفي اشكول اعتبر - في تصريح بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٧ - «أن خطوط الهدنة قد جرى الإتفاق عليها عام ١٩٤٩ بناءً على اعتبارات عسكرية فقط وأن هذه الخطوط ليست حدوداً طبيعية». وأضاف أن هدف حكومته هو «تعيين حدود قومية آمنة ومتفق عليها في إطار معاهدات الصلح». أما إيجال آلون فقد قال في الكنيست بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٨ إن جميع الخرائط التي أصدرتها مصلحة المساحة الإسرائيلية التي تتضمّن علامات خطوط الهدنة سنة ١٩٤٨ أصبحت أثرية وتاريخية وأصبحت في ذمة التاريخ. وأن إسرائيل لا تعترف بخطوط الهدنة لسنة ١٩٤٨».

وفي ١٠/٣/١٩٦٩، يقول آلون: «إن خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ليست حدوداً يمكن الدفاع عنها ولا يمكن العودة إليها». ويربط آلون تخطيط حدود إسرائيل السياسية باحتياجات الأمن (أي الحدود الآمنة)، والميل الخارجي للشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل (أي الحدود التاريخية)، والإمكانيات السياسية.

٣ - إسرائيل تلغي اتفاق الهدنة مع لبنان من طرف واحد

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، اتخذت إسرائيل موقفاً بإلغاء اتفاق الهدنة مع لبنان متذرّعة ببعض الحجج الواهية. منها القول بأن رسالة رئيس وزراء لبنان المرحوم رشيد كرامي أكدت تضامن لبنان مع دول المواجهة في ٣١/٧/١٩٦٧. فسارع وزير خارجية إسرائيل في ١٤/٨/١٩٦٧ إلى إلغاء اتفاقية الهدنة مع لبنان من طرف واحد. وقد أضاف ديفيد كيمحي جملة حجج لإلغاء اتفاق الهدنة منها توقيع لبنان لاتفاق القاهرة.

٤ - ربط تحديد الحدود بالتفاوض

لم توضح إسرائيل بشكل مستمرّ مفهومها للحدود بل ربطت هذه الحدود بالمفاوضات وبمعاهدات السلام التي سيتمّ الإتفاق عليها مع الدول المجاورة.

فجولدا مائير تذكر عام ١٩٧٠: «سوف نوافق على السلام الحقيقي والذي سوف نصل إليه بين أطراف النزاع بواسطة المفاوضات المباشرة التي ستؤدي إلى الأمن والإعتراف وحدود متّفق عليها، وهذا ما نسمّيه السلام الدائم والذي يمنع الحروب في المنطقة».

(٣) الجيروزاليم بوست، ١٠ آب ١٩٦٧.

أما شيمون بيريز فيقول في ١/١/١٩٧١: «... لهذا يجب عند المفاوضات تنظيم الحدود في مناطق قابلة للدفاع عنها. فإن الحدود في رأيي أكثر أهمية من الضمانات». ويضيف بيريز في حديث نقلته وكالة رويتر في ٢٧/٢/١٩٧١: «إنه يعارض تقديم خريطة الحدود الجديدة التي تطلبها إسرائيل، فإن إسرائيل ليست في عجلة من أمرها كي تصنع مثل هذه الخريطة التي إذا قدمناها لتمثّل الحد الأدنى فلسوف نُتّهم بالرغم من ذلك في التوسّع، ولكن يجب تقديم هذه الخريطة عندما يوافق العرب على التفاوض معنا مباشرة». وفي المعنى نفسه، يقول مناحيم بيغن في ١٠/٣/١٩٧١: «لا يجب على إسرائيل أن تقدّم خريطة حدود، فالخريطة التي ستقدّم كحدّ أدنى ستتحوّل في المفاوضات إلى حدّ أقصى نطالَب بالتراجع عنه. وبالتالي، فتقديم هذه الخريطة سيعود في كل حال بشرّ كبير».

أما رابين فيقول في ١٩/٩/١٩٧٤ (هاآرتس): «إن المفاوضات في المرحلة المقبلة ستكون حول السلام. أما مشكلة الحدود فهي جزء من المفاوضات حول السلام...».

هكذا تبدو إسرائيل متمسّكة بالأراضي التي تحتلّها، فتخفي مطاليبها الأساسية، وتتقن فن المناورة وتعتمد على سياسة الأمر الواقع والضغط لإجبار العرب على الإقرار بالحقائق الجديدة.

وكدليل على فن الخداع والمناورة، نعرض جواب إسرائيل على أسئلة يارينغ عام ١٩٦٩: في مطلع آذار من عام ١٩٦٩، طرح مندوب الأمم المتحدة غونار يارينغ ١٤ سؤالًا على المسؤولين في كل مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. ولقد تمحورت الأسئلة ٣ و٤ و٥ حول مفهوم سيادة الدولة على أراضيها وماهية الحدود الآمنة والمعترَف بها بالنسبة إلى هذه الدول.

جواب إسرائيل على المندوب الدولي، الذي سُلِّم في ٢ نيسان ١٩٦٩ وضّح موقفها من مسألة الحدود.

جواب السؤال الثالث:

«توافق إسرائيل على الإعتراف بالسيادة واحترامها وعلى الأمن الإقليمي والإستقلال السياسي للدول العربية المجاورة.

إنّ هذا المبدأ سيُضمَن في معاهدات السلام التي تحدّد الحدود المتّفق عليها».

جواب السؤال الرابع:

«إن حدوداً آمنة ومعترفاً بها لم توجَد يوماً من الأيام بين إسرائيل والدول العربية. وعليه، فإن من الضروري تحديدها الآن كجزء من عملية الوصول إلى السلام. ويجب استبدال وقف إطلاق النار بمعاهدات سلام، تحدّد حدوداً آمنة ودائمة ومعترفاً بها، كما يُتّفق عليها بالمفاوضة بين الحكومات المعنية».

ما هي الخلاصة التي يمكن إبرازها؟

١ - إسرائيل تسعى لتغيير كل حدودها.

٢ - ترفض إسرائيل اعتبار خطوط وقف إطلاق النار بمثابة حدود.

٣ - تخطيط الحدود يخضع لاحتياجات الأمن والحدود التاريخية.

٤ - تخطيط الحدود يرتبط بمعاهدات سلام.

٥ - إسرائيل ألغت اتفاق الهدنة مع لبنان.

ب - المنظور اللبناني لمسألة الحدود بمواجهة الطرح الإسرائيلي

إن مسألة الحدود ووضوحها واحترامها هي من المسائل المركزية في العلاقات الدولية. وسيادة الدول واستقلالها يرتبطان بتوضيح ترسيم الحدود. وممارسة السيادة والإستقلال تكون ضمن حدود الدولة ومن قبل القوى العسكرية الوطنية. من هذا المنطلق، فإن الردّ اللبناني على الطروحات الإسرائيلية يرتكز على قاعدة صلبة من منظار القانون الدولي. وفي مواجهة المخطط الصهيوني الذي يسعى لتغيير الحدود الدولية الجنوبية للبنان بهدف السيطرة على المياه وعلى الأرض، يجدر بنا أن نذكّر بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومهما حاولت الديبلوماسية الإسرائيلية أن تؤكد أنها غير طامعة بالمياه أو الأرض، فإن البروفسور نئمان أحد وزراء حكومة بيغن عام ١٩٨٢ فضح الأطماع الصهيونية الأكيدة عندما قال:

«أمامنا فرصة عظمى ينبغي على إسرائيل أن تغتنمها لإقامة نظام جديد في لبنان... يجب أن يستعد الجيش ليبقى وقتاً طويلاً في لبنان. وخلال ذلك تستطيع إسرائيل أن تحسّن وضعها الإقتصادي ومركزها من الناحية الفنية الإدارية في منطقة تُعتبر تاريخياً جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل الكبرى... وستتمكن ولا شك من أن تدخل في الخطة الإنمائية الجزء الجنوبي من لبنان حتى نهر الليطاني...»

ورداً على هذه الأطماع، فالموقف اللبناني الساعي لحماية الإستقلال والسيادة الوطنية يجب أن يركز على ما يلي:

١ - في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، تمَّ التوصّل إلى اتفاق لتحديد الحدود بين منطقة الإنتداب الفرنسي ومنطقة الإنتداب البريطاني، وبخاصة بين لبنان وفلسطين. وفي آذار ١٩٢٣، تمَّ التوصّل إلى رسم الحدود بين لبنان وفلسطين وسوريا من خلال اتفاق سُمّي اتفاق بوله - نيو كومب.

٢ - هذا الإتفاق أصبح له صفة دولية بعدما تقدّم به الطرفان الإنكليزي والفرنسي إلى عصبة الأمم. إذن عندما نقول عبارة «الحدود المعترف بها دولياً» نعني اتفاق بوله - نيو كومب المكرّس من قبل عصبة الأمم.

٣ - هذا الترسيم وضع نقاطاً محدّدة على امتداد الحدود الفلسطينية - اللبنانية، وعدد هذه

النقاط ٣٨ نقطة، ثم أُكملت هذه النقاط بين سوريا وفلسطين لتصل إلى الرقم ٧١.

٤ - في العام ١٩٢٦، تمّ التوقيع على اتفاق حسن جوار بين السلطات الإنجليزية المنتدبة على فلسطين والسلطات الفرنسية المنتدبة على لبنان وسوريا.

٥ - في العام ١٩٤٩ (١١ أيار)، تمّت الموافقة على انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، وعلى نحو استثنائي، فقد رُبطت عضويتها بشروط وردت في مقدمة القرار: «... ومع الأخذ بعين الإعتبار، إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفّظ التزامات الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق، وتقيّدها بواجباتها، منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة.

ومع الأخذ بعين الإعتبار التصريحات والشروحات التي قدّمها ممثلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة، والتي تعهدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ (المتعلقة بالحدود)، وفي الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨ (التقسيم أو التعويض على اللاجئين)، فإن الجمعية العامة تقرّر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة».

٦ - إن مَنْ يعود إلى محاضر جلسات التوقيع على اتفاقية الهدنة (٢٣ آذار ١٩٤٩) يلاحظ حرص المفاوض اللبناني على أن يتضمّن الإتفاق مادة صريحة لا لبس فيها تدلّ على الإعتراف بالحدود السياسية المعترف بها دولياً. وقد احتدم الجدال حول هذه النقطة، مما أطال الجلسات عدة أيام، بعدما كان المفروض أن يتم الإتفاق والتوقيع في جلسة واحدة، وبالفعل، فقد جاء في المادة الخامسة:

«أ - يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين».

٧ - بين ٥ و١٥ كانون الأول ١٩٤٩ حصل مسح جغرافي أدى إلى ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل من خلال لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية وبإشراف مندوب من الأمم المتحدة. ونودّ أن ننشر تعريباً حرفياً لهذا الإتفاق نظراً لأهميته البالغة في المفاوضات الحالية. أما جواب الحكومة اللبنانية الذي تلقّاه السيد يارينغ في ٢١ نيسان ١٩٦٩، والموقّع من وزير الخارجية يوسف سالم، فقد جاء فيه:

«... من الطبيعي أن خطوط الهدنة لم تتبدّل مطلقاً، وهي تتطابق بالإضافة إلى ذلك مع الحدود التي اعترف بها دائماً دولياً كحدود لبنان سواء في الوثائق الدبلوماسية الثنائية، والمتعدّدة الأطراف، أو من جانب عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، والميثاق الذي أسهم لبنان إسهاماً فعلياً في وضعه، والذي أقرّ بسيادته وبكيانه الحالي...»

٨ - بعد عملية الليطاني عام ١٩٧٨، صدر عن مجلس الأمن القرار ٤٢٥. وقد جاء في مادته الأولى: أ - يطلب أن تحترم بدقة وحدة الأراضي اللبنانية، وكذلك سيادة واستقلال لبنان السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً وتطبيقاً لهذا القرار أرسلت القوات الدولية إلى

الجنوب طبقاً للقرار ٤٢٦.

وفي ١٩٧٨/٩/١٧، صدرت وثيقة كامب دايفيد. وقد ورد فيها: «إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية، والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرّضة لتهديدات أو أعمال عنف».

على صعيد آخر، لحظت هذه الوثيقة ما يلي:

١ - «تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان. ومن الخطوات الواجب اتخاذها: الإعتراف الكامل، إلغاء المقاطعات الإقتصادية وغيرها».

هكذا يبدو أن الموقف اللبناني يرتكز على القانون الدولي ويتمتّع على الصعيد النظري بكل مقوّمات الشروط الشرعية الدولية.

أما بالنسبة إلى اتفاقية الهدنة، فقد ركّز لبنان على تمسّكه بها في عدة مناسبات:

أ - وزير الخارجية جورج حكيم (ت١ ١٩٦٧) ووزير الخارجية فؤاد بطرس (ت١ ١٩٦٨) ومندوب لبنان في الأمم المتحدة أكّدوا جميعاً على استمرار تمسّك لبنان باتفاقية الهدنة.

ب - السفير أنطوان فتّال ردّ، خلال المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية (٨٢/١٢/٢٨) على النظرية الإسرائيلية قائلاً: «لقد اتهمت الحكومة الإسرائيلية لبنان بأنه أعلن الحرب وفق الأصول الكلاسيكية مما كان يلغي آنذاك اتفاق الهدنة، إنما نؤكّد أننا رفضنا دائماً ونرفض هذه النظرية. إن لبنان لم يعلن الحرب على إسرائيل عام ١٩٦٧ ولا خاضها ولا قام بأية أعمال عسكرية، والمجتمع الدولي يؤكد ذلك». ثم يذكر فتال: «بأن المادة الثانية من هذا الإتفاق تنصّ على أنه يظلّ حتى الوصول إلى حلّ سلميّ بين الأطراف. وتدلّ كذلك على أن لهذا الاتفاق طابعاً دائماً ونهائيّاً ممّا يميّزه عن اتفاقيات الهدنة التقليدية...». ويستنتج «أن اتفاق الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية لا يمكن أيّاً من الفريقين إلغاءه. أي إنه ليس بمقدور لبنان ولا إسرائيل الإنفراد في تقرير تجاهل الإلتزامات المترتّبة من جرّاء هذا الإتفاق، (وبالتالي) فإن اتفاق رأس الناقورة لا يزال الأداة القانونية التي تسوس العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية»(٤).

وكذلك، فإن الدكتور ادمون نعيم يؤكد «أن اتفاق الهدنة يبقى ساري المفعول حتى تحقيق الحلّ السلمي بين البلدين»(٥).

والأمم المتحدة من جهتها اعتبرت اتفاقية الهدنة(٦) ما تزال قائمة قانونياً من خلال موقف

(٤) حاليات، العدد ٢٨، خريف ١٩٨٢، ص ٢٧١-٢٧٢.
(٥) حاليات، العدد ٢٩، ص ١١.
(٦) راجع مقال نبيل خليفة، مجلة المستقبل، السنة ١٢، العدد ٥٩٣.

أمينها العام بتاريخ ٦٧/٩/١٥ ومن خلال قرارات مجلس الأمن (٣٣٢ تاريخ ٧٣/٤/٢١، والقرار ٤٥٠ تاريخ ٧٩/٦/١٤، والقرار ٥٠١ تاريخ ٨٢/٢/٢٦).

ج - الحدود الدولية للبنان الجنوبي من خلال بعض وثائق مؤتمر السلام

إذا كان من الأهمية بمكان التوقف عند تحليل خلفيّات مؤتمر السلام وظروف انعقاده والمنطلقات التي توجّه أعماله، وإذا كان منطق بعض الزعماء اللبنانيين الداعين إلى مقاطعته يوجب التوقّف عنده لما له من القوة والتماسك، فحسبنا الآن أن نستقرئ ما ورد في بعض وثائق المؤتمر المنشورة(٧) حول مسألة حدودنا الجنوبية:

١ - الموقف الأميركي

أ - في خطاب الدعوة إلى المؤتمر تمّ التأكيد على أن أساس التفاوض هو القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

ب - في رسالة التطمينات الأميركية إلى لبنان، أكدت الولايات المتحدة على: مبدأ الأرض مقابل السلام طبقاً لقراريّ مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.
- استمرار تأييد القرار ٤٢٥.
- حق لبنان في الإستقلال ووحدة الأراضي ضمن حدوده المعترف بها دولياً.
- حق إسرائيل في حدود آمنة مع لبنان.
- بسط سلطة الدولة على أراضي البلاد كلها من خلال تطبيق اتفاق الطائف.

ج - في رسالة التطمينات الأميركية إلى إسرائيل:
- الإستناد إلى قراريّ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.
- تأكيد على أن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة وقابلة للدفاع عنها.
- هذه الحدود يجب أن يُتّفق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها.
- لم تبلور الولايات المتحدة حتى الآن موقفاً نهائيّاً من مسألة الحدود.
- لإسرائيل الحق في الأمن على امتداد الحدود الشمالية كلها.

د - في خطاب الرئيس بوش إبّان افتتاح المؤتمر:
- «لكننا نريد السلام، السلام الحقيقي. وإنني أتحدّث عن الزمن والعلاقات الإقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي» (إذن مع حدود مفتوحة).
- مع احتياجات إسرائيل الأمنية المعقولة.
- (إن أميركا) تسعى إلى تسوية عادلة ودائمة. (وهي) لن تحدّد ما يعني هذا. (وهي ستتعامل

(٧) استندنا الى الوثائق المنشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧.

مع ذلك) بناءً على المفاوضات التي ترسم الحدود، ويجب أن نتحدّث عن أراضي وتقسيمها والحدود والترتيبات السياسية. والولايات المتحدة سوف تقبل كل ما تجده الأطراف مقبولًا.

- المفاوضات ستتمّ على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ولا ذكر للقرار ٤٢٥.

هـ - من بيان جيمس بيكر:

- السلام المزمع قيامه يعني قيام علاقة حسن جوار ووضع معاهدات سلام وعلاقات اقتصادية وثقافية وسياسية.

٢ - الموقف الإسرائيلي:

أ - في خطاب شامير، لا ذكر للبنان وإنما هناك ربط بين مفهوم إسرائيل للسلام وبحث عناصر التعايش والتعاون الإقليمي.

- هدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها.

ب - في تعقيب شامير، ذكر بأن إسرائيل ليس لديها أطماع في الأراضي اللبنانية.

- في إطار معاهدة السلام وانسحاب الوجود السوري، بإمكان إسرائيل أن تعيد الإستقرار والأمن على الحدود بين البلدين.

ج - انطلاقاً من الوثيقة التي نشرتها السفير بتاريخ ١١/٥/٩٣ حول الإقتراح الإسرائيلي للوفد اللبناني المفاوض يمكننا استنتاج ما يلي:

- الرغبة في الإنسحاب من أراض وليس الأراضي اللبنانية هي رغبة لبنانية.
- استعملت الوثيقة كلمة «السلطة الفعّالة» وليس سلطة الدولة اللبنانية.
- استعملت الوثيقة كلمة البقعة ولم تستعمل كامل الأراضي اللبنانية.
- إسرائيل ترغب في عقد معاهدة سلام مع لبنان.
- هذه المعاهدة تتضمّن في جملة ما تتضمّن (هذا يعين أنها تتضمّن جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها) بنوداً تهدف إلى تأمين أمن إسرائيل على طول حدودها الشمالية (لم تُشِر إلى أنها حدود دولية).
- وباعتبار أن رغبة كل من البلدين (لم تستعمل مصطلح الدولتين).
- استعملت مصطلح الحدود اللبنانية الإسرائيلية ولم تطلق عليها صفة الدولية.
- الإشارة إلى مجموعة العمل العسكرية المشتركة، لا توضح مَنْ هي الجهة التي تعيّن أسماء أفرادها. هذا يعني ضمناً إمكانية تعيين قائد جيش لبنان الجنوبي في عدادها.
- عمل اللجنة العسكرية درس المشاكل الأمنية والتفتيش عن حلول مقبولة من الفريقين. (اتفاق ١٧ أيار يسمح لإسرائيل بالقيام بدوريات عسكرية في الجنوب اللبناني...).
- الجلسة العامة هي التي لها حق التقرير وهي التي لها حق التوجيه.

- عمل اللجنة يستند إلى أسس وقواعد المؤتمر. لا توضح من وجهة إسرائيل ما هي أسس وقواعد المؤتمر بالنسبة للبنان: أهي القرار ٤٢٥ أم القراران ٢٤٢ و٣٣٨ أم ماذا؟

ما هي أبرز الملاحظات التي يمكننا إيرادها على كل من الموقفين الأميركي والإسرائيلي من منظار إيماننا وحرصنا على استقلال لنان وسيادته على كامل ترابه الوطني:

١ - حول الموقف الأميركي:

أ - لبنان غير معنيّ بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، فلماذا أصرَّ الأميركيون على ربط لبنان بهذين القرارين؟

ب - كيف توفّق الولايات المتحدة بين إشارتها إلى حدود لبنان والمعترف بها دولياً في رسالة التطمينات للبنان وبين رفضها لوجود حدود دولية في خطاب الرئيس بوش إبّان المؤتمر؟

ج - لماذا تمّ تجاهل القرار ٤٢٥ في خطاب الرئيس بوش بينما تمّ ذكره في رسالة التطمينات؟

د - ماذا تعني الولايات المتحدة بالحدود الآمنة لإسرائيل مع لبنان؟ وما معنى الإحتياجات الأمنية المعقولة؟ وكيف تقول أميركا إنها لم تبلور موقفاً نهائيّاً من الحدود بينما تتكلم عن حدود لبنان المعترف بها دوليّاً؟

هـ - كيف توفّق أميركا بين التزامها بانسحاب القوات غير اللبنانية كافة من لبنان، وتأييدها لاتفاق الطائف الذي يشير فقط إلى إعادة تمركز القوات السورية؟

و - هل إن المرجعية، في حال حصول خلاف بين العرب وإسرائيل، هو القانون الدولي وتفسير الأمم المتحدة للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أم إن الولايات المتحدة هي المرجعية؟

٢ - حول الموقف الإسرائيلي:

إضافةً إلى النقاط النقدية التي طرحناها حول الإقتراح الإسرائيلي لوفدنا المفاوض، نطرح النقاط التالية:

أ - ما دامت إسرائيل لا تطمع بالأراضي اللبنانية، فلماذا لا تستعمل مصطلح الحدود المعترف بها دولياً؟ وهل لا تزال إسرائيل تعترف باتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وبينها والموقّع بتاريخ ١٢ ك١ ١٩٤٩ بإشراف الأمم المتحدة؟

ب - لم يشر شامير في خطابه إلى الإنسحاب من لبنان بل ذكر أن إسرائيل ستعيد الإستقرار والأمن على الحدود بين البلدين - وليس الدولتين - في حال انسحاب الوجود السوري - وليس الجيش السوري.

يقول الجانب الإسرائيلي إنه وفقاً للقرار ٢٤٢، فإن انسحاب القوات الإسرائيلية لا يكون

من جميع الأراضي العربية التي تمّ احتلالها بل من بعض هذه الأراضي. وإن النصّ الإنجليزي للقرار، وهو في نظرها النصّ الرسميّ الوحيد الذي اعترفت به، يشير صراحة إلى أن الإنسحاب يكون من أراض محتلة وليس من جميع الأراضي المحتلة. ويضاف إلى ذلك أن ذكر كلمة الحدود الآمنة في القرار يؤكّد أن الحدود القديمة التي كانت قائمة قبل الحرب يجب تعديلها. على صعيد آخر، يهمّنا التذكير بما قال سيسكو – مساعد كيسنجر – إلى مجلة المجلة اللندنية (العمل ٤/٦/٨١): «... نعم إن سهل البقاع مهم جداً لأمن سورية وهذا ما جرى الإعتراف به في التفاهم الضمني (نظام الخطوط الحمر). وأهمية هذا السهل بالنسبة لسوريا هي كأهمية الحزام الأمني بالنسبة لإسرائيل».

إنطلاقاً من مجمل هذه المعطيات وفي ضوء الأطماع الأكيدة لإسرائيل في الأرض والمياه اللبنانية، نقترح على المفاوض اللبناني أن يأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

إن مستندات البحث التي يجب أن يرتكز عليها المفاوض اللبناني ليست فقط اتفاقية الهدنة والقرار ٤٢٥، وإنما أيضاً وبخاصة:

أ – اتفاق تحديد الحدود الذي تمّ في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠.
ب – اتفاق ترسيم الحدود الذي كُرِّس في آذار ١٩٢٣.
ج – اتفاق حسن الجوار الذي وُقّع عام ١٩٢٦.
د – تكريس ترسيم الحدود كوثيقة معترف بها في القانون الدولي، من خلال عصبة الأمم.
هـ – إتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، وبخاصة اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل الذي حصل من خلال لجنة الهدنة (١٢ كانون الأول ١٩٤٩).
و – جواب الحكومة اللبنانية على أسئلة غونار يارينغ المرسل في ٢١ نيسان ١٩٦٩.
ز – كل قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بالقضية اللبنانية.
ح – قرار انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة (١١ أيار ١٩٤٩)، المبني على القرارات السابقة له، ولا سيما القرار المتّخذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ثانياً: السيطرة على المياه اللبنانية هدف إسرائيلي ثابت

تستهلك إسرائيل سنوياً ٢١٤٥ مليون م^3 من المياه على وجه التقريب، وتؤكّد مجمل الدراسات أن نقص المياه في إسرائيل عام ١٩٩٥ سيكون ٩٥٠ مليون م^3، وذلك قبل فتح باب الهجرة من الإتحاد السوفياتي. وسيصل هذا العجز أواخر هذا العقد إلى مليار ونصف م^3 سنوياً.

من هنا تأكيد أغلب الخبراء، ومنهم توماس ناف:

«إن إسرائيل ستسعى بحزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان خصوصاً مياه الليطاني، أو للحصول على حصة فيها بطريقة أو بأخرى، وهذا مؤكّد بسبب مطالب إسرائيل وأفعالها حيال هذا

الموضوع وحاجتها إلى المياه وبسبب قرب هذه المياه ونقاوتها وغزارتها. ومن غير المتوقع أن تتخلّى إسرائيل عن الحزام الأمني في جنوب لبنان من دون الحصول على حصة كبيرة من مياهه في المقابل»[٨].

بموازاة توجّه اسرائيل نحو المياه اللبنانية لحلّ أزمتها، يطرح المسؤولون في الدولة العبرية إمكانية الإستعانة بمياه النيل (المطالبة بمليار م^3 على الأقل). وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم التحرّك الإسرائيلي الناشط في دول حوض النيل وبخاصة في أثيوبيا وجنوب السودان، ومشاريع السدود التي وضعها خبراء إسرائيليون للسلطات الأثيوبية، من أجل الضغط على السلطات المصرية وحملها على إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب.

١ – الأهداف والإستراتيجية المائية إزاء لبنان بين النظرية والتطبيق

إذا كانت إسرائيل قد رصدت مبالغ طائلة لأبحاث المياه فاقت ما رصد لمثلها في العالم، فقد ظل الحصول على مياه إضافية من خلال طرق غير تقليدية محدوداً جداً. وإذا كانت السياسة المائية الإسرائيلية ترتكز على عدم الإعتبار لحقوق العرب أو لبديهيات القانون الدولي في مجال مياه الأنهر، فإن الأساس الذي يوجّه هذه السياسة هو مصلحة المستوطنين والمستوطنات غير المحدودة. ثم إن الدولة الإسرائيلية لا تفاوض أحداً في مجال تطبيق أهدافها واستراتيجيتها المائية. إنها تريد أن تبقى حرّة وتنفرد في اتخاذ كل الإجراءات التي تراها مناسبة ومن جانب واحد.

وقد ساعد الإسرائيليين في ذلك تفوقهم العسكري البارز على العرب، وقوتهم الدولية في مراكز القرار وقدرتهم المالية الهائلة التي تسمح لهم بتنفيذ المشاريع التي يخططون لها بسرعة، إضافة إلى قوتهم الإعلامية الهائلة التي تقلب باطل أفعالهم إلى حقيقة.

ضمن هذا السياق، يمكن أن نفهم الحروب المائية لإسرائيل عام ١٩٥٦، بعد رفضها لمقترحات بعثة جونستون الأميركية. وكذلك يمكن أن نفهم حرب ١٩٦٧ التي وفّرت لهم السيطرة على مياه الضفة الغربية والجولان.

وضمن هذا السياق، يجب أن نفهم «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨ وما سُمّي حملة «سلامة الجليل». وفي هذه الحروب كانت إسرائيل تفرض واقعاً دولياً جديداً وتجبر العرب على التراجع عمّا كانوا يطالبون به في السابق.

«لبنان خطأ تاريخيّ وجغرافيّ» هكذا قال أرينز. والحقيقة إن الخلفية البعيدة لهذا القول تعكس إرادة لاواعية بمحو الدولة اللبنانية من الخريطة السياسية، كمقدّمة للسيطرة على أرضها والمياه: الأرض من أجل الإستيطان والمياه من أجل الشرب والريّ (تهطل الأمطار على

(٨) السفير في ٩/١٠/١٩٩١.

الأراضي اللبنانية بنسبة عشرة مليارات م³ سنويّ تقريباً).

في ١١ أيار ١٩٩١، أعلنت إسرائيل أنها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطاني.

وذكر أحد المسؤولين اللبنانيين في ندوة عقدت في أوكسفورد حول الجنوب والمياه: «إن مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية السابقة دافيد كيمحي أكّد بعد التوقيع على اتفاق أيار بأيام، في رسالة بعث بها إلى المفاوض (الوسيط) الأميركي جيمس درايبر، أن انسحاب إسرائيل من لبنان ينتظر أن يرتبط مع ضمان حصول إسرائيل على حصة من مياه الجنوب اللبناني»(٩).

هكذا يتبدّى أن هدف إسرائيل الواضح من خلال الوثائق التاريخية والأحداث الميدانية هو تشريع سرقة المياه اللبنانية. أو بالأحرى إجبار الدولة اللبنانية على التوقيع على اتفاقيات تقرّ بسرقة إسرائيل للمياه اللبنانية - مع العلم أن إسرائيل تسرق حالياً كميات مائية لبنانية غير معروفة، منها:

- ١٤٠ مليون م³ سنوياً من مياه الحاصباني والوزاني.
- ٢٥ مليون م³ سنوياً من نحو مئة نبع ومجرى مائي صغير في الطرف الغربي من حرمون.
- ٢٠ مليون م³ سنوياً من المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج في الهضاب الغربية لجبل الشيخ.
- كمية غير مقدّرة من مياه الليطاني (مسؤول في شركة ميكوروت أقرّ بسرقة ٢٠-٢٣ مليون م³).
- كمية غير مقدّرة من الآبار الأرتوازية الكثيرة العدد التي تضخّ من خلالها المياه نحو الأراضي المحتلة.

وفي هذا السياق، يُفهم ما جاء في جريدة دافار ١٤ نيسان ١٩٨١:

«على إسرائيل أن تسعى للحصول على شرعية دولية (أميركيّة على الأقل) لمصالحها الأمنية والسياسية والأدبية في لبنان لمكانتها كشريك حيوي في أية تسوية في لبنان»(١٠).

ما هي الإستراتيجية المائية التي تتبعها إسرائيل تجاه لبنان؟

لقد كان واضحاً لآباء المشروع الصهيونيّ منذ أوائل القرن أن السيطرة العسكرية المباشرة لقوات الدولة الإسرائيلية على جنوب لبنان وبخاصة الليطاني هي وحدها الحل. وعام ١٩٨٣ قال يوفال نئمان وزير العلوم: إن أية عمليات لتحويل المياه من لبنان ستكون تحت السيطرة العسكرية ومن الأسرار العسكرية.

ولما كانت إسرائيل تعتمد سياسة المراحل وتتّصف بالنفس الطويل، فإنها منذ العام ١٩٧٨

(٩) السفير في ٩/١٠/١٩٩١.
(١٠) دافار في ١٤/٤/٨١ نقلاً عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية السنة ١١، العدد ٦٥، ص ٢٧٧.

تعمل على قضم جزء عزيز من الوطن أطلقت عليه صفة «الحزام الأمني» أو «الشريط الحدودي».

ما هي أبرز مظاهر هذا القضم؟

١ - يقول دي كويلار في تقريره المقدّم إلى مجلس الأمن إن إسرائيل تكثّف برامج شق الطرق في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها في الفترة الأخيرة. وتقوم بربط شبكات المياه والهاتف لبعض القرى اللبنانية بإسرائيل نفسها، وزيادة المكاتب الإدارية داخل منطقة الحزام الأمني. كما أنها تفرض العبارات العبرية على أرقام السيارات وتعطي الأهالي جوازات مرور داخلية للتجوّل داخل المنطقة، كذلك هي تربط منطقة الحزام اقتصادياً وإدارياً بإسرائيل مباشرة أو من خلال قوات لحد»(١١).

٢ - قامت إسرائيل بتحويل مياه الوزاني وبنت أسواراً حول منابعه طولها خمسة كيلومترات.

٣ - منذ آذار ١٩٧٨، منع جيش الإحتلال المزارعين اللبنانيين من حفر آبار جديدة وطمر الآبار المحفورة، وأقام معدّات تحت الأرض في منحدرات بالقرب من مرجعيون(١٢)، واستعمل الإسرائيليون حفّارات إلكترونية متطوّرة لحفر سبعة آبار عند سفح تلة المحامص. ثم إن شبكة مياه الشفة اللبنانية وُصلت عند رميش - كفركلا بشبكة مياه إسرائيل. وكذلك ربطت شبكتها بالشبكة الرئيسية لمحطة الطيبة في القطاع الأوسط(١٣).

٤ - وفي ١٨/٤/١٩٨٤، أرسلت الأجهزة الرسمية في الجنوب برقية تفيد أن فرقة هندسية إسرائيلية دخلت الجنوب اللبناني من كفركلا، وبدأت العمل في وادي الليطاني قرب دير ميماس على شق نفق لسحب المياه اللبنانية إلى داخل الأراضي المحتلة، وأن هذا النفق يبلغ طوله ١٧ كلم(١٤).

٥ - المحرّر الصحافي في الهيرالد تريبيون، جون كولي، كتب في ١٠/٦/١٩٨٣ أنه استقى معلومات من المخابرات المركزية الأميركية مفادها أن إسرائيل تقيم نفقاً للوصول إلى مياه الليطاني عند جسر الخردلي. فجاء إلى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين بيروت والجنوب وإسرائيل، فتأكد له أن المشروع قائم على قدم وساق، وأنه يقوم على حفر نفق طوله ١٠كلم من منخفض وادي البراغيت في فلسطين إلى نقطة منحدرة تحت جسر الخردلي(١٥). ومن جهته، أكّد اللواء محمد جمال مظلوم أن إسرائيل تنقل كميات من نهر الليطاني عن طريق نفق. والباحث الأميركي توماس ناف أكّد أمام لجنة الكونغرس الأميركي أن إسرائيل تسرق مياهاً من الليطاني.

(١١) الحياة في ٢٧/٧/١٩٩١.
(١٢) العواصف في ١٣/٩/١٩٩١.
(١٣) الأنوار في ٣/٣/١٩٩١.
(١٤) الشمس في آب ١٩٩١.
(١٥) المرجع السابق.

٦ - تقوم إسرائيل بطرد اللبنانيين في مزارع شبعا وتستولي على أراضيهم.

٧ - تقوم إسرائيل باستمرار بمضايقة القوات النروجية المتواجدة في المناطق الشرقية (راشيا الفخار).

٨ - من حقنا طرح السؤال التالي: لماذا أبقت القوات الدولية لإسرائيل ممرّاً في المنطقة الأكثر قرباً بين زاوية نهر الليطاني والأراضي الفلسطينية المحتلة؟ هل إن ذلك مجرد صدفة فحسب؟

نخلص من هذا العرض بجملة ملاحظات:

١ - إسرائيل تسعى لإبقاء سيطرتها الدائمة على مصادر المياه اللبنانية من خلال قواتها مباشرة، وكذلك من خلال قوات جيش لحد.

٢ - ليس بمستبعد أن تقوم إسرائيل في مرحلة لاحقة بالبدء بعمليات الإستيطان في الجنوب.

٣ - إسرائيل تخالف القانون الدولي باستغلالها الموارد الطبيعية اللبنانية.

٤ - إسرائيل لا يهمّها فقط أن تستنزف الثروات المائية اللبنانية المنظورة فوق الأرض. فعلماء الجيولوجيا لديها يعرفون جيداً أن الثروة المائية اللبنانية المخزونة تحت الأرض لا تقل عن ٨ مليار م^3 سنوياً. وعليه، فهي تسعى لضخّ المياه الجوفية إلى الأراضي المحتلة.

٥ - إن إسرائيل تريد أن تبقى كل منشآتها التقنية لضخّ المياه محميّة من قبل قواتها من خلال أي اتفاق يوقّع.

٦ - تريد إسرائيل أن يوافق لبنان على نصوص تسقط مفعول الإتفاق الدولي (بوله نيوكومب) الذي يرسم الحدود بين لبنان وفلسطين، وكذلك تريد إسقاط اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩.

٧ - تريد إسرائيل أن تنهب كامل مياه الوزاني والحاصباني مع العلم أن هنالك مشاريع لبنانية وعربية نصّت على إمكانية استغلال هذه المياه ضمن الأراضي اللبنانية (وخاصة في منطقة بنت جبيل).

٢ - مسألة المياه محور أساسي في مؤتمر السلام

إن مراقبة دقيقة للتصريحات الأميركية والإسرائيلية منذ مرحلة ما بعد حرب الخليج تؤكد أن المياه هي أحد أبرز النقاط على جدول أعمال مؤتمر السلام إضافة إلى مسألة الحدود.

١) موقف إسرائيل من المياه في المؤتمر:

بعد حرب الخليج التي استفادت منها إسرائيل من عدة جوانب (تعميق الإنقسام العربي، ضرب الترسانة العسكرية العراقية وبخاصة النووية بذراع أميركية وأوروبية، إضعاف منظمة

التحرير بعزلها عن دول النفط، وإضعاف القدرة الإقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة، والقطاع الخ...) أطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي مبادرة سلام ارتكزت على ما يلي:

١ - إعلان الإستعداد لتوقيع معاهدة لحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٢ - إعلان الإستعداد لقبول مبدأ التفتيش على ترسانة الأسلحة الإسرائيلية وعلى مواقع قواتها وأسلحتها.

٣ - وذلك كله في مقابل اشتراك إسرائيل في توزيع حصص المياه العذبة في المنطقة.

٤ - وأن يكون التفاوض الإسرائيلي مع العرب إما منفردين أو مجتمعين أو تحت مظلة مؤتمر إقليمي (وليس دوليّاً)، باعتبار القضية إقليمية وليست دولية.

إن المبادرة الإسرائيلية تعني في العمق الجيوبوليتيكي السلام من قبل إسرائيل مقابل المياه من قبل العرب (أو غيرهم)! وإذا كانت اتفاقيات «كمب دايفيد» هي الأساس الذي ينطلق منه المؤتمر العتيد، فقد كانت اسرائيل متحفّظة إزاء الحكم الذاتي للفلسطينيين من خلال ٣ قضايا:

أ - ملكية الأرض في مناطق ما يُسمّى الحكم الذاتي.

ب - ملكية المياه.

ج - إقامة علاقة رسمية بين المستوطنات في الضفة وقطاع غزة مع إسرائيل.

ويبدو أن الإتجاه كان مع إبقاء السيطرة على المياه بيد إسرائيل.

وفي ٨/٢/١٩٩١، قال شامير في حديث إلى «الوول ستريت جورنال» إن إسرائيل مستعدة للتفاوض مع جيرانها العرب من أجل إبرام «اتفاقات محدودة». واعتبر أن مثل هذه الاتفاقات التي تتعلّق مثلًا بتوزيع المياه في الشرق الأوسط قد تساعد على إيجاد الثقة تدريجيّاً بين دول المنطقة[١٦].

وفي ١١ أيار ١٩٩١ أعلنت اسرائيل أنها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطاني[١٧].

وفي أواخر آب، طالب الوزيران الإسرائيليان رحبعام زئيفي ويوفال نئمان بتأجيل مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط بسبب استبعاد الدولة العبرية من المؤتمر الإقليمي الخاص بالمياه (وهو المؤتمر الذي كانت تحضّر له السيدة ستار الأميركية في اسطنبول وتمّ تأجيله بسبب معارضة سوريا حضور إسرائيل في هذا المؤتمر). وتعليقاً على ذلك، قال نئمان: «إن معارضة سورية

(١٦) **الحياة** في ٨/٢/١٩٩١.

(١٧) **السفير** في ٩/١٠/١٩٩١.

مشاركة إسرائيل في المؤتمر الإقليمي حول المياه تثبت أن دمشق لا تزال على عدائها التام لإسرائيل»[١٨].

٢) موقف أميركا من مسألة المياه في المؤتمر:

إن خبرة أميركا قديمة العهد في موضوع المياه في الشرق الأوسط. وهي تعود على الأقل إلى فترة الخمسينات مع الرئيس أيزنهاور ومبعوثه (جونستون) الذي شغل الديبلوماسية العربية والإسرائيلية لمدة سنتين. وأخيراً لم يتوصل إلى أية نتيجة بسبب معارضة الإسرائيليين والعرب لمقترحاته[١٩].

ويبدو أن الرئيس بوش جاد، بعد حرب الخليج، بالتوصل إلى نوع من التسوية في المنطقة. وأبرز دليل على ذلك الرحلات المتتابعة لوزير الخارجية الأميركية بهدف الوصول إلى هذا الهدف.

ولئن كان من الصعب معرفة المواقف الحقيقية للدول، لا سيما في مواضيع بالغة الحساسية كموضوع المياه، فإنه ليس من الصعب استشفاف الخطوط العامة من خلال بعض الإشارات والتصريحات.

في ٢٢/٣/١٩٩١، أوردت الصحف[٢٠] تصريحاً للسيد ارميتاج (مستشار بوش) لشؤون المياه في الشرق الأوسط (ويبدو أنه هو الممسك بهذا الملف في البيت الأبيض). اعتبر أرميتاج مسألة المياه «قضية حرب أو سلام ومسألة بقاء بالنسبة لبعض دول المنطقة». ووصف ندرة المياه بأنها مشكلة حقيقية تفوق في أهميتها النزاعات الحدودية والتطلعات السياسية والترتيبات الأمنية. وقال: «إن أي زعيم عربي أو إسرائيلي لا يقرّ بذلك يجني على مجتمعه ويحكم على شعبه وشعوب الدول المجاورة بالموت البطيء». وإنه ما زال ممكناً، وإن لم يكن محتملاً تسوية

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) ارتكز مشروع جونستون على استثمار حوض الأردن تحت إشراف جهاز دولي تعينه الأمم المتحدة، واستثمار هذا الحوض يفترض:

١ - إنشاء سدّ على الحاصباني واستثمار المياه المخزنة يجرّها عبر قساطل تحت الضغط بطول ٢١ كلم إلى موقع قرية تل حي في الأراضي المحتلة لتوليد الكهرباء بقدرة ٢٧ ميغاواط.

٢ - تحويل مياه بانيسا ودان والوزاني وسريد (وكذلك ما بقي من الحاصباني) عبر شبكة طويلة من الأقنية لريّ الحولة والجليل الأعلى ووادي مرج عامر وغيرها.

٣ - إنشاء سدّ تحويليّ في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه الفيضان إلى بحيرة طبريا.

* كان الإحتجاج العربي على كمية المياه (لا يعطي لبنان، ويقلّل للأردن وسوريا) وعلى ملوحة المياه.

* أما إسرائيل فقد طالبت بحصة أكثر من ٣٣٪ وأدخلت مياه الليطاني ضمن حوض الليطاني كما تحفّظت على الإشراف الدولي على المياه (استراتيجيا، آب ١٩٩٠).

(٢٠) الحياة في ٢٢/٣/١٩٩١.

الخلاف على نطاق سلسلة من الخطوات المقترحة لإيجاد ثقة بين العرب والإسرائيليين، ورأى أن التعاون الفني بين العرب وإسرائيل في شأن قضايا المياه يمكن أن يكون عاملًا مساعداً على خلق الثقة بين الجانبين. وأشار إلى أن الولايات المتحدة حاولت في العام ١٩٥٣ تشجيع التوصل إلى اتفاق شامل لتطوير وادي نهر الأردن لكنّ محاولتها باءت بالفشل. وقال إن واشنطن ستواصل عرض اقتراحات «للأطراف المعنية أن تقبل بها أو ترفضها، لكن ما لا تستطيع فعله هو إعفاء هذه الأطراف من مسؤوليتها».

وفي ٢٥/٣/١٩٩١، أوردت جريدة الحياة[٢١] تصريحاً لمسؤول أردنيّ قال فيه إن واشنطن «تحاول إقناع عمّان بأنه في الوقت الذي يمكن إلغاء الأعذار الأمنية لعدم انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان، فإن تذرّع إسرائيل بحاجتها إلى المياه لا يمكن تجاهله... وعلى هذا الأساس، فإن علينا حلّ مشكلة المياه أولًا، مما يعزّز الثقة بإمكان انسحاب إسرائيل وحلّ القضية الفلسطينية».

وأضاف المسؤول أن الإدارة الأميركية تنوي استخدام نفوذها السياسي والإقتصادي للقيام بتحرّك ديبلوماسي دولي في اتجاه اتفاق على مياه حوض الأردن عن طريق الضغط الإقتصادي والسياسي».

وفي ٢٨/٧/١٩٩١، أكّدت مصادر في القاهرة أن بيكر تطرّق إلى قضية مصادر المياه في المنطقة لتكون (مجال) نقاش واتفاق داخل المؤتمر على اعتبار «أنها أحد الأسس التي يجب أخذها بالحسبان ويجب أن تكون (مجال) اتفاق بين الأطراف العربية وإسرائيل وصولًا إلى سلام مستقر» كما عبّر بيكر. وتحدّث بيكر عن مشاريع التنمية العربية - الإسرائيلية واعتبرها إحدى القضايا المهمة التي ستظهر مدى جدية العرب في تطبيع علاقتهم مع إسرائيل»[٢٢]. من جهته، فقد صرّح وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد غوربوت أن الأميركيين عازمون على الدفع باتجاه عقد مفاوضات ثنائية لحلّ خلافات الحدود بين العرب وإسرائيل، على أن تلي ذلك مناقشة المشاكل الأخرى مثل مشكلة مصادر المياه في إطار اللجان الثنائية»[٢٣]. وفي خطاب الدعوة للمؤتمر وفي رسالة التطمينات الأميركية إلى إسرائيل، ثمة تأكيد بأن المياه ستكون أحد النقاط الرئيسية في المفاوضات.

(٢١) الحياة في ٢٥/٣/١٩٩١.

(٢٢) الحياة في ٢٨/٧/١٩٩١. مع الاشارة الى أن خطاب الرئيس بوش في افتتاح المؤتمر أشار إلى مسألة المياه وكذلك كلمات بعض الوفود الآخرى. ومع العلم أيضاً أن وثيقة «ستانفورد» التي وقعها فلسطينيون وإسرائيليون وأميركيون قبل بدء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ذكرت في المادة ١٣ منها: «أن هناك ضرورة لاتفاقية بين دول المنطقة: سوريا، لبنان، الأردن، إسرائيل وفلسطين لتوزيع المياه. ويمكن لهذه الدول الإعتماد على مياه منطقة الشرق الأوسط عامة».

(٢٣) السفير في ٥/١٠/١٩٩١.

ما هي الإستنتاجات التي يمكننا التوقّف عندها انطلاقاً من الموقفين الإسرائيلي والأميركي إزاء قضية المياه؟

١ - إن إسرائيل تريد استمرار سيطرتها على كل المصادر المائية التي تضخّها حالياً، وتتطلّع إلى مزيد من المصادر خاصة تجاه لبنان.

٢ - تريد اسرائيل شرعنة هذه السيطرة من خلال المؤتمر الدولي.

٣ - ليس مستبعداً أن تضع إسرائيل شرطاً على العرب، الموافقة على مشروع أنابيب السلام.

٤ - لن تقدم إسرائيل على أية خطوة لتسوية أية مسألة قبل حصولها على أهدافها في مسألة المياه.

٥ - أصرّت إسرائيل على المؤتمر الإقليمي، وليس الدولي، لتسقط كل إمكانية تدخّل من قبل الأمم المتحدة أو باقي الدول لتطبيق القانون الدولي، خاصة في مسألة الحدود والمياه.

٦ - لحظت أميركا الأولوية في الأهمية لموضوع المياه.

٧ - ربطت أميركا الثقة بين العرب وإسرائيل بخطوات فنية على الصعيد المائي.

٨ - لن تفرض أميركا موقفاً لحلّ مسألة المياه برغم أنها ستقدّم بعض الإقتراحات.

٩ - التسوية على هذا الصعيد، بالنسبة لأميركا، ممكنة وليست محتملة.

١٠ - يلوّح الأميركيون بأن ضغط أميركا لانسحاب إسرائيل مرهون بتجاوب العرب مع مطالب إسرائيل في مسألة المياه.

٣ - اقتراحات من أجل موقف لبناني قوي في موضوع المياه في مؤتمر السلام

إن حجة المتحفّظين على دخول لبنان مؤتمر السلام، في هذه المرحلة، ترتكز على أرض صلبة. فهذا المؤتمر ينعقد على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ولا علاقة للبنان بهذين القرارين بشكل مباشر. وما يزيد من قرائن الحذر تعهد أميركا لإسرائيل بأن تكون لها حدود آمنة مع لبنان (الفقرة ١٦ من التطمينات الأميركية لإسرائيل). وكذلك تجاهل الرئيس بوش ذكر القرار ٤٢٥ في خطابه الإفتتاحي للمؤتمر مع العلم أن ديفيد ليفي كان قد صرّح بأن إسرائيل مطمئنة للسياسة الأميركية فيما يتعلّق بالحدود الآمنة مع لبنان.

ولكن، هناك ثقل الضغوط الأميركية في ظل النظام الدولي الجديد، من جهة، ومن جهة أخرى، هناك خريطة سياسة جديدة تُرسم للمنطقة. ومن الصعب أن يبقى لبنان بعيداً عن الأروقة التي تقرّر فيها هذه الخريطة.

فما هو موقف القانون الدولي من مسألة الأنهار؟
وما هي الحجج الداعمة لموقفنا في المفاوضات؟
ثم ما هي الإقتراحات الممكنة في مجال المياه؟

أ - ما هو موقف القانون الدولي من مسألة الأنهار؟

إن سيادة الدولة المستقلة تشمل جميع مرافق الدولة وثرواتها، كما حدّدها القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة في التصريح الصادر في ١٤ كانون الأول ١٩٦٢. فيكون حق لبنان باستثمار المياه النابعة من أراضيه والتي تجري عليها (وضمن حدود الدولة) هو حق مستمدّ من قواعد القانون الدولي ونابع من سيادة الدولة على جميع مرافقها وثرواتها (وهذا الأمر يطبّق على نهر الليطاني الذي ينبع ويصبّ ضمن الأراضي اللبنانية).

ومنذ العام ١٦٢٥، عبّر القانوني الكبير «بروكلز» عن هذا الحق بقوله إن ملكية الدولة لمجرى الماء المارّ في أراضيها هي كاملة.

- مبدأ هرمون «Doctrine Harmon» المؤيّد من القانوني الكبير Hyde: «إن الدولة التي تنبع في أراضيها المياه لها حق الإستعمال والإستثمار حتى ولو أضرَّ عملها الدولة المجاورة».
- العالمان Fauchille و Huber طوّرا في القانون الدولي لجهة لحظ حق الجوار والحقوق المكتسبة وعدم الإساءة للدولة المجاورة.

انطلاقاً من ذلك، فالقانون الدولي يربط استثمار الأنهار الدولية بعدم إيذاء الدول المجاورة (كمنع الشرب مثلاً). بيد أن الدولة التي ينبع منها النهر الدولي ليست ملزمة بأخذ موافقة الدولة المجاورة من أجل القيام باستثمار المياه، لكنها ملزمة بإعلام هذه الدولة بحسن نية لإيجاد الطرق التي تحفظ مصالح هذه الأخيرة.

وفي حال النزاع وحصول التحوير والإستثمار، على الدولة المجاورة أن تبرهن على حصول الضرر(٢٤). إذا كانت هذه هي القواعد الثابتة في القانون الدولي، فماذا عن وضع أنهارنا في الجنوب؟

ب - من الجدير التذكير بأن الدولة اللبنانية تتمتع بميزة خاصة في المفاوضات الدائرة حالياً.

١ - فبين لبنان وفلسطين، هناك اتفاق تحديد حدود définition des limites موقّع بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ من قبل بريطانيا ممثّلة بـ Harding of Penshurst وفرنسا ممثّلة بـ G. Leygues. وقد نصَّ هذا الاتفاق في مادته الثامنة على ما يلي:

«يقوم الفنيون، المعنيّون من قبل الإدارات في سوريا (ولبنان(٢٥)) وفلسطين، وخلال فترة ستة اشهر من توقيع هذا الاتفاق، بفحص مشترك لإمكانيات ريّ الأراضي وإنتاج الطاقة الهيدرولوجية لمياه الأردن الأعلى، ولمياه اليرموك وروافدهما، وذلك بعد إشباع حاجة الأراضي الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي.

(٢٤) يمكن مراجعة عدة دراسات مخطوطة للمرحوم العلاّمة أنطوان فتّال.

(٢٥) لم ترد في الاتفاق، بل هي متضمنّة في روحيته. راجع كتابنا الحدود الجنوبية للبنان.

وبانتظار هذا الفحص، تعطي الحكومة الفرنسية ممثليها التعليمات المتحرّرة من أجل الموافقة على استعمال فائض المياه في فلسطين. وفي حال عدم توصّل هذا الفحص لاتفاق، يعود أمر تقرير هذه المسائل للحكومتين الفرنسية والبريطانية»[٢٦].

٢ – وفي اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين Démarcation des limites الموقّع بالأحرف الأولى بين فرنسا (ممثّلة بـ Paulet) وبريطانية (ممثّلة بـ Newcomb) في ٣ شباط ١٩٢٢، والذي أقرّ نهائياً في ٧ آذار ١٩٢٣، ورد في موضوع المياه ما يلي:

«إن حكومة فلسطين، أو الأشخاص الحاملين موافقة من تلك الحكومة، لهم الحق بإنشاء سدّ بهدف إعلاء مستوى المياه في بحيرة الحولة وبحيرة طبريا فوق المستوى العادي، شرط أن يتم دفع ضريبة عادلة للمالكين والمستوطنين الذين تغمر أراضيهم المياه.

وكل تعارض يحدث بين الحكومتين أو بين الأشخاص من قبلهما، من جهة أو بين المالكين والمستوطنين، من جهة أخرى، يمكن حلّها نهائياً من قبل لجنة مؤلّفة من أربعة أعضاء يتقاسم تعيينهم السلطات المنتدبة (الفرنسية والإنجليزية). وكل الحقوق المكتسبة لسكان سوريا (ولبنان) في مياه الأردن يجب المحافظة عليها.

٣ – وجاء في ذيل اتفاق ترسيم الحدود الموقّع في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ بين سلطات الإنتداب البريطانية والفرنسية ما يلي:

«كل الحقوق المثبتة بصكوك أو عادات محلية فيما يتعلق باستغلال مياه الأنهر والينابيع والقنوات والبحيرات في مجال الري أو لجهة تموين الأهالي بالمياه، يتمّ المحافظة عليها كما هي... وشرط اتفاق ٣ شباط ١٩٢٢ المتضمّنة حقوق الصيد والملاحة في بحيرة طبرية والحولة وكذلك نهر الأردن يمكن تعميمها على كل المجاري المائية في المناطق المستردّة.

٤ – وفي اتفاق حسن الجوار بين فلسطين وسوريا ولبنان الكبير من خلال السلطات الإنجليزية والفرنسية، ثمة ترداد لما ورد في ذيل اتفاق ترسيم الحدود[٢٧].

٥ – في ٢٣ آذار، وقّع لبنان مع إسرائيل اتفاق الهدنة، ولا إشارة في هذا الإتفاق إلى مسائل المياه. ولكن تلفتنا فيه عدة نقاط:

أ – في المادة الثانية، إشارة إلى أن بنود الاتفاق لا تمسّ «حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الإتفاق مبنيّة على الإعتبارات العسكرية وحدها».

ب – في المادة الخامسة: ١ – يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

(٢٦) راجع كتابنا **الحدود الجنوبية للبنان**.
(٢٧) المرجع السابق، ص ١٣٤-١٣٨.

ج – في المادة الثامنة: «... لتسهيل الإنتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين».
«يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه».

٦ – اتفاق ترسيم الحدود الذي تمّ التوصل إليه بين لبنان وإسرائيل من خلال لجنة الهدنة في ١٢ كانون الأول ١٩٤٩ لا إشارة فيه إلى مسألة المياه.

انطلاقاً من هذه النصوص المرتكزة على القانون الدولي يمكننا أن نعرض الملاحظات التالية:

١ – لا حقّ لإسرائيل مطلقاً بالمطالبة بحصة من مياه الليطاني. فهو نهر لبناني مئة بالمئة.

٢ – بالنسبة لمياه الحاصباني ومرجعيون وسائر عيون جبل الشيخ وغيرها يطبّق عليها القانون الدولي، وحق لبنان باستثمار جزء أساسي من مياهه للري والشرب هو حق لا نقاش فيه.

٣ – إن تركيزنا الإعلامي والسياسي يجب ألّا يقتصر فقط على القرار ٤٢٥ مع أهميته. لكن من الواجب أن نبرز اتفاق الهدنة وخاصة اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل في ١٢ كانون الأول ١٩٤٩.

٤ – يجب على الدولة اللبنانية أن تطالب إسرائيل بكامل التعويضات التي تنصّ عليها القوانين الدولية من جرّاء ما قامت به في مجال المياه وغير المياه، وخاصة منذ العام ١٩٦٧.

٥ – يجب على المفاوض اللبناني أن لا يقرّ بأي حال من الأحوال بإعطاء إسرائيل أي حق، إن لجهة السماح لها بإقامة منشآت داخل الأراضي اللبنانية، وإن لجهة حماية هذه المنشآت من قبل جيشها أو تقنيّيها.

٦ – إن المياه اللبنانية غير كافية لسدّ حاجات اللبنانيين ومشاريعهم وبالتالي لا توجد مياه فائضة لدينا. (الدراسات العلمية تؤكّد أن الحاجات الفعلية للبنان عام ٢٠٠٠ من المياه لا تقلّ عن ٢٫٤ مليار م^3. وهو رقم يزيد عن كمية المياه المتوفرة في سنة متوسطة (٢٫٣ مليار م^3 في السنة). فكيف سيكون الحال في سنة جافّة؟

٧ – وجوب إصدار قانون يمنع بيع المياه اللبنانية.

ج – اقتراحات عملية

إن الرهان على النظام الدولي الجديد من قبل لبنان من أجل حماية حقوقه كدولة في الأساس وليس فقط حماية مياهه الجنوبية هو رهان فيه الكثير من السذاجة. وعليه، فإننا نقترح ما يلي:

١ – تعميق التنسيق بين لبنان وكل من سوريا والأردن والفلسطينيين ومصر، وذلك في مجال

موضوع المياه. والسعي إلى الوصول إلى استراتيجية عمل مشتركة ضمن المؤتمر، وفي هذا السياق، ما هو المانع من اجتماع وزراء الخارجية والري العرب للتوصل إلى بلورة هذه الإستراتيجية؟

٢ - عدم الموافقة على تعاون إقليمي مع إسرائيل في موضوع المياه قبل التوصل إلى حلّ سياسي لأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وخاصة قبل انسحاب إسرائيل من كامل التراب الوطني اللبناني.

٣ - لا مانع من قيام هيئة للمياه في الشرق الأوسط تكون بإشراف الأمم المتحدة، وتسعى لتنظيم اقتسام الثروة المائية، وتعمل لاستخدام تقنيات جديدة متطورة في هذا المجال، شرط أن لا تدخل ضمن نطاق هذه اللجنة المياه الوطنية اللبنانية، وأن يقتصر عملها على المياه الدولية.

٤ - على لبنان ألّا يقبل بأي حال من الأحوال أن تنسحب قوات الأمم المتحدة من الجنوب. بل يجب عليه أن يطالب في المؤتمر بإدخال قوات روسية وأميركية وأوروبية لتوسّع انتشارها في كل الجنوب حتى الحدود الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجيش اللبناني.

٥ - لا ينبغي الإقدام على أي إجراء من شأنه عرقلة المقاومة الشاملة في الجنوب قبل التوصل إلى برنامج عملي ومجدوَل للإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: مسألة توطين اللاجئين في لبنان

ذكر هرتزل في يومياته أنه «عندما نحتل البلاد سنعمل سريعاً على إقامة الدولة التي ننشدها. ويجب أن نستخلص ملكية الأرض التي ستعطى لنا. ولكن باللطف والتدريج سنحاول أن نشجّع فقراء السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة».

ضمن هذا السياق، هجّرت إسرائيل عشرات الألوف من الفلسطينيين من أراضيهم عند قيام الدولة. والخط العام الذي حكم سياسة إسرائيل وأميركا على امتداد الخمسينات، وبخاصة مشروع جونستون، هو العمل على توطين الفلسطينيين في البلدان التي هُجّروا إليها. واعتبر دايان «أنّ حلّ مشكلة النازحين العرب ليس بيد إسرائيل وحدها بل تجب معالجته على الصعيد الإقليمي»[٢٨]. أما بالنسبة للفلسطينيين النازحين إلى لبنان، فقد قال دايان: «إنه لخطأ كبير تدعيم الإدّعاء العربي بأن اللاجئين جسم غريب في لبنان. فاللاجئون هم سكان كل بلد عربي يحلّون فيه ولدى العرب الكثير من الأموال لاستيعابهم حيث يوجدون»[٢٩].

(٢٨) الهيثم الكيلاني، **المذهب العسكري الإسرائيلي**، ص ٣٣٨-٣٤٠.

(٢٩) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ٥، العدد ٤، ١٩/٢/٧٥.

وقد كان توطين الفلسطينيين من أبرز أهداف سياسة هنري كيسنجر باتجاه لبنان. ومما جاء في مذكراته: «كنت أحاذر أن أقول للرئيس فرنجية إنه لن يكون قريباً من تحقيق أمنياته بإراحته من ضيوفه المفترسين»[٣٠]. وفي مقال آخر، كان كيسنجر أكثر وضوحاً: «إن توطين الفلسطينيين في لبنان أمر ممكن كجزء من حلّ للقضية الفلسطينية يقضي بتوطين الفلسطينيين في الدول العربية». ثم حدَّد مكان إقامتهم الجديد «ويمكن للفلسطينيين أن يقيموا في الجنوب اللبناني»[٣١]. وقد اقترح كيسنجر دفع تعويضات مادية كافية للمستوطنين الفلسطينيين في لبنان (١٥ ألف دولار لنازحي ١٩٤٨ و١٠ آلاف دولار لكل فلسطيني نزح بعد ذلك التاريخ)[٣٢]. لقد كان كيسنجر مع حلول للمسألة الفلسطينية تقوم على لاءين ونعم واحدة:

لا للدولة الفلسطينية، لا لمنظمة التحرير الفلسطينية ونعم لتوطين الفلسطينيين حيث هم في الدول العربية. واستراتيجية كيسنجر - على ما يبدو - لا تزال الموجِّهة للسياسة الأميركية حتى اليوم.

ردّاً على هذا المخطّط، طرح فؤاد بطرس في الأمم المتحدة موقفاً معارضاً حيث قال:

«لا يسعني أن أختم طلبي من دون أن أتعرَّض لموضوع هو من الخطورة بمكان ويتناول ما يُحاك من مشاريع مشبوهة لتوطين الفلسطينيين في لبنان. فبأيّ حقّ وطبقاً لأية عدالة تراود البعض فكرة معالجة ظلم بظلم أعظم، وحلّ قضيّة شعب على حساب شعب آخر، والإخلال بتوازن وطن والمخاطرة بتفتيت كيان دولة كانت في عداد مؤسسيّ الأمم المتحدة...»[٣٣].

وبدوره، الرئيس الياس سركيس رفض التوطين في أكثر من خطاب علنيّ: «إن كل تطلّع لحلّ القضية الفلسطينية على أساس التوطين كما يتصوَّر البعض، هو مرفوض أصلًا لأنه يمسّ مصلحة لبنان في الصميم... ونغمات التوطين هذه ترافقها نغمات التقسيم كأن هناك مخطّطاً للتوطين والتقسيم معاً...»[٣٤].

وفي مجال آخر، أكّد الرئيس سركيس: «... وما يلفت النظر أن كل مشاريع الحلول لقضية الشرق الأوسط، على اختلافها، تلتقي على قاسم مشترك واحد ألا وهو توطين الفلسطينيين حيث يقيمون سواء، سُمّي ذلك توطيناً أو غير ذلك بقصد التمويه...»[٣٥].

(٣٠) نقلاً عن نبيل خليفة، **لبنان في استراتيجية كيسنجر**، منشورات مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ١٩٩١، ص ٢٢٥.

(٣١) السفير في ٢٠/٦/١٩٨٠.

(٣٢) نبيل خليفة، المرجع السابق، نقلاً عن **الدولية**، عدد ٤١.

(٣٣) نقلاً عن أنطوان خويري، **حوادث لبنان، ١٩٨٠**، ج (٢) ص ٣٤٦.

(٣٤) الياس سركيس، **مجموعة خطب وكلمات**، مركز النشر اللبناني، لا تاريخ، ص ٣٧١.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

من جهة أخرى، فإن أغلب القيادات اللبنانية حذّرت من قضية التوطين. لا بل إن العميد ريمون إده اعتبر في تصريح إلى الحوادث: «... إن تقسيم لبنان وُضع لتحقيق هدف إسرائيل بحلّ مشكلة الأربعماية ألف فلسطيني الموجودين في لبنان (عبر توطينهم نهائياً فيه) واحتلال الجنوب اللبناني وصولاً إلى نهر الليطاني»(٣٦).

أما الرئيس فرنجية فكان يحذّر دائماً من مخطط كيسنجر وفي طليعة أهدافه «توطين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية»(٣٧)، وأغلبية القيادات اللبنانية حذّرت من مسألة التوطين. وتذكر مصادر موثوقة أنه في العام ١٩٧٦ عرض على الجبهة اللبنانية بشكل رسمي الموافقة على توطين ١٢٠ ألف فلسطيني في لبنان نصفهم من المسلمين ونصفهم من النصارى، مع العلم أن عدد الفلسطينيين في لبنان يزيد عن ٤٠٠ ألف.

في هذا السياق، يطرح الوجود الفلسطيني في لبنان عدة أسئلة:

١ - هل يستطيع التركيب الدقيق للمجتمع اللبناني أن يتقبّل توطين هذا العدد الكبير من الفلسطينيين؟

٢ - إلى أيّ حدّ كان الوجود العسكري الفلسطيني المسلّح عامل خرق لسيادة الدولة اللبنانية؟

٣ - واستطراداً هل يمكن التعايش بين منطق الدولة ومنطق الثورة؟

٤ - إلى أيّ مدى يمكن ربط عمليات التهجير التي حصلت في بعض المناطق بمخططات التوطين الفلسطيني؟

٥ - وفي ظلّ مشروع التوطين، ما هي علاقة هؤلاء الفلسطينيين بالكيان الذاتي المزمع إنشاؤه لهم في الضفة الغربية وغزة؟

مهما يكن من أمر، فإن التعقيدات السياسية والإجتماعية، والأعباء الإنمائية التي يفرضها الوجود الفلسطيني على الدولة اللبنانية ستشكّل عامل إرباك لا يمكن التقليل من أهميته.

خلاصة عامة

إن منطقة الشرق الأوسط قادمة على تحوّلات سياسية بالغة الأهمية، أقلّ ما يقال فيها إنها ستعيد النظر بكل الواقع الجغرافي القائم. وحسبنا أن نورد بعض الطروحات لقادة أكاديميين وسياسيين إسرائيليين لنعرف ما يخطّط لمنطقتنا:

١ - يقول أبراهام تامير - رئيس جامعة بير السبع: «إن السلام الشامل الذي يزيل الأخطار يجب

(٣٦) العدد ١٧٨١ في ١٩٩٠/١٢/٢١.

(٣٧) نبيل خليفة، المرجع السابق، ص ٢٨.

أن يكون وثيق الصلة بإطار إقليميّ لا قوميّ للأمن والإقتصاد وطبقاً لما تُبنى عليه مجموعة أوروبا الغربية». ثم يضيف «فقط في إطار دول كومنولث تملك سوقاً مشتركة وحدوداً مفتوحة سيتاح الوصول إلى حلّ وسط بشأن الحدود الدولية بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط. وهذه الحدود ستكون ذات طابع إداريّ وليست خطوط تحصينات»(٣٨).

٢ - يؤكّد شيمون بيريز أنه «بدون تغيّر في نموذج الشرق الأوسط، لا الأمن ولا السلام يمكن أن يضمنا دولة إسرائيل»(٣٩). ويضيف في مناسبة أخرى: «... من المتصوّر أن إمكانات خلق شرق أوسط جديد ليست وهماً بعيد المنال... ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الإهتمام بموضوع التعاون الإقتصادي حيث إن الإقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية... وإيجاد أرضيّة من المصالح المشتركة بين دول المنطقة»(٤٠). وفي مقالة أخرى، يرى بيريز أن «بناء سوق شرق أوسطي جديد، سوق إقليمية مشتركة من شأنها أن تضمن عملية السلام أكثر من عملية تقليص عدد الصواريخ... إن شرق أوسط جديد تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير إقليمية هو وحده الذي يستطيع نقل قضية الحدود والمناطق إلى شيء أقل أهمية ممّا يبدو عليه اليوم... السلام نفسه ليس هدفاً بحدّ ذاته... وإنما وسيلة لهدف أسمى هو إيجاد عهد ذهبي لسكان الشرق الأوسط. إن مجموعة الفوائد، مثل النفط السعودي، والماء التركي، والسوق المصري والمعرفة الإسرائيليّة هي إقليمية أكثر منها وطنية»(٤١). ويحلّل بيريز الوضع في المنطقة على النحو التالي: «يعاني الشرق الأوسط من نقص في المياه، ومن نقص في الدخل... يمكن التغلّب على النقص في المياه بواسطة تخطيط إقليميّ لأن الأنهار غير خاضعة لحدود، والغيوم لا تخدم الضرائب والرياح ولا تأخذ في الحسبان الخرائط السياسية... في عام ١٩٩٢ علينا أن نبني منطقة تتيح لكل دولة بما فيها نحن أن نعيش بسلام»(٤٢).

وكان بيريز قد أدلى إلى صحيفة دي فيلّت الألمانية منذ منتصف السبعينات بتصريح جاء فيه: «... وفيما يتعلّق بالحل البعيد المدى للمشكلة الفلسطينية، وضع بيريز ثلاثة احتمالات:

- تقسيم فلسطين القديمة بين الأردن وإسرائيل.
- اتحاد فدرالي.
- نوع من السوق المشتركة على غرار السوق الأوروبية»؟...

إن الشرق الأوسط، ومن ضمنه لبنان، يبدو مقبلاً على تحوّلات شاملة وتغييرات عميقة

(٣٨) السفير في ٩١/١/٥ نقلاً عن ملحق يديعوت أحرونوت.

(٣٩) نقلاً عن جيروزاليم بوست في ٩١/٩/١٣.

(٤٠) الكفاح العربي في ٩٢/٢/١٧.

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) السفير في ٩١/١١/٢ نقلاً عن دافار.

ستنعكس حتماً على الدولة اللبنانية، وظيفةً وبنيةً واقتصاداً وثقافةً وسياسة لا بل أقول وجوداً.

وإزاء ذلك لا خيار لنا كلبنانيين من كل المواقع سوى التشبّث بمقاومة كلّ المشاريع الساعية لشطب لبنان من خريطة شرق المتوسط، والتمسّك بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كامل ترابه الوطني، وضمن كامل الحدود المعترف بها دولياً وهذا يعني الإنسحاب التام والكامل لكلّ القوى العسكرية غير اللبنانية من كل الأراضي اللبنانية مع التفريق طبعاً بين القوات العربية الحليفة والقوى الأخرى المعادية.

إن احتفالنا باليوبيل الذهبي للإستقلال هو تعبير عن مقاومتنا الثقافية لما يخطّط في الخفاء لدولتنا. وإيماننا كبير بانتصار شعبنا على كلّ المخطّطات المعادية، ويقيننا أن لا شرق أوسط مستقرّاً بدون وجود الدولة اللبنانية في قلب هذا المشرق.

ملحق رقم (١)

اتفاقية الهدنة اللبنانية ــ الاسرائيلية

وقعت اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩، وهي الثانية حسب الترتيب الزمني للتوقيع الذي جرى في رأس الناقورة. وقد وقعها عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم، والمقدم جوزف حرب، عن الجانب الاسرائيلي اللفتنانت كولونيل مردخاي ماكليف، وبهوشوع بيلمان، وشبطاي روزين.

وفي ما يلي النص الحرفي لاتفاقية الهدنة اللبنانية ــ الاسرائيلية مترجما عن النص الانكليزي الاصلي والمعتمد:

الوثيقة الرقم ١٢٩٦/

برقية بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩، من وسيط الامم المتحدة في فلسطين بالوكالة الى السكرتير العام. تتضمن نص اتفاق الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل.

(نص اصلي باللغة الانكليزية).

٢٣ اذار ١٩٤٩.

الى رئيس مجلس الامن.

لي الشرف ان ابلغ مجلس الامن ان مندوبي اسرائيل ولبنان وقعوا اتفاق هدنة عامة، بموجب قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨، في رأس الناقوره، في ٢٣ آذار عام ١٩٤٩. وفي ما يلي نص الاتفاق.

رالف بانش.
الوسيط بالوكالة

اتفاق هدنة اسرائيلية لبنانية عامة

(النص الانكليزي)

مقدمة: رأس الناقورة ٢٣ اذار ١٩٤٩

إنّ طرفي هذا الاتفاق:

استجابة لقرار مجلس الامن الدولي الصادر، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، الذي دعاهما الى التفاوض على هدنة دائمة، في إطار إجراء تمهيدي آخر بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة، ولتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية الى حالة سلام دائم في فلسطين.

وبعدما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الامم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، وبعدما عينا ممثلين عنهما يتمتعون بصلاحية التفاوض والتوصل الى اتفاق هدنة دائمة .

ان الممثلين الموقعين ادناه اتفقوا على النصوص التالية بعدما دقق كل جانب في الوثائق الخاصة بصلاحيات الجانب الآخر ووجد أنهّا تنسجم مع الاصول المتبعة .

المادة الاولى :

من اجل العمل على عودة سلام دائم في فلسطين ، وادراكا لاهمية التأكيدات المتبادلة في هذا الشأن في ما يتعلق بالعمليات العسكرية مستقبلا لطرفي هذا الاتفاق ، يؤكد الجانبان المبادىء التالية التي سيجري التقيد بها تماما من جانب الطرفين خلال الهدنة الدائمة :

١ ــ يتعهد الجانبان من الآن فصاعدا بالتقيد بدقة بالأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين .

٢ ــ يتعهد الجانبان بامتناع القوات المسلحة لكل منهما ، سواء القوات البرية او البحرية او الجوية ، عن اتخاذ أي عمل عدائي ضد شعب أو قوات الجانب الآخر أو اعداد مثل هذا العمل او التهديد به ، مع العلم بان استخدام « اعداد » في هذا المضمون ، لا يؤثر على عمليات التخطيط العادية لهيئة الأركان ، كما هو متبع بوجه عام في المؤسسات العسكرية .

٣ ــ يحترم احتراما كاملا حق كلّ طرف في أمنه وحريته من الخوف من هجوم تشنه عليه القوات المسلحة للجانب الآخر .

٤ ــ يقر الجانبان بان العمل بهدنة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين خطوة لا مناص منها لتصفية النزاع المسلح واعادة السلام الى فلسطين .

المادة الثانية :

يؤكد الجانبان المبادىء والاهداف التالية بقصد تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ .

١ ــ الاعتراف بمبدأ عدم جواز تحقيق اية فائدة عسكرية او سياسية من جراء الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن :

٢ ــ كما يدرك الجانبان انه يجب ألاّ يسيء أي بند من بنود هذا الاتفاق ، بأي شكل كان ، الى حقوق ومطالب ومواقف أي من طرفي الاتفاق ، في ما يتعلق بأية تسوية سلمية لقضية فلسطين يتم الوصول اليها في النهاية ، إذ أن نصوص هذا الاتفاق نابعة من اعتبارات عسكرية محضة .

المادة الثالثة :

١ ــ لقد تم الاتفاق على هدنة عامة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين ، وذلك بموجب المبادىء السابقة الذكر وقرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ .

٢ ــ يتعهد الجانبان ألأ يرتكب أي عنصر من القوات البرية او البحرية او الجوية العسكرية لجانب كل منهما ، بما فيها القوات غير النظامية ، عملا من الاعمال الشبيهة بالاعمال الحربية ، او عملا عدوانيا ضد قوات الجانب الآخر ، أو ضد المدنيين في الاراضي الخاضعة للجانب الآخر أو يعبر ، أو يتخطى ، لأى سبب من الاسباب ، خط الحدود في اطار الهدنة الدائمة . كما هو مبين

في المادة الخامسة من هذا الاتفاق ، او يدخل المجال الجوي للطرف الآخر . او يمر عبره . او يدخل ، او يمر عبر المياه على مسافة ثلاثة اميال من ساحل الجانب الآخر .

٣ ــ يتعهد الجانبان ألا يقوم عمل شبيه بالأعمال الحربية أو عمل معاد من اراض تحت اشراف احد طرفي هذا الاتفاق ضد الطرف الآخر .

المادة الرابعة :

١ ــ سيعرف الخط الوارد وصفه في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط حدود الهدنة الدائمة ، وسيحدد بموجب الهدف والقصد اللذين رمت اليهما قرارآت مجلس الأمن الصادرة في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ .

٢ ــ ان القصد الرئيسي من وراء اقامة خط الهدنة الدائمة هو تخطيط الخط الذي يجب على القوات المسلحة للاطراف المعنية ألاّ تتجاوزه .

٣ ــ يجب ان تبقى أنظمة وقوانين القوات المسلحة للجانبين التي تحظر على المدنيين عبور خطوط القتال ، أو دخول المناطق الواقعة بين هذه الخطوط ، سارية المفعول بعد توقيع الاتفاق في ما يتعلق بخط الهدنة الدائمة الذي ورد توقيعه في المادة الخامسة .

المادة الخامسة :

١ ــ يجب ان يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين .

٢ ــ يجب ان تتألف القوات المسلحة للجانبين في منطقة خط الهدنة الدائمة من قوات دفاعية فقط ، كما هو معرف في ملحق هذا الاتفاق .

٣ ــ يجب ان يكتمل سحب القوات الى خط حدود الهدنة الدائمة وتقليصها الى قوة دفاعية ، بموجب الفقرة السابقة خلال عشرة ايام من توقيع الاتفاق . وبالمقياس نفسه . فإن إزالة الالغام عن الطرق الملغومة والمناطق التي جلا عنها أي من الطرفين ، وتقدم الخرائط التي تدلل على موقع حقول الالغام هذه ، الى الجانب الآخر خلال الفترة ذاتها .

المادة السادسة :

يجب تبادل جميع اسرى الحرب المحتجزين من جانب طرفي هذا الاتفاق ، سواء كانوا من رجال القوات النظامية أو غير النظامية لاحد الجانبين كما يلي :

١ ــ تتم عملية تبادل اسرى الحرب في جميع مراحلها باشراف الامم المتحدة وسيطرتها ويجب ان يتم التبادل عند رأس الناقورة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق .

٢ ــ يجب ان يشتمل هذا التبادل كذلك على اسرى الحرب الذين تجري ملاحقتهم جنائيا ، بالاضافة الى اولئك الذين صدرت بحقهم احكام في ما يتعلق بجريمة او أية مخالفة اخرى للقوانين .

٣ ــ يجب ان تعاد الى الاسرى الذين سيجري تبادلهم ، جميع الاغراض الشخصية والمواد ذات القيمة والرسائل والوثائق وشارات الهوية وكل الاغراض الشخصية . مهما كانت طبيعتها العائدة الى هؤلاء الاسرى . واذا كان الاسير قد فر او تُوفي فإن هذه الاغراض تعاد الى الجانب الذي كان الاسير يعمل في قواته المسلحة .

٤ ــ تقرر جميع الشؤون التي لم تنظم في هذا الاتفاق ، وفق المبادىء التي نص عليها الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة اسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز عام ١٩٢٩ .

٥ — تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي أنشئت بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المفقودين ، سواء كانوا من العسكريين اوالمدنيين في المناطق الخاضعة لكل من الجانبين لتيسير تبادلهم السريع . ويتعهد كل طرف بتقديم كل تعاون ومساعدة الى اللجنة ، لتمكينها من تنفيذ هذه المهمة .

المادة السابعة :

١ — تقوم لجنة رقابة مشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء ، يعين فيها كل طرف في هذا الاتفاق عضوين ، ويكون رئيسها رئيس اركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للامم المتحدة او ضابط كبير من مراقبي الهيئة ، يعينه رئيس الاركان بعد التشاور مع طرفي هذا الاتفاق .

٢ — تقيم لجنة الهدنة المشتركة مقرها في موقع الحدود الى الشمال من المطلة ، وفي موقع الحدود اللبناني في الناقورة . وتعقد اجتماعاتها في الامكنة والاوقات التي تراها ضرورية لتنفيذ اعمالها بفعالية .

٣ — تعقد لجنة الهدنة المشتركة اول اجتماع لها بدعوة من رئيس اركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للامم المتحدة ، في وقت لا يتجاوز اسبوعا من توقيع هذا الاتفاق .

٤ — تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة ، وفق مبدأ الاجماع إذا تيسر ذلك . وفي حال عدم التوصل الى الاجماع ، تتخذ القرارات بأغلبية اصوات اعضاء اللجنة الحاضرين المشتركين في التصويت .

٥ — تعد لجنة الهدنة المشتركة انظمتها الاجرائية الخاصة بها . وتعقد الاجتماعات بعد أن يكون رئيس اللجنة قد أبلغ الاعضاء قبل وقت كاف من موعد انعقاد الاجتماع ، ويتطلب النصاب لعقد الاجتماعات اغلبية الاعضاء .

٦ — تكون للجنة صلاحية استخدام مراقبين ، قد يستعان بهم من بين صفوف الهيئات العسكرية لطرفي الاتفاق أو من العسكريين التابعين لهيئة الرقابة على الهدنة التابعة للامم المتحدة او من كليهما بأعداد تعتبر كافية لانجاز مهماتها . وفي حال الاستعانة بمراقبي الامم المتحدة في هذا الشأن ، فان هؤلاء المراقبين يبقون تحت امرة رئيس اركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للامم المتحدة . وتخضع المهام ذات الطبيعة العامة او الخاصة التي توكل لمراقبي الامم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة ، لموافقة رئيس اركان الامم المتحدة او ممثله في اللجنة وفق من منهما يرئس اللجنة .

٧ — ترفع الدعاوى المقدمة من أي من الجانبين في ما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق الى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها فورا . وتتخذ اللجنة اجراءات بشأن كل هذه الدعاوى او الشكاوى عن طريق جهازها الخاص بالمراقبة والتحقيق وفق ما تراه مناسبا لتحقيق تسوية منصفة ومرضية للجانبين .

٨ — في حال قيام خلاف في تفسير معنى بند ما من هذا الاتفاق ، باستثناء المقدمة والفقرتين الاولى والثانية ، يؤخذ بتفسير اللجنة . وتقدم اللجنة توصيات الى الجانبين لأجراء تعديل في بنود هذا الاتفاق ، من خين لآخر ، كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٩ — تقدم لجنة الهدنة المشتركة تقارير الى الجانبين عن نشاطاتها في الفترات التي تراها

ضرورية . وتقدم نسخة من كلٍّ من هذه التقارير الى السكرتير العام للامم المتحدة ، ليقدمه بدوره الى الجهاز أو الوكالة المختصة في الامم المتحدة .

١٠ — يمنح اعضاء اللجنة ومراقبوها كذلك ، قدرا من حرية التحرك والوصول في المناطق التي يشملها هذا الاتفاق ، وفق ما تراه اللجنة ضروريا في هذا الشأن شرط الاستعانة بمراقبي الامم المتحدة ، عندما يتم التوصل الى القرارات التي تتخذها اللجنة بأغلبية الاصوات .

١١ — يتحمل طرفا هذا الاتفاق نفقات اللجنة بالتساوي ، باستثناء تلك النفقات المتعلّقة بمراقبي الامم المتحدة .

المادة الثامنة :

١ — لا يخضع هذا الاتفاق للمصادقة ، ويوضع موضع التنفيذ فورا بمجرد توقيعه .

٢ — يبقى هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه والوصول اليه ، وفق قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ ، القاضي بإقامة هدنة للقضاء على التهديد القائم على السلام في فلسطين ، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الى حالة السلام الدائم في فلسطين — يبقى ساري المفعول الى ان تتحقق تسوية سلمية بين الجانبين ، باستثناء ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادةَ .

٣ — يحق لطرفي هذا الاتفاق بالاتفاق في ما بينهما ، تعطيل هذا الاتفاق اواي من نصوصه أو تعليق تطبيقه في اي وقت ، باستثناء المادتين الاولى والثالثة . ويحق لأي من الطرفين في حال تعذر الوصول الى اتفاق مشترك ، وبعد ان يكون قد مضى عام على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه ، أن يطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة عقد مؤتمر لممثلي الجانبين ، بقصد إعادة النظر في أي من نصوص هذا الاتفاق او تعديله او تعليقه باستثناء المادتين الاولى والثالثة . ويصبح لزاما على الجانبين الاشتراك في مثل هذا المؤتمر .

٤ — اذا لم يثمر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة ، عن تحقيق حل متفق عليه لنقطة ما من نقاط الخلاف ، يحق لأي من الجانبين عرض الموضوع على مجلس الامن الدولي للحصول على مبتغاه ، على أساس انه تم الوصول الى هذا الاتفاق وفق اجراء مجلس الامن الهادف الى تحقيق السلام في فلسطين .

٥ — يوقع هذا الاتفاق باربع نسخ يحتفظ كل جانب بنسخة منها ، وترسل نسختان الى السكرتير العام للامم المتحدة ليرفعهما الى مجلس الأمن الدولي ولجنة المصالحة الخاصة بفلسطين التابعة للامم المتحدة ، ونسخة الى الوسيط الخاص بفلسطين بالوكالة .

وقع في رأس الناقورة في ٢٣ آذار عام ١٩٤٩ بحضور الممثل الشخصي لوسيط الامم المتحدة الخاص بفلسطين بالوكالة ، ورئيس اركان هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للامم المتحدة .

(التوقيع)	(التوقيع)
اللفتنانت – كولونيل (المقدم)	اللفتنانت – كولونيل (المقدم)
مردخاي ماكليف	توفيق سالم
ينوشوا بيلمان	الكومندان
شبطاي روزين	ج . حرب

ملحق

تعريف القوات الدفاعية

١ — لا تتجاوز القوات الدفاعية العسكرية التي اشير اليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة :

١ — في ما يتعلق بلبنان :

(آ) كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش النظامي اللبناني ، وبطارية ميدان واحدة مؤلفة من اربعة مدافع ، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة خفيفة مصفحة مسلحة بمدافع رشاشة ، وست دبابات خفيفة مسلحة بمدافع خفيفة (٢٠ عربة) .

المجموع : ١٥٠٠ ضابط وجندي .

(ب) يجب الا ترابط اية قوات عسكرية اخرى غير تلك التي ورد ذكرها في الفقرة (آ) الآنفة الذكر ، في أية نقطة الى الجنوب من الخط العام القاسمية — النبطية التحتا — حاصبيا .

٢ — في ما يتعلق باسرائيل :

(آ) كتيبة مشاة واحدة ، وسرية مساندة واحدة ، مع ستة مدافع مورتر ، وستة مدافع رشاشة ، وسرية استطلاع واحدة ، مع ست عربات مصفحة ، وست سيارات جيب مصفحة ، وبطارية مدفعية ميدان مؤلفة من اربعة مدافع ، وفصيل من مهندسي الميدان ، ووحدات خدمة كالتموين والمعدات ، بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥٠٠ ضابط وجندي .

(ب) يجب ألا ترابط اية قوات عسكرية غير تلك التي ورد ذكرها في الجزء ٢ (آ) الآنفة الذكر ، في أية نقطة الى الشمال من الخط العام نهاريا — ترشيحا — الجش — ماروس .

٢ — يجب الا تفرض اية قيود على تحرك أي من الجانبين في ما يتعلق بتموين أوتحرك هذه القوات الدفاعية خلف خط الهدنة .

Très amicalement
H Vigier

A great pleasure to join with you in this ... a success

Très amicalement
En souvenir d'une parfaite collaboration

A vous ma plus vive sympathie

CONVENTION D'ARMISTICE GENERAL

LIBANO-ISRAELIENNE

Nations Unies

Ras En Nakoura
23 Mars 1949

صورة عن الصفحة الاولى من اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل وعليها تواقيع الأعداء من مراقبي الامم المتحدة (من محفوظات محمد علي حماده الخاصة) .

ملحق رقم (٢)

القرار ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧)

ان مجلس الامن :

(آ) — يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط .

(ب) — ويؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب والحاجة الى سلام عادل ودائم تستطيع ان تعيش فيه كل دولة في المنطقة .

(ج) — ويؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء عندما قبلت ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالتصرف ، وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

اولا — يعلن ان تطبيق الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين :

(آ) — انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير .

(ب) — ان تنهي كل دولة حالة الحرب ، وان تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وحقها في ان تعيش في سلام في نطاق « حدود آمنة » ومعترف بها ، متحررة من اعمال القوة والتهديد بها .

ثانيا — ويؤكد المجلس الحاجة الى :

(آ) — ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة .

(ب) — تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) — ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق اجراءات دولية ، ومن بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح .

ثالثا — يطلب من السكرتير العام ان يعين ممثلا خاصا الى الشرق الاوسط ، لأقامة اتصالات مع الدول المعنية ، بهدف المساعدة في الجهود ، للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة في هذا القرار .

رابعا — يطلب من السكرتير العام للامم المتحدة ان يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في اقرب وقت ممكن .

ملحق رقم (٣)

اسئلة الدكتور يارينغ

حدد قرار مجلس الامن الرقم /٢٤٢/ لعام ١٩٦٧ ، الحيثيات والمبادىء التي بموجبها يمكن تحقيق تسوية سلمية مقبولة لمشكلة الشرق الاوسط .

ان بعض هذه الحيثيات سيفرض التزامات معينة على الطرفين المتنازعين . تقع بعض هذه الالتزامات على جانب ، والبعض الآخر على الجانب الآخر ، من طرفي النزاع ، ولقد تمّ الاتفاق بشكل عام على احترام هذه الشروط بمجملها ، وأخذها بعين الاعتبار ، والأسئلة التالية تهدف الى استيضاح مواقف جميع الأطراف المعنية تجاه حيثيات قرار مجلس الامن ، استنادا الى فرضية ، وجوب فهم كل حيثية من حيثيات القرار ، على اعتبار أنها جزء لا يتجزّأ من إطار التسوية الشاملة :

وفي ما يلي النص الحرفي للاسئلة :

- السؤال الاول : هل تقبل الدول المعنية في الشرق الاوسط (اسرائيل — الاردن — لبنان — ج.ع.م.) بقرار مجلس الامن الرقم / ٢٤٢ / لعام ١٩٦٧ ، وتنفيذه ، لتحقيق تسوية سلمية مقبولة لمشكلة الشرق الاوسط ، بموجب الحيثيات والمبادىء الواردة فيه ؟
- السؤال الثاني : هل توافق هذه الدول على التعهد بانهاء كافة المنازعات بينها ، وانهاء حالة الحرب في المنطقة ؟
- السؤال الثالث : هل تتعهد الدول المعنية (اسرائيل — لبنان — ج.ع.م.) بالاعتراف بسيادة كل دولة على حدة ، وحقها بالسيطرة على اراضيها ، واحترام استقلالها السياسي . . ؟
- السؤال الرابع : هل ترضى الدول المعنية بالتعايش السلمي ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها من قبل الجميع دون تصدي أو استعمال القوة ؟
- السؤال الخامس : اذا كان جواب السؤال السابق بالايجاب ، فما هو مفهوم الحدود الآمنة ، والمعترف بها بالنسبة الى هذه الدول ؟
- السؤال السادس : هل توافق اسرائيل على سحب قواتها المسلحة من المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ؟
- السؤال السابع : هل توافق الجمهورية العربية المتحدة ، على ضمان حرية الملاحة لاسرائيل ، عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة ، وبشكل خاص :

(آ) — عبر مضايق تيران .

(ب) — عبر قناة السويس ؟

- السؤال الثامن : هل توافق هذه الدول ، في حال وضع خطة تسوية عادلة لقضية اللاجئين ، وفي حال عرضها على أطراف النزاع لدراستها ، هل توافق هذه الدول على مثل هذه الخطة مبدئيا ، وعلى اعلان رغبتهم في تنفيذها بكل اخلاص ، ليكون ذلك كافيا لتبرير تنفيذ كافة بنود قرار مجلس الأمن ؟

• السؤال التاسع : هل توافق الدول المعنية على ضمان الحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة ، وهل تضمن :

(آ) — ايجاد مناطق منزوعة السلاح ؟

(ب) — اتخاذ اجراءات اضافية في هذا السبيل ؟

• السؤال العاشر : هل توافق اسرائيل على وجود هذه المناطق المنزوعة السلاح في اراضي الحدود من كلا الجانبين ؟

• السؤال الحادي عشر : هل يوافق الاردن على وجود مناطق منزوعة السلاح في الاراضي الاردنية ، التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية ؟

أجوبة اسرائيل

الرد الاسرائيلي على اسئلة يارينغ كان بطبيعة الحال « اسرائيليا » ، يعني من زاوية معينة . وحمل بعض التفسيرات والاجتهادات الخاصة لقرار مجلس الامن . فقد طالبت اسرائيل في ردودها باستبدال وقف اطلاق النار بين الجانبين بمعاهدات سلام ، وشددت على « المفاوضات المباشرة » مع الحكومات العربية المعنية . كما تطالب اسرائيل « بسلام قانوني » ، سلام اتفاقيات مع كل دولة عربية يسجل في الامم المتحدة (كذا) .

ولعل الرد الاسرائيلي هو اطول الردود ذات العلاقة بهذا الموضوع .

وفي ما يلي النص الحرفي لاجوبة الحكومة الاسرائيلية :

« وزير الخارجية
القدس — ٢ نيسان ١٩٦٩

عزيزي السفير يارينغ .

ان موقف اسرائيل من كافة المواضيع المثارة في أسئلتكم الأحد عشر ، قد أوضحت بالتفصيل في خطابي امام الجمعية العامة بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٦٨ ، وفي المذكرتين المقدمتين لكم بتاريخ ٦٨/١٠/١٥ و ١٩٦٨/١١/٤ .

وارفق لكم الآن اجابات محددة بروح ايجابية عن الاسئلة المقدمة ، وانني اعتقد انه على اساس الاجوبة التي ستتلقاها من الحكومات الثلاثة التي تقترحها ، ستستمر بالعمل للوصول الى ايضاحات من اجل تحقيق اتفاق على كافة القضايا المتعلقة بمهمتكم . ونحن على استعداد للاشتراك في هذه العملية في أي مكان مناسب .

ان البيانات التي توضح موقف اسرائيل ، بما فيها الاجابة عن هذه الاسئلة ،

قد أخذت بعين الاعتبار التطورات الاخيرة في السياسة العربية ، بما فيها الخطابات التي ألقاها مؤخرا الرئيس جمال عبد الناصر وزعماء آخرون ، ولقد لاحظنا تأكيدهم المحدد والقاطع برفض الصلح مع اسرائيل ، أو الاعتراف بها او المفاوضة معها ، أو ايقاف الهجمات الارهابية ضدها ، أو الاعتراف بامكانية التعايش بسيادة في أي مجال .

وقد يبدو في هذا الوقت ، ان رفض الجمهورية العربية المتحدة لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وقرار مجلس الأمن أمر واضح بشدة ، واننا نامل ان تتغير هذه السياسة ، التي تتأكد يوميا . ولكن هذه التصريحات من المسؤولين قد اوجدت قلقا بالغا وزادت حدة التوتر الذي كنا نأمل في تخفيضه .

كما اننا نعتقد ان الاجتماعات الرباعية التي تبرز اعلاميا ، قد اضعفت الاهتمام المفروض ان يتركز على جهود الاطراف الساعية نحو الاتفاق . انها تؤدي الى ازدواج الجهود وبعثرتها . كما انها شجعت انطباعا خاطئا لدى بعض الجهات بأن حلا ممكن التوصل اليه خارج المنطقة ودون موافقة حكوماتها .

ان اسرائيل تعتبر مهمتكم الاطار الدولي المسؤول الذي من خلاله يمكن دفع قضية السلام بين دول الشرق الاوسط .

انني اعيد الى الذكر الفكرة التي ناقشناها قبل بضعة اسابيع ، حول اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاثة معكم ، في مكان مناسب من اجل الوصول الى اتفاق . وكما تذكر فان موقفنا من هذه القضية كان ايجابيا .

واود ان أؤكد ان اسرائيل سوف تستمر في التعاون معكم من اجل نجاح مهمتكم .

المخلص
ابا ايبان

الى صاحب السعادة السفير يارينغ — القدس
الاجوبة
« سري »

• جواب السؤال الاول : تقبل اسرائيل قرار مجلس الامن الرقم / ٢٤٢ / للوصول الى اتفاق حول ايجاد سلام دائم وعادل يتم الوصول اليه عن طريق المفاوضة والاتفاق بين الحكومات المعنية . ان تنفيذ الاتفاقات يجب أن يبدأ عندما يتم الاتفاق على كافة البنود .

• جواب السؤال الثاني : ان الدول العربية ، وليس اسرائيل ، هي التي تتحمل مسؤولية الاعتداء وايجاده . فقد اعلنت طوال عقدين من الزمن انها في حالة حرب مع اسرائيل ، ولذلك

فان من الواجب عليهم ، بالدرجة الاولى ، انهاء حالة الحرب مع اسرائيل .

اما الاعلان من جانب اي دولة عربية ، فان من الواجب ان ينص صراحة على انهاء حالة الحرب « مع اسرائيل » وليس « مع اي دولة في المنطقة » . ان الالتزامات القانونية يجب ان تكون واضحة . في ما يتعلق بالاطراف الملزمة بها .

ان انهاء حالة الحرب يتضمن وقف كافة التدخلات في الاعمال البحرية ، وانهاء اجراءات المقاطعة المتعلقة بأطراف ثالثة ، وانهاء تحفظات الدول العربية التي تعهدوا بها ، على اسرائيل . وعدم الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية موجهة ضد اسرائيل ، او تلك التي تضم دولا لا ترغب في انهاء مطالب او حالات حرب مع اسرائيل . او في الوصول الى ايجاد علاقات سلمية معها ، وعدم وجود قوات مسلحة لمثل هذه الدول على اراضي الدول المتفقة ، وتحريم ومنع القيام بأي عمل في اراضي الدول العربية أو التحضير لعمليات وحملات تقوم بها قوات نظامية . أو غير نظامية أو أفراد ضد الحياة والأمن والممتلكات الاسرائيلية ، في مكان من العالم .

ان الشرط الأخير الوارد لا يؤثر على الحقيقة . بأن مسؤولية الحكومات العربية بمنع مثل هذه الاعمال واردة وملزمة لها قانونيا . بموجب اتفاقية وقف اطلاق النار بين الاطراف المختلفة في حزيران ١٩٦٧

- جواب السؤال الثالث : توافق اسرائيل على احترام ، والاعتراف بالسيادة والأمن الاقليمي والاستقلال السياسي للدول العربية المجاورة .

ان هذا المبدأ سيضمن في معاهدات السلام التي تحدد الحدود المتفق عليها .

- جواب السؤال الرابع : ان اسرائيل توافق على حق الاردن . لبنان ، الجمهورية العربية المتحدة والدول المجاورة الاخرى في العيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، بعيداً عن خطر أعمال القوة . وشرط اسرائيل الوحيد بالنسبة الى هذا الأمر هو المعاملة الصريحة الواضحة من قبل الطرف الآخر . وتتضمَّن « أعمال القوة » كافة الاستعدادات ، والعمليات والحملات التي يقوم بها نظاميون أو غير نظاميين أو أفراد ، ضدَّ الحياة والأمن والممتلكات الاسرائيلية في أي مكان من العالم .

- جواب السؤال الخامس : ان حدودا آمنة ومعترفاً بها لم توجد يوما من الأيام بين اسرائيل والدول العربية . وعليه فإنَّ من الضروري تحديدها الآن كجزء من عملية الوصول الى السلام . ويجب استبدال وقف اطلاق النار بمعاهدات سلام ، تحدد حدودا آمنة ودائمة ومعترفاً بها ، كما يتفق عليها بالمفاوضة بين الحكومات المعنية .

- جواب السؤال السادس : عندما يتم الاتفاق على حدود آمنة ودائمة ومعترف بها بين اسرائيل وكلٍ من الدول العربية المجاورة ، فإن توزيع القوات سوف يتم بموجب الحدود التي تحدّدها معاهدات السلام .

- جواب السؤال السابع (والسؤال العام الثامن) : ان قضية اللاجئين قد سببتها الحروب

التي شنَّتها الدول العربية على اسرائيل ، وقد استمرت بسبب رفض الدول العربية إقامة علاقات سلام مع اسرائيل . ونظرا للمشكلة الانسانية المتعلقة بالقضية ، فإنَّ اسرائيل قد عبرت عن استعدادها لاعطاء الأولوية لتحقيق اتفاق على حلّ هذه المشكلة من خلال تعاون دولي واقليمي . إننا نعتقد ان الاتفاق ممكن السعي اليه ، حتى قبل مفاوضات السلام . إننا نقترح عقد مؤتمر لدول الشرق الاوسط . بالاشتراك مع الدول المساهمة في إغاثة اللاجئين والهيئات الخاصة للامم المتحدة ، من أجل وضع خطة خمس سنوات لحلّ مشكلة اللاجئين في إطار سلام دائم واستيعاب اللاجئين في الحياة المنتجة . وتمكن الدعوة لهذا المؤتمر قبل بدء مفاوضات السلام .

ومن الضروري أن تشكّل الحكومات المعنية لجانا مشتركة لاستيعاب واسكان اللاجئين ولايجاد مشاريع متفق عليها على اساس اقليمي بمساعدة دولية .

ونظرا للطبيعة الانسانية الخاصة لهذه القضية ، فإننا لا نقوم بالاتفاق على خطط من اجل حل مشكلة اللاجئين مرتبطة بالاتفاق بأي جانب من قضية الشرق الاوسط .ولنفس السبب ، يجب ألا تستخدم هذه القضية من قبل الدول العربية لعرقلة مشاكل أخرى .

- جواب السؤال الثامن (والسؤال العام التاسع) : ان الضمان الفعال للحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول . إنما يكون بالتقيد الصارم من قبل الحكومات بالتزاماتهم التي تفرضها المعاهدات . وفي اطار السلام المؤدي الى احترام كامل ، لسيادة الدول ، وايجاد حدود متفق عليها . فإن اجراءات الامن الاخرى يمكن بحثها بين الاطراف المتفقة .

- جواب السؤالين التاسع والعاشر (والسؤالين العامين العاشر والثالث عشر) : بغض النظر عما ورد في الأجابة عن السؤال الثامن ، فقد بينا ان التجربة قد دلت على ان الاجراءات المذكورة في السؤالين التاسع والعاشر لم تمنع من الاعداد لحملات اعتداء ضد اسرائيل وتنفيذها .

- جواب السؤال الحادي عشر (والسؤال العام الرابع عشر) : السلام يجب ان يعبر عنه قانونيا ، ويحدد بشكل متبادل ، ويلتزم به من الاطراف الموقعة عليه حسب انماط القانون والعرف الدوليين . وبناء عليه ، فإن موقف اسرائيل هو ان السلام يجب ان يتجسد في اتفاقات سلام ثنائية ، بين اسرائيل وكل دولة عربية ، تتضمن كافة الشروط المتفق عليها من اجل سلام عادل ودائم . ان هذه الاتفاقيات عندما توقع ويصادق عليها ، يجب ان تسجل لدى الامانة العامة للامم المتحدة بموجب المادة / ١٠٢ / من ميثاق الامم المتحدة .

٢ نيسان ١٩٦٩ »

جواب لبنان

الرد اللبناني على اسئلة يارينغ يختلف عن كل الردود والاجابات . نظرا لأن وضع لبنان في نزاعه مع اسرائيل يختلف عن بقية اوضاع الدول العربية المتاخمة لاسرائيل . ذلك ان لبنان كان ولا يزال يؤكد على استمرار فعالية اتفاقية الهدنة بينه وبين اسرائيل . ولهذا فهو لم يوافق رسميا على قرار مجلس الامن الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ ، لأنه لا يعتبر نفسه من المعنيين مباشرة بهذا الامر ، وعلى هذا الاساس كان لبنان الرسمي يفضل ان يعفيه يارينغ من مهمة الاجابة عن أسئلته .

في الفترة التي زار فيها الدكتور يارينغ لبنان كان الاستاذ يوسف سالم وزيرا للخارجية اللبنانية . وفي كل مرة كان الوزير سالم يبلغ يارينغ ان لبنان يعتبر نفسه في حالة هدنة مع اسرائيل . واذا كانت اسرائيل لا تعترف بهذا الواقع ، فإنَّ اتفاقية الهدنة لا تفرض من جانب واحد .

كان يارينغ يسأل وزير الخارجية اللبنانية : ما رأيكم في قيام اتصال مع اسرائيل ، عن طريق اجراء مفاوضات في غرف متجاورة على طريقة رودس ؟

كان جواب الوزير : نحن « نرحب » بالحل السلمي . ولا نقول « نوافق » اذا وافقت الدول العربية المعنية على ذلك .

ويقول الوزير يوسف سالم ان يارينغ كان يعرض في كل مرة زار لبنان ، بعض الاسئلة المتعلقة بالنزاع مع اسرائيل . وبوصفه كان يقوم بوساطة رسمية لا حبية ، فلم تكن له اية آراء شخصية في الموضوع ، لكنه كان يريد أن يقدم الى السكرتير العام تقريرا معللا عن نتائج زيارته .

وعندما وجه يارينغ رسميا الأسئلة الى لبنان ، عقد اجتماع في القصر الجمهوري في بعبدا تولى فيه رئيس الجمهورية السابق الاستاذ شارل حلو اعداد صيغة الرد على رسالة يارينغ مع الاستاذ خليل ابو حمد . وجاء الرد اللبناني عاما ليس فيه اجابة عن اسئلة محددة : تأكيداً على التمسك باتفاقية الهدنة ، مع تأييد الدول العربية والتضامن معها ، وكان فيه « التخلص » من ارتباط محدد .

وفي ما يلي النص الحرفي لرد الحكومة اللبنانية على اسئلة يارينغ ، وقد كتب باللغة الفرنسية :

D. REPONSE DU GOUVERNEMENT LIBANAIS

(Reçue par M. Jarring à Moscou le 21 avril 1969)

En réponse au questionnaire que Votre Excellence m'a adressé en date du 14 mars 1969, j'ai l'honneur de vous communiquer, au nom du Gouvernement libanais, ce qui suit : dans l'ensemble du conflit israélo-arabe, et par là, dans les suites de la guerre déclenchée par Israël le 5 juin 1967, le Liban se trouve engagé essentiellement en raison de sa solidarité fraternelle avec les Etats arabes et des menaces qu'Israël ne cesse pas de faire peser sur lui.

Mais le Liban considère, à juste titre, que la Convention d'armistice conclue entre lui-même et Israël, le 23 mars 1949, est toujours en vigueur, comme cela résulte de sa dépêche du 10 juin 1967 au Président de la Commission d'armistice mixte et comme le confirme M. Thant, Secrétaire général des Nations Unies dans son rapport à l'Assemblée générale le 19 septembre 1967. Dans ce rapport, M. Thant, se référant au texte même de ladite convention, a dit que celle-ci ne pouvait être révisée ou suspendue dans son application que par un consentement mutuel. Dans les conditions qui ont été et qui demeurent celles du Liban, il est naturel que les lignes de l'armistice n'aient jamais varié. Elles correspondent d'ailleurs aux frontières qui ont toujours été internationalement reconnues au Liban, aussi bien dans les documents diplomatiques bilatéraux ou multilatéraux, que par la Société des Nations et par l'Organisation des Nations Unies, à la Charte de laquelle le Liban a activement participé et au sein de laquelle il a été admis dans son entité et sa structure actuelle. Ses frontières n'ont subi aucune modification de fait ni de droit par les décisions du cessez-le-feu prises par le Conseil de sécurité, après le 5 juin 1967.

Il est opportun d'évoquer ces évidences : à toutes fins utiles et notamment afin d'expliquer la nature et le caractère de la seule réponse que nous puissions faire à l'ensemble du questionnaire qui nous a été adressé par Votre Excellence en date du 14 mars 1969.

Cette réponse, qui reflète d'ailleurs la position que le Liban a prise dans les conférences interarabes, consiste à proclamer qu'il soutient la position des Etats arabes dont le territoire a été occupé par Israël et qui ont accepté la décision du Conseil de sécurité du 22 novembre 1967.

/...

صورة عن جواب لبنان على اسئلة يارينغ

رد الحكومة اللبنانية

(تلقاه السيد يارينغ في موسكو بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٩)

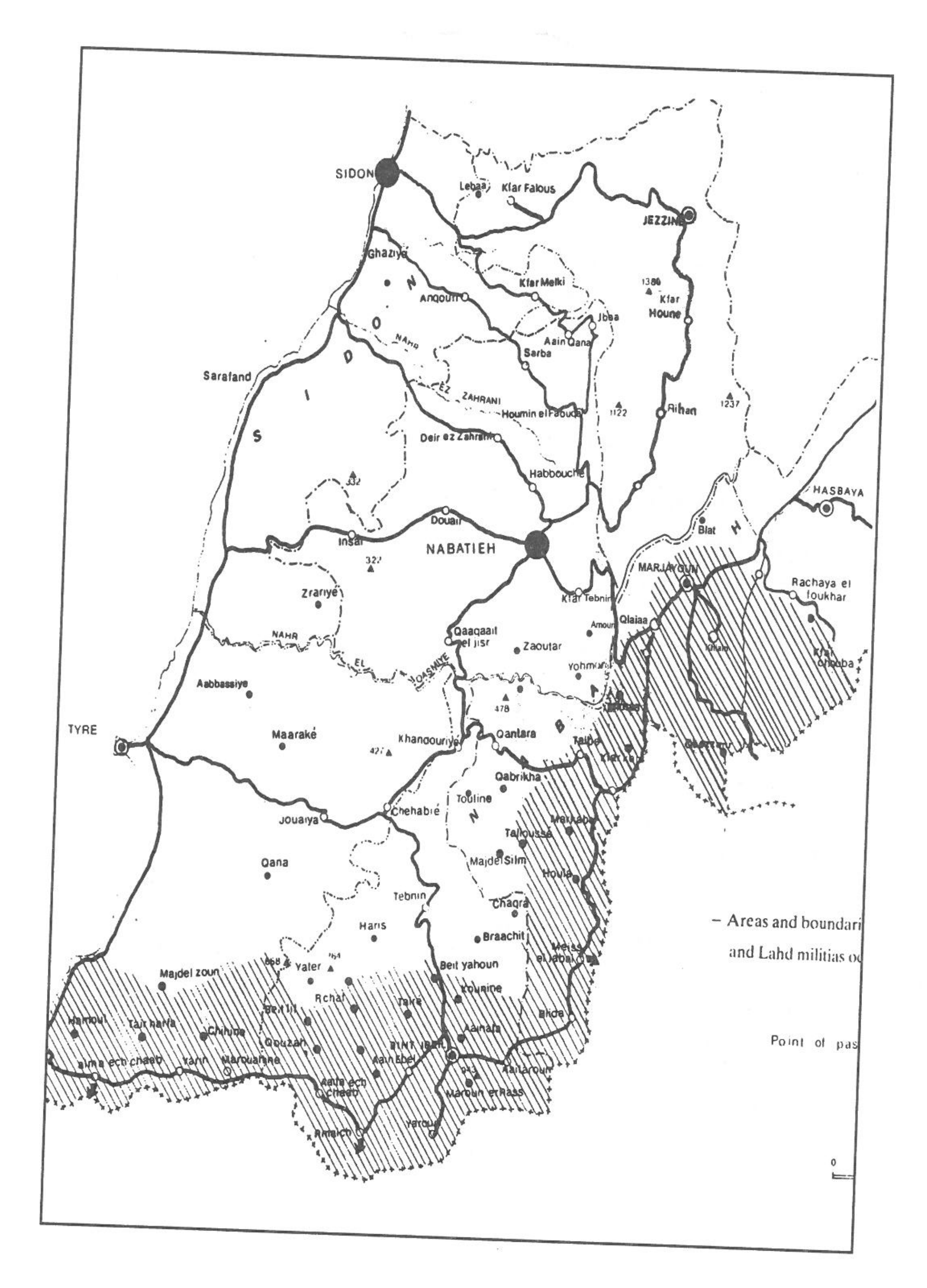
ردا على الاسئلة التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٤ اذار ١٩٦٩ .
يشرفني ان افيدكم باسم الحكومة اللبنانية ما يلي : بالنسبة الى النزاع الاسرائيلي العربي ، وبالتالي بالنسبة الى الحرب الناجمة عن هذا النزاع ، والتي شنتها اسرائيل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، يجد لبنان نفسه ملتزما بصفة أساسية بسبب تضامنه الأخوي مع الدول العربية، وبسبب التهديدات التي تلوح بها اسرائيل .،

إلاَّ أنّ لبنان يعتبر ، وهو على حق ، أنّ اتفاقية الهدنة المعقودة بينه وبين اسرائيل بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، لا تزال سارية المفعول ، كما تدل على ذلك المذكرة التي بعث بها الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٧ ، وكما يؤكد ذلك السيد ثانت السكرتير العام للامم المتحدة ، في تقريره الى الجمعية العامة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٦٧ . ويستشهد السيد ثانت في هذا التقرير بنص الاتفاقية المذكورة ، فيقول أن هذه الاتفاقية لا تمكن اعادة النظر فيها ، او تعليق العمل بها الا بالتفاهم المتبادل ، وفي ظروف لبنان التي كانت ولا تزال ، من الطبيعي أن خطوط الهدنة لم تتبدل مطلقا . وهي تتطابق بالاضافة الى ذلك مع الحدود التي اعترف بها دائما دوليا كحدود للبنان ، سواء في الوثائق الديبلوماسية الثنائية ، والمتعددة الاطراف ، اومن جانب عصبة الامم ، ومنظمة الامم المتحدة ، والميثاق الذي اسهم لبنان اسهاما فعليا في وضعه ، والذي أقر بسيادته وبكيانه الحالي . ولم يطرأ على حدوده أي تغيير واقعي أوقانوني عن طريق قرارات وقف اطلاق النار التي اتخذها مجلس الامن بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .

ومن المناسب ذكر هذه البديهيات وذلك للفائدة المرجوة ، وخاصة في سبيل تفسير طبيعة وميزة الرد الوحيد الذي يمكن تقديمه على مجموعة الاسئلة التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٩ .
هذا الرد ، الذي يعكس فضلا عن ذلك الموقف الذي اتخذه لبنان في المؤتمرات العربية ، يقوم على دعم موقف البلدان العربية التي جرى احتلال اراضيها من قبل اسرائيل ، والتي قبلت بقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

وفي الوقت الذي نبعث فيه اليكم بهذه المذكرة ، التي تتطابق مع جوهر المباحثات التي تمت بينكم وبين مختلف المسؤولين اللبنانيين في السابق ، نرجو من سعادتكم تقبل فائق تقديرنا .

وزير الخارجية اللبنانية
التوقيع : يوسف سالم



(٨)

،من اجل سياسة لبنانية مائية تحفظ حق لبنان بمياهه في مؤتمر السلام(*)

أولاً – الأهمية الجيوبوليتيكية للمياه في الشرق الأوسط:

من المسلّم به عند أغلب الدارسين أن المياه عامة، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، هي مادة بالغة الأهمية. ويؤكّد البعض أنها ربما تفوق أهمية مادة النفط. هذه المادة التي تحكّمت بالسياسات الدولية لمدى قرن على الأقل. وكما يؤكّد مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية، فإن منطقتنا «تقف على عتبة أزمة موارد طبيعية كبيرة، والنزاع بين دولها على هذه الموارد المحدودة قد يؤدّي قبل نهاية القرن إلى جيشان لا مثيل له وثورات لم يسبق لها مثيل»(١). وفي نفس السياق، تقول الباحثة الأميركية جويس ستار: «الماء هو أهم مورد يمثّل مشكلة تجابه دول (منطقة الشرق الأوسط) بأسرها. وليست ثمة قضية أخرى تؤثّر في كل أوجه الحياة مثلها».

بالنسبة للقيادات الصهيونية، فإن الدارس لفكرها الجيوبوليتيكي، يلاحظ بوضوح اهتمامها الكبير بتفاصيل جغرافيا أرض الميعاد وبخاصة موضوع المياه فيها. وإذا وضعنا جانباً المذكّرات الخارقة في نفاذ رؤيتها التي وضعها حاييم وايزمن قبيل مؤتمر الصلح والمتعلّقة بتأمين المياه لإسرائيل المستقبل، فإن القادة الإسرائيليين الذين ساهموا لاحقاً في قيام الدولة العبرية لم يقلوا عنه تشدّداً في مسألة المياه. يقول بن غوريون: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقّف مصير الكيان اليهودي»، أما غولدا مائير فأعلنت من على منبر الكنيست (عام ١٩٧١) «إن السيطرة على منابع المياه تجعل من إسرائيل دولة غير مغلقة جغرافياً، وهو أمر له بالغ التأثير من الناحية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية». وإذا كانت المياه هي عامل حياة وليست مياه نزاع، كما قال يوفال نئمان، فإن من الثابت كما يقول زئيف شيف أن ضعف الموارد المائية في إسرائيل هو أهم عوامل ضعف إسرائيل.

ولئن تساءلت غولدا مائير: «كيف تكون لنا دولة دون هجرة» أو أكّد بن غوريون «أنه

(*) محاضرة ألقيت في تشرين الثاني ١٩٩١.

(١) السفير، ٢٥/١/١٩٨٨.

بالهجرة الجماعية أمكن إنشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها يمكن أن تعمّر». فالنتيجة الحتميّة للتوسّع الجغرافي والانفجار الديمغرافي هو ما صرّح به أحد أساتذة التقنيون: «إن حروب المستقبل في الشرق الأوسط هي حروب للسيطرة على المياه، وأين من شراستها كل حروب الماضي؟»! وفي هذا المعنى نفسه، قالت دراسة لـ «اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا» أن استمرار وضع المياه الحالي (في الشرق الأوسط) قد يؤدّي إلى تباين خطير لا يستبعد معه اندلاع حرب بين الأطراف التي تتقاسم المياه». ورأت «أن على ١٥ دولة تستفيد من مياه أنهار الفرات والأردن والنيل التوصّل إلى إتفاقات على اقتسام المياه».

وهكذا بكل وضوح تقف منطقتنا فوق مرجل أزمة المياه لا سيما وأن هذه المنطقة عرفت في الماضي نبيّاً شقّ الماء بعصاه، وآخر مشى على الماء، وثالث جعل الماء عماد الجنة.

ثانياً – هل إسرائيل في أزمة مائية؟ وما هي الحلول الممكنة أمامها؟

لا بدّ من الإشارة، بادئ ذي بدء، أن إسرائيل تعتبر المسائل المتعلّقة بالمياه سرّاً عسكرياً. وهي تمنع التداول بالمسائل المائية المتعلّقة بالسياسة العليا للدولة. وعليه، فالأرقام التي نعرضها هي تقريبية وليست دقيقة.

يعيش في إسرائيل حالياً حوالي ٤،٥ مليون نسمة. ونسبة استهلاكهم السنوي في مجال المياه لا تقلّ عن /٢١٤٥/ مليون م٣ وهي موزّعة على النحو التالي:

- ثلثا كمّية المياه مخصّص للزراعة (باعتبار أن ٤٣،٢٪ من الأراضي الزراعية مروية أي ١،٨٥٠،٠٠٠ دونم منها ٧٨٪ بالمرشات).
- ٤٣٥ مليون م٣ للإستهلاك المنزلي المدني.
- ١٠٠ مليون م٣ للصناعة.
- ١٠٥ مليون م٣ للضفة الغربية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن معدّل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه يصل إلى خمسة أضعاف المعدّل في الدول المجاورة أي ما يقارب ٥٠٠ م٣ سنوياً.

كيف تتوزّع مصادر المياه الإسرائيلية؟

- مياه حوض الأردن تغطي ٣٠٪
- مياه الضّفة تغطي ٤٠٪
- وباقي الكمّية يؤمّن من تنقية المياه المبتذلة، ومن المياه الجوفية في الضّفة وغزّة وسيناء وجنوب لبنان، ومن تخزين مياه الأمطار وغيرها من المصادر الأخرى.

وما هو جدير بالذكر أن إسرائيل تستغلّ ٩٨٪ من كامل مواردها المعروفة من المياه العذبة القابلة للتجديد.

إنطلاقاً من هذه الأرقام، نطرح جملة ملاحظات:

١ - ٦٧٪ من استهلاك إسرائيل من المياه يأتي من خارج حدودها لعام ١٩٤٨[٢].

٢ - نتائج حرب ١٩٦٧، واحتلال الجنوب اللبناني، عطّل المشاريع المائية العربية وأمّن لإسرائيل ما يزيد على ١٢٠٠ مليون م^3 [٣].

٣ - ٨٣٪ من مياه الضّفة الغربية تذهب إلى إسرائيل، ويستهلك ١٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضّفة ما يستهلكه مليون فلسطيني من المياه. والأراضي التي كان يرويها الفلسطينيون في الضّفة تقلّصت من ٢٧٪ إلى ٤٪ بينما المستوطنون يروون ٧٠٪ من أراضيهم. وتجبر إسرائيل الفلسطيني على أن يدفع أربعة أمثال الرسوم التي يدفعها الإسرائيلي.

٤ - إذا انسحبت إسرائيل من الضّفة الغربية وجنوب لبنان ستضطرّ، لتعويض خسائرها المائية، لدفع ملياري دولار على الأقل وثمّة توقّعات توصل هذا الرقم إلى ٤ مليار دولار (كلفة تحلية المياه).

٥ - كانت التوقّعات تشير إلى أن نقص إسرائيل في المياه عام ١٩٩٥ سيكون ٩٥٠ مليون م^3 هذا قبل فتح باب الهجرة من الإتحاد السوفياتي.

٦ - مع الإنفجار الديمغرافي الإسرائيلي (٦،٥٪ سنوياً) سيصل العجز المائي الإسرائيلي إلى مليار ونصف م^3 سنوياً في الفترة القليلة القادمة.

٧ - إذا سيطرت إسرائيل على كامل مياه الليطاني (٨٠٠ مليون م^3 سنوياً) فإنها لن تخرج من الأزمة.

ربّ قائل أن أمام إسرائيل مجالات كثيرة لتحلّ أزمتها منها:

١ - مشاريع تحلية المياه المالحة (من خلال الطاقة الذرية خاصة). المتر المكعّب يكلّف دولار إلى دولارين ونصف.

٢ - إعادة إستعمال مياه المجاري والمصانع بعد تصفيتها، لكن الكمّية ضئيلة.

٣ - محاولة وقف التبخّر من بحيرة طبريا. لكن استمرار تموّج الماء يحول دون فعالية المواد الكيماوية الموضوعة.

٤ - استمطار الغيوم، ولكن هذه المحاولة أدّت إلى بعض النتائج العكسية.

٥ - حجز مياه الأمطار والسيول والتخزين الجوفي في باطن الأرض.

---

(٢) النهار، ٧/١١/١٩٩١.

(٣) الحياة، ٢٢/٢/١٩٩١.

٦ - مزج المياه المالحة بالمياه العذبة في الزراعة.

٧ - الإقتصاد في استعمال المياه، من خلال الرشّ بالتنقيط.

لكن هذه الإجراءات وغيرها لم تحلّ المشكلة جذرياً.

على صعيد آخر، هناك قرائن أخرى تؤكّد عمق الأزمة في إسرائيل:

أولاً - وصول بحيرة طبرية منذ العام ١٩٨٥ إلى أسفل معدّل لها منذ قرن (١١١م تحت سطح البحر) وتأكيد تسرّب المياه المالحة بكثافة إلى الشقوق التجويفية على امتداد الساحل الإسرائيلي بسبب إفراغ مياهها الحلوة، وقد هدّد ذلك الزراعة السّاحلية.

ثانياً - استنزاف المخزون الاستراتيجي المائي، الأمر الذي أوجد جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية، وحمل رفاييل ايتان إلى الإصرار على إقالة رئيس شركة ميكوروت، واستبداله بآخر وهذا ما حصل.

ثالثاً - إعلان حالة الطوارئ في إسرائيل في مجال استهلاك المياه على عدّة مستويات:

- تخفيف الإستهلاك.
- عدم ملء أحواض السباحة
- تحديد ريّ الحدائق
- دعوة الإسرائيليين إلى الإستحمام ثنائياً
- رفع الرسوم بشكل بارز
- خفض كمّيات المياه المخصّصة للزراعة (بنسبة ٢٥٪ في بعض المناطق) الأمر الذي أدّى إلى انخفاض الإنتاج في مجال الخضار والفواكه.

إنطلاقاً مما تقدّم، تتوضّح خطورة الأزمة وعمقها، فما هي الخيارات المطروحة أمام إسرائيل؟

يطرح الباحث الأميركي توماس ناف ثلاثة إحتمالات وجميعها تؤثّر على الوضع في جنوب لبنان:

الإحتمال الأول: أن تعيد إسرائيل بناء اقتصادها بشكل تستغني فيه عن الزراعة المروية الإستهلاكية وتتحوّل إلى الصناعات الخفيفة، والخدمات التي توفّر لها سيولة نقدية لاستيراد حاجاتها الغذائية، وقد خفضت إسرائيل فعلاً الري الزراعي بنسبة ٣٠٪ هذه السنة (١٩٩١) ولكن هذا يتنافى مع المفهوم الأمني الإسرائيلي القاضي بالاكتفاء الذاتي.

الإحتمال الثاني: أن تتفاوض إسرائيل مع لبنان لمشاركته مياه الليطاني ولكن هذا احتمال ضعيف بسبب انعدام الثقة بين الطرفين وبسبب التركيبة السياسية الهشة للبنان (حسب الباحث).

الإحتمال الثالث: أن تحوّل إسرائيل نهر الليطاني بالقوة، وهذا ليس شيئاً جديداً، إذ سبق لإسرائيل أن تعاملت مع مياه الأردن بالقوة العسكرية، وهذا الخيار سيسبّب عدم الإستقرار في لبنان ويبرّر ضرورة الوجود السوري المستمرّ فيه.

وخلص توماس ناف إلى ما يلي: «إن إسرائيل ستسعى بحزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان خصوصاً مياه الليطاني أو للحصول على حصّة فيها بطريقة أو بأخرى وهذا مؤكّد بسبب مطالب إسرائيل وأفعالها حيال هذا الموضوع وحاجتها إلى المياه وبسبب قرب هذه المياه ونقاوتها وغزارتها ومن غير المتوقّع أن تتخلى إسرائيل عن الحزام الأمني في جنوب لبنان من دون الحصول على حصّة كبيرة من مياهه في المقابل»[٤].

بموازاة التوجّه الإسرائيلي نحو المياه اللبنانية لحلّ أزمتها، يطرح المسؤولون في الدولة العبرية إمكانية الإستعانة بمياه النيل (المطالبة بمليار م^3 على الأقل). وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم التحرّك الإسرائيلي الناشط في دول حوض النيل وبخاصة في أثيوبيا وجنوب السودان، ومشاريع السدود التي وضعها خبراء إسرائيليون للسلطات الأثيوبية، من أجل الضغط على السلطات المصرية وحملها على إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب.

من جهة أخرى، يمكن أن نفهم مشاريع أنابيب السلام التركية وأهميتها بالنسبة لإسرائيل. ففي أوائل كانون الأول ١٩٩٠[٥]، أعلن وزير المياه الإسرائيلي سماحة ايساي عن مفاوضات تجرى مع تركيا لاستيراد مياه الفرات منها وذلك لتعويض النقص الحاد في المياه بسبب موجة الجفاف الحالية وفي ١٠/٤/١٩٩١، قال شمعون بيريز[٦]: أنه ناقش مع الرئيس التركي تورغوت أوزال خطّة تهدف إلى تخفيف التوتّر في الشرق الأوسط، وذلك بضخّ مياه تركية إلى المناطق التي يسودها الجفاف. وقال رئيس وزراء إسرائيل السابق: «أوزال مستعدّ لإنشاء هذا الخط... وأنا أسمّيه خط السلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط من المحتمل جداً أن تكون بسبب المياه وليس الأرض». وأضاف: يجب أن تكون هناك خطّة للتنمية الإقتصادية ويمكن أن يبدأ ذلك بتطوير امدادات المياه». وقال أن هذا الخط قد يمتدّ إلى الضفة الغربية. أما وزير خارجية تركيا، فقد قال: «إن إسرائيل ستستفيد أيضاً من هذا المشروع الذي قضى بجرّ دجلة والفرات إلى شبه الجزيرة العربية. وأضاف «لو لم تكن إسرائيل معنيّة بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع سلام»[٧]. وبينما تذكر صحيفة إسرائيلية أن لجنة إسرائيلية توصّلت مع الحكومة التركية إلى اتفاق لتزويد إسرائيل بـ ٢,٣ مليار م^3 سنوياً، وتكاليف المتر المكعّب تبلغ ٨ سنتات[٨]

(٤) السفير، ٩/١٠/١٩٩١.
(٥) الحياة، ٣/٢١/١٩٩٠.
(٦) الأنوار، ١٠/٤/١٩٩١.
(٧) السفير، ٥/٨/١٩٩١.
(٨) اللواء، ١٠/١٠/١٩٩١.

تناقلت وسائل الإعلام أنباء سفر شمعون بيريز إلى تركيا واجتماعه مع الرئيس تورغوت أوزال، ورجّحت أن تكون هذه الزيارة على علاقة بمشروع مياه السلام[٩]. غير أن مساعد بيريز، نمرود نوفيك، قال «إن موضوع المياه هو الموضوع الذي يعمل عليه بيريز منذ سنوات عدّة». وأضاف، في تصريح لصحيفة حداشوت الإسرائيلية «إننا نعتقد أن الوقت قد حان لإقناع الروس والمصريين والعناصر العربية الأخرى بإيجاد حلّ لمشكلة المياه في المنطقة». وتابع يقول: «في الواقع سيكون لدينا منتدى متعدّد الجنسية من أجل التنمية في الشرق الأوسط في إطار مؤتمر تشرين الأول، ونحن نعتقد أن هذا هو الوقت لتحضير مشروع من أجل حلّ مشكلات المياه الإسرائيلية». وقال نوفيك أن بيريز «بدأ التعامل مع موضوع مصادر المياه الإسرائيلية منذ أن شغل منصب نائب رئيس الوزراء في العام ١٩٨٧»[١٠].

ثالثاً - الأهداف والاستراتيجية المائية لإسرائيل إزاء لبنان بين النظرية والتطبيق:

إذا كانت إسرائيل قد رصدت مبالغ طائلة لأبحاث المياه فاقت ما رصد لمثيلها في العالم، فقد ظلّ الحصول على مياه إضافية من خلال طرق غير تقليدية محدود جداً[١١]. وإذا كانت السياسة المائية الإسرائيلية ترتكز على عدم الإعتبار لحقوق العرب أو لبديهيات القانون الدولي في مجال مياه الأنهر، فإن الأساس الذي يوجّه هذه السياسة هو مصلحة المستوطنين والمستوطنات غير المحدودة. ثم أن الدولة الإسرائيلية لا تفاوض أحداً في مجال تطبيق أهدافها واستراتيجيتها المائية. أنها تريد أن تبقى حرّة وتتفرّد في اتّخاذ كل الإجراءات التي تراها مناسبة ومن جانب واحد.

وقد ساعدهم في ذلك تفوّقهم العسكري البارز على العرب، وقوّتهم الدولية في مراكز القرار وقدرتهم المالية الهائلة التي تسمح لهم بتنفيذ المشاريع التي يخطّطون لها بسرعة، إضافة إلى قوّتهم الإعلامية الهائلة التي تقلب باطل أفعالهم إلى حقيقة.

ضمن هذا السياق يمكن أن نفهم الحروب المائية لإسرائيل عام ١٩٥٦، بعد رفضها لمقترحات بعثة جونستون الأميركية. وكذلك يمكن أن نفهم حرب ١٩٦٧ التي وفّرت لهم السيطرة على مياه الضّفة الغربية والجولان.

وضمن هذا السياق يجب أن نفهم «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨ وما سمّي حملة «سلامة الجليل». وفي هذه الحروب كانت إسرائيل تفرض واقعاً دولياً جديداً وتجبر العرب على التراجع عمّا كانوا يطالبون به في السابق.

(٩) السفير، ١٣/٨/١٩٩١.
(١٠) السفير، ١٥/٨/١٩٩١.
(١١) ليزلي شميدا، الباحث العربي، العدد ٦، ص٣ نقلاً عن البروفسور جون كولارز من مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة متشيغن.

«لبنان خطأ تاريخي وجغرافي» هكذا قال أرينز. والحقيقة أن الخلفية البعيدة لهذا القول تعكس إرادة لا واعية بمحو الدولة اللبنانية من الخريطة السياسية، كمقدّمة للسيطرة على أرضها والمياه. الأرض من أجل الإستيطان والمياه من أجل الشرب والري (تهطل الأمطار اللبنانية بنسبة عشرة مليارات م^3 سنوياً تقريباً).

في ١١ أيار ١٩٩١ أعلنت إسرائيل أنها لن تنسحب من لبنان من دون تعهّدات بالحصول على حصّتها من مياه الليطاني[١٢].

- ما هي الاستراتيجية المائية التي تتّبعها اسرائيل تجاه لبنان؟
- ماذا عن موقف اسرائيل من المياه في مؤتمر السلام؟
- ماذا عن موقف أميركا من مسألة المياه في المؤتمر؟
- ما هي الاقتراحات التي نقدمها من أجل موقف لبناني قوي في موضوع المياه في مؤتمر السلام؟

هذه النقاط أجبنا عليها في الفصل السابق فلا مجال للتكرار.

---

(١٢) السفير، ١٩٩١/١٠/٩.

«لبنان خطأ تاريخي وجغرافي» هكذا قال أرينز. والحقيقة أن الخلفية البعيدة لهذا القول تعكس إرادة لا واعية بمحو الدولة اللبنانية من الخريطة السياسية، كمقدّمة للسيطرة على أرضها

(٩)

المفاوضات المتعذدة حول مسألة المياه: وقائع وملاحظات(*)

قال شيمون بيريز بعد اجتماعه مع ولي العهد الأردني الأمير حسن والمستشار الألماني هلموت كول، في بون، «لقد احتجنا للحرب إلى أسلحة، وللسلم نحن في حاجة إلى مياه»[١].

هذا القول يدل بوضوح على مدى الترابط بين السلام والمياه من المنظور الإسرائيلي.

سأحاول في مداخلتي المقتضبة أن أتوقف عند جملة نقاط:

أولاً: القيام بعرض للمؤتمرات التي عقدتها اللجنة المتعددة المختصة بمسألة المياه والمنبثقة عن مؤتمر مدريد، وهي برئاسة الولايات المتحدة. ثم ما ورد في المعاهدة الإسرائيلية الأردنية حول موضوع المياه إضافة الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في هذا المجال.

ثانياً: بعض الملاحظات المرتبطة بمضمون تلك المؤتمرات والمتصلة بسياسات أميركا وإسرائيل وما يسمى النظام الشرق الوسطي الجديد وعلاقة ذلك بمسألة المياه.

أ - مؤتمر فيينا ١٢ - ١٣ أيار ١٩٩٢:

عقد هذا المؤتمر في إطار من السرية وحضره ما يزيد عن ١٣٠ رجل اختصاص وديبلوماسية، ينتمون إلى ٣٨ دولة ومنظّمة (دول الشرق الأوسط ما عدا سوريا ولبنان، دول الخليج، دول المغرب، دول السوق الأوروبية، دول أميركا، روسيا، كندا، اليابان، الصين، تركيا، أوكرانيا...) تمّ تأليف أربع مجموعات عمل عالجت كل منها:

- الوضع الواقعي للمياه
- الحاجات المحتملة في المنطقة
- تحسين خزن احتياطي المياه.
- إدارة المصادر الهيدرولوجية واشكال التعاون في هذا المجال.

(*) محاضرة ألقيت في الرابطة الثقافية - طرابلس.

(١) صحيفة النهار ١٩٩٥/٣/١٦

والشعور العام الذي كان سائداً في المؤتمر أن أغلب دول المنطقة تعاني من شح المياه وأن ذلك سيزداد في المستقبل بسبب تضاؤل المخزون الجوفي، وتزايد عدد السكان، واتساع المساحات المروية في مجال الزراعة.

وقد حاول خبراء البنك الدولي للاعمار والإنماء أن يقنعوا الأطراف المعنية، أن بإمكان دول متخاصمة تخطي الحواجز السياسية للوصول إلى استغلال مشترك للأنهر والمصادر الهيدرولوجية (كالباكستان والهند، وجنوب أفريقيا والموزنبيق).

غياب سوريا ولبنان عن المؤتمر شكّل، كما قال: Christiani رئيس الوفد النمساوي، عائقاً فعلياً لأعمال المؤتمر.

وانطلاقاً من كون ضآلة المياه الجوفية هي أحد أهم أسباب التوتر في المنطقة، فقد اعتبر الوفد الإسرائيلي أن بعض القضايا يمكن أن تحل من خلال المفاوضات الثنائية، وأن هناك مشاكل أخرى تقنية يمكن مناقشتها في اطار المباحثات المتعددة.

أما الجانب الفلسطيني سجّل أن ٦٪ من أراضي الفلسطينيين فقط مروية بينما ٧٠٪ من أراضي المستوطنات الإسرائيلية مروية وأن الإسرائيليين يستعملون ٤-٦ مرات كمية مياه أكثر من الفلسطينيين، بينما المستوطنون الإسرائيليون يستعملون المياه ٦-٨ مرات أكثر.

تمّ الإتفاق على تبادل المعلومات وبنوك المعرفة المتعلقة بمصادر المياه في الشرق الأوسط. وكل الأطراف وافقت على تبادل المعلومات حول مصادر المياه. وصرح المندوب الإسرائيلي Zaslovsky «إن إسرائيل اقترحت وضع بنك معلومات إقليمي حول مصادر المياه، ويمكن أن يطّلع عليه كل الأطراف والمؤسسات الدولية...».

ب - مؤتمر واشنطن (أيلول ١٩٩٢):

١ - الدول والمنظّمات المجتمعة ٣٨ (مع استمرار مقاطعة سوريا ولبنان).

٢ - ألف المؤتمر لجاناً لدرس:
- ملوحة وتبخّر المياه الراكدة.
- أوضاع الضفة الغربية وغزة على الصعيد المائي.
- مناقشة تقرير حول تقنية استغلال المياه الجوفية التي تسمح بتحسين ضخ المياه.

٣ - تمّ الإتفاق على ارسال خبراء في ملوحة مياه البحر وتبخّر المياه الراكدة إلى منطقة الشرق الأوسط.
- إمكانية وضع خزانات نقالة للمياه في الضفة وغزة.
- وضع تقارير حول التقنيات الهيدرولوجيّة.

٤ - صرّح الناطق الرسمي الأميركي باسم المؤتمر: لا يمكننا أن ندخل في صلب مسألة المياه

دون أن يحصل تقدم في المحادثات الثنائية للسلام.

ج - مؤتمر جنيف (نيسان ١٩٩٣):

١ - الدول والمنظّمات التي حضرت ٤٠، بينها ١٢ دولة عربية.

٢ - دارت المفاوضات حول ٤ نقاط:
- انشاء بنك معلومات حول المياه في الشرق الأوسط.
- مسألة حفظ المياه.
- تنمية الموارد الجوفية.
- التعاون الإقليمي وإدارة الموارد المائية.

٣ - هناك استياء فلسطيني من الإجراءات الإسرائيلية (منع فتح الآبار وغلاء سعر المياه وتوفير المياه للمستوطنين ٦ مرات بسعر أرخص).

٤ - من أبرز النتائج لهذا الإجتماع:
- عزم اليابان على انشاء معملي تحلية لمياه البحر في الأردن.
- إجراء دراسات تقنية وبعض البرامج المفصلة حول المساعدة التقنية لدول المنطقة.

د - مؤتمر بكين ٢٦-٢٨ ت١ ١٩٩٣:

١ - الوفود التي حضرت تمثل ٤٣ دولة ومنظّمة (بينها ١٧ من الشرق الأوسط).

٢ - جدول الأعمال تناول:
- التعاون الإقليمي في مجال تحلية مياه البحر،
- معالجة مياه الصرف الصحي.
- تدريب الكوادر التقنية في هذا المجال.
- استحداث الطاقة الكهربائية من مصادر شمسية.
- تأمين امطار اصطناعية.

٣ - تمّ إقرار جملة اقتراحات:
- إيجاد بنك معلومات اقليمي حول المياه
- انشاء قناة تربط البحر الأحمر مع البحر الميت والمتوسط بالبحر الميت.

هـ - مؤتمر مسقط (نيسان ١٩٩٤):

١ - حضر المؤتمر ٤٠ دولة ومنظّمة.

٢ - من أبرز قراراته:

- انشاء مركز أبحاث لتحلية مياه البحر في عُمان.
- معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة.
- الموافقة على تهيئة كوادر تقنية من خلال دعم أوروبي أميركي.
- إقرار انشاء بنك معلومات عن المياه في المنطقة.
- صيانة شبكات المياه في البلديات

٣ - لم يتم التوصل إلى بلورة شكل وهيكلية سلطة اقليمة لشؤون المياه.

و - مؤتمر أوسلو (تموز ١٩٩٤):

هذا المؤتمر حول المياه حضرته وفود فلسطينية أردنية إسرائيلية. وقد تمّ الإتفاق فيه على ما يأتي:

- تكليف لجنة بدراسة الجوانب القانونية لإدارة المياه في الشرق الأدنى. ويجب أن تنتهي الدراسة عام ١٩٩٥.
- تمّ توقيع وثيقة بعنوان «مؤسسات وحقوق المياه في الشرق الأدنى - دراسة إقليمية مقارنة»
- من مهمات اللجنة وضع اطلس بالثروة المائية في المنطقة.

مؤتمر آثينا (ت١ ١٩٩٤):

حضرته ٤٠ دولة ومنظّمة تم التطرق فيه إلى ميثاق للمياه في المنطقة وتم التوافق على تقاسم المياه وإدارتها بطريقة عقلانية ومنطقية، وتمّ الإتفاق على انشاء لجنة ثلاثية (فلسطينية - أردنية - إسرائيلية) تعمل على بلورة هذه المبادئ العريضة واقناع سوريا ولبنان بالدخول إلى مفاوضات متعددة.

الاتفاقان المائيان بين إسرائيل وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية:

لقد نصّ إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (١٣ أيلول ١٩٩٣) واتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقتها (٤ أيار ١٩٩٤) على فقرات تتعلّق بالمياه (الملحق رقم ١)، وأبرز ما ورد فيها:

- قيام السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة كافة شبكات المياه والصرف الصحي.
- استمرار شركة ميكوروت الإسرائيلية في تزويد المستوطنات والمنشآت العسكرية بالمياه.
- ستدفع السلطة الفلسطينية لميكوروت تكلفة المياه الموردة من إسرائيل.
- يتم عقد اتفاقية تجارية لاحقاً.

- تأليف لجنة فرعية لمعالجة كل القضايا ذات الصلة بمسألة المياه.

ما ورد في المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية عن المياه:

تطرّقت المادة ٦ من المعاهدة لمسألة المياه، وقد تضمنت خمس فقرات (ملحق رقم ٢). ومن أبرز ما جاء فيها:

- الإتفاق على تقاسم مياه الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة. وذلك حسب الملحق رقم ٢ (الذي لم نطلع عليه).
- لأن كيات المياه قليلة للطرفين يتعهد الجانبان، عبر وسائل وطرق مختلفة، بالقيام بمشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكان كل من الأردن وإسرائيل قد توصلا في ١٩٩٤/٦/٧ إلى جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال المياه والطاقة والبيئة، (ملحق رقم ٣).

وبرغم أن الإتفاق جاء لصالح إسرائيل فهذا الأمر لم يمنع أريئيل شارون من القول: «بموجب الإتفاق علينا أن نتقاسم تلك الكمية القليلة من المياه التي في حيازتنا. وعلى الرغم من ضائقتنا المائية الشديدة، علينا نقل جزء منها إلى الأردن «ليس بكمية كبيرة» على حد قول «خبراء البلاط»؛ فقط ما يتراوح بين ٥٠ مليون و١٠٠ مليون متر مكعب من المياه (وهذه هي الكمية اللازمة للحفاظ على ٥٠ مستوطنة زراعية في إسرائيل)[٢]

ما هي الملاحظات التي يمكننا إيرادها؟

١ - سعت إسرائيل إلى اقتراح الإستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري وعلى نطاق اقليمي. وإن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة. قال ديفيد ليفي - أمام مؤتمر موسكو:

«إن إسرائيل تعرض على جاراتها التعاون على نطاق واسع الأمر الذي من شأنه أن يأتي بالفلاح والخير العميم في مجالات حياتية واسعة، فلنبن معاً شرق أوسط جديداً... وفي أيامنا هذه تتكلم إسرائيل عن برامج عملية وقابلة للتنفيذ فالشرق الأوسط في غالبيته هو منطقة قاحلة تتضور للماء. وقد تجمعت في إسرائيل تجارب وافرة في طرق الري الإقتصادية التي تؤتى ثماراً من أجود الأنواع في العالم. فلنشاطر بعضنا بعضاً في الخبرة المشتركة أيضاً في تحلية مياه البحر، وجر الماء من أماكن يتوافر فيها في منطقتنا واثراء وزيادة المياه الجوفية. إننا نضع تحت تصرف هذا التعاون التكنولوجيا التي تم اكتسابها في إسرائيل...»

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ١٢١.

٢ - يبدو أن انشاء بنك اقليمي للمعلومات عن مصادر المياه وشبكات الأنهار والجداول والمناخ ونتائج الدراسات المتعلقة بتقنيات استغلال مصادر المياه واستخداماتها . . . هذا البنك هو اقتراح اسرائيلي. بينما كان المنظور الفلسطيني في المفاوضات التركيز أن المشكلة تكمن في شؤون توزيع الموارد واساءة استخدام اسرائيل لها.

٣ - إسرائيل تتصرّف، في الأراضي التي تحتلها (في الضفة والجولان وجنوب لبنان) وكأنها باقية ابداً على صعيد استغلال الثروة المائية. (٦٧٪ من مصادر إسرائيل المائية تأتي من الضفة الغربية، وتستغل إسرائيل من نهر الأردن أكثر من ٦٠٠ مليون م^3/ سنة بينما خطة جونستون أعطتها ٣٧٥ مليون م^3 كحد أقصى).
وفي مفاوضاتها مع سوريا تحرص على المشاركة في الثروة المائية لمياه هضبة الجولان[٣] ومياه جنوب لبنان (الحاصباني، وينابيع حرمون والمصادر الجوفية والليطاني هي، في تقديرنا، الأساس في عدم الانسحاب الإسرائيلي من هذا الجزء العزيز من أرض الوطن).
لا بل أن إسرائيل تقترح تجميع مياه اليرموك والليطاني في بحيرة طبريا.

٤ - الإستعانة بالمياه التركية لحل الأزمة المائية لإسرائيل. فقد أكّد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية قبيل انعقاد المفاوضات المتعددة (بواشنطن ١٦ أيلول ١٩٩٢) إن المطلوب الآن العمل من أجل اتخاذ خطوات عملية يمكنها أن تساعد على قيام قاعدة واسعة تدفع عملية السلام إلى الأمام، وهو الأمر الذي أكّدت عليه الورقة الإسرائيلية في الجولة نفسها بالتذكير بأن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة، ومن وسائل ذلك استغلال المصادر الموجودة بالفعل في دولة الوفرة «تركيا». وانطلاقاً من هذا التأكيد الأميركي يمكن أن نفسر ما كان قد طرحه شيمون بيريز بعد لقائه مع الرئيس التركي أوزال في ٨ نيسان ١٩٩١، حيث قال بيريز: «إن الرئيس اوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه لا الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة. وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة، ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية اقليمية للتنمية يمكن أن تبدأ بتنمية الموارد المائية.
ويمكن لمشروع أنابيب السلام (الانبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن».

٥ - إن الخلفية التي تحرك الموقف الإسرائيلي تنطلق من رفض مفهوم السيادة الوطنية لأية دولة في المنطقة على ثرواتها المائية، وطرح مبدأ توزيع الثروة المائية على كل شعوب الشرق الأوسط. وهذه بدعة جديدة في القانون الدولي. في هذا السياق يصرح أبراهام كاتز Katz رئيس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات المتعدّدة في بكين (٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣): «لا يوجد حقوق في المياه ولكن يوجد حقوق في استعمال المياه» ثم يضيف: «هذا الأمر

(٣) ها آرتس ١٧/٤/١٩٩٤.

ليس قابلًا للتفاوض».
أما في مؤتمر أوسلو (٢٦ تموز ١٩٩٤) يقوم كاتز بتخريج موقفه في اطار آخر: «نعرف جيداً أنه يجب علينا في المستقبل الانتباه إلى شحة المياه وإلى الحاجة إلى تعاون بين جيران أصدقاء في هذا المجال».

٦ - إن التسوية وفق المنظور الأميركي الإسرائيلي تفترض إعادة صياغة خريطة جديدة للمنطقة على أسس جيوسياسية مختلفة. من هنا يمكننا أن نفهم ما جاء على لسان الرئيس الأميركي كلينتون: «السلام الدائم يجب أن يشمل انهاء المقاطعة العربية غير المشروعة لإسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية بين إسرائيل وجيرانها والتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف لحماية بيئة المنطقة، وضمان حصول كل دولة على امدادات كافية من المياه»[٤].
ومن هذا المنظار أيضاً يمكن أن نفهم ما قاله شيمون بيريز[٥]: «من دون تغيّر في نموذج الشرق الأوسط لا الأمن ولا السلام يمكن أن يضمنا دولة إسرائيل. إن شرق أوسط جديداً تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير إقليمية هو وحده الذي يستطيع تحويل قضية الحدود والمناطق إلى شيء أقل أهمية مما تبدو عليه اليوم. السلام ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة لهدف أسمى: إيجاد عهد ذهبي لسكان الشرق الأوسط. إن مجموعة الفوائد، مثل النفط السعودي والماء التركي والسوق المصرية والمعرفة الإسرائيلية، هي أقليمية أكثر منها وطنية».
هكذا يتضح أن التصور الأميركي والإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد ينطلق في الأساس حين توضيع مسألة توزيع واستغلال مصادر المياه على نحو يرضي الأطماع الإسرائيلية.
«ينبغي أن تكون المياه بنداً أساسياً في كل تسوية، وإلا فستكون مدخلًا لحروب المستقبل» - يؤكد زئيف شيف[٦].

٧ - تأسيساً على النقطة السابقة فإن قراءتنا لسياسة الولايات المتحدة ازاء لبنان يجب أن تنطلق، بشكل رئيسي، من مسألة المياه. فعلى الرغم من تكرار المسؤولين الأميركيين بأنهم مع سيادة لبنان واستقلاله، وبرغم تأكيدهم في رسالة التطمينات التي دخل لبنان على أساسها مؤتمر مدريد، على ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥، فإننا نلاحظ وقوف أميركا إلى جانب إسرائيل في عدم تطبيق هذا القرار. لا بل نتفهم لماذا تطالب لبنان بالمشاركة في اجتماعات اللجنة المتعددة الأطراف لحل قضايا المياه مع إسرائيل وكذلك فإن جويس ستار، التي تتقاطع عندها وزارة الخارجية الأميركية والبنك الدولي والمؤسسات الصهيونية، تقول:

(٤) الوسط، العدد ٤١، ٩/١١/٩٢، ص ١٥-١٦.
(٥) في مقابلة مع جيروزاليم بوست ١٣/١/١٩٩١.
(٦) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، نيسان ١٩٩١، ص ١٣٩.

«إن لبنان، مقارنة بجيرانه، يملك مصادر مياه كثيرة يمكن أن تتقسَّم»[٧].

٨ – إذ تدخل إسرائيل مؤتمر السلام حاملة معها استراتيجية واضحة على مختلف الصعد وبخاصة على الصعيد المائي. فإننا نلاحظ على الصعيدين العربي واللبناني:

– غياب الوضوح في الإستراتيجية.
– ضعف التنسيق بين الدول العربية وضمن المؤسسات الأهلية ومراكز الأبحاث.
– قصور الملف القانوني والعلمي في هذا المجال.
– تراجع القوة العسكرية العربية القادرة أن تحمي الإستراتيجية العربية.
– وبالنسبة إلينا في لبنان استمرار سياسة الهروب إلى الأمام من قبل القيمين على الشأن العام وعدم الإلتزام بالسياسة الداخلية والخارجية القادرة على حماية المصالح العليا للشعب والدولة اللبنانية، في إطار التحالف والتعاون مع البيئة العربية.

لقد دعت اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة إلى «تشكيل مجلس اقليمي للمياه بعضوية خبراء من المنطقة ترعاه اللجنة الإقتصادية والإجتماعية. لغربي آسيا ويمكن أن يقدم المشورة الجماعية ويتعاون في مهامه مع المنظّمات والمراكز القائمة الدولية منها والعربية... ويتطور بمرور الزمن إلى مجلس تمثيلي لبلدان المنطقة الواحدة».

إن مصالحنا اللبنانية والعربية في مسألة المياه، كما في كل المسائل الأخرى تحميها مقاومتنا الوطنية ووحدتنا والتفافنا حول الإستقلال والسيادة من جهة وبلورة حقنا في ضوء القانون الدولي من جهة أخرى. وإن المبادرة إلى استعمال ثرواتنا المائية ضمن أولويات خطط الانماء هو السبيل لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز العدالة الإجتماعية وهو السبيل للرد على تحديات الأطماع المعادية في أرضنا والمياه.

يعملون لقيام شرق أوسط جديداً على حساب مصالح الشعب اللبناني والدولة اللبنانية وعلى حساب مصالح شعوبنا العربية، ويخططون لنهب ثرواتنا المائية وإلغاء هويتنا اللبنانية والعربية، فما علينا إلا المواجهة والمقاومة الشاملة مؤكدين تمسكنا بالسلام الحقيقي القائم على حقنا في تقرير المصير والإستقلال، وترسيخ مجتمعاتنا على قاعدة الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

(٧) نقلًا عن بحث الأستاذ نبيل خليفة، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، ج ٢، ١٩٩٥، ص ١٧٩.

ملحق رقم (١)

ما ورد في اليشع كالي، المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية

٦ ـ التعاون الاسرائيلي ـ اللبناني في شأن المياه

خلفية عامة: ان التعاون المحتمل في شأن المياه بين اسرائيل ولبنان يمكن ان يتضمن نوعين من الموضوعات:

(أ) توليد الكهرباء من المياه التي تتدفق الى اسرائيل (بما في ذلك حصتها من المياه المتفق عليها)؛

(ب) نقل مياه لبنانية الى اسرائيل لهدف مزدوج: إنتاج الطاقة وتزويد المستهلكين (الذين من الممكن ان يكونوا، كما جرى تفصيله أعلاه، في اسرائيل، او الأردن، او الضفة الغربية).

يتعلق النوع الأول بمياه نهر الحاصباني بصورة أساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية. وتنبع فائدته من إمكان إيجاد مشروع أكثر نجاعة في مجال الاستغلال الكهرمائي لمياه النهر إذا ما امتد هذا المشروع في أراضي الدولتين. ومن الممكن إقامة مشروع لاستغلال مياه الحاصباني كهرمائيا، تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان، وتكون محطة الطاقة ضمن حدود اسرائيل.

أما النوع الثاني (نقل مياه لبنانية الى اسرائيل)، فمن الممكن ان يكون مشروعا كبيرا وأكثر اهمية من الناحية الاقتصادية.

يستند مشروع النوع الثاني الى معطيات الخلفية التالية:

(أ) ان فكرة نقل مياه من لبنان الى أراض اخرى في جنوبيه ليست بفكرة جديدة؛ إذ سبق ان طُرحت عندما طرح موضوع شراء اسرائيل او الأردن للمياه. كما جرى البحث فيها أحيانا بمبادرة لبنانية. لقد كان لبنان احدى الدول المبادرة الى قرار جامعة الدول العربية في الستينات (أنظر البند ب) بنقل المياه ـ التي هي، بالاستناد الى وجهة نظرها وتصريحها، مياه لبنانية وسورية ـ من نهري بانياس والحاصباني الى دولة الأردن، ووضعها في قيد الاستخدام الأردني (بوساطة «قناة تحويل» كان من المفترض ان يجري شقها في مرتفعات الجولان).

وفي أوضاع سياسية معينة، وهي أوضاع ممكنة في حالة

السلام، قد تُدرس مجددا عملية نقل مياه، مثل هذه العملية، الى اسرائيل، او الى الأردن او يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والأمر الأخير منطقي سياسيا أكثر من سواه. وفي جميع الأحوال، فان طريق هذه المياه ستبدأ بتحويل من الليطاني الى احد روافد الأردن، اي الحاصباني او العيون.

(ب) ان نقل المياه اللبنانية الى اسرائيل قابل للتحقيق عن طريق تحويل مياه نهر الليطاني (بوساطة نفق) الى نهر الحاصباني (أنظر الخريطة رقم ١١) او الى نهر العيون. وتصريف الجزء الأعلى من الليطاني مستغل بوساطة بحيرة اصطناعية هي بحيرة القرعون (بارتفاع + ٨٥٠ مترا، تحول المياه منها في نفق نحو البحر الأبيض المتوسط وتولد منها الكهرباء خلال جريانها). ويبقى للاستغلال في إطار المشروع، موضوع البحث، المياه المتدفقة في الجزء المنخفض من الليطاني. وهذا ممكن في إطار خزان الخردلي (على ارتفاع + ٢٢٠ مترا) الذي يوجد مخطط لإقامته في أعلى «بركة الليطاني»، والذي يمكن تحويل المياه منه الى اسرائيل.

(ج) فيما يتعلق بتوليد الكهرباء، فان تحويل مياه الليطاني الى الحوض الصباب لطبريا اجدى من إبقاء هذه المياه في الحوض الصباب للبحر الأبيض المتوسط، وذلك لأن طبريا ادنى من البحر الأبيض المتوسط مستوى بنحو ٢٠٠ متر، ولذا فان كميات الكهرباء التي من الممكن توليدها من كل متر مكعب يحوَّل الى طبريا ستكون أكبر (بنحو نصف كيلوواط ساعة) من كميات الكهرباء المولَّدة من كل متر مكعب يبقى من دون تحويل. وسيجري توليد معظم الكهرباء المولدة من المياه المحولة في محطة المغور الاسرائيلية المخطط لإنشائها في أعلى طبريا في مقابل مياه نهر الأردن. ومن شأن هذا ان يزيد إنتاج الكهرباء نجاعة (علاوة على انه قد يرجّح أيضا الكفة في مصلحة موضوع إقامة محطة المغور، التي يسود التردد بشأنها في اسرائيل على أساس اعتبارات الحفاظ على المنظر الطبيعي الذي سيُلحَق الضرر به نتيجة جفاف جزئي يصيب قسما من نهر الأردن، شمالي طبريا، بفعل تشغيل المحطة).

(د) لكن ليس معنى تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا إنتاج المزيد

من الكهرباء فحسب، بل معناه أيضا تقليص المياه في الميزان اللبناني. وهناك اليوم فوائض غير مستغلة في الليطاني الأدنى، لكن هذا الوضع سيتغير عاجلا او آجلا، الأمر الذي سيفرض على المشروع المقترح الضرورات القاهرة التالية:

١ ــ في جميع الأحوال، ستكون كمية المياه المحوَّلة قليلة نسبيا، قياسا بمجموع كميات مياه النهر، اي كمية معقولة أقصاها ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

٢ ــ ستكون للمياه قيمة في مصدرها. ولذا ستُجبى دفعات في مقابل المياه.

٣ ــ من الممكن ان تبرز (بدلا من الدفع المذكور أعلاه او بالاضافة اليه) الحاجة الى تطوير مشاريع مياه بديلة في منطقة انحدار الليطاني (من مصادر صعبة الاستغلال، وإلا ظل تطويرها مهملا او مؤجلا)، من أجل الاستغناء عن مياه الليطاني وفقا لمشروع التحويل المقترح.

في ضوء هذه الخلفية تُطرح المشاريع التالية:

وصف المشاريع

مشروع لتوليد الكهرباء من مياه الحاصباني: سيستغل المشروع نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا (نحو ٨٠٪ من طاقة تصريف النهر)، وسيقوم على إنشاء خزان داخل لبنان بارتفاع + ٣٠٠٠ متر تقريبا، ومد انبوب ضغط يصل الخزان بمحطة طاقة يحدد موقعها داخل اسرائيل في مكان قريب من مجرى النهر، على ارتفاع −١٢٠ مترا. ويقدَّر ان تبلغ تكلفة المشروع نحو ٢٤ مليون دولار، وأن ينتج نحو ٤٠ مليون كيلوواط ساعة سنويا. وثمة مجال للجمع بين هذا المشروع ومشروع تحويل مياه الليطاني، وذلك عن طريق تحويل الليطاني الى الحاصباني شمالي بحيرة طبريا، او عن طريق تحويل الحاصباني الى الليطاني او الى العيون شمالي منطقة الاستغلال، عوضا من إقامة الخزان المذكور آنفا.

مشروع تحويل مياه الليطاني الى حوض طبريا: هناك عدد من المواقع الملائمة لحفر نفق يمتد من ٦ كيلومترات حتى ٨ كيلومترات من أجل تحويل

الليطاني الى الحاصباني او الى العيون. وثمة خياران أساسيان لخطوط التحويل:
خيار التحويل الى الحاصباني فوق «بركة الليطاني» وخزان الخردلي المصمّم؛
خيار التحويل من الليطاني الى نهر العيون عند منحدر الخزان المصمّم.
وتكمن ميزة الخيار الثاني في استغلال وظيفة الخزان في تخزين مياه الشتاء لاستخدامها في الصيف، الأمر الذي يمنح هذا الخيار الأفضلية.

ستتضمن شبكة التحويل سدَّ تحويل، ونفقا، وخزانا، ومحطة للطاقة.
وقد تكلّف هذه الشبكة، التي ستنقل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا، نحو ٨ ملايين دولار. وقد تولّد من المحطة المذكورة نحو ٢٠ مليون كيلوواط ساعة في السنة، ويضاف اليها نحو ٥٠ مليون كيلوواط ساعة تولّد سنويا من محطة المغور الاسرائيلية المخطط لإقامتها شمالي بحيرة طبريا. وستبلغ قيمة الكهرباء المنتجة في المحطتين سنويا نحو ٤ ملايين دولار. ومن هنا، فان الاستثمار في مشروع التحويل سيُسدد من الفائض في قيمة الكهرباء المنتجة.
وستكون تكلفة نقل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا كالتالي:(١٠)

قيمة المياه في المصدر	١٠ سنتات/المتر المكعب
تكلفة التحويل	سنت واحد/المتر المكعب
قيمة الكهرباء المنتجة من خلال التحويل	ـ٤ سنتات/المتر المكعب
المجموع	٧ سنتات/المتر المكعب

وبالنسبة الى قيمة مياه الليطاني في طبريا، يجب ان نأخذ في الحسبان ما يلي:

(أ) ان قيمة مياه الشتاء أقل من قيمة مياه الصيف. وفي حال تنفيذ مشروع اليرموك الاسرائيلي ـ الأردني (بند ج ـ ٣)، لا تعود لهذه المياه اية قيمة تقريبا (غير قيمتها في إنتاج الكهرباء خلال تدفقها الى طبريا)، وذلك لأن فوائض كبيرة من مياه الشتاء ستصب تلقائيا في طبريا وستفيض منها في اتجاه الجنوب. وفي حال عدم تنفيذ مشروع اليرموك، فان نصف كمية المياه تقريبا سيفيض، وسيصبح كل متر مكعب تتغذى طبريا به نصف متر مكعب فقط عند وصوله الى مرحلة الاستخدام. وفي مقابل ذلك، فان مياه الصيف لا يفيض منها شيء، وسيصل مجمل كميتها الى مرحلة الاستخدام.

(١٠) أنظر التفاصيل في المرجع رقم ٧.

(ب) إذا كان هدف المياه هو دولة الأردن، فان كل متر مكعب يزود الأردن به خلال اشهر ذروة الطلب الثلاثة ـ حزيران/يونيو، وتموز/يوليو، وآب/أغسطس ـ معناه زيادة التزويد السنوي لمشروع الغور بمترين مكعبين، وذلك لأن الذي يقيد مشروع الغور هو النقص في المياه في أثناء اشهر الذروة الثلاثة. أما في الأشهر الباقية، فان فائض المياه في اليرموك لا يمكن استخدامه لأن حجم الأرض المزروعة محكوم بكميات المياه المتوفرة في اشهر ذروة الطلب.

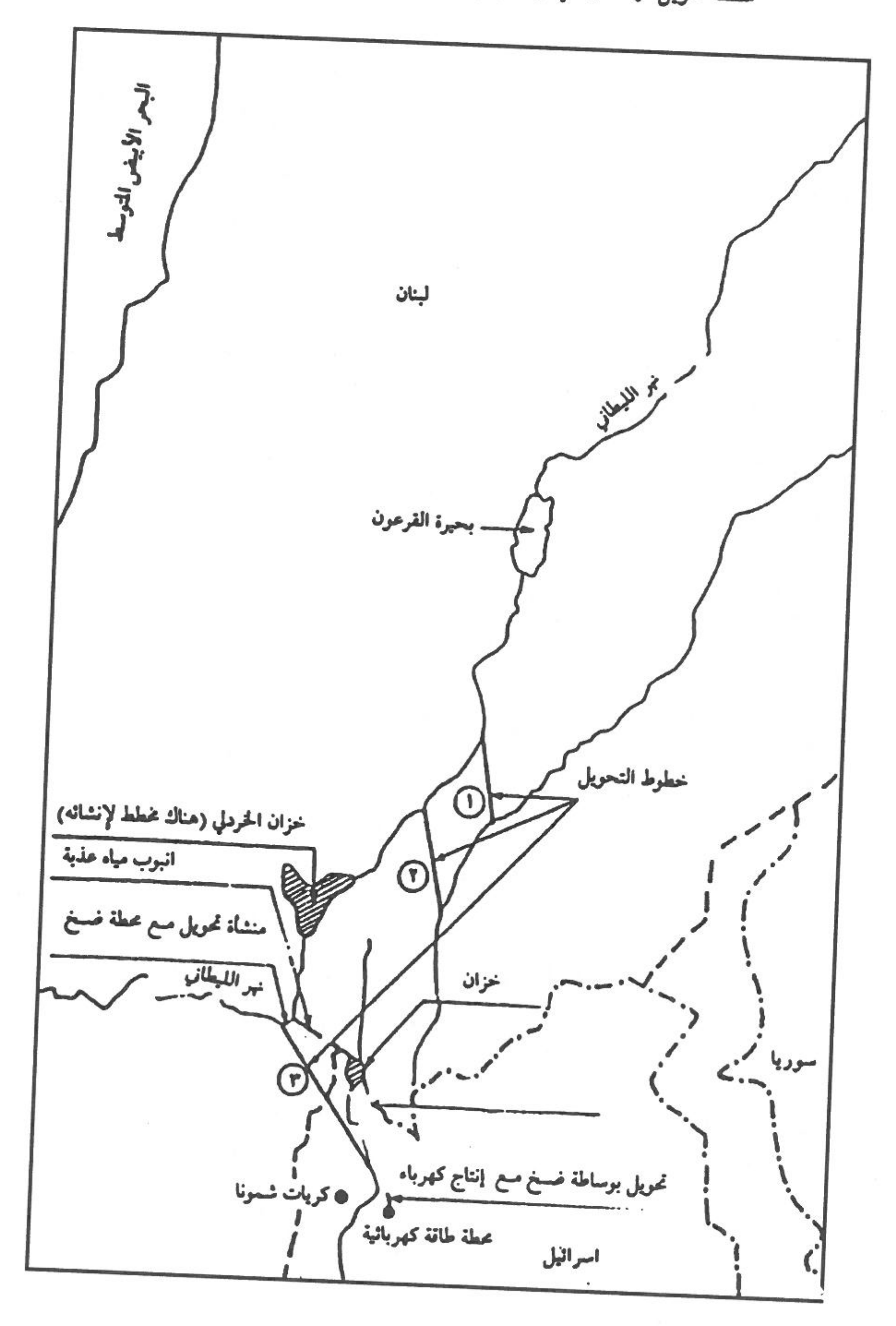
بكلام آخر: إذا أُضيف الى مشروع الغور ٥٠٠ متر مكعب خلال اشهر الصيف، يصبح في إمكانه زيادة مساحة الأرض المروية دونما واحدا. ويحتاج هذا الدونم أيضا الى ٥٠٠ متر مكعب في الأشهر الأخرى، لكن لا حاجة الى إضافة هذه الكمية لأنها متاحة له (في الأشهر الأخرى فقط) منذ الآن.

(ج) إذا وصلت مياه الليطاني الى طبريا ليصار الى نقلها الى مشروع الغور، فانها ستُنقل مثل مياه اليرموك، التي ستخزن في طبريا، عن طريق شبكة الضخ الموصوفة في البند وـ٤. لكن ثمة كميات معينة لا تحتاج الى هذه الشبكة، وفي الامكان نقلها عن طريق التبادل مع اسرائيل؛ اي تستخدم اسرائيل مياه الليطاني لقاء نصيبها من مياه اليرموك التي يتيحها الأردن لها في الصيف (والتي تضخ من نهر اليرموك، وتحديدا من الجزء الذي يجتاز اسرائيل).

وكما يتضح من هذه الأمور، فان هناك مبادلات معينة بين استغلال مياه اليرموك ومياه الليطاني الشتوية. وثمة اعتبار أساسي فيما يجري درسه هو:
في حال تم تنفيذ مشروع البحرين (أنظر البند ج ـ ٥)، فسيكون لنقل المياه الشتوية من الأحواض الخارجية الى حوض الأردن قيمة سلبية، ما دامت فرصة وصولها الى مرحلة الاستخدام في الري ضئيلة، وذلك في ضوء عدم وجود إمكانات لتخزينها للصيف. وتأتي هذه القيمة السلبية من ان هذه المياه ستصل الى البحر الميت وتقلل من مياه البحر الأحمر المعدّة للتحويل الى البحر الميت، او انها ـ بتعبير آخر ـ ستقلل من الطاقة الكهرمائية للمشروع.
ونظرا الى كون العامل الذي يقيد حجم مشروع البحرين هو مقدار

الخريطة رقم ١١

منطقة تحويل مياه الليطاني الى حوض الأردن – ومنشآت تحويل ممكنة



التبخر في البحر الميت، فان استخدام هذا المقدار بوساطة مياه تتسلل الى البحر الميت معناه تخفيض الطاقة الكهرمائية للمشروع نحو كيلوواط ساعة لكل متر مكعب.

ومن جهة اخرى، فان استغلال مياه حوض الأردن، التي ما زالت تجري الى البحر الميت (مثل مياه اليرموك الشتوية)، في الري يعطي فائدة إضافية في حال تنفيذ مشروع البحرين؛ إذ تزداد طاقة المشروع الكهرمائية.

(١٠)

المفاوضات اللبنانية - السورية حول نهر العاصي حتى عام ١٩٧٥ (*)

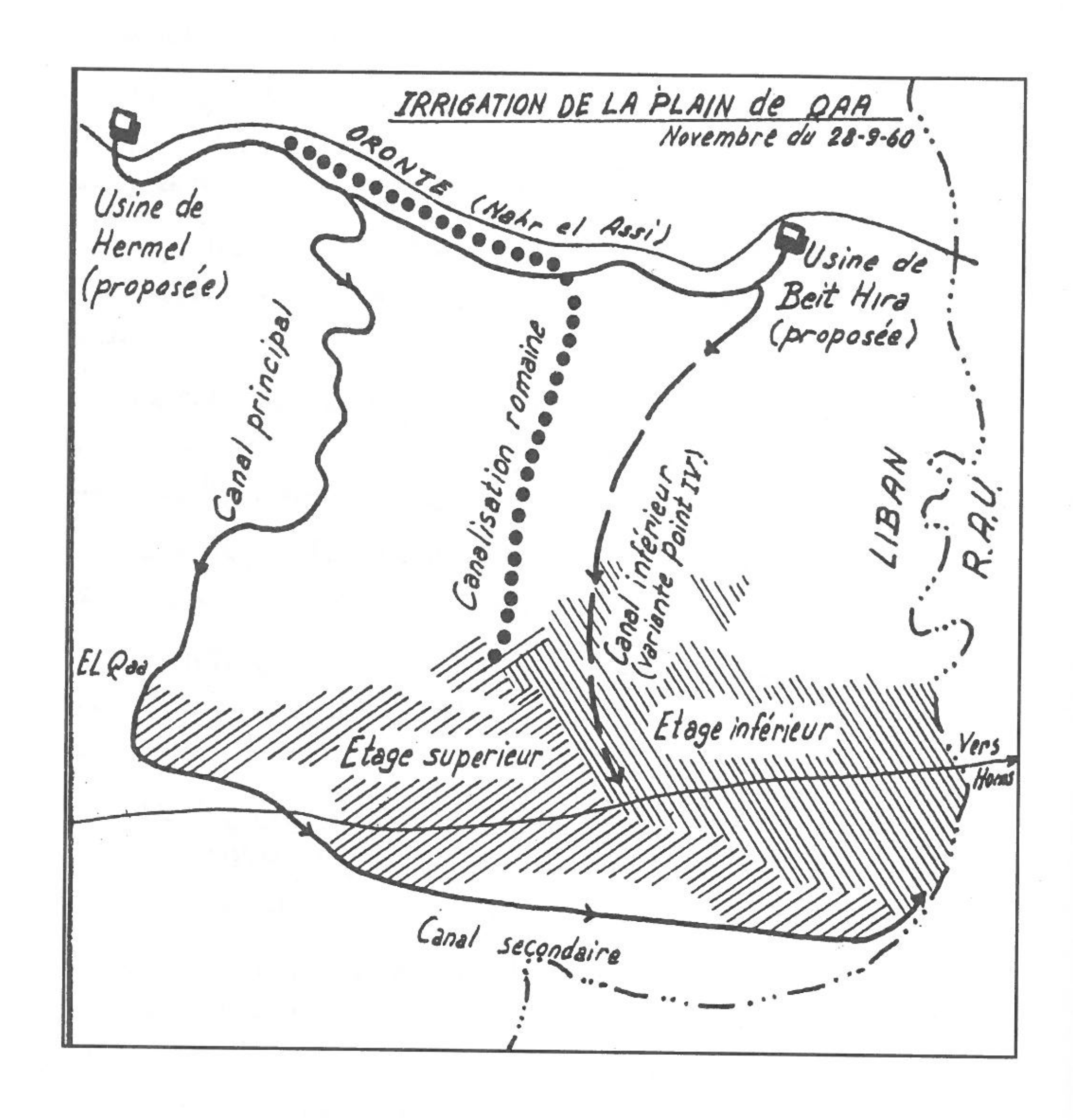
ليس من هدفنا عرض أهمية نهر العاصي على الصعيد الجغرافي. وإنما حسبنا الإشارة إلى أن هذا النهر ينبع ويجري في منطقة لبنانية لا تتجاوز فيها الأمطار ٢٠٠-٣٠٠ ملم سنوياً، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة بحاجة ماسة إلى مياهه. وتقدر المساحة التي يمكن أن يرويها ثلاثين ألف هكتار كحدٍ أدنى. ومنذ فترة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان كان هناك اهتمام بوضع دراسات هيدرولوجية حول هذا النهر ومن أبرز المهندسين الذين اهتموا به فلاديمير يوردانوف، وإبراهيم عبد العال. وفي عام ١٩٤٨ عرض عبد العال دراسة لمشروع ري سهل الهرمل والقاع بواسطة مياه العاصي مع إقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية. والمساحة التي يمكن ريها لا تقل عن سبعة آلاف هكتار، وأكلاف المشروع قدرت، في نفس العام، بحوالي ثلاثة ملايين ونصف ل.ل.

وفي شهر شباط من العام ١٩٤٨ عقد في القاهرة مؤتمر دولي لدرس الحاجات الغذائية لبلدان الشرق الأوسط. وقد مثل لبنان في هذا المؤتمر المهندس إبراهيم عبد العال نفسه. وقد أقر هذا المؤتمر تأمين المعدات اللازمة (آلات حفر، وآلات رفع المياه وسبراغوار الطبقات الجوفية) من أجل تجهيز مساقط العاصي واليمونة.

وفي عام ١٩٥١ قُدم للنقطة الرابعة دراسة من قبل الحكومة اللبنانية وضعها يوردانوف (قنوات ري وإنشاء محطة كهربائية) الا أن المشروع بقي حبراً على ورق.

أ - في أواخر عام ١٩٦٢ جرى تأليف لجنة خاصة لدرس توزيع المياه المشتركة بين لبنان وسوريا. عقدت هذه اللجنة سلسلة اجتماعات في مطلع عام ١٩٦٣. تركزت المباحثات حول تبادل المعلومات بشأن تصريف الأنهر وبيان المشاريع القائمة، وحاجاتها للمياه وبحث المشاريع المرتقب إنشاؤها في المستقبل.

(*) يشكر المؤلف الأمين العام الأسبق لوزارة الخارجية الأستاذ فؤاد الترك على إعطائه الاذن بالاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية. وهذا الأرشيف كان في أساس أغلب المعلومات التي وردت في هذا البحث.



بالنسبة للعاصي أطلعت اللجنة على تصريف النهر والكيول الجارية عند جسر الهرمل مدة ثلاثين سنة وتقلبات هذا التصريف. وتبين أن متوسط التصريف السنوي هو حوالي ٤١٠ مليون م^{٣}. كما تبين أن مجمل التزامات الجانب السوري لتأمين حاجة المشاريع القائمة هو ٣٢٠ مليون م^{٣}. وحيث إن مياه نهر العاصي عند جسر الهرمل هي لبنانية بكاملها، وبالنظر لمشروع ري القاع والهرمل طالب الوفد اللبناني بكمية سنوية قدرها ١٠٠ مليون م^{٣} لتأمين حاجة الري.

ب – في ٩/١/١٩٦٤ جرى تعديل فأصبح الوفد السوري مؤلفاً من الأمين العام لوزارة الخارجية رئيساً والمهندسين فوزي الخباز، لطفي الخاص، محمد زكريا، والأستاذ صالح الحلبي أعضاء.

والوفد اللبناني عدل في ٤/١/٦٧ فأصبح مؤلفاً من: مدير عام التجهيز المائي والكهربائي رئيساً، جوزف نجار وميشال عبود ونبيه نحاس ومدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية أعضاء.

عام ١٩٦٦ كلفت مؤسسة بريطانية وضع مشروع للري بالتنسيق مع مؤسسة الأبحاث الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. وبعد التداول تم التوصل إلى وضع تصميم أولي لمشروع ري القاع والهرمل وكان على الوجه التالي:

يتم بناء نفقين عند أسفل النهر يبلغ طول الأول ٤٥٠٠م، وطول الثاني ٧٥٠٠م. تصريف النفق الأول يقدّر بحوالي ١٥م^{٣}/ثانية، وتصريف النفق الثاني يقدر بحوالي ٤م^{٣}/ثانية.

النفق الأول يروي سهل الهرمل الواقع على الضفة اليسرى للنهر وينتهي بمعمل للطاقة الكهربائية، ثم تتفرع منه قناة تجري فيها المياه بواسطة الضخ يبلغ تصريفها مترين مكعبين في الثانية.

والنفق الثاني يروي سهل القاع، على الضفة اليمنى وهو معد لتصريف أربعة أمتار مكعبة في الثانية. ومساحة الأراضي التي يمكن ريّها لا تقل عن ستة آلاف هكتار والتكاليف المرتقبة قدرت بحوالي ٢٤ مليون ل.ل.

هذا المشروع ما كان يحمل كل المواصفات التي ترضي الجانب السوري. وكانت الدراسة بحاجة أيضاً إلى إقامة سد أو أكثر لتنظيم تصريف المياه بين البلدين. لذلك وضع في الإدراج ولم ينتقل إلى حيّز التنفيذ.

ج – في ٢٩ و٣٠ آذار ١٩٦٨ استأنفت اللجنة اجتماعاتها. طلب الوفد السوري الاطلاع على الأمور التالية:

١ – رأي الجانب اللبناني في المعطيات الأساسية التي يجب أن يبنى عليها توزيع المياه خلال أيام الشح والطرق الفنية التي تضمن هذا التوزيع.

٢ – معلومات عن احتياجات لبنان المائية المرتقبة لتنمية المنطقة.
٣ – إمكان صيانة الأقنية السورية الممتدة داخل الأراضي اللبنانية.
٤ – صيانة وحماية حوض وادي نهر العاصي وحفظ الينابيع.
٥ – اقتراح بشأن توزيع حاجة الري الاجمالية على مدار أشهر فترة الري السنوية.

الوفد اللبناني أكد تمسكه بالموقف الذي انتهت إليه المباحثات السابقة وأعرب عن رغبته في الاطلاع على المساحات المشجرة في منطقة حمص والمروية من مياه العاصي لدرس حاجاتها للمياه عند تحديد التوزيع.

بتاريخ ١٢ و١٤ ت٢ ١٩٦٨ عقدت اللجنة اجتماعين. قدم خلالها السوريون مذكرة استوضحت ما يلي:

١ – كيفية توزيع كمية المياه المطلوبة من قبل الجانب اللبناني خلال السنة وكمية المياه التي ستؤخذ شهرياً.

٢ – كيفية اقتسام موارد النهر في سني الشح من النسب التي يرى الجانب اللبناني توزيعها للطرفين.

٣ – وضع الينابيع والآبار التي تستثمر في حوض ينابيع العاصي وتقديم بيان بها إن أمكن مع كافة الحقوق المكتسبة على المياه الجوفية في هذا الحوض.

٤ – بيان نهائي بالمشاريع التي تنوي الحكومة اللبنانية إحداثها في منطقة الهرمل – القاع والمقننات المائية التي ستستعمل بشكل يتفق مع الكمية المطلوبة من قبل الجانب اللبناني مع رجاء الاطلاع على الدراسات الأولية للأراضي المنوي ريها وتصنيفها ليضم إلى ملف الاتفاقية التي ستعقد مستقبلاً.

٥ – تحديد مكان الموزع المقترح بصورة نهائية بعد أخذ المشاريع التي ستحدث بعين الاعتبار.

كما استطلع الجانب السوري رأي الحكومة اللبنانية حول الأمور التالية:

أ – السماح لسورية بالعمل على تهذيب مجرى نهر العاصي داخل الحدود اللبنانية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ب – السماح للجانب السوري بإصلاح الأقنية ذات الحقوق المكتسبة السورية داخل الأراضي اللبنانية وصيانتها (جوسية وبلا وخلافها)

ج – السماح بإعطاء حق المرور للفنيين ولعمال الإنشاءات إلى الأراضي اللبنانية على ضفتي النهر في أي زمان ومكان.

د – بيان الرأي في تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على التوزيع وإعطائها صلاحيات مطلقة في البت بتوزيع المياه بالاستناد إلى الاتفاقية التي ستعقد.

هـ - موافقة الحكومة اللبنانية على إعطاء الدراسات النهائية للمشاريع التي ستحدث في الهرمل والقاع لضمها إلى بنود الاتفاقية المزمع عقدها.

وأضاف الوفد السوري رجاء لعدم البت في تلزيم أي مشروع أو طلب أية عروض لبدء العمل في مشاريع الهرمل والقاع قبل الاتفاق ووضعه بصيغته النهائية.

و - رداً على المذكرة الخطية المقدمة من الوفد السوري قدم الوفد اللبناني مذكرة جوابية أبدى فيها اهتمام الدولة في تأمين المياه للمناطق المحرومة واستعمالها بالكمية الضرورية دون إسراف وحرص واهتمام الجانب اللبناني الكلي بالمحافظة على الالتزامات السورية القائمة على مياه نهر العاصي إذ إن حاجة لبنان من مياه نهر العاصي تبلغ ربع تصريف النهر عند جسر الهرمل في حين أن المساحات الممكن استصلاحها وريها تزيد على ٢٥ ألف هكتار. كما أكد أيضاً على ما يلي:

أ - إن كمية المياه التي يحتاج إليها مشروع ري الهرمل - القاع هي ٨٠ مليون متر مكعب في السنين العادية ما دام تصريف النهر يساوي ١٠ أمتار مكعبة في الثانية عند جسر الهرمل. وهذه الكمية هي مجموع الحاجات الشهرية ضمن موسم الري الممتد من أول نيسان حتى نهاية تشرين الثاني وفقاً لبيان شهري يحدد التصريف اللازم في كل شهر.

ب - أما إذا تدنى تصريف نهر العاصي عن ١٠ أمتار مكعبة بالثانية فتخفض الحصة اللبنانية بما يعادل النقص. وكذلك إذا زاد التصريف عن ١٠ أمتار مكعبة ترتفع حصة لبنان بنسبة الزيادة.

ج - أكد الجانب اللبناني أنه لا يوجد قرب نبع عين الزرقاء أية بئر لاستثمار المياه الجوفية يتأثر بها تصريف النبع.

د - إن الجانب اللبناني لا يرى ضرورة الدخول في تحديد المساحات المروية كي لا يأتي هذا التحديد مقيداً لاستثمار هذه الأراضي والحد من إنتاجيتها في كلا البلدين وبالتالي يرى الاكتفاء بتقسيم المياه عند المأخذ للحفاظ على حقوق البلدين وأن يترك لكل بلد حرية التصرف بحصته على ضوء أوضاعه وإمكاناته الخاصة.

أما فيما يتعلق بسائر المواضيع الواردة في المذكرة السورية كتهذيب مجرى النهر وصيانة الأقنية السورية المارة في الأراضي اللبنانية ودخول فنيين وعمال الانشاءات إلى الأراضي اللبنانية فهذه الأمور تتطلب إيضاحات إضافية يتعذر الرد عليها بصورة عامة قبل عرض الموضوع على السلطات اللبنانية وأخذ النتيجة. كما أيد الوفد اللبناني اقتراح تأليف لجنة فنيين مشتركة للإشراف على توزيع المياه.

في ١١/١/١٩٦٩ و١٢/١/١٩٦٩ عقدت اجتماعات بين الوفدين السوري واللبناني نوقشت إثناءها الأمور التالية:

١ - مكان وشكل الموزع المشترك الذي يشمل بالواقع موزعين مختلفين.

٢ - تحديد توزيع حصة لبنان (٨٠ مليون م^3 في سنة متوسطة) على أشهر فترة الري. وقد قدم الجانب اللبناني قائمة فاستمهل الجانب السوري دراستها وإعطاء جوابه عليها قبل نهاية ك٢ ١٩٦٩.

٣ - اقتسام موارد النهر في سني الشح وتصريف السنة الشحيحة مع النسب التي يرى الجانب اللبناني توزيعها لكلا الطرفين. واقترح الجانب السوري اعتبار تصريف النهر المتوسط، مبدئياً، ٤٣٠ مليون م^3 في الهرمل واعتبار سنة شحيحة كل سنة ينقص فيها تصريف النهر السنوي عن هذا المتوسط، على أن يصار إلى وضع جدول توزيعي لمياه النهر على أشهر سني الشح.

٤ - اقتراح للجانب السوري يقضي بحماية نهر العاصي وينص على أن يتعهد الجانب اللبناني بعدم تنفيذ أي مشروع يؤثر على تصريف نهر العاصي.

٥ - وافق الجانب السوري على وجهة نظر الجانب اللبناني بأن كمية المياه التي يتفق عليها ستكون الكمية القصوى التي سيأخذها لبنان، وسيكون توزيع المياه في سنين الشح وفق الاقتراح المقدم في المذكرة الجوابية التي قدمها الجانب اللبناني، ولا علاقة أبداً لمساحة الأراضي المطلوب ريها في لبنان بكمية المياه، وتحدد كمية المياه وحدها في اتفاقية التوزيع. وسيعاد البحث في تقسيم المياه في سني الشح على الأشهر.

٦ - اتفق الجانبان على أن تقوم الإدارة اللبنانية بالأعمال التي تريد إنجازها سورية داخل الأراضي اللبنانية لكن على نفقة الجانب السوري. (تهذيب مجرى النهر، إصلاح الأقنية العائدة لري الأراضي السورية، إنشاء وإصلاح مآخذ للمياه وسائر الأعمال المتعلقة بري الأراضي السورية...)

عقدت اجتماعات في ٢١ و٢٢ ك٢ ١٩٧٠ حيث تمت متابعة درس توزيع حصة لبنان على مختلف أشهر فترة الري. واعتبر الوفد اللبناني أن الدخول في بحث تفاصيل توزيع حصة لبنان (٨٠ مليون م^3) في سنة متوسطة، هو إقرار لهذه الحصة الإجمالية:

خلاصة المفاوضات قبل حصول الحركة التصحيحية، في سوريا، يمكن إجمالها بما يلي:

١ - إن مياه نهر العاصي، عند جسر الهرمل، يقدر متوسط تصريفها بـ ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً. وهي مياه ذات مصدر لبناني لم تقدم الحكومة على استغلال أي جزء منها حتى تاريخه. مع العلم أن المياه النابعة في الأراضي اللبنانية تزيد عن هذه الكمية إذ تبين أن هناك ينابيع ضمن مجرى نهر العاصي بعد جسر الهرمل تزيد تصريف النهر قبل الوصول إلى الأراضي السورية.

٢ - إن كمية المياه السنوية المطلوبة لتأمين حاجة المشاريع اللبنانية للري هي بحدود ٨٠ مليون م^3. والبحث جار حول توزيع هذه الكمية على أشهر فترة الري ولا علاقة لمساحات الأراضي بهذه الكميات.

٣ - إن حق لبنان ثابت بموجب القوانين الدولية.

٤ - تأخير استثمار هذه المياه ينزل خسائر بالدخل الوطني رغم إن الدراسات جاهزة منذ مدة (سنتين على الأقل) وأن المشروع الأخضر يشير إلى إمكانات واسعة لاستصلاح الأراضي في المنطقة ويمكن ريها. ولبنان بحاجة إلى كمية أكبر مما لحظ له.

٥ - كل الأشغال التي يريد إنجازها الجانب السوري - في الأراضي اللبنانية - يمكن أن تقوم بها الإدارة اللبنانية على أن يؤمن الجانب السوري جميع النفقات والتعويضات الناتجة عن هذه الأشغال حسب الأنظمة والقوانين اللبنانية.

٦ - اقتراح تأليف لجنة فنية مشتركة للإشراف على توزيع المياه مزودة بصلاحيات واسعة للبت بالتوزيع. وإن هناك أموراً فنية فرعية يمكن البت بها بسرعة.

٧ - كل العناصر مكتملة لإقرار الأمور الأساسية.

في الاجتماع الذي عقده الوفد اللبناني في الهيئة الاقتصادية الدائمة اللبنانية السورية بتاريخ ٥/١/١٩٧١ تم التداول في مسألة المياه المشتركة. وقد ذُكر أن المفاوضات الأخيرة بين سوريا ولبنان استقرت على إعطاء لبنان حصته خلال موسم الري لأنه ليس لديه سدود على النهر، بينما يمكن لسوريا أن تأخذ حصتها على مدار السنة بفضل السدود التي تتيح لها تخزين المياه. وبقي أن تحدد التفاصيل الفنية لذلك.

وقد وافق المجتمعون على اقتراح يقضي بأن يتبنى الوفد هذين الاقتراحين كما وردا وتترك الحرية للجانب السوري في اختيار أحدهما، طالما أن المصلحة اللبنانية مؤمنة في كليهما. وقد ذكر وزير الخارجية اللبنانية أن وزير الخارجية السورية وافق مبدئياً على طلب لبنان بشأن توزيع مياه نهر العاصي.

في ٩/٧/١٩٧١ عقد اجتماع في بيروت بين وفد لبناني مؤلف من المهندسين جوزف نجار ومحمد فواز ونبيه نحاس، وممثل الجانب السوري المهندس لطفي الخاص، وكان موضوع البحث: حول المياه المشتركة السورية - اللبنانية (نهر العاصي).

وقد تم في هذا الاجتماع استعراض ما تم التوصل إليه في الاجتماع السابق المنعقد في دمشق تاريخ ٢١/٦/٧١ والنتائج التي توصل إليها الجانبان حول الموضوع.

طلب الجانب اللبناني:

١ - إضافة كلمتي «عين الزرقا» بعد مياه نهر العاصي في البند الأول من محضر الاجتماع السابق.

٢ - إضافة - جملة «نبع ضياع المياه في مجرى النهر وعلى أن يتم التنفيذ وفقاً للأنظمة والقوانين اللبنانية ولا يضر بالقيام بالمشاريع التي يقوم لبنان في تنفيذها على النهر على الفقرة ب من البند ٣.

٣ - إضافة كلمتي (عين الزرقاء) بعد (النبع الأساس) في البند السابع.

وقد استمهل الجانب السوري بالإجابة والموافقة على هذه الإضافات حتى قيام لجنة فنية سورية بالمرور على مجرى النهر لوصف الحالة الراهنة.

واتفق الجانبان بأن تقوم هذه اللجنة بمهمتها في الأسبوع الممتد بين ١٢/٧ إلى ١٩/٧ وأن يقدم الجانب اللبناني كافة التسهيلات اللازمة لها.

حول تصاريف نهر العاصي

تبادل الجانبان اللوائح الخاصة بتصاريف العاصي وتوزيعها على الأشهر وأخذ المتوسط لها لتسهيل عملية التنفيذ وقد وعد الجانب اللبناني بدراسة الجداول المقدمة من الجانب السوري حول هذا الموضوع وإعطاء الرأي حولها في الاجتماع المقبل. واستناداً لهذا التوسط تقدم الجانب السوري برسم بيان يوضح كيف يتم التوزيع في الأشهر الشحيحة والتناقص النسبي الذي سيتم في حال تناقص وارد النهر وقد وعد الجانب اللبناني بدراسة الرسم البياني وإعطاء الجواب في الاجتماع المقبل.

حول المآخذ الجديدة على النهر

طلب الجانب اللبناني تحديد المآخذ السورية وتقديم العناصر الأولية للمشروع ليصار إلى البت بقبول مبدأ إنشاء مأخذ جديد على النهر.

وقد وعد الجانب السوري بتقديم دراسة أولية لهذه المآخذ في الاجتماع المقبل والذي سيعقد بعد شهر من تاريخه.

حول إنشاء السد للتخزين في الأراضي اللبنانية

أبدى الجانب اللبناني بأنه لا يوجد رفض عن ناحية المبدأ لهذا الموضوع ولكن بما أن العناصر غير مكتملة لعرض هذا الموضوع على السلطات المختصة في لبنان ويجب القيام بالدراسات لتحضير العناصر وتقديم المبادئ للدراسة والتنفيذ والاستثمار لبحثها: والأخذ بعين الاعتبار الموجبات الحالية على النهر في لبنان على أن يستأنف البحث في هذا الموضوع بعد اكتمال هذه العناصر.

وبما أن عناصر هذا الموضوع غير مكتملة يصر الجانب اللبناني على فصل موضوع اقتسام

المياه من موضوع إنشاء السد.

وبعد استعراض الموضوع وعد الجانب السوري بتقديم دراسة أولية حول إنشاء السد يبين فيها موقع السد ومساحة حوض التخزين به، وكمية المياه المخزنة وتعرض هذه النتائج الأولية في الاجتماع المقبل.

حول مرور الفنيين

أبدى الجانب اللبناني بأن هذا الموضوع يدخل ضمن المباحثات الجارية في اللجنة الدائمة ضمن موضوع تنقل الرعايا بين البلدين.

حول حرم النبع الأساسي

تقرر أن يتم الاجتماع المقبل في النصف الأول من شهر آب.

اتفق الجانبان على انتداب عدد من المهندسين المختصين للاستعانة بهم في تقديم المشورة حول حرم النبع الأساسي على أن يتقدم هذا التقرير قبل ٢٥ من الشهر الحالي.

حول بقية الينابيع في مجرى النهر

اتفق أن تقوم اللجنة الفنية السورية بالاطلاع على الينابيع محلياً وسيقدم الجانب اللبناني كل التسهيلات اللازمة، والقوائم المتوفرة لديه حول الينابيع وتصاريفها.

حول موضوع توزيع المياه

يرى الجانب اللبناني بأن موضوع إنشاء موزعين هو تدبير لبناني اضطراري نتيجة أوضاع اجتماعية خاصة في المنطقة وبطريقة تمكن الإدارة اللبنانية من استثمار المشروع بطريقة سليمة في المستقبل.

وبما أن مراقبة موزعين ليست أصعب بكثير من مراقبة موزع واحد
وبما أن هذه المراقبة ممكنة من الناحية الفنية،
لذلك يصر الجانب اللبناني على تنفيذ المشروع مع موزعين

وقد طلب الجانب السوري تقديم دراسة مفصلة حول هذين الموزعين وطريقة مراقبتهما ليعطيا التصريف المطلوب ووعد الجانب اللبناني بتقديم الدراسة في الاجتماع المقبل.

تقرر أن يتم الاجتماع المقبل في النصف الأول من شهر آب المقبل.

يرفع نسخة عن هذا المحضر إلى رئيس الجانبين اللبناني والسوري في الهيئة الدائمة للاطلاع وإقرار ما يرونه بشأنه.

في موازاة هذه المفاوضات بادرت الحكومة اللبنانية، من خلال وزارة الموارد المائية والكهربائية، إلى وضع تصاميم لمشروع سد على العاصي في الأراضي اللبنانية وذلك بإشراف كبار المهندسين والمائيين الاخصائيين. ومن الخطوط العامة لمشروع السد:

أ - إقامة سد من الردميات ارتفاعه ٦٠ متراً مع عازل مركزي دلغاني، حجم الردميات ٦,٧ مليون م٣، مع بحيرة سعة ١٠٨ مليون م٣، ومساحة الأرض ٤٢٠ هكتاراً.

ب - إنشاء سد تحويلي لمياه عين الزرقاء وهي المرحلة الأولى من المشروع. وعند السد يتم إنشاء محطتي ضخ لتصريف المياه المخصصة للري في منطقتي القاع والهرمل، إضافة إلى إقامة قساطل جرّ ومستوعبات.

ج - بعد السد من الردميات تقام محطة لتوزيع مياه الري وهي المرحلة الثانية من المشروع. بعدها تقام محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٥٠ ميغا واط في الساعة. وهذه الطاقة تكفي المنطقة المجاورة بأكملها.

د - بعد إنتاج الطاقة الكهربائية تعود المياه المتربنة (L'eau turbinée) لتتجمع عبر نفق في بحيرة أقيم عليها سد متحرك يؤمن مخزوناً منظماً لمياه العاصي. وسعة البحيرة مليوني م٣. ومن السد تتابع المياه سيرها بانتظام نحو الحدود السورية - اللبنانية إلى أن تدخل بحيرة حمص.

قبيل اندلاع الحروب اللبنانية كان الجانب اللبناني راضياً بأن تكون حصته من مياه العاصي ٢٠٪ وبأن تكون حصة سوريا ٨٠٪. لكن السلطات السورية، رغم هذا التنازل اللبناني، لم توافق على عقد اتفاق نهائي وقد ربطت موافقتها بشرطين:

أ - أن يكون التدفق الأقصى للمياه في لبنان ٣,٢ متر مكعب في الثانية وهذا يخفض بالفعل حصة لبنان إلى أقل من ٢٠٪.

ب - أن يوافق لبنان على بناء أكثر من سد داخل أراضيه لتخزين المياه وذلك لكي تتمكن سوريا من استثمارها استثماراً كاملًا في الصيف.

وقد وافق الوزير المختص على الشرط الأول دون أن يستشير الجانب اللبناني في الهيئة الدائمة.

أما الشرط الثاني فلم يرفضه الجانب اللبناني مبدئياً بل وعد بدرسه وطلب بأن يتم الاتفاق على تقسيم الحصص فوراً ثم يدرس موضوع إنشاء السد.

ورغم أن الاجتماعات المتعددة كانت قد أوصلت الجانبين إلى مسودة اتفاق إلا أن هذا الأمر بقي معلقاً حتى فترة قريبة، حيث أن مشروع الاتفاق لتقاسم مياه العاصي بين لبنان وسوريا واجه الكثير من الانتقادات.

ملحق رقم (١)

توزيع مياه نهر العاصي بين سوريا ولبنان

يتألف كل نهر من ثلاثة عناصر اساسية هي : قاع النهر ومياه النهر وضفتا النهر . اذا وجدت هذه العناصر بكاملها في اراضي دولة واحدة فالنهر يخص هذه الدولة دون سواها ويخضع لسيادتها وملكيتها على الاطلاق . انه نهر وطني تابع لاحكام قانون الدولة الداخلي

على ان تطلق عبارة "الانهر الدولية" او "مجاري المياه ذات المنفعة المشتركة" على الانهر التي تفصل بين اراضي دولتين او اكثر او التي تجتاز اراضي دولتين او اكثر . هذه الانهر خاضعة لاحكام القانون الدولي العام .

مجاري المياه ذات المنفعة المشتركة على نوعين :

١ ـ مجاري المياه التي تتاخم دولتين او اكثر وهي الانهر المتاخمة . ومثال ذلك النهر الكبير الذي يفصل بين لبنان وسوريا .

٢ ـ مجاري المياه التي تجتاز اكثر من دولة وهي الانهر المتعاقبة ومثل ذلك نهر العاصي الذي ينبع في لبنان ويجري في اراضيه مسافة ١٨ كيلومترا ثم يجتاز الحدود اللبنانية السورية ليتابع مجراه ضمن الاراضي السورية ثم يعبر الحدود السورية التركية واخيرا يصب في البحر الابيض المتوسط جنوبي الاسكندرونه .

ليس في القانون الدولي قواعد عامة ـ عرفية او اتفاقية ـ تتعلق باستغلال مياه الانهر ذات المنفعة المشتركة . انما يمكن استخلاص بعض المبادئ العامة من اراء الفقهاء الذين اكبوا على هذا الموضوع ومن تصرفات الدول التي اختبرت مثل هذه الامور وتلخص هذه المبادئ بما يلي :

تشمل الدولة بسيادتها جزء النهر الساري على اراضيها انما هذه السيادة محدودة بحق الملكية الذي تتمتع به الدولة المجاورة . وبالتالي يحق للدولة ان تنفرد في استغلال جزء النهر الذي يجري في اراضيها شرط ان لا تسبب في اراضي بلد آخر الا ضررا طفيفا لا يتعدى حدود الضرر العادي والانزعاج المألوف الملازم لعلاقات حسن الجوار

وبالعكس لا حق للدولة ان تنفرد في استغلال مياه نهر دولي اذا كان عملها من شأنه ان يسبب ضررا جسيما لاحدى الدول المتاخمة . وفي مثل هذه الحال يتوجب على الدول المعنية ان تباشر مفاوضات للوصول الى اتفاق حول استغلال المياه وان تتبادل المعلومات المتعلقة بالمشاريع المزمع تنفيذها . واذا لم تكلل هذه المفاوضات بالنجاح لا يبقى امام الدول المعنية سوى وسيلة اللجوء الى التحكيم الدولي لحل النزاع القائم بينهما .

ولكن من جهة اخرى لا يحق لدولة ما ان تعترض على استغلال جزء النهر المشترك الواقع على اراضي دولة اخرى اذا كان الضرر الذي قد ينتج من هذا الاستغلال طفيفا .

متى يكون الضرر طفيفا ومتى يصبح يكون جسيما ليبرر اعتراض الدولة على استغلال مياه النهر المشترك من قبل دولة اخرى ؟ لا يمكن الاجابة عن مثل هذا السؤال اذ ليس ثمة خط فاصل بين ما يجوز عمله وما لا يجوز وانما القضية قضية انصاف ومجاملة ومصلحة مشتركة ترتكز كلها بالنهاية على طيبة خاطر الدول المتاخمة وحسن نيتها في التفاوض ورغبتها الصادقة في الحفاظ على حسن الجوار .

ومما لا ينكره منكر ان نهر العاصي هو نهر دولي او مجرى مياه ذو منفعة مشتركة . وبالتالي يتمتع لبنان بحقوق على مياهه اسوة بسوريا . ولما كانت سوريا قد سبقت لبنان منذ امد طويل الى استغلال قسط وافر من تلك المياه في مشاريع الري مما خولها حقوقا مكتسبة لا يمكن تجاهلها . ولما كانت كمية المياه المستغلة في سوريا حاليا تبلغ ٣٨٤ مليون متر مكعب (اذا صحت الارقام الموجودة في الملف العائد لهذه القضية واذا اعترفت سوريا بصحة هذه الارقام) ولما كانت سوريا تنوي تنفيذ مشاريع جديدة تحتاج الى كمية مياه اضافية تقدر بـ ٣٠٠ مليون متر مكعب . ولما كانت سوريا لا تستطيع قانونا تنفيذ هذه المشاريع الجديدة دون اتفاق سابق مع لبنان . ولما كان لبنان يطالب بحصته في مياه النهر وهو يقدر حاجته بـ ٧٥ مليون متر مكعب اي ما يقل عن ٧٥ ، ١٨ في المئة من كمية المياه التي تنبع في الاراضي اللبنانية . ولما كان مجموع هذه كميات (٣٨٤ + ٣٠٠ + ٧٥ = ٧٥٩ مليون متر مكعب) دون كمية المياه التي تنسكب سنويا في منطقة مدينة حماة وهي تتراوح بين ٧٥٠ و ٨٠٠ مليون متر مكعب ، يتبين مما تقدم ان الكمية التي يطالب بها لبنان لن تستنزل من الكميات التي تستثمرها سوريا في مشاريعها الحالية ، بل اكثر

- ٣ -

من ذلك ولن تستنزل من الكميات التي تطالب بها سوريا لتنفيذ مشاريعها المقبلة وانما تؤخذ من المياه الفائضة ٠

لذلك لا نرى من الناحية القانونية اي مبرر لاعتراض سوريا على وجهة نظر لبنان

وبالواقع تبين لنا من قراءة مطالعة المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي تاريخ ٥/ ٩/ ٧١ ان الجانب السوري لم يبد اعتراضات قانونية على المطاليب اللبنانية بل اقر ضمنا بحصة لبنان الاجمالية ودخل في بحث تفاصيل توزيع هذه الحصة على مختلف اشهر فترة الري ٠ ويبدو ان هذا التوزيع هو المشكلة العالقة الوحيدة بين الطرفين وهي مشكلة فنية محض ٠

انطوان فتال

ملحق رقم (٢)

١٠ ـ ٤ ـ ١٩٧١

مطالعــــــة

الموضوع : حق لبنان المطلق في استثمار مياه نهر العاصي

ينبع نهر العاصي في الاراضي اللبنانية ـ محافظة البقاع من عين الزرقاء ويسير ضمن الاراضي اللبنانية مسافة ١٦ كيلومترا حيث يدخل الاراضي السورية ٠ وتنوى الحكومة اللبنانية ري الاراضي الواقعة في منطقتي القاع والهرمل فعمدت الى التفاوض مع الشقيقة سوريا من اجل تحديد حصة لبنان من مياه نهر العاصي التابعة في الاراضي اللبنانية ٠

وبعد حوالي ثماني سنوات على سير هذه المفاوضات والمباشرة في توزيع حصة لبنان على مختلف اشهر فترة الري ، اثير موضوع حق لبنان القانوني في اخذ المياه من نهر العاصي للمرة الاولى بينما لم يظهر من قبل هذا الاعتراض طيلة المدة الكبيرة التي سارت فيها المفاوضات والتي امتدت سنوات عديدة وكان الاتفاق على التفاصيل ان يحصل بعد ان تم الاتفاق مبدئيا على الخطوط الاساسية ٠

ان الغاية من هذه المطالعة هي توضيح واثبات حق لبنان في استثمار المياه التي تنبع في ارضه وتجرى عليها من اجل مشاريعه الزراعية وغيرها ٠

في القانــون

ان نهر العاصي الذى ينبع في ارض لبنان يجرى عليها ثم يدخل الارض السورية هو نهر دولي بالتعريف القانوني ٠

ولبنان دولة مستقلة ذات سيادة مثلها مثل سوريا ٠

٠٠٠/٠

وان سيادة الدولة المستقلة تشمل جميع مرافق الدولة وثرواتها • كما حددها القانون الدولي وهيئة الامم المتحدة في التصريح الصادر في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٦٢ فيكون حق لبنان باستثمار المياه النابعة في اراضيه والتي تجرى عليها هو حق مستمد من قواعد القانون الدولي ونابع من سيادة الدولة على جميع اراضيها ومرافقها وثرواتها •

فالسيادة الوطنية هي الحجر الاساسي الذى يستند اليه لبنان في المفاوضات الجارية مع الشقيقة سوريا وليس الحق المطالب به هو بالجديد في الاعراف الدولية اذ ان هذا الحق كان ولا يزال معترفا به ومسلما به منذ القديم •

منذ ١٦٢٥ عبر القانوني الكبير " كرولينز Grolins " عن هذا الحق بقوله ان ملكية الدولة لمجرى الماء المار في اراضيها هي كاملة •

"La propriété de l'état riverain sur un cours d'eau coulant à travers son territoire est entière, il a le droit d'y faire les aménagements nécessaires et de s'approprier toute la production qui en résulte".

وقد طبق هذا المبدأ على جميع النزاعات التي قامت بين الدولة التي تستفيد من مرور الانهر في اراضيها ففي سنة ١٨٩٥ وقع خلاف بين الولايات المتحدة الاميركية والمكسيك بخصوص النهر الدولي الواقع على حدود البلدين وهو النهر " ريو كروند Rio Grande " ذلك ان الولايات المتحدة حولت أحد الروافد الذى يصب في النهر الدولي من اجل ري اراضيها فانتهى الخلاف بالاعتراف بحق الولايات المتحدة بالتحويل داخل اراضيها بالاستناد الى سيادتها على اراضيها وكرس هذا الحق بمبدأ سمي مبدأ " هرمون Doctrine Harmon " ثم جاء القانوني الكبير Hyde في كتابه International Law يؤيد مبدأ " هرمون " مؤكدا ان الدولة التي تنبع في اراضيها المياه لها حق الاستعمال والاستثمار حتى ولو اضر عملها الدولة المجاورة •

./...

"Il affirme que nul Etat n'est obligé de restreindre l'usage et la dérivation des eaux intérieures tributaires d'un cours d'eau international même si cette dérivation serait préjudiciable au bien être ou aux intérêts de l'Etat voisin".

وقد استندت الولايات المتحدة الى ذات المبدأ ، مبدأ " هرمون " ، عندما فتحت قناة شيكاغو مستعملة مياه انهر " كران لاك Grands Lacs " و" سان لوران Saint Laurent " وذلك لدى احتجاج دولة كندا على هذا الاستعمال •

فعادت كندا مستندة الى ذات المبدأ واستعملت حقها فيما يتعلق بمياه نهر " كولمبيا ريفر Columbia River " ورضخت الولايات مسلمة بحق كندا •

طبق هذا المبدأ مبدأ هرمون في حل الخلاف الذى حصل بين الهند وباكستان فيما يتعلق بمياه نهر الاندوس " Eaux de l'Indus " فادلت الهند بالمبدأ المذكور وحل الخلاف على اساسه •

كذلك استندت دولة الشيلي على المبدأ ذاته في خلافها مع دولة بوليفيا فيما يتعلق بمياه نهر " ريو لوكا Rio Lauca " سنة ١٩٦٢ •

في تطوير القانون الدولي

اعتبر علماء القانون الدولي ان مبدأ السيادة القومية التي تستند اليه الدول في استثمار الانهر الدولية والذى اصبح معروفا بمبدأ هرمون يعطي حقا قاسيا وجافا وعمل هؤلاء على تطويره وذلك من طريق الادلاء بحق الجوار وعدم الاساءة الى الدولة المجاورة والحقوق المكتسبة التي بشر بها العالمين Pauchille و Huber الا ان هذه

./...

المحاولات باءت جميعها بالفشل امام مبدأ سيادة الدولة على اراضيها ولان قيام الدولة باعمال داخل اراضيها لا يشكل خطأ تجاه الجار ولا انتقاصا من حق هذا الاخير عملا بالمبدأ القائل " ان من يستعمل حقه لا يؤذى الغير "

"Celui qui use de son droit ne saurait faire injure à personne".

وبصورة عامة فانه لا يمكن الحد من مبدأ سيادة الدولة بالاستناد الى قواعد القانون الخاص Droit privé سواء كان عن طريق عدم الاساءة الى الغير او عن طريق حق الجوار او عن طريق اساءة استعمال الحق .

وبصورة اوضح فان قواعد القانون الخاص لا تطبق على قواعد القانون الدولي .

غير ان ذلك لم يمنع علماء القانون الدولي والمحاكم الدولية من العمل على توافق وتنسيق الحقوق المتعلقة باستثمار مياه الانهر الدولية وقد استخلص هذا التوافق والتنسيق من القرار الصادر عن المحكمة التحكيمية في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ بقضية بحيرة لانو " Affaire du lac Lanaux " اثر الخلاف الذى نشب بين فرنسا واسبانيا والذى بني على الاسس التالية :

اولا : ان تحوير واستثمار المياه التي تمر في ارض الدولة او تنبع في ارضها يجب ان لا يكون هدفه فيها الاول ايذاء مصالح الدولة المجاورة التي يمر النهر في اراضيها كأن يكون التحوير فقط لارسال المياه الى البحر ومنعها عن الدولة المجاورة

ثانيا : ان لا يؤدى التحوير والاستثمار الى ايذاء الدولة المجاورة في مصالحها الحياتية كأن تؤدى الى منع مياه الشرب .

Les modifications apportées au cours d'eau international pour le détournement ou l'exploitation opérée par l'Etat d'amont ne doivent pas être nuisibles à la satisfaction des besoins humains en général.

ثالثا : ان الدولة التي يمر النهر اولا في اراضيها او التي ينبع في اراضيها النهر الدولي ليست ملزمة باخذ موافقة الدولة المجاورة المستفيدة منه من اجل القيام باستثمار المياه وتحويرها ولكنها ملزمة باعلام هذه الدولة عن نواياها ومفاوضة هذه الدولة بحسن نية لايجاد الطرق التي تحفظ مصالح هذه الاخيرة .

رابعا : في حال فشل هذه المفاوضات فان من حق الدولة التي تنبع المياه في اراضيها المباشرة في اعمال التحوير والاستثمار دون ابطاء على ان تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحياتية للدولة المجاورة لان التوقف عن العمل معناه الحد من سيادة الدولة على مواقفها واراضيها وهو امر غير مقبول .

خامسا : في حال النزاع وحصول التحوير والاستثمار على الدولة المجاورة ان ضررا حياتيا قد حصل لها

L'Etat doit prouver que le détournement ou l'exploitation lui fait subir un dommage substantiel et porte atteinte chez lui à des réalités humaines présentes.

اعتمدت الجامعة العربية هذه القواعد عندما قررت تحويل نهر الحاصباني وبانياس ولم تتمكن اسرائيل من الادعاء بان هذا التحويل يلحق بها ضررا حياتيا لان ليس في صحراء النقب اشخاص موجودين حاليا لاروائهم .

./...

هذا بغض النظر عن حالة الحرب القائمة بين العرب واسرائيل •

فبالاستناد الى القانون الدولي والى المبادىء المذكورة اعلاه قامت تركيا مؤخرا بتحويل مجرى نهر الجفجغ الذى كان يروى منطقة القامشلي في سوريا •

كما ان سوريا تقوم حاليا باستثمار نهر الفرات ضمن اراضيها باقامـة السدود واخذ ما امكن من مياهه دون ان تتمكن العراق من الاعتراض عليها لان حـق سوريا يستند الى مبدأ سيادتها على اراضيها •

يتضح مما تقدم واستنادا الى القانون الدولي والى آخر تطورات هذا القانون الناتجة عن قرار المحكمة التحكيمية بقضية " بحيرة لانو Lac Lanaux ان حق لبنان في استثمار مياه نهر العاصي النابع في اراضيه والجارى عليها هو حق غير منازع به ويستند الى مبادىء القانون الدولي وينبع من سيادة لبنان على جميع اراضيـه ومرافقها وثرواته لا سيما وان لبنان يقوم بمفاوضات منذ سنين مع جارته وشقيقته سوريا وقـد ابلغها بحزمه على استثمار المياه من اجل مشاريعه الزراعية وليس للاضرار بها كما اظهـر احترامه للمبادىء القانونية الدولية باجراء المفاوضات •

من اجل هذا كله نقدم هذه المطالعة

واقبلوا الاحتـــرام

توزيع التصريف الشهري لنهر العاصي

حصة لبنان السنوية
٨٠ مليون متر مكعب

الشهر	ك٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١
متوسط تصريف النهر الشهري م٣ بالثانية	١١,٢٣	١٢,٠١	١٣,١٢	١٤,١٨	١٤,٦٥	١٤,٥١	١٤,٠٥	١٣,٣٠	١٢,٧٩	١٢,٤٤	١١,٧٤	١١,٠١
حصة لبنان م٣ بالثانية	٠,٨٠		٢,٤٠		٥,٦٠			٢,٤٠		٠,٨٠		
النسبة المئوية	٪٠,٧٠		٪١٧,٥		٪٣٩			٪١٨,٥		٪٠,٧٠		

متوسط التصريف السنوي ٤٠٣ مليون م٣

(١١)

مدخل حول الحدود اللبنانية - السورية

١٩٢٠-١٩٧٥

لا تحاول هذه الدراسة المقتضبة أن توفي هذا الموضوع حقه، بل أنها تسعى إلى وضع اطار تاريخي لتطور هذه المسألة منذ اعلان قيام لبنان الكبير حتى العام ١٩٧٥. ونسارع إلى إجابة منتقدي معالجة مثل هذه الموضوعات من موقع القول أن هذه الحدود هي خطوط مصطنعة، وإن المرحلة القادمة هي مرحلة إعادة النظر بكل ما خلفه الإستعمار ليس فقط في المشرق العربي وإنما في مناطق كثيرة من العالم، نقول أن الدولة اللبنانية هي دولة مستقلة ومعترف بها من قبل الجامعة العربية ومن قبل الأمم المتحدة. وإن الشعب اللبناني لم يقرر، بحرية، الغاء حدود دولته أو التخلي عن مقومات سيادته. وفي كل حال أن تأكيدنا على بحث حدود الدولة اللبنانية ماضياً[١] وحاضراً، يندرج ضمن اهتماماتنا التاريخيّة والوطنية. ونحن في كل حال مع أقصى درجات التعاون مع بيئتنا العربية وبخاصة الجارة الأقرب سوريا. لكن فهمنا لهذا التعاون لا يحملنا على الغاء مقومات دولتنا اللبنانية - والحدود في صلب هذه المقومات - وإنما نحن مع جعل هذه الحدود مجال تبادل للسلع والخدمات والمشاريع والأفكار بما يحقق المصالح المشتركة بين الشعبين اللبناني والسوري، ويرسخ المستقبل على قاعدة الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

أولاً: مرحلة تحديد الحدود:

لقد أصدر الجنرال غورو في ٣١ آب ١٩٢٠ القرار رقم ٣١٨ المتعلق بتوضيح حدود الدولة اللبنانية (الملحق رقم ١). في الشمال مجرى النهر الكبير (الجنوبي) حتى نقطة التقائه برافده من وادي خالد وبموازاة جسر القمر.

وفي الشرق الخط الذي يفصل أودية وادي خالد والعاصي، ويمر في القرى التالية:

معيصرة - حربعانة - هيت - ابش - فيسان، وبموازاة قرى بريفا ومطربة. وهذا الخط يتبع الحد الشمالي لقضاء بعلبك باتجاه الشمالي - الغربي، والجنوب الشرقي، ومن ثم (فإن خط

(١) راجع كتابنا، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦، بيروت، ١٩٨٥.

الحدود) يتبع حدود أقضية بعلبك، البقاع، راشيا وحاصبيا. على أثر هذا التحديد استمرت المفوضية الفرنسية العليا بإصدار عدة قرارات تتعلّق بموضوع الحدود عن دولة لبنان الكبير. والجدير بالملاحظة أن الحدود الجنوبية للبنان عرفت اهتماماً أكبر من قبل السلطات الفرنسية المنتدبة باعتبار أنها مع فلسطين التي تقع تحت الإنتداب البريطاني. بينما سوريا ولبنان كانتا تحت سلطة فرنسا الإنتدابية. وهكذا صدر القرار رقم ٣٠٠٧ بتاريخ ٢٩ ك١ عام ١٩٢٤ وهو يختص بتعيين الحدود فيما بين دول لبنان الكبير ودمشق وبلاد العلويين. وقد جاء في هذا القرار:

«المادة الرابعة: تعين الحدود بين دول دمشق ولبنان الكبير والعلويين على الوجه الآتي:

أ - إن الحد بين دولتي العلويين ولبنان الكبير يبقى الحد المعيّن في القرارات التأسيسية المختصة بهاتين الدولتين، فيما بين مصب النهر الكبير والجسر المسمى «جسر العريضة».

ب - ومن هذا الجسر إلى جسر الأقمار يتبع الحد أيضاً مجرى هذا النهر الذي سيحدد مسيله فيما بعد باتفاق يجري بين هاتين الدولتين.

ت - ومن جسر الأقمار يتبع الحد شمالاً السكة الحديدية حتى محطة وادي خالد. ثم يصبح محدوداً بأراضي هربارا والنادوير وقرنة وهذه الأراضي تابعة لدولة لبنان الكبير. وأما بيسنلا وأم المز فتبقيان تابعتين لدولة العلويين[٢]. (الملحق رقم ٢).

في ٩ نيسان عام ١٩٢٥ أصدر المفوض السامي ساراي وحاكم لبنان كايلا القرار رقم ٣٠٦٦ الذي يختص بتنظيم دولة لبنان الكبير تنظيماً إدارياً. وفي ملحق هذا القرار عرض لاسماء القرى الملحقة بالمحافظات والمديريات ومنها مديريات حلبا والقبيات، وطليا وراس بعلبك وقب الياس وراشيا وحاصبيا[٣].

وقد نص الدستور اللبناني الذي وضع وأقر عام ١٩٢٦ على تفاصيل الحدود الشمالية والشرقية[٤]. بعد تحديد الحدود لا ذكر في الأرشيف الفرنسي لبدء عملية ترسيم الحدود إلا في

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٨٣٤، ١٣ ك٢ ١٩٢٥.

(٣) قرارات دولة لبنان الكبير، لا.ت. ص ٨٦-١١١.

نشر في ملحق العدد ١٨٦٢ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٥.

(٤) جاء في المادة الأولى (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت٢ سنة ١٩٤٣): لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزّأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً:

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقرى معيصرة - حربعاته - هيت - ابش - فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية...»

القاضي سليم أبي نادر، مجموعة التشريع اللبناني، ج ٣، القسم الأول، بيروت ١٩٦٢، الدستور اللبناني، ص ١.

١٩ أيلول ١٩٣٢(٥). فثمة رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٣٠ تشير الى أن «الترسيم النهائي للحدود، لأسباب سياسية، لم يتم حتى الآن انجازه». ولا يمكننا الجزم في ماهية هذه الأسباب السياسية على نحو أكيد، علماً أنه يمكن الترجيح بأنها ربما كانت تعود إلى التطورات السياسية والثورات التي عرفتها المنطقة قبيل هذا التاريخ.

لم يبدأ العمل من أجْل ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان إذن إلاّ عام ١٩٣٤(٦)، فقد بدأت اللجنة المشتركة السورية - اللبنانية عملها في أيلول، أي بعد أربع عشرة سنة من إعلان قيام لبنان الكبير (القرار ٣١٨). لكن هذا لا يعني أنه قبل هذا التاريخ لم تُكلَّف لجانٌ لترسيم بعض مناطق من هذه الحدود، فقد طرحت مشاكل لعدّة قرى حدودية منها (طفيل، ينطا، يحفوفا، دير العشائر) شرقاً.

كذلك طرحت مشكلة سهل البقيعة شمالاً. وقد شُكِّلت أربع لجان لمعالجة مشاكل الحدود:

- La Commission Achard du 19 décembre 1921.
- La Commission Marliéve - Takla (27 janv. 1924).
- La Commission Marliéve - Takla (26 fév. 1924).
- La Commission Le pelissier (10. dec. 1924).

بالنسبة إلى القرى المختلَف عليها يجدر ذكر الملاحظات التالية:

- قرية طفيل ضمّت إلى لبنان برغم قرارات اللجان التي اقترحت ضمّها إلى سوريا. (وهي تقع على المنحدر الشرقي للسلسلة الشرقية) والأرجح أن هذا القرار له صلة بأهميتها الإستراتيجية.
- ينطا ويحفوفا ضُمّتا إلى لبنان الكبير منذ ك٢ ١٩٢٥ لأهميتهما بالنسبة إلى خط سكة حديد بيروت - دمشق.
- مزرعة دير العشائر أيضاً ضُمّت لاحقاً إلى لبنان.

بالنسبة إلى الحدود الشمالية:

حدد القرار ثلاثة آلاف وسبعة الصادر في ٢٩ م٫ ١٩٢٤ الحدود بين لبنان ودولة العلويين، وترك للسلطات الإتفاق على ترسيم الحدود في سهل البقيعة. هذا الجيب، إضافة إلى أهميته الإقتصادية (مروي جيداً وخصب جداً) كان له أهمية استراتيجية إذ تمرّ فيه سكة حديد طرابلس -

(٥) Ministère des Affaires étrangères à Nantes Carton 449.

وكذلك يمكن مراجعة

Elisabeth Morlin, Le découpage du territoire syrien sous le mandat français et la formation du trace de la frontière libanaise, Thèse D.E.A, Paris VIII, 1988, P. 59.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٩، وكذلك ارشيف نانت Lettre du capitaine Bonifaci, officier des Services Spéciaux-chef de poste de Nebek, 18 sep. 1934. Carton 449.

حمص وكذلك مشروع خط أنابيب الآي.بي.سي. وقد حصل اتفاق في ١٢ أيار ١٩٣١ بين الدولتين كان لمصلحة سوريا. لكن عام ١٩٣٧ عُدِّل هذا الإتفاق مع القرار الرقم مئة وثلاثة وخمسين R.L.

الحدود في منطقة الهرمل - النبك طرحت جملة إشكالات (ملحق رقم ٣).

على صعيد آخر لقد نصّ القرار رقم ٢٧ R.L الصادر في ٤ شباط ١٩٣٥ أن خط الحدود بين «عين قبو وبئر جبيب» في السلسلة الشرقية يجب أن يتبع خط القمم وليس حد الأقضية كما نص القرار ٣١٨. وهذا القرار الذي ربط خط الحدود بالوضع الجغرافي لم يأخذ بعين الإعتبار حدود الخراجات القديمة للقرى. وبالتالي لم يكن هناك تطابق بين الأمرين إلا في قسم من السلسلة الشرقية، وعلى الأخص في الشمال والوسط(٧).

وهذا القرار الجديد طرح جملة اشكالات على اللجان المكلفة بتحديد الحدود. وقد عرض أحد المعنيين M. Dureffourd مصاعب هذا التحديد:

Cette frontière qui est constituée entre les deux» points ci-dessus mentionnés par la ligne de faîte de l'Anti-Liban, c'est-à-dire par une limite géographique, ne tient évidemment aucun compte des limites des villages situés de part et d'autre de cette frontière - qui peuvent ne pas coïncider avec cette dernière dans beaucoup de cas.»

ويضيف في مجال آخر:

«Je dois ajouter que le fait de déterminer une frontière géographique peut être motivé par des considérations d'ordre militaire»...(٨)

في المرحلة اللاحقة، وبعد أن نال لبنان استقلاله في تشرين الثاني ١٩٤٣، وافقت جميع الدول العربية، بما فيها سوريا، على الحدود اللبنانية السورية المنصوص عليها في الدستور اللبناني، وذلك من خلال نص القرار الذي تمّ إقراره في الإسكندرية أبان التداول في قيام جامعة الدول العربية. فقد نص القرار الخاص بلبنان على ما يأتي: «تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في ٧ من أكتوبر ١٩٤٣»(٩).

(٧) قبل شباط ١٩٣٥ تلقى أعضاء لجنة تحديد الحدود امراً بترسيم هذه الحدود تبعاً لخط انحدار المياه.
Ministère des Af. Etrangères à Nantes, Carton 449.

(٨) المصدر نفسه Carton No 448.

(٩) سامي حكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٠٨.

ترسيم الحدود اللبنانية – السورية في أواخر الستينات والسبعينات

بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٩ حصلت مفاوضات لترسيم الحدود اللبنانية – السورية. وقد ساهم في هذه المفاوضات الهيئة الدائمة اللبنانية السورية (وكان يرأسها كل من مديري وزارة الخارجية في البلدين) وعنها تفرَّعت لجنة عقارية مشتركة (مؤلفة من قاضٍ لبناني وآخر سوري) ولجنة تنفيذية مشتركة للحدود اللبنانية – السورية.

يهمنا أن نركز على عدّة نقاط:[10]

أولًا – الأسس المعتمَدة لتخطيط الحدود اللبنانية – السورية والمقترنة بمصادقة رئاسة مجلسي الوزراء في البلدين

١ – إعتبار الحدّ العقاري حدّاً دولياً في المناطق التي اعتمدت فيها الخرائط المساحية العقارية أساساً لتحديد حدود القرى فيها على أن يقوم الجهاز التنفيذي الفني على الأراضي وبوجود القاضيين العقاريين السوري واللبناني بوضع أحجار التخوم المؤقتة على حدود منطقة الخلاف في كل قرية بحسب ادعاء الطرفين وحصرها ورسمها على المخططات الفنية وفقاً للتعليمات المعطاة للجهاز التنفيذي الفني. وفي الوقت نفسه يقوم القاضيان العقاريان بدعوة السلطات الإدارية والهيئات الإختيارية في كلا البلدين، ودعوة أطراف الخلاف ثم ينظمان تقريراً على عشر نسخ يذكران فيه الأمور التالية:

١ – طبيعة الخلاف.
٢ – أسبابه.
٣ – موقع الأرض المختلف عليها وحدودها.
٤ – مستندات كل من أطراف النزاع وادعاءاته.
٥ – أقوال الهيئات الإختيارية لدى البلدين.
٦ – رأي السلطات الإدارية لدى البلدين.

ثمّ يوقَّع هذا التقرير من جميع الحاضرين المذكورين أعلاه ومن رئيس الفرقة الفنية التي قامت بالعمل ويُصدّق من القاضيين العقاريين ويُسلَّم مع المخططات الفنية إلى اللجنة العامة بواسطة اللجنة التنفيذية المشتركة مع بيان رأي القاضيين العقاريين في القضايا المختلَف عليها.

٢ – في المناطق غير المحددة والمحررة أو التي لم ينته التحديد والتحرير فيها تكون الحدود الدولية فيها الحدود الإدارية للقرى وفي حال حدوث أي خلاف يُعرض الأمر على اللجنة العامة بواسطة اللجنة التنفيذية المشتركة.

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية.

ثانياً – ماذا أنجزت اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود؟

١ – إعتماد الخرائط العقارية التي نظّمها المتعهد الفرنسي دي رافور واعتبارها ملزِمة للطرفين.

٢ – تعيين الخرائط التي نُظِّمت من قبل الجانب السوري أو اللبناني واعتبارها ملزِمة للجانب الذي تقدم بها.

٣ – تحميل الخرائط المساحية الواردة في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه على خرائط طبوغرافية موحّدة بمقياس ١/٥٠,٠٠٠ تبين:

أ – مناطق الحدود التي لا خلاف عليها.
ب – مناطق الحدود المختلَف عليها من حيث الملكية. وقد اعتمِدت هذه الخرائط الموحدة من قبل الجانبين كأساس لتخطيط الحدود على الطبيعة.

٤ – وضع دفاتر الشروط الفنية الخاصة والعامة المتعلقة بتلزيم أعمال تخطيط الحدود بين البلدين إلى مكاتب هندسية سورية أو لبنانية.

ثالثاً – الصعوبات التي واجهتها اللجنة

لدى تدقيق الخرائط الموحدة ودراسة مناطق الخلاف وجدت اللجنة التنفيذية أنه من الصعب تخطيط الحدود وفق ما كان قد اتُّفق عليه سابقاً (أي اعتبار الحدود العقارية حدوداً دولية) وذلك للأسباب التالية:

١ – كثرة المناطق المختلَف عليها.

٢ – إتساع مساحات مناطق الخلاف على الملكية.

٣ – كوْن تحديد الخلافات على الطبيعة بشكل دقيق يسبب ضياعاً كبيراً في الأموال والزمن فضلًا عن أنه يعرقل أعمال ترسيم الحدود بشكل نهائي وسليم، اذان ذلك يتطلب:

أ – أعمالًا فنية طويلة لزرع التخوم التي تبين حدود مناطق الخلاف على الطبيعة.

ب – حل الخلاف على الملكية بشكل مبرم من قبل اللجنة العقارية المشتركة والمحاكم المختصة.

ج – تعليق تعيين خط الحدود بانتظار البت في الخلافات على الملكية.

د – امكانية حدوث منازعات بين الأهالي على الحدود بانتظار حل الخلاف بشكل نهائي.

هـ – إمكانية تغيير أماكن تخوم مناطق الخلاف من قبل الأهالي من حين لآخر.

و - إن الحدود العقارية في معظم الحالات هي حدود وهمية (غير طبيعية).

رابعاً - ما هي المقترحات التي تقدمت بها اللجنة؟

قدمت الهيئة الدائمة السورية - اللبنانية المشتركة المقترحات التالية:

١ - فصْل موضوع الملكية عن الحدود الدولية في المناطق التي يوجد فيها خلاف على الملكية إذ إن البتّ في هذا الخلاف سيتطلب وقتاً طويلًا جداً.

٢ - وضع خريطة حدود سياسية موحّدة على خرائط طبوغرافية بمقياس ١/٢٠,٠٠٠ أو ١/٢٥,٠٠٠ يتبع فيها:

أ - الحدّ العقاري في المناطق التي لا خلاف على الملكية فيها.

ب - الحدّ الطبيعي أو الإصطناعي في المناطق التي يوجد فيها خلاف على الملكية مع مراعاة الحدود العقارية قدر الإمكان.

ج - الحدّ الطبيعي أو الإصطناعي في المناطق غير المحددة والمحررة أو التي لم يتم فيها التحديد والتحرير.

٣ - إعطاء الأفضلية في أعمال لجنة الحدود إلى وضع خريطة الحدود السياسية الموحدة ومن ثم تنفيذها على الطبيعة.

ثم تخلص اللجنة إلى اقتراح وضْع بروتوكول خاص بين سوريا ولبنان يتضمن:

١ - المصادقة على الخريطة السياسية الموحَّدة.

٢ - الموافقة على تجاوز القوانين المحلية النافذة في كلا البلدين فيما يتعلق بحق التملك وما يتفرع عنه من حقوق عينية وذلك بالنسبة إلى المواطنين اللبنانيين أو السوريين تجاه البلد الآخر.

٣ - الموافقة على التسجيل في السجلات العقارية والخرائط المساحية للحقوق العينية لمواطني البلدين وذلك في المناطق التي دخلت ضمن حدود البلد الآخر نتيجة لتخطيط الحدود.

٤ - الموافقة على وضْع نظام خاص لطريقة الإستثمار على طرفي الحدود (نظام العبور Passavant).

لقد أقرّ مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة في ١٩٧١/٨/١٨ الأسس المقترحة من الهيئة اللبنانية - السورية لتخطيط الحدود بين البلدين (الملحق رقم ٤)

ولقد استمرت مسألة ترسيم الحدود غير محسومة برغم الاجتماعات الكثيرة التي عقدت وذلك مع حصول التطورات منذ العام ١٩٧٥.

وزارة المالية
مديرية الشؤون العقارية
مصلحة المساحة - دائرة البقاع
رقم المحفوظات: ٣/٢٤
رقم الصادر: (١٠٢٢-٢٢٧٥)
زحلة في: ٣٠ كانون الأول ١٩٧١

لائحة المناطق العقارية اللبنانية المتاخمة للحدود السورية

(المرجع: كتاب جانب مديرية الداخلية رقم ٣٦٧/٤/ من تاريخ ٣١ آب سنة ١٩٧١)

القضاء	الرقم المتسلسل	اسم المنطقة العقارية	المساحة بالهكتار	عدد السكان	المسافة التقريبية بالأمتار التي تفصل مجموعة الأبنية عن الحدود السورية	ملاحظات
زحله	١٨	مجدل عنجر	٢٥٦٤	٢٧٦٦	٥٥٠٠	
زحله	٥٨	عنجر	١٦٢٥	٦٤١٦	٥٠٠	
زحله	٥٩	كفرزبد	٢٤٥٨	١٩٧٥	٢٥٠٠	
زحله	٦٩	قوسايا	١٨٤٥	٩٣١	٢٢٠٠	
بعلبك	٧ مكرر	البقاع (وادي الخنزير)	٦٤٦٥		١١٠٠٠	
بعلبك	٨ مكرر	البقاع (جوار المائية)	٢٥٣٤	٣٨٦٣	١١٠٠٠	
بعلبك	٩ مكرر	البقاع (مرجعيون)	٧٣٩٩		٠٦٠٠٠	
بعلبك	١١ مكرر	راس بعلبك (الشرقي)	٨٩٢٧	٤١٦٧	١٦٥٠٠	
بعلبك	٦٧	جتا	١٣٩٠	٤٣٣	٠٢٠٠٠	
بعلبك	٦٨	يحفوفه	١٢٥٥	٣٠٩	٠٢١٠٠	
بعلبك	٦٩	الخريبه	٢٢٢٣	٥٠٦	٠٢٢٠٠	
بعلبك	٧٠	معربون	١١١٤	٤٣٤	٠١٣٠٠	
بعلبك	٧١	عين البنيه	١٧٥٤	-	٠٤٣٥٠	
بعلبك	٧٢	عين الجوزه	٢٨٥٦	-	٠٠٧٧٠	
بعلبك	٧٣	طفيل	٤١٨٩	١٩٢	٠١٧٣٥	
بعلبك	٧٤	الشعيبه	١٨١١	١٢٣	٠٥١٠٠	
بعلبك	٧٥	عمشكي	٥٧٩٨	-	٠٨٠٠٠	
بعلبك	٧٦	عرسال	٣١٥٠٠	٥٥٤٣	١٧٠٠٠	
بعلبك	٧٧	فجله	١٢٣٧٠	١٨١٥	١٦٥٠٠	
بعلبك	٧٨	حام	١٥٣٩	٢٣٧	٠٣٤٥٠	
بعلبك	٨٠	عين ساعه والشادوره	٢٦٧٤	-	-	لا يوجد في هذه المنطقة مجموعة أبنية للسكن
راشيا	١	راشيا الوادي	٣٩٩٠	٧٠٧٦	٨٥٠٠	
راشيا	٩	حلوة	٢٠٠٠	٢٦٩	٣٠٠٠	
راشيا	١٢	دير العشاير	٣٥٠٠	١٠٣	٠٥٠٠	
راشيا	١٧	عينا الفخار	٢٩٠٠	٢٢٢٦	٣٠٠٠	
راشيا	١٨	عيحا	٤٣٦٤	١٣٦٨	٥٥٠٠	
راشيا	٢١	عين عيطا	٣٠٠٠	١١٤٨	٦٠٠٠	
راشيا	٢٤	كفرقوق	٤٥٠٠	١١٣٤	٦٠٠٠	
راشيا	٢٨	ينطا	٢٨٠٠	١٢٩٩	٣٠٠٠	
الهرمل	١	الهرمل	١٣٦٨٨	٢٠١١٦	١١٠٠٠	
الهرمل	٢	الهرمل شربين	٠٧٠٦٣	٠٣٤٧٥	٠٥٠٠٠	

DELIMITANT L'ETAT DU GRAND LIBAN

Le Général GOURAUD, Haut-Commissaite de la République française en Syrie et en Cilicie, Commandant en Chef l'Armée du Levant

Vu le déc ret présidentiel du 8 Octobre 1919

Attendu que la France en venant en Syrie n'a poursuivi d'autre but que celui de pe rmettre aux populations de la Syrie et du Liban de réaliser leurs aspirations les plus légitimes de liberté et d'autonomie.

Considérant qu'il m importe pour ce xfaire, de restituer au Liban ses frontières naturelles telles qu'elles ont été définies par ses représentants et réclamées par les voeux unanime s de ses populations.

Que le Grand Liban ainsi fixé dans ses limites naturelles pourra poursuivre, en tant qu'Etat indépendant, au mieux de ses intérêts politiques et économiques, avec l'aide de la France le programme qu'il s'est tracé :

ARRETE

Art. Ier.- Il est formé sous le nom d'état du GRAND LIBAN un territoire comprenant 1°) La circonscription administrative du Liban actuel.

2°)Les cazas de Baalbeck, Bekaa, Racheya, Hasbeya ainsi qu'il en a été ordonné par l'arrêté N° 299 du 3 Août.1920.

3°) Les parties du terr itoire du vilayet de Beyrout ci-dessous indiquées :

a) Le sandjak de SAIDA, moins la partie de ce sandjak attribuée á la Palestine par les accords internationaux.

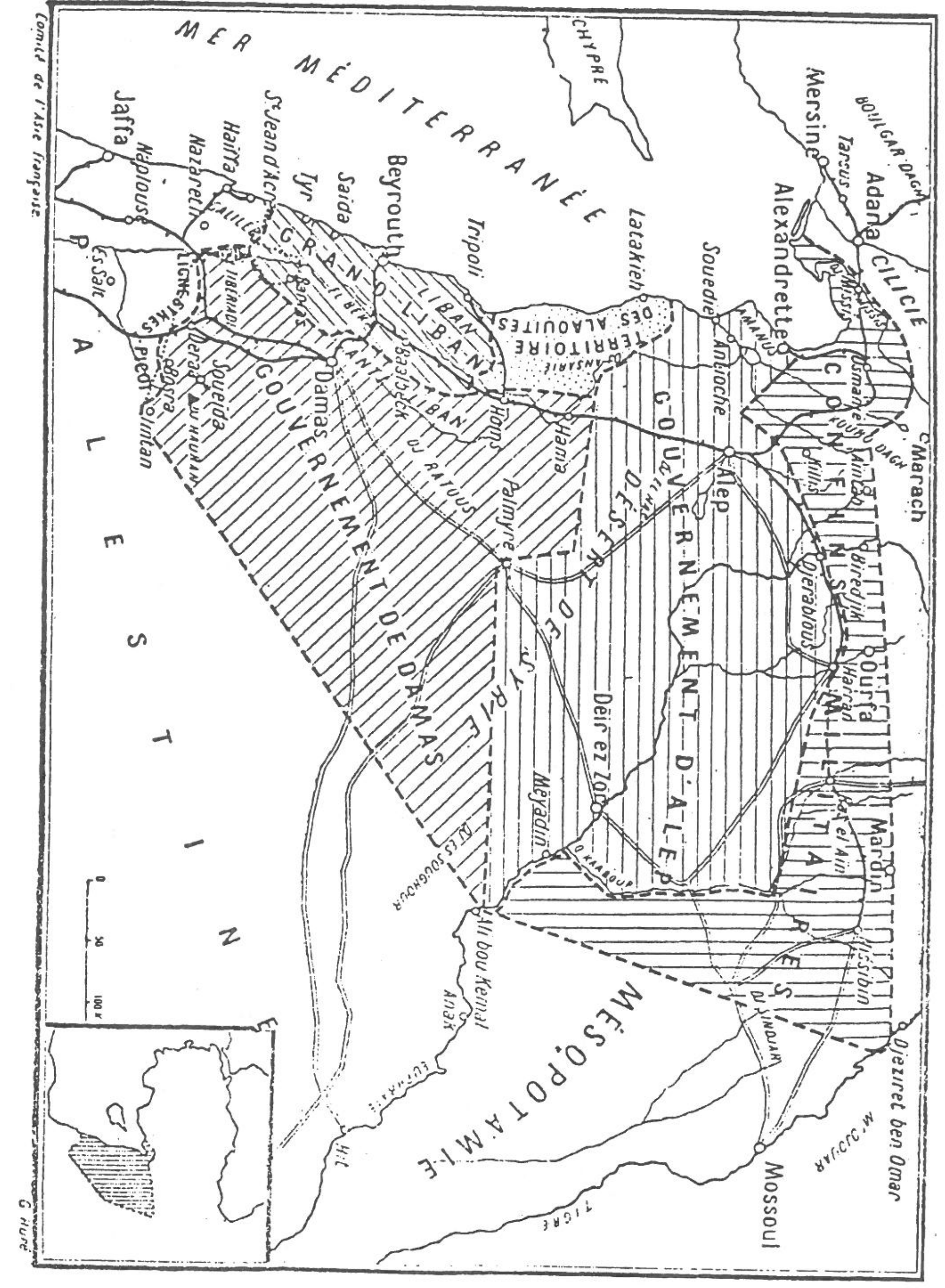
b) Le sandjak de Beyrout

c) La partie du sandjak de Tripoli comprenant le caza de AKKAR dans sa partie située au sud du Nahr-el Kebir - le Caza de Tripoli (avec les Mudiriehs de Dennieh et de Minieh) et la partie du caza de Hosn-el-Akkrad située au sud de la limite nord du Grand Liban définie á l'art. 2 du présent arrêté

Art. 2.- Les limites de l'Etat du Grand Liban sont fixées ainsi qu'il suit, sans préjuger des modifications de détail des frontières qu'il importera de déterminer ultérieurement.

Au Nord de l'embouchure de Nahr el Kebir une ligne suivant le cours de ce fleuve jusqu'á son point de jonction avec son affluent le Ouade Khalid a hauteur de Djisr-el-Kamar.

A l'est la ligne de faîte séparant les vallées du Ouade Khalid et de l'Oronte (Nahr el Assi) et passant par les villages de Mesraat-Harbaana-Hait Ebbidj-Faissen; á hauteur des villages de Brifa et de Katrebeh; cette ligne suit la limite nord du Caza de Baalbeck, en direction nord-ouest, sud-est puis les limites est des cazas de Baalbeck, Bekaa, Racheya,



LES GOUVERNEMENTS AUTONOMES DE LA SYRIE SOUS MANDAT FRANÇAIS

--- Ligne Sykes-Picot .... Nouvelle frontière syro-palestinienne

Carte publiée dans l'Asie française - N° 190 -, mars 1921.

Hasbeya.

Au sud, la frontière palestinienne telle qu'elle ser déterminée par les accords internationaux.

A l'ouest la Méditerranée.

Art. 3.- Les dispositions du présent arrêté entreront en vigue à la date du Ier Septembre 1920.

Art. 4.- Le Secrétaire Général, le Chef du Controle Administratif sont chargés chacun en ce qui le concerne de l'éxécution du présent arrêté./.

BEYROUT, le 31 Août 1920

Le Général. Haut -Commissaire de la R.F. en Syrie et Cilicie :

Signé : GOURAUD

Destinataires.-

Affaires Etrangères
H.C. - Services
Z.O.
Liban
Damas
Etat-Major
Alep
Jerusalem
Presse
Cilicie

ملحق رقم (٢)

قرار يتعلّق بحدود لبنان الشمالية والشرقية

٢٩ ك١ ١٩٢٤

قرار رقم ٣٠٠٧ للمفوض السامي

﴿ يختص بتعيين الحدود فيما بين دول لبنان الكبير ﴾
﴿ ودمشق وبلاد العلويين ﴾

المادة الاولى – صُدقت اقتراحات اللجنة المؤلفة بموجب القرار رقم ٢٠٢٧ المؤرخ في ٧ تموز سنة ١٩٢٣

الغي القرار رقم ٩٣ المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ الصادر من دولة دمشق اما القرى التي اتى على ذكرها في القرار المذكور فتلحق بدولة العلويين ويصبح الحد بين هذه الناحية ودولة دمشق الحد الذي عينته اللجنة بموجب القرار رقم ١١٥٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢١

المادة الثالثة – صُدقت مقترحات اللجنة المؤلفة بموجب المذكرة رقم ١٦٦٩ المؤرخة في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٣، لما قريتا ينطا ويحفوفا اللتان كانتا تابعتين لقضاء الزبداني فتلحقان بدولة لبنان الكبير

المادة الرابعة – تُعين الحدود بين دول دمشق ولبنان الكبير والعلويين على الوجه الآتي :

(١) ان الحد بين دولتي العلويين ولبنان الكبير يبقى الحد المعيّن في القرارات التأسيسية المختصة بهاتين الدولتين، فيما بين مصب النهر الكبير

والجسر المسمى « جسر العريضه »

(ب) ومن هذا الجسر الى جسر الاقمار يتبع الحد ايضاً مجرى هذا النهر الذي سيحدد مسيله فيما بعد باتفاق يجري بين هاتين الدولتين

(ت) ومن جسر الاقمار يتبع الحد شمالاً السكة الحديدية حتى محطة وادي خالد . ثم يصبح محدوداً باراضي هربارا والنادرير وقرنه وهذه الاراضي تابعة لدولة لبنان الكبير . اما بيسنلا وام المز فتبقيان تابعتين لدولة العلويين

المادة الخامسة — ان نقل الاراضي المذكورة من دولة الى اخرى يجري في اول كانون الثاني سنة ١٩٢٥ . على ان جباية الضرائب لا تشمل ما مضى على الاطلاق

المادة السادسة — على السكرتير العام لدى المفوضية العليا ووكيل مندوب المفوض السامي لدى دولة حلب والمندوب لدى دولة دمشق والمندوب لدى دولة لبنان الكبير والمندوب لدى دولة العلويين ان ينفذوا هذا القرار كل فيما يخصه

بيروت في ٢٩ ك ١ سنة ١٩٢٤

وكيل المفوض السامي
الامضاء : ده ريني

(نشر في عدد ١٨٣٤ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ١٣ ك ٢ سنة ١٩٢٥)

تحديد الحدود الشمالية للبنان

١٢ ت٢ ١٩٣٧

قرار عدد ١٢٢ L.R. بالغاء الاتفاق المعقود في ١٢ ايار ١٩٣١ بين الجمهورية اللبنانية وحكومة اللاذقية وتعيين الحدود بينهما (١)

" ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية ، بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣ .

وبناء على قرار المفوضية العليا الفرنساوية الصادر في ٣١ آب ١٩٢٠ بتحديد دولة لبنان الكبير .

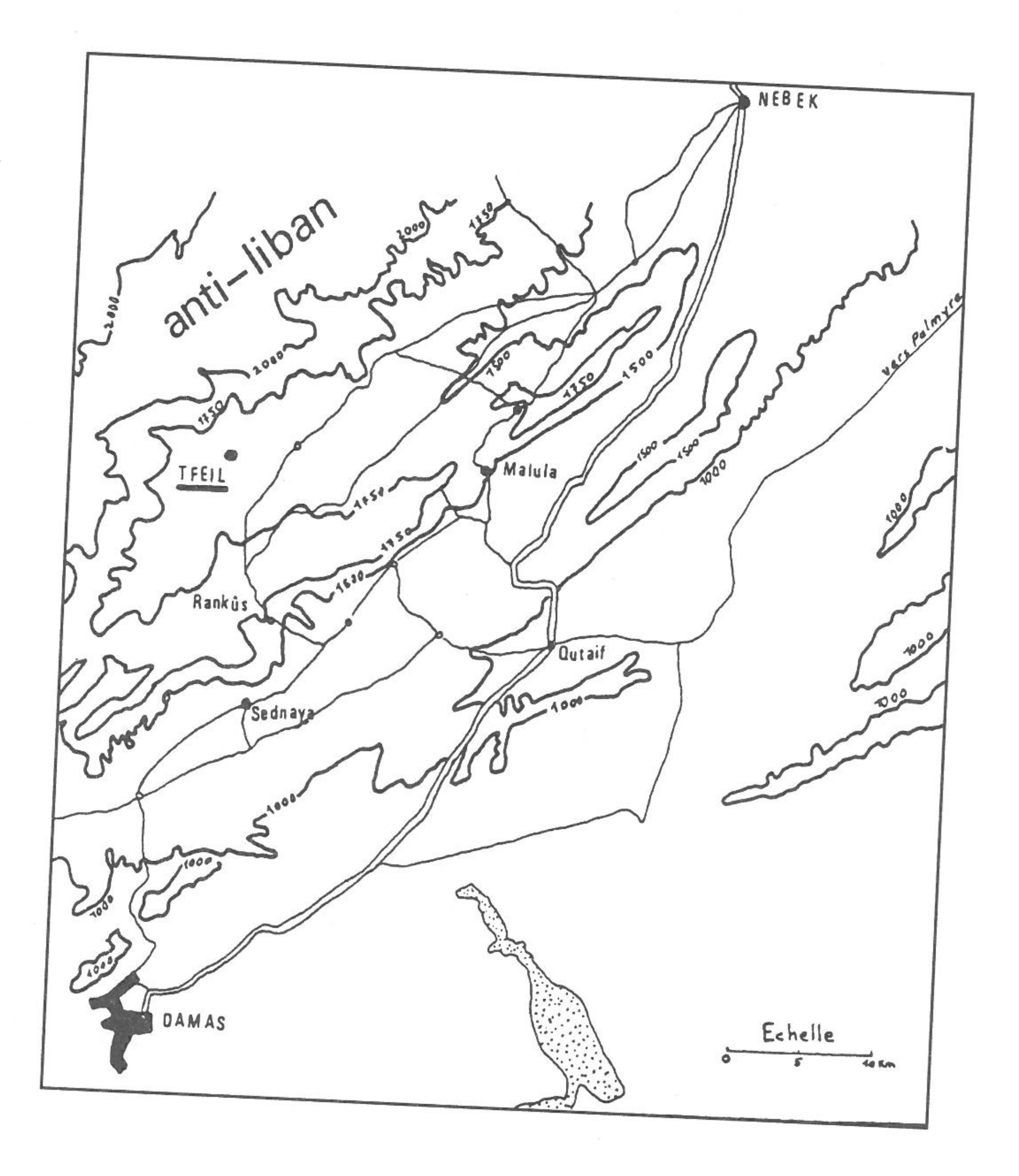
وبناء على القرار عدد ٣٠٠٧ الصادر في ٢١ كانون الاول ١٩٢٤ من المفوضية العليا الفرنساوية بتعيين خط الحدود تعيينا صريحا بين لبنان ودولة العلويين

وبناء على الاتفاق المعقود في ١١ ايار ١٩٣١ بين الجمهورية اللبنانية وحكومة اللاذقية بشان تعيين حدودهما المشتركة وبوضع نظام خاص بطرق المواصلات الكبرى التي تمتد طول هذه الحدود او تجتازها ، ولما كانت احكام الاتفاق المذكور قد اصبحت غير مطابقة لواقع الحال من جراء الحاق حكومة اللاذقية بدولة سورية

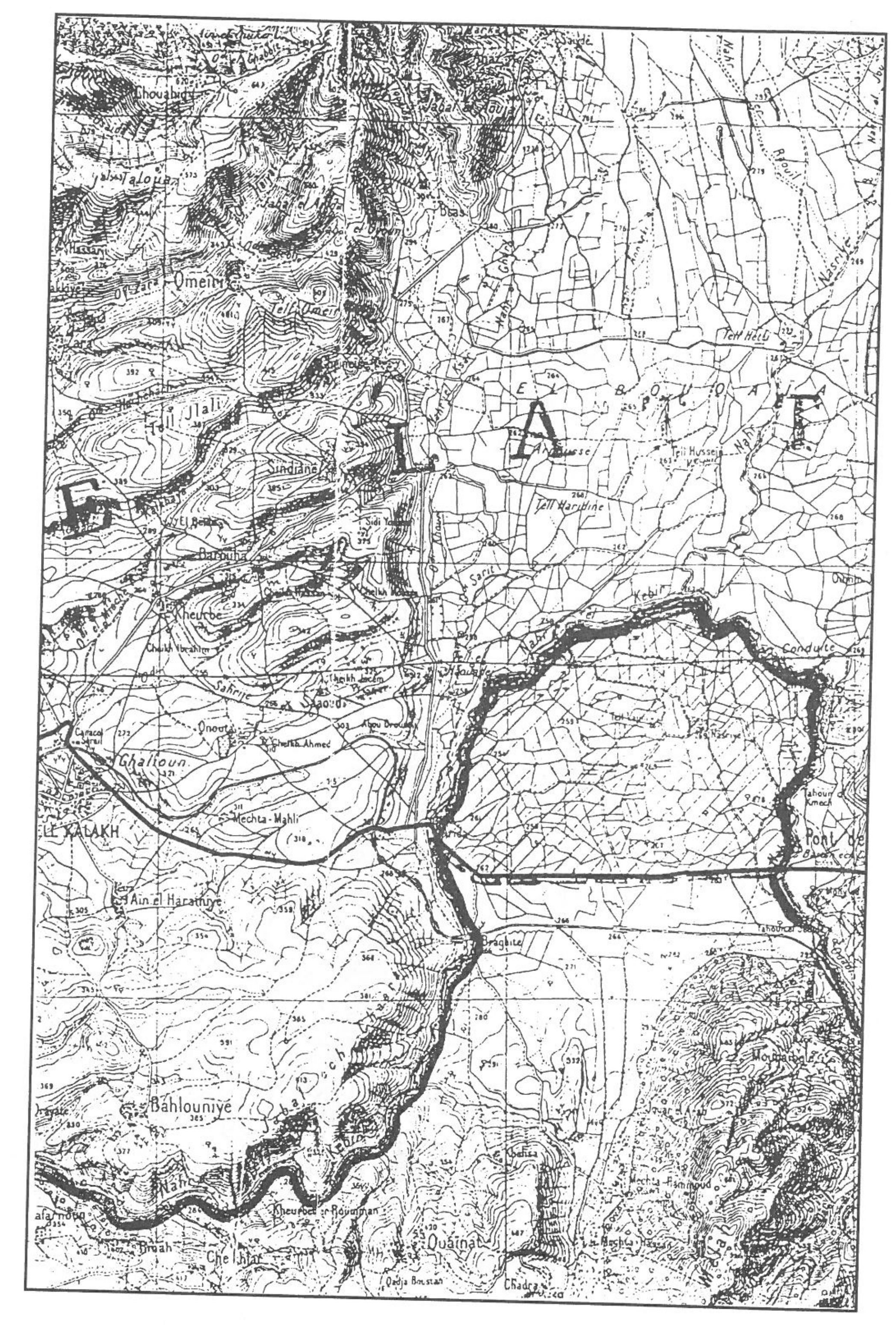
ونظرا الى ضرورة تعيين الحدود بين دولة لبنان ومنطقة اللاذقية تعيينا نهائيا

قرر ما يأتي

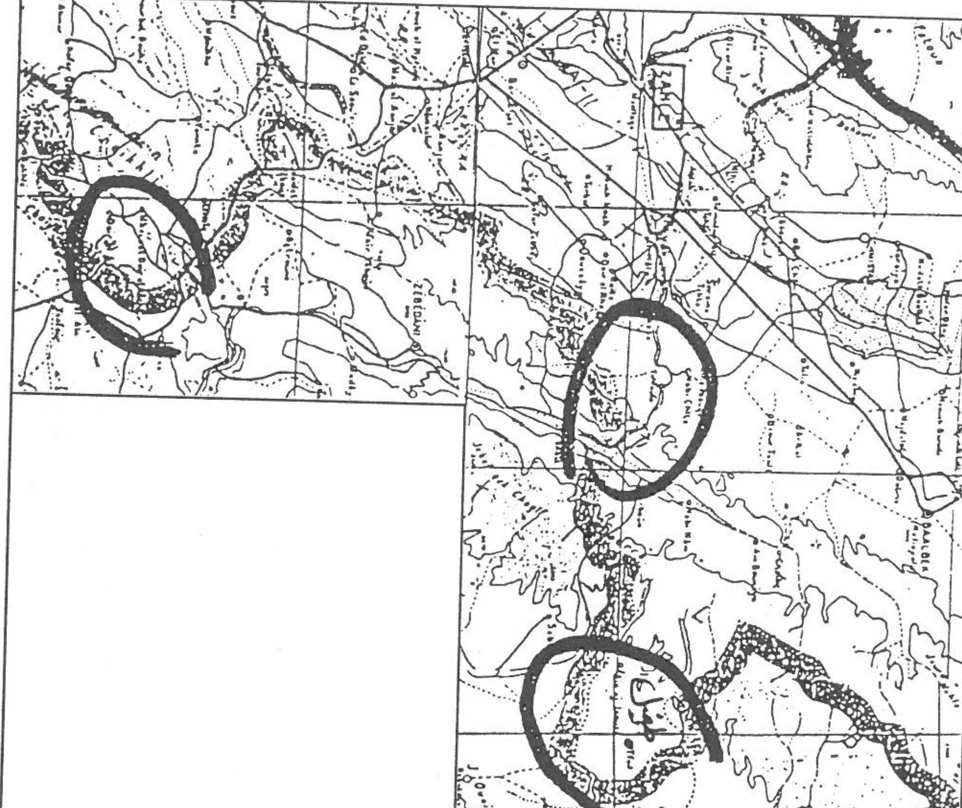
المادة الاولى — الغيت جميع احكام الاتفاق المعقود في ٢١ ايار ١٩٣١ بين جمهورية لبنان وحكومة اللاذقية .



REGION de TFEIL / DAMAS
_ Versant Est de l'Anti_Liban _



ts litigieux de la frontière libanaise 1920-1936:



الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الأمين العام

رقم المحضر : ٣٦
رقم القرار : ٣٥
سنة ١٩٧١

محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في اهدن يوم الاربعاء الواقع في ١٨/٨/١٩٧١

وقائع الجلسة

الموضوع : الاسس المطلوب اعتمادها لتخطيط الحدود بين لبنان وسوريا ،

المستندات :
- تقرير اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود اللبنانية – السورية والذي تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية ،
- كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٢٦٢٢/١ تاريخ ١١/٦/١٩٧١ ،
- مطالعة مديرية الشؤون العقارية رقم ٣٦٥٩ تاريخ ٢٦/٦/١٩٧١ موضوع كتاب وزارة المالية رقم ١٨٠٠/ص/١٠٢٣٦ تاريخ ٥/٨/١٩٧١ وملحقاته ،

قرار المجلس :

اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه ،

وقد تبين منها ان وزارة الخارجية والمغتربين ترفع الى مجلس الوزراء نسخة عن تقرير اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود اللبنانية السورية والذي تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية خلال دورتها المنعقدة في دمشق بتاريخ ١٢ و ١٨ ايار ١٩٧١ بشأن الاسس الواجب اعتمادها لتخطيط الحدود بين البلدين وهي تشير الى ان مجلس الوزراء في البلدين كان قد اعطى توجيهات الى لجنة الحدود تقضي باعتبار الحد العقاري حدا دوليا في المناطق التي اعتمدت فيها الخرائط المساحية العقارية اساسا لتحديد حدود القرى فيها ، الا انه تبين تعذر تخطيط الحدود على هذا الاساس في العديد من المناطق بسبب تداخل الملكيات العقارية العائدة لمواطني البلدين بعضها ببعض ، لذلك فقد واقت الهيئة الدائمة على ان يجري التخطيط على الطبيعة مع مراعاة الحدود العقارية بقدر الامكان ، او اعتماد حدود طبيعية عندما يتيسر ذلك ،

وقد ورد في البند خامسا من التقرير المذكور الذي تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية ان تخطيط الحدود السياسية والبت في الخلافات على الملكية العقارية في مناطق

......

وقائع الجلسة

الحدود يتطلب وضع بروتوكول بين البلدين يتضمن :

١- المصادقة على الخريطة السياسية الموحدة .

٢- الموافقة على تجاوز القوانين المحلية النافذة في كلا البلدين ، فيما يتعلق بحق التملك وما يتفرع عنه من حقوق عينية ، وذلك بالنسبة للمواطنين اللبنانيين او السوريين تجاه البلد الاخر .

٣- الموافقة على التسجيل في السجلات العقارية والخرائط المساحية للحقوق العينية لمواطني البلدين ، وذلك في المناطق التي دخلت ضمن حدود البلد الاخر نتيجة لتخطيط الحدود .

٤- الموافقة على وضع نظام خاص لطريقة الاستثمار على طرفي الحدود (نظام المرور *Passavant*) .

وانه لدى استطلاع رأي وزارة المالية - مديرية الشؤون العقارية - في الاقتراحات المبينة اعلاه ، افادت بمطالعتها رقم ٣٦٥٩ تاريخ ٢٦/٦/٧١ انه يتعذر الوصول الى نتيجة ايجابية ما لم تعتمد الاقتراحات الفنية او الطوبوغرافية الواردة في تقرير اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود الذي بنته الهيئة الدائمة اللبنانية - السورية ، اما فيما عنى الفقرتين ٢ و ٣ من البند خامسا من التقرير المتعلقتين بحق التملك والتسجيل في السجلات العقارية في كلا البلدين ، والمطلوب اعتمادهما كاسس للبروتوكول الذي سيوضع لهذه الغاية ، فان وزارة المالية - مديرية الشؤون العقارية ترى ان تتضمن تفصيلات هذا البروتوكول معالجة الامور التالية :

- تعيين القوانين الواجب تجاوزها وبالتالي القوانين التي ستبقى مرعية الاجراء ، كأن يذكر مثلا تجاوز القوانين التي تحد من الحق في التملك مثل قوانين تملك الاجانب او الاصلاح الزراعي الخ .. وتطبيق احكام القانون المدني او اي قانون آخر بدلا منها ...
- ايضاح او بيان المناطق العقارية التي يشملها هذا التدبير .
- النص في صلاحية القضاء العقاري والمدني (والجزائي عند الاقتضاء) الذي كان واضعا يده على دعوى معينة تتعلق بالقسم من المنطقة العقارية الذي ضم الى بلد آخر .
- معالجة قضايا الضرائب والرسوم .

-/٣

وقائع الجلسة

- الاشارة الى قوة الاحكام والمستندات الرسمية المتعلقة بالقسم من المنطقة العقارية الذي يضم الى بلد آخر ، وقضايا التبليغات والانابات القضائية .
- اعطاء السلطات الادارية والقضائية في كل من البلدين التسهيلات القانونية اللازمة لتحديد او اكمال تحديد الاقسام التي ستتبدل مواضعها نتيجة للمصادقة على الخريطة السياسية الموحدة .

كما ترى هذه الوزارة تسليم البلد الذي ستنتقل اليه اقسام المناطق العقارية الناجمة عن الحدود الجديدة السجلات العقارية العائدة لهذه الاقسام ، لاكمالها من حيث انتهت في البلد الاول - ويجب ان ينطبق هذا التدبير على الخرائط ايضا ، وبيان قوة القيود الثبوتية تجاه البلد المنتقلة اليه .

بناء عليه ،

ولدى المداولة ،

قرر المجلس الموافقة المبدئية على اعتماد الاسس المشار اليها اعلاه والواردة في التقرير الذي بنته الهيئة الدائمة اللبنانية - السورية ، لتخطيط الحدود بين البلدين ، على ان تؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات المبينة اعلاه والتي اوردتها وزارة المالية - مديرية الشؤون العقارية في مطالعتها رقم ٣٦٥٩ تاريخ ٢٦/٦/١٩٧١ .

يبلغ لجانب
- وزارة الخارجية والمغتربين - الهيئة الدائمة اللبنانية - السورية
- وزارة المالية - المديرية للشؤون العقارية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- التفتيش المركزي
- المحفوظات

بيروت في ٢ ايلول ١٩٧١
امين عام مجلس الوزراء

عمر مسيكه

الفهرست

سـيرة ذاتيـة

الاسم والشهرة : عصام خليفة
اسم الأب : كمال
محل الولادة وتاريخها : حدتون - قضاء البترون 1948.
الوضع العائلي : متزوج من الدكتورة دايزي غازي (استاذة أدب فرنسي في الجامعة اللبنانية).
العنوان الكامل : صيفاً: حدتون قضاء البترون
شتاءً: الفنار - بناية نبيل قربان - شارع الأب عفيف عسيران ط.2
رقم الهاتف : 755302/03
نوع العمل : استاذ في قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الانسانية - الجامعة اللبنانية
الرتبة العلمية : استاذ

عنوان الأطروحة : À la recherche d'une politique ou d'un concept de sécularisation dans le Liban multiconfessionnel 1958- 1975

الاختصاص الدقيق : - تاريخ الدولة العثمانية
- تاريخ لبنان الحديث والمعاصر
- تاريخ العرب المعاصر

- التعليم الابتدائي والتكميلي والثانوي : معهد سيدة ميفوق .
- البكالوريا - قسم ثاني (فلسفة) : ثانوية جبيل الرسمية .
- التعليم الجامعي : كفاءَة في التاريخ من كلية التربية الجامعة اللبنانية 1972.
- ليسانس تاريخ من كلية التربية الجامعة اللبنانية، 1970 .
- ديبلوم دراسات عليا من جامعة السوربون - باريس 4، 1978 .
- دكتوراه في التاريخ، جامعة السوربون - باريس 4، 1980.
- أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع 2) 1980 - 2008 (مادة الدولة العثمانية والعرب المعاصر).
- أستاذ في كلية الأركان التابعة للجيش اللبناني. وفي المدرسة الحربية (سابقاً).

أولاً : الكتب .

١ - مقدمات أولية حول مقولة الطائفة - الطبقة، منشورات الديمقراطيون العلمانيون، بيروت، ١٩٧٧
٢ - مقدمات أولية حول مقولة التعددية الحضارية، منشورات الديمقراطيون العلمانيون، بيروت، ١٩٧٨.
٣ - الإيديولوجية الطائفية والنظرة الى التاريخ اللبناني، منشورات الديمقراطيون العلمانيون، بيروت، ١٩٧٩.
٤ - الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦، بيروت، ١٩٨٥ .
٥ - في معترك القضية اللبنانية، توزيع دار الجيل، ١٩٨٥ .
٦ - أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، ١٩٨٥ .
٧ - ميشال اسمر، ١٩١٤ - ١٩٨٤، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ١٩٨٥ .
٨ - الأعلام شيوخ الفكر والأدب في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١، ١٩٨٣ .
٩ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٢، ١٩٨٦ .

١٠ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٣، ١٩٨٧ .

١١ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٤، ١٩٨٨ .

١٢ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٥، ١٩٨٩ .

١٣ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٦، ١٩٩١ .

١٤ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٧، ١٩٩٢ .

١٥ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٨، ١٩٩٣ .

١٦ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج٩، ١٩٩٤ .

١٧ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٠، ١٩٩٥ .

١٨ - استقلال لبنان، كتاب وثائقي صدر بمناسبة اليوبيل الذهبي ١٩٤٣ - ١٩٩٣، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ١٩٩٣.

١٩ - أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، ١٩٩٥ .

٢٠ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١١، ١٩٩٦ .

٢١ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٢، ١٩٩٧ .

٢٢ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٣، ١٩٩٨ .

٢٣ - أعلام الثقافة في لبنان، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٤، ١٩٩٩ .

٢٤ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٥، ٢٠٠٠ .

٢٥ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٦، ٢٠٠١ .

٢٦ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج١٧، ٢٠٠٢ .

٢٧ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ١٨، ٢٠٠٣ .

٢٨ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ١٩، ٢٠٠٤.

٢٩ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٠، ٢٠٠٥.

٣٠ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢١، ٢٠٠٦.

٣١ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٢، ٢٠٠٧.

٣٢ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٣، ٢٠٠٨.

٣٣ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٤، ٢٠٠٩.

٣٤ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٥، ٢٠١٠.

٣٥ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٦، ٢٠١١.

٣٦ - أعلام الثقافة في لبنان والعالم العربي، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ج ٢٧، ٢٠١٢.

٣٧ - لبنان المياه والحدود ١٩١٤ - ١٩٧٥، بيروت، ١٩٩٦ .

٣٨ - لبنان في أرشيف اسطنبول، بيروت، ١٩٩٦ .

٣٩ - شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت، ١٩٩٧ .

٤٠ - لبنان من الميثاق الوطني الى الجلاء ١٩٣٨ - ١٩٤٧، بيروت، ١٩٩٨ .

٤١ - شمال لبنان في القرن السادس عشر جوانب من الحضارة المادية، بيروت، ١٩٩٩.

٤٢ - الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٣ - لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٤ - Des étapes décisives dans l`histoire du Liban, Beyrouth, 1997

٤٥ - لبنان المياه والحدود، ج٢، بيروت، ٢٠٠١ .

٤٦ - شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر، ج٢، ٢٠٠٢.

٤٧ - فلاحو ناحية البترون في القرن السادس عشر، بيروت، ٢٠٠٣

٤٨ - نواحي لبنان في القرن ١٦ - اطلس تاريخي بيروت، ٢٠٠٤.

٤٩ - لبنان ١٩١٤ - ١٩١٨ من خلال أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بيروت ٢٠٠٥.

٥٠ - الحدود اللبنانية - السورية بين التحديد والترسيم، بيروت ٢٠٠٦.

٥١ - لبنان في القرن السادس عشر - اوقاف وبلدات، بيروت ٢٠٠٧.

٥٢ - تحية إلى الأب يوحنا قمير، منشورات الحركة الثقافية- انطلياس، ٢٠٠٧.

٥٣ - وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني (١٨٦١ - ١٩١٣)، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٤ - لبنان المياه والحدود، ج ٣، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٥ - ناحية كسروان والجردين (حالياً كسروان والمتن الشمالي) من خلال احصاء عثماني ١٥٥٠ م - الضرائب، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٦ - الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦، بيروت، ٢٠٠٩.

٥٧ - أبحاث في تاريخ لبنان المرحلة العثمانية بيروت، ٢٠١٠.

٥٨ - لبنان في القرن السادس عشر بعقلين - حدث الجبة، ٢٠١١.

٥٩ - اعداد الكتب التالية:

أ- ابراهيم عبد العال، سيرة حياته، مقتطفات من أقواله، منشورات جمعية عبد العال.

ب- مئوية الهلال، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ١٩٩٢.

ج- استقلال لبنان - اليوبيل الذهبي ١٩٤٣ - ١٩٩٣، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ١٩٩٣.

د- امين نخله، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ٢٠٠١.

ه- أمين الريحاني، منشوران الحركة الثقافية - انطلياس، ٢٠٠٢.

- كتب مدرسية .

١ - التاريخ العلمي، السنة الثالثة ثانوي، تأليف مشترك، مكتبة حبيب، بيروت، ١٩٨١ ص ٣٢٥.

٢ - التاريخ العلمي، السنة الثانية ثانوي، تأليف مشترك، مكتبة حبيب، بيروت، ١٩٨٣ ص ٣٣٠.

٣ - التاريخ العلمي، الصف الأول ثانوي، تأليف مشترك، مكتبة حبيب، ١٩٨٤ .

٤ - دليل لطلاب البر يفيه، تأليف مشترك، دار حاتم، ١٩٩٢.

ثانياً: المقالات والأبحاث .

١ - التربية والوفاق في لبنان مجلة الواقع، العدد ١، ١٩٨١ .

٢ - مدخل إلى تحديد العلمانية وتطورها التاريخي في الغرب، مجلة الجندي، نيسان ١٩٨٢ .

٣ - بعض المظاهر العلمانية في الدول الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الجندي، أيار ١٩٨٢ .

٤ - أضواء جديدة على المسألة اللبنانية (١٩١٩ - ١٩٢٠)، مجلة الجندي، تشرين الثاني، ١٩٨٢

٥ - وثائق عن حزب الاتحاد اللبناني، مجلة الجندي، كانون الأول ١٩٨٢ .

٦ - نعوم مكرزل وجمعية النهضة اللبنانية (١٩١١ - ١٩١٤)، مجلة الجندي، آذار ١٩٨٣ .

٧ - خيرالله والرابطة اللبنانية (١٩١٢ - ١٩١٤)، مجلة الجندي أيار ١٩٨٣ .

٨ - خيرالله والرابطة اللبنانية (١٩١٤ - ١٩٢٠)، مجلة الجندي حزيران ١٩٨٣ .

٩ - وثائق جديدة حول جبران السياسي، مجلة دراسات، كلية التربية في الجامعة اللبنانية، العدد ١، ١٩٨٣ .

١٠ - مواقف بعض النخب الإسلامية (١٩١٨ - ١٩٤٣) من رفض الدولة اللبنانية الى التعايش الميثاقي، مجلة الواقع، العدد ٥ و٦، تشرين الأول ١٩٨٣ .

١١ - حول أطماع إسرائيل في جنوب لبنان، مجلة المستقبل، العدد ٣٢٢، ٢٣ نيسان ١٩٨٣ .

١٢ - دور لبنان الحضاري بين الحرب والسلم، مجلة الواقع، ٧ - ٨، ١٩٨٤ .

١٣ - المشاركة في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول القومية والإسلام، بيروت، ١٩٨١ .

١٤ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (١٩١٨ - ١٩٤٥) وأهميته في كتابة التاريخ اللبناني، بحث مقدم الى المؤتمر الأول حول أرشيف تاريخ لبنان، ٢٧-٢٨-٢٩ نيسان ١٩٨٣ . أعدّ للمؤتمر قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثاني)، الفنار .

١٥ - المشاركة في المؤتمر الذي عقد حول العلمنة والهوية العربية مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، بيروت، ١٩٧٦ .

١٦ - دور المدرسة المارونية في قيام لبنان كدولة، جامعة الروح القدس، ٦ كانون الأول ١٩٨٤ .

١٧ - مسالة السلطة في حركة كسروان ١٨٥٨ - ١٨٦٠ من خلال أرشيف البطريركية المارونية . بحث مقدم الى مؤتمر الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، تونس ١٩٨٦ . وقد نشر في كتاب أعمال المؤتمر . جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي، زغوان ١٩٨٨ (ص ٣١٢ - ٣٣٨).

18 - La France, l`Angleterre et les projets de partition du Levant (1914-1918) d`après les archives du ministère français des Affaires Etrangères (Quai d`Orsay), X^th Turkish Congress of history, Ankara, 22- 26 sept .1986.

١٩ - خيرالله خيرالله والمسألة الوطنية، مجلة دراسات، العدد ٢١، ١٩٨٦، كلية التربية، الجامعة اللبنانية

٢٠ - تاريخ جبل لبنان ١٩١٤ - ١٩١٩ من خلال مذكرات الخوري اسطفان البشعلاني، مجلة الواقع، العدد ٩، نيسان ١٩٨٦، (ص ١٧٤ - ٢٠٧).

٢١ - امين الريحاني : العروبة العلمانية هي الطريق، بحث مقدم الى ندوة الدراسية اللبنانية العربية بمناسبة الكرى العاشرة بعد المئة لميلاد امين الريحاني، ١٦ آبار ١٩٨٧ . نشر في كتاب : امين الريحاني رائد نهضوي من لبنان، دار العلم للملايين، أيلول ١٩٨٨ (ص ٣٥ -٤٨).

٢٢ - مشكلة الاقليات والعددية في لبنان، محاضرة ألقيت في الجامعة الأميركية - بيروت. ١٩٨٧/٣/٢٥ .

23 - Les Politiques de la France et de l`Angleterre et la Question du Grand liban 1914_ 1920 بحث مقدم الى مؤتمر أعده المركز اللبناني للأبحاث في اوكسفورد بريطانيا (ايلول 1987)، وكان بعنوان Lebanon : a history of conflict and cocensus وقد نشر في مجلة ؛ Phares، العدد 9 - 10، تشرين الثاني 1989 (ص 163 - 196).

٢٤ - نظرة جديدة الى الميثاق الوطني اللبناني، المنبر، عدد خاص بالميثاق الوطني اللبناني، ايار ١٩٨٨ .

٢٥ - "الثقافة والتغيير"، نص نشر في كتاب أعمال المؤتمر الذي أعدته الحركة الثقافية - انطلياس بعنوان الثقافة والتغيير، ايار ١٩٨٨ .

٢٦ - الخوري قسطنطين الباشا : حياته ومنهجيته، مجلة المسرّة، السنة ٧٥، العددان ٧٥٧ - ٧٥٨ كانون الثاني- شباط ١٩٨٩ (ص ٥٢ - ٦٦) ؛ والأعداد ٧٥٩ - ٧٦٣، آذار - تموز ١٩٨٩ (ص ٢٠٢ - ٢١٦).

٢٧ - قضية المياه وتوسيع الحدود في مخطط الحركة الصهيونية (١٩١٧ - ١٩٢٣)، مجلة الدفاع الوطني، العدد ١، السنة الأولى، ١٩٨٩ (ص ١٧٣ - ١٥٠)

٢٨ - La Révolution Française et les révoltes sociales au Mont_ Liban بحث قُدِّم في مؤتمر أعدته الحركة الثقافية - انطلياس والحركة الثقافية - فرنسا بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، والمؤتمر عُقد في باريس بمقر معهد العالم العربي . وقد نشر في كتاب مع سائر أعمال المؤتمر: la Révolution Française et l`Orient, Paris, Cariscript, 1989, (pp.49-62).

٢٩ - الحركة الثقافية - انطلياس : دفاعاً عن حقوق الإنسان والوطن والسلام . بحث مقدم الى مؤتمر « السلام وانماء لبنان »، الاونيسكو، باريس ١١ - ١٣ نيسان ١٩٩٠ .

٣٠ - التقسيمات الإدارية في شمال لبنان اوائل القرن السادس عشر (١٥١٩م - ٩٢٥ هـ). بحث مقدم الى " مؤتمر الأوضاع الإدارية في الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، ١٩٩٠ وقد نشر في كتاب أعمال المؤتمر، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي، زغوان ١٩٩٢ .

٣١ - الثقافة والتنمية، مجلة الرابطة، البترون، ١٩٩٢ (نص مداخلة ألقيت في ٣٠ أيار ١٩٩١).

٣٢ - مياه جنوب لبنان والليطاني هدف ثابت للمطامع الإسرائيلية، مجلة الشمس، السنة الاولى، العدد ٥، تشرين الثاني ١٩٩١ .

٣٣ - الاخطل الصغير : المثقف الملتزم بالوطن والإنسان . نصّ محاضرة ألقيت ونشرت بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للأخطل الصغير أثناء المهرجان اللبناني للكتاب - الحركة الثقافية - انطلياس، آذار ١٩٩١ .

٣٤ - مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية . صدرت في كتاب بعنوان : لبنان وآفاق المستقبل، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ (ص ١٨٥ - ١٩١).

٣٥ - من اجل سياسة مائية لبنانية في مؤتمر السلام، جريدة الحياة، الأعداد ١٠٥٨١،١٠٥٨٢ و ١٠٥٨٣، ٢٧ و٢٨و٢٩ كانون الأول ١٩٩٢

٣٦ - كرّاس بمناسبة مرور مئة سنة على صدور مجلة الهلال، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ١٩٩٢ .

٣٧ - الإلتزام في شمال لبنان من خلال بعض وثائق الأرشيف العثماني، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي عقدته الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية و وكان بعنوان "لبنان في القرن الثامن عشر" (١٩ - ٢٠ كانون الاول ١٩٩١).

38 - Les Wakfs du Liban-Nord d`après le Tapu - Defteri N: 68 ( 1519 ): Rôle social et économique . Sixième congrès international économique et social de l`Empire Ottoman et de la Turquie (1326 - 1960) وهو بحث قدم في المؤتمر الدولي السادس للدراسات العثمانية (إكس - ان بروفانس)، تموز. ١٩٩٢

٣٩ - استقلال لبنان واسرائيل، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الذي نظمته الحركة الثقافية - انطلياس في ٢٧ و ٢٨ ايار ١٩٩٣، والذي صدر في كتاب تحت عنوان استقلال لبنان وتحديات المرحلة الراهنة) ص ١٣٠ - ١٦٧).

٤٠ - مدخل حول دور الجنرال سبيرز في معركة استقلال لبنان ١٩٤٣، بحث مقدم الى المؤتمر الذي نظمه قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثاني)، بمناسبة اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان.

٤١ - الديمغرافيا التاريخية لناحية الكورة وانفه في القرن السادس عشر، بحث مقدم الى المؤتمر الذي اعد حول تاريخ الكورة إبّان العهد العثماني، بترومين، ايار ١٩٩٣ .

٤٢ - الديمغرافيا التاريخية لناحية بشري في القرن السادس عشر، بحث مقدم الى المؤتمر الذي اعد حول تاريخ جبة بشري ابان العهد العثماني ،بشري، تشرين الثاني ١٩٩٤ .

٤٣ - الاتفاقيات السرية وخريطة المشرق العربي ١٩١٤ - ١٩١٨، مجلة أوراق جامعية، العدد ٢، تصدرها رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (ص ١٧١ - ٢٠٠).

٤٤ - المساهمة في عدة كتب مدرسية للمرحلة الثانوية .

٤٥ - بمناسبة مرور ٧٥ سنة على اعلان دولة لبنان الكبير : تحية الى البطريرك الحويك، دليل المهرجان، الحركة الثقافية-انطلياس، آذار ١٩٩٥ .

٤٦ - عشرات المحاضرات والمقالات نشرت في عدد من الصحف والمجلات اللبنانية .

47 - Les Moulins, les pressoirs d`huile et de raisin et les roues à soie dans les nawahis du nord du Liban au XVIeme siecle, Aram, 9-10, 1997 -1998,PP. 377 -418 .

٤٨ - استقلال الدولة اللبنانية ومفاوضات السلام المحتملة، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس ١٩٩٩.

٤٩ - تحية إلى أمين نخلة، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس ٢٠٠١.

٥٠ - أمين الريحاني، منشورات الحركة الثقافية - انطلياس، ٢٠٠٢.

٥١ - بحث قدم في مجلس النواب اللبناني، ٢٠٠٢/١٠/٢٩، بعنوان " التعليم العالي والجامعة اللبنانية، من اجل ميثاق أكاديمي جديد ".

٥٢ - (٢٧ نيسان - ١ أيار ٢٠٠١)، La Conception de l`Etat Libanais d`après les Elites des communautés Libanaises 1914-1920. بحث قدم في مؤتمر (ذاكرة الحرب العالمية الأولى في شرق المتوسط) تنظيم المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت.

٥٣ - ١٣-١٦ ايار ٢٠٠١ - ندوة الأرشيف العثماني - الرياض البحث المقدم : لبنان في أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول.

٥٤ - اين نحن من الحريات النقابية والاكاديمية واين يجب ان نكون، الملتقى الثقافي التربوي للمدارس الخاصة - عمان - الاردن في ٢-٢٠٠٣/٥/٣.

٥٥ - الاوقاف الاسلامية في بعض النواحي اللبنانية من خلال الدفاتر العثمانية في القرن ١٦، مؤتمر تاريخ بلاد الشام، الجامعة الاردنية - عمان، ٥-١٢ ايلول ٢٠٠٦.

٥٦ - رد فعل النخب الثقافية والسياسية في بيروت وجبل لبنان على إعلان الدستور العثماني ١٩٠٨ - ١٩٠٩، مركز الابحاث الاسلامي URCICA اسطنبول، ١٠/٧ أيار ٢٠٠٨ - مؤتمر حول مرور مئة عام على الدستور.

٥٧ - الجغرافيا البشرية والاجتماعية والاقتصادية للبنان في ابحاث د. محمد عدنان البخيت مؤتمر نظمته مؤسسة عبد الحميد شومان عن الدكتور محمد البخيت ١٧ - ٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٨.

٥٨ - بحث مقدّم في جامعة Bordeaux 3 بعنوان: l'eau, la paix entre le Liban et Israel (كانون الأول ٢٠٠٨).

٥٩ - اوقاف المدارس في نواحي لبنان في القرن السادس عشر، بحث قدم إلى مؤتمر أعد من قبل الجامعة اللبنانية وجامعة البلمند والمعهد الألماني في الجامعة اللبنانية الفرع الثالث من كلية الآداب، وكان عنوان المؤتمر: نظام التعليم من العهد المملوكي الى العهد العثماني ١٩ و ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٦٠ - الديمغرافية التاريخية بيروت في القرن ١٦، بحث قدم الى مؤتمر قراءات متعدّدة لمدينة بيروت ٢٨- ٢٩- ٣٠ نيسان ٢٠٠٩.

٦١ - الديمغرافية التاريخية والضرائب في لحفد في القرن ١٦، بحث يقدم الى مؤتمر لحفد في التاريخ ٢٣ آب ٢٠٠٩.

ثالثاً : الجمعيات التي ينتمي إليها :

١ - الأمين العام للحركة الثقافية - انطلياس - ١٩٩٥، وأمين عام سابق للحركة (٢٠٠٠- ٢٠٠٢ / ٢٠٠٦-٢٠٠٨) وأمين النشاطات حالياً.

٢ - عضو مجلس الجامعة اللبنانية، منتخب من الهيئة التعليمية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية للعام ١٩٩٥ وللعام ١٩٩٦ .

٣ - أمين سر رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (١٩٩٢ - ١٩٩٦).

٤ - عضو الجمعية الدولية للدراسات العثمانية .

٥ - عضو الجمعية العربية للدراسات العثمانية .

٦ - أمين الإعلام في الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية .

٧ - أمين النشر سابقاً في جمعية أصدقاء ابراهيم عبد العال .

٨ - أمين الإعلام في الجمعية التاريخية اللبنانية .

٩ - رئيس لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (١٩٩٦ - ١٩٩٨). وعضو حالي في الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة .

١٠ - عضو مجلس كلية الآداب في الجامعة اللبنانية حالياً ٢٠٠١ - ٢٠١٢ منتخب من أساتذة الكلية.

١١ - رئيس جمعية لبنان الأخضر